بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية
(36)

الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية

بين التنمية والتحديث

إصدار
المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

سلسلة

الدراسات الاجتماعية والعمالية

(36)

الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية

بين التنمية والتحديث

إصدار

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حقوق الطبع محـفوظة
يَـجوز الإقتـباس من مادة الكـتاب بشَـرط الإشارة إلى المصـدر

الطبعـة الأولـى
1998

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذى
ص . ب : 26303 ـ المنامة ـ البحرين
هاتف : 530202 ـ فاكس : 530753 ـ برقيا : تنفيذ

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية
بدول مجلس التعاون الخليجي

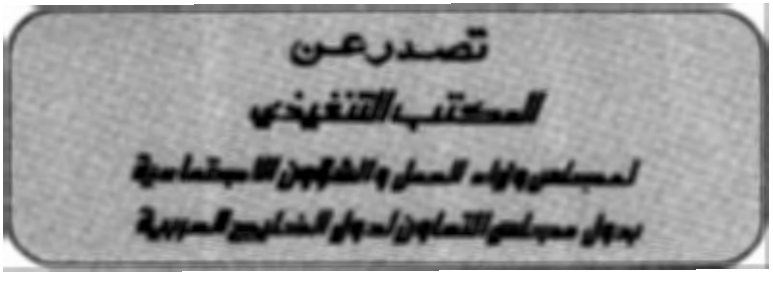

الإشراف العام : كامل صالح الصّالح

التحرير والإعداد : خلف أحمد العُصفور
جميل حميدان
فهيمة الزبيرة

العدد "السادس والثلاثون" شعبان 1419هـ الموافق تشرين الثاني/نوفمبر 1998م

المحتويات

	الصفحة من - إلى
تقديم المدير العام:	7 - 9
البحث الأول : الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية المنظور السوسيولوجي ..... إعداد : الدكتور أحمد زايد	11 - 65
البحث الثاني : التطور الاجتماعي والعمراني وأثرهما على البيئة والأسرة ..... إعداد : الدكتور أبو بكر أحمد باقادر	67 - 117
البحث الثالث : عصر المدن الحديثة وأثره على بيئة الأسرة والمجتمع والمدينة ..... إعداد : الدكتورة رجاء مكي طبارة	119 - 162
البحث الرابع : الواقع البيئي للمدينة العربية ووضع الفرد والأسرة في ظل التحضر .... إعداد : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	163 - 247

الصفحة
من – إلى

البحث الخامس : المدينة الخليجية بين الأصالة والمعاصرة . . . . . 302 – 249

إعداد : الدكتور أحمد زايد

البحث السادس : المشروعات السكانية الحديثة بين الحداثة والأصالة . . . . . 339 – 303

إعداد : الدكتورة رجاء مكي طبارة

البحث السابع : المنظور الإسلامي في معالجة المشكلات الاجتماعية في المدينة الحديثة . . . . . 409 – 341

إعداد : الدكتور أبو بكر أحمد باقادر

تقديم المدير العام

تشكل العلاقة التبادلية بين الأسرة والمدينة جانباً من الإشكالية الاجتماعية والثقافية في الحياة المعاصرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويزداد تشابك وتداخل هذه العلاقة نتيجة للتحولات والتغيرات الاجتماعية الحديثة التي تشهدها كافة المجتمعات، كما تزداد تعقيدات تلك الإشكالية في ظل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية المذهلة وفي مناخ التطور العلمي المتسارع في وسائل الإعلام وفي وسائط الاتصالات والمواصلات التي حوّلت العالم، وكما هو معروف للجميع، إلى قرية كونية الكترونية صغيرة، كما حققت ذلك القدر الطاغي من التقاطع والتداخل في الحدود والمساحات في عصرنا الراهن، عصر العولمة وما فرضته من تكتلات سياسية إقليمية ودولية، ومن ترابط وثيق في العلاقات التجارية والمصالح الاقتصادية ما بين مختلف الدول والمجتمعات، الأمر الذي يحتم علينا رصد ودراسة وتحليل الآثار والتداعيات التي تتعرض لها مجتمعاتنا جراء ذلك، وما سيواجه الأسرة والمدينة العربية الخليجية من تحديات ومفاجآت القرن الحادي والعشرين. ومن هنا كان لا بد أن تبرز أمامنا علاقة التأثر والتأثير المتبادل ما بين الأسرة بمتطلباتها واحتياجات أفرادها من جهة وبين المدينة الحديثة بتخطيطها العمراني ومشروعاتها الإسكانية ومرافقها العامة من جهة أخرى، وهي العلاقة التي كانت محور الدراسات

والأبحاث والمناقشات التي دارت ضمن برنامج عمل الندوة التي نظمها المكتب التنفيذي في الكويت خلال شهر فبراير 1998 تحت عنوان الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية، والتي عقدت في إطار من التعاون العلمي والفني الوثيق بين المكتب التنفيذي والمعهد العربي لإنماء المدن، وبضيافة كريمة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت، وبدعم ومشاركة من جهات الاختصاص في الدول الأعضاء، وبإسهام علمي متميز من قبل ممثلي وخبراء عدد من الجامعات والهيئات الخليجية والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة، حيث تضافرت الجهود وتكاملت الاختصاصات وتبلورت المناقشات التي أثمرت عن نتائج بنّاءة وموضوعية وتوصيات أكدت على أهمية أخذ البعد الاجتماعي بمكوناته وخصوصيته المحلية وأصالة التراث العربي والإسلامي بعين الاعتبار في عملية إعادة إعمار الأحياء القديمة أو إنشاء أحياء أو مدن جديدة وإعطاء الأولوية للاحتياجات الاجتماعية للسكان ومراعاة الاتجاهات المجتمعية والتقاليد والأعراف السائدة، مع التركيز وبصفة خاصة على كل ما يتصل بقيم المجتمع وتماسك الأسرة وتعزيز دورها الأساسي ومسؤولياتها المتجددة في الحياة المعاصرة.

ومن جانب آخر، فقد طالبت توصيات الندوة الجهات المعنية بزيادة الاهتمام بتطوير مكاتب التوجيه والإرشاد الأسري، أو العمل على إنشائها من أجل مساعدة أفراد الأسرة على مواجهة وحلّ المشكلات

النفسية والاجتماعية الناتجة عن التحولات الحضرية والعمرانية التي يشهدها المجتمع، كما طالبت الندوة بمراعاة احتياجات الفئات الخاصة من كبار السن والمعاقين عند تخطيط وتصميم المساكن والمرافق العامة وشق الطرق والشوارع.

إن الجهد العلمي والتنظيمي المبذول من قبل مختلف الجهات المعنية من أجل إقامة وتنظيم أعمال الندوة المذكورة والدعم المشكور الذي قدمه المعهد العربي لإنماء المدن وتعاونه البنّاء في هذا المجال، قد وفّر حصيلة قيّمة من الأبحاث والدراسات التي تهم قطاعاً واسعاً من المسؤولين والمختصين والمعنيين بقضايا الأسرة والمدينة وخدمات الرعاية والتنمية الاجتماعية، حيث خصص المكتب التنفيذي هذا العدد من سلسلة دراساته الاجتماعية والعمالية لنشر مجموعة مختارة من تلك الأبحاث والدراسات بغرض تحقيق المزيد من فرص التوعية بالمحاور والأهداف التي مثلت جوهر أعمال الندوة، فضلاً عن إثارة الاهتمام بما سيواجه الأسرة والمدينة العربية من تحديات مستجدة مع مطلع القرن القادم.

والله ولي التوفيق،،،

كامل صالح الصالح
مدير عام المكتب التنفيذي

محتويات البحث

	الصفحة من - إلى
مقدمة:	15 - 16
أولاً : مفاهيم أساسية	17 - 24
ثانياً: المدينة، الأسرة، الخدمات الاجتماعية العلاقات المتبادلة	25 - 29
ثالثاً: المدينة والخدمات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي	30 - 40
رابعاً: الأسرة الخليجية - تغير البناء والوظائف ...	41 - 51
خامساً: مشكلات المدينة الخليجية	52 - 57
خاتمة: نظرة عامة على المستقبل	58 - 59
المراجع:	60 - 65

كـهـذا أن نلمس كل شيء. ومن ثم فإن تحليلنا سوف يكون منصباً بالأساس على توضيح مدى تأثير الأسرة في بنائها ووظائفها وأدوارها وعلاقاتها من جراء التغيرات الحداثية التي طرأت على المدينة والخدمات الاجتماعية؛ والكشف عن أهم المشكلات الاجتماعية الناتجة عن هذه الخبرة الحياتية. يعني ذلك أن تحليلنا سوف يتخذ من التغيرات الحادثة في المدينة وخاصة تلك المرتبطة بالخدمات متغيراً مستقلاً يفترض أن تلحق به متغيرات تابعة هي تلك المتعلقة بالأسرة والمشكلات الاجتماعية. ولاشك أن هذا التحليل سوف ينطلق بالأساس من رؤية لطبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة وطبيعة المقاربة السوسيولوجية لهذه العلاقة، وهذه الرؤية ستكون نقطة البدء في هذا البحث. ويتوقع أن يقودنا هذا المسعى البحثي نحو استشراف سريع لمستقبل الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية التي سوف تكون مجال تركيزنا.

أولاً - مفاهيـم أساسـية

(1) المدينـــة :

كان العرب يطلقون على المدينة «المصر» . وكانت كلمة «مصر» تشير إلى المدينة الكبيرة، العاصمة في الغالب . وقد أورد جرجي زيدان في كتابه عن «التمدن الإسلامي» . أن المصر هو «كل بلد جامع تقام فيه الحدود ويحله أمير»[1] . ولقد أدرك العرب الأقدمون أيضاً أن الأمصار تختلف حجماً ووظيفة، فنجد أن ابن خلدون يفرق بين المصر (أي مدينة) وبين ما أسماه بالمصر «الكرسي» أي المصر الذي يكون فيه كرسي الحكم، وهو ما نصطلح عليه الآن «العاصمة» . وغالباً ما كان يسميه «الكرسي» أو «الكرسي الأول» حيث يقول «وبالجملة فاتخاذ الدولة الكرسي في مصر يخل بعمران الكرسي الأول»[2] . واقترب ابن خلدون بذلك من مفهوم « المدينة الأولى» الذي نستخدمه الآن لوصف المدن العواصم ذات التأثير الحضري الكبير .

والمصر كنمط من أنماط العمران يختلف عن العمران الريفي والعمران البدوي ، اللذين يتميزان ببساطة العيش وبساطة الصنائع . أما المصر فنمط وعقد من العمران تزيد فيه الحياة «عما هو ضروري» على حد تعبير ابن خلدون ، فيزدهر فيه العمران وتنتعش فيه الصنائع .

---

(1) جرجي زيدان : **تاريخ التمدن الإسلامي** . القاهرة ، دار الهلال ،ج2، لا . ت، ص 171 .

(2) عبد الرحمن بن خلدون : **مقدمة ابن خلدون** . القاهرة، لجنة البيان العربي، ج3، 1965، ص882 .

ويعني ذلك أن المفكرين القدماء، قد أدركوا ضرورة فهم المدينة أو تعريفها في ضوء الأنماط الأخرى المغايرة ، وأهمها النمط الريفي. ورغم أن هناك محاولات لتعريف المدينة في ضوء الحجم، أو مستوى التكنولوجيا ، أو تعدد الوظائف والأنشطة، إلا أن هذه التعريفات جميعًا تقارن المدينة بالقرية ؛ على أساس أن المدينة هي تجمع عمراني يتميز بكبر الحجم وتعقد التكنولوجيا وتعدد الوظائف والأنشطة، على خلاف مجتمع القرية بطبيعة الحال. وينطلق الحوار الذى دار حول الفروق الريفية الحضرية أو المتصل الريفي الحضري من هذا المنظور [3]. وبناء عليه فإن المدينة تعرف بأنها «نمط معيشي محدد الأنساق يختلف عن غيره من الأنماط ويمارس تأثيراته على ساكنيه بشكل يمكن معه وصفهم بأنهم سكان حضريون ارتبطت ظروفهم بعوامل معينة دفعتهم للإقامة بها والاستقرار، واكتسبوا مقابل ذلك سمات معينة تميزهم من حيث المهنة والدخل والثقافة والسكن» [4].

وتعد المدن مكاناً طبيعياً للعيش بالنسبة للإنسان المعاصر. فمعظم سكان العالم - خاصة في المجتمعات المتقدمة - يعيشون في مدن . كما أن عدد المدن يزداد في العالم يوماً بعد يوم . وبرغم أن كثيراً من سكان المدينة قد يظلون يحتفظون بعاداتهم الريفية ، إلا أن عادات المدينة

---

(3) انظر حول هذا الحوار : حسن الخولي : **الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث**. القاهرة، دار المعارف، 1982 .

(4) محمود الكردي : **التحضر - دراسة اجتماعية** . الدوحة، دار قطري بن الفجاءة ، 1984، ص 26 .

وأساليب حياتها تنتشر بسرعة أكبر في المناطق الريفية المحيطة بالمدن[5]. ومن ثم فإن المدينة لا تترك تأثيرها على سكانها فحسب ، بل يمتد تأثيرها إلى الإقليم الذي تقع فيه . ينسحب ذلك التأثير على العادات وأساليب الحياة ، وبنفس القدر على الخدمات التي تقدمها المدينة للمناطق المحيطة بها .

(2) الخدمات الاجتماعية :

تنشأ المدينة كنسق ايكولوجي واجتماعي معقد حول عدد من الوظائف التي يجب أن تؤديها لسكانها وسكان المناطق المحيطة . ولقد كانت المدينة القديمة تؤدي وظائف ، سياسية ودينية في الأساس ، تظهر بجوارها وظائف اقتصادية وتعليمية مع نمو المدينة . وهنا كانت الوظيفة السياسية هي أهم الوظائف جميعاً ، لأن المدينة كانت في الغالب مكاناً للحكم والإدارة . ورغم أن هذه الوظيفة لم تختف في المدينة المعاصرة ، إلا أن الوظيفة الاقتصادية للمدينة تحولت إلى وظيفة أساسية . فقد تحولت المدن المعاصرة إلى آلات اقتصادية يُنتج فيها جزء من الثروة ، وتتداول فيها معظم الثروة . فمعظم الناس الذين يتجهون للسكنى في المدينة لايتجهون إليها لمجرد العيش في المدينة ، ولكنهم يأملون أن يعيشوا حياة أفضل من الناحية الاقتصادية ، ولذلك يصف الباحثون المدن الأمريكية بأنها

---

(5) انظر للاطلاع :

- F.Bali and J.S . Vandiver , "The Origins and Development of Cities", in : Bali , F. and Vandiver , J.S (eds.) **Urban Sociology.** New York : Appleton - Century-Crofts,1970.P.1 .

«معسكرات تنقيب عـن النقود money mining Camps» مـع ما يصاحب ذلك من إحساس بعدم الاستقرار الدائم واللامبالاة تجاه ماينتج من تلوث للبيئة الحضرية من عوادم عملية التنقيب هذه [6].

وحول الوظيفة الاقتصادية تتبلور وظائف أخرى إدارية وسياسية ودينية وتعليمية وترفيهية، وتتحول المدينة إلى مركز اقتصادي وسياسي وإداري وخدمي تلقى على كاهله مسؤولية خدمة هذه الأعداد الكبيرة من السكان في المدينة وخارجها. وبناء عليه فإن الخدمات الاجتماعية تعد من أهم الأنشطة التي تعكس عدداً من وظائف المدينة. وترتبط الخدمات الاجتماعية بكافة الأنشطة المؤسسية التي تتجه نحو توفير بيئة ملائمة لساكن المدينة، وإطار حيوي ملائم، ونوعية حياة ملائمة.

وتوضح النقاط التالية الجوانب المختلفة لهذا التعريف :

أ - الأنشطة الخدمية في المدينة المعاصرة أنشطة مؤسسية لايقوم عليها فرد واحد، ولا تتجه نحو خدمة فئة من المدينة دون الأخرى، بل هي أنشطة تقدم في شكل مؤسسي (الإدارة والعلاقات غير الشخصية وعمومية القواعد الحاكمة لتقديم الخدمة).

---

(6) انظر للاطلاع :

- H . Blumen Feld: "Criteria for Judging the Quality of the Urban Enviornment", in : Loewen stein , L.K, **Urban Studies** , second edition , New York : The Free Press , 1971 .

ب - تنقسم هذه الأنشطة إلى ثلاثة أنواع على النحو التالي :

- أنشطة تتصل بتوفير البيئة الملائمة مثل رصف الطرق، وأنشطة تجميل المدينة وتخطيط شوارعها .

- أنشطة تتصل بالمجال الحيوي للإنسان ، أي التي تحفظ له حياته وبقاءه مثل توفير المسكن الملائم وتوفير الأمن والحماية .

- أنشطة لتحسين نوعية حياة ساكن المدينة مثل خدمات التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي وخدمات المرافق مثل المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي .

وإذا كان تقدم المستوى الاجتماعي للأمم يقاس من خلال مستوى الخدمات التي تقدمها لأفرادها بجانب مستوى الدخل الذي يحصلون عليه، فإن تقدم المستوى الاجتماعي للمدن يقاس بنفس الطريقة . ولكن الحكم على مدى نجاح المدينة في تقديم الخدمات لسكانها لايقاس فقط من خلال توفر الخدمة، وإنما من خلال مدى تغطية هذه الخدمة لحاجات أكبر عدد من السكان . حقيقة أن مواثيق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان تنص على حقه في الصحة والتعليم والحماية والأمن والرعاية الاجتماعية، ولكن واقع الحال في كثير من المدن خاصة مدن العالم الثالث يشير إلى أن معظم المدن لا تستطيع أن تفي بحاجات كل سكانها . ويرجع ذلك إلى التزايد المستمر لسكان الحضر، الذين قفز عددهم من 25 مليون عام 1800 (وكان هذا العدد يقدر بـ 3 ٪ من سكان العالم) إلى 1, 8 بليون نسمة في نهاية الثمانينيات (أي مايقدر بحوالى 40٪ من سكان

العالم). ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 4 بليون نسمة عام 2020. وتتزايد معدلات التحضر بشكل سريع في الدول النامية، ويدل على ذلك التزايد المطرد في سكان الحضر وفي عدد المدن المليونية التي زادت في الدول النامية من 35 مدينة عام 1950 إلى 174 مدينة عام 1985، وسوف يصل عدد هذه المدن إلى 600 مدينة عام 2020 [7]. وفي ضوء هذا النمو الهائل، فإن معظم مدن الدول النامية تواجه أزمة حضرية حقيقية فيما يتصل بالمواءمة بين حاجات السكان وقدرات أو إمكانيات المدينة. وفي ضوء هذا الواقع، فإن الحديث عن الخدمات الاجتماعية يجب أن يرتبط دائماً بدرجة «النمو الحضري المتوازن» والذي يقصد به في هذا السياق التوازن بين النمو السكاني للمدينة وتطوير الخدمات الاجتماعية فيها بحيث يستفيد منها أكبر عدد من السكان.

(3) الأســـــرة :

والأسرة هي اللبنة الأساسية في تكوين المجتمع. وثمة إجماع بين غالبية علماء الاجتماع على عالمية ظاهرة الأسرة. وتشير الأسرة إلى مجموعة من العلاقات بين زوجين يقيمان رابطة معيشية وزواجية، يرعيان من خلالها أولادهما وبناتهما من ناحية، ويوفران من خلالها أسس استمرار الرابطة. وتشكل الأسرة على هذا النحو جماعة أولية صغيرة الحجم، إذا نظرنا إليها في صورتها الواقعية. وهي تشكل من ناحية أخرى مؤسسة إذا نظرنا إليها في ضوء العلاقات البنائية والمعايير التي تنهض عليها، والوظائف التي تؤديها.

---

(7) انظر مقدمة الكتاب التالي :

- Nigel Harris: (ed): **Cities in the 1990s.** London, University college London, 1992. p. IX.

وتفهم الأسرة دائماً من خلال صورتها الأصلية أو ما يطلق عليه الأسرة الأصلية «Elementary Family» وهي الأسرة النواة «Nuclear Family» والتي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد المنحدرين منهما . وتترابط الأسرة النووية فيما بينها من خلال الزواج بحيث نجد أن كل أسرة نووية ترتبط بأسرتين للنشأة إحداهما هي أسرة الزوج والأخرى هي أسرة الزوجة، وتكون الروابط بين الأسرة النووية على هذا النحو نسقاً مركباً للعلاقات التي تشكّل المؤسسة الأسرية [8].

ويسمح لنا مفهوم الأسرة الأصلية أو النووية أن نفرق بين أنماط مختلفة من الأسرة. وغالباً ما تتم التفرقة بين الأسرة النووية وأنماط الأسر الأكثر اتساعاً منها، مثل الأسرة المشتركة «Joint Family» وهي الأسرة التي تتكون من مجموعة من الأسر النووية المنحدرة من أصل واحد والتي تعيش في حياة واحدة، والأسرة الممتدة «Extended Family» والتي تشير إلى الأسرة ذات الأجيال المتعددة والتي تعيش في حياة مشتركة غالباً تحت رئاسة شخص واحد [9].

---

(8) انظر مادة الأسرة – **موسوعة العلوم الاجتماعية** التالية :

- Adam and Jessica Kuper , **The Social Science Encyclopedia.** London : Routledge and Kegan Paul , 1960. P. 26.

(9) انظر :

- C . Rosser and C. Harris: **The Family and Social Change.** London: Routledge and Kegan Paul , 1960. P. 26.

ورغم تعدد المداخل في دراسة الأسرة ، إلا أن أشهر مداخل دراستها هو ذلك الذي يدرسها بوصفها نسقًا من الأدوار والعلاقات، يتجه نحو تحقيق عدد من المتطلبات أو الوظائف ، ويتفاعل مع الأنساق المكونة للمجتمع بوصفها البيئة التفاعلية الأكبر التي ترتبط معها الأسرة من خلال منظومة للمدخلات والمخرجات. وفي ضوء هذه العلاقة يخضع نسق الأسرة للتغير إذا تغيرت البيئة المحيطة به. ويمس هذا التغير بناء الأسرة، أي نمط العلاقات داخلها، كما يمس وظائفها. فنسق الأسرة لديه قدرة تكيفية هائلة تمكنه من أن يغير من بنائه ومن وظائفه. وقد انعكست هذه القدرة التكيفية على تحول نسق الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي، وتقلص سلطة الآباء، وبروز أهمية العلاقات الزواجية في مقابل العلاقات القرابية، وتغير وظائف الأسرة خاصة الوظيفة التعليمية والوظيفة الاقتصادية [10].

---

(10) أحمد زايد : «المداخل النظرية في دراسة الأسرة» في : علياء شكرى (مشرفة على التحرير) **الأسرة والطفولة**. الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994. ص 21 - 22.

ثانياً - المدينة ، الأسـرة ، الخدمـات الاجتماعية - العلاقات المتبادلة

بعد أن تم تقديم تعريفات للمدينة، والخدمات الاجتماعية والأسرة. فماذا عسى أن تكون العلاقات المتبادلة بينها ؟ لا شك أن فحص العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة لايعني بحال أنها متغيرات منفصلة يقف كل منها في مقابل الآخر . فالمدينة هي في التحليل الأخير مركب من الأسرة النووية والممتدة ، كما أن تاريخها يعكس تاريخ الأسرة. وبنفس الطريقة فإن المدينة هي مركب من الخدمات الاجتماعية، وهي لايمكن أن تعيش بغير توفير الخدمات لسكانها . كما أن تاريخ المدينة هو تاريخ الخدمات الاجتماعية بها .

وتتضح هذه الطبيعة التكاملية بين المتغيرات الثلاثة في ضوء خضوعها جميعاً لمؤثرات خارجية. فالمدينة بما يتراكب فيها من أسر، وما توفره لهذه الأسر من خدمات، تتأثر بمجموعة من المتغيرات التي تحدد مستوى التحضر الذي وصلت إليه المدينة، ومستوى الكفاية الذي يتوفر في الخدمات، ومستوى التماسك داخل البناء الأسري. ومن هذه المتغيرات:

(1) المتغيرات الايكولوجية :

مثل موقع المدينة ، وعلاقاتها الإقليمية، وطبيعة النمو العمراني داخلها، ونمط العمران، ومدى الاستمرار أو الانقطاع في العمران التقليدي، ومدى انتشار الأحياء المتخلفة.

وخدمات التعليم والصحة والتأمين. وتعتمد كل هذه المؤسسات الحضرية على عمالة توفرها الأسرة التي تسكن المدينة .

3 - وتكوّن الأسرة نسيج الحياة الاجتماعية . فكل من يقطن المدينة ينتمي - بشكل أو بآخر - إلى أسرة. ويكوّن تشابك الأسر وتداخلها علاقات القرابة والجيرة والمجتمع المحلي. وإذا كانت الأسر التي تسكن المدينة تعتمد على الإدارة الحضرية في الحصول على الأمن والاستقرار، وعلى الاقتصاد الحضاري في الحصول على السلع، وعلى المؤسسات الخدمية في الحصول على الخدمات الاجتماعية المختلفة، فإنها تقدم لكل هؤلاء طاقة العمل المزودة بقدر كبير من الالتزام في أداء الأدوار المنوطة بها في الإدارة أو الاقتصاد أو الخدمات. وفضلاً عن ذلك فإنه عند هذا المستوى تختلف الروابط الأهلية التي تتبلور حول مصالح معينة لخدمة المجتمع المحلي والأسر التي تقطن فيه.

وهكذا تتشكل العلاقات بين الأسر وبين المؤسسات الحضرية في المدينة في صورة مخرجات ومدخلات ، بحيث تتفاعل كل هذه المكونات في نسق واحد هو الذي يشكل الحياة الحضرية. ولاشك أن هذا النمط من العلاقات - والذي يتضح في الشكل التالي- هو نمط مثالي يندر أن يوجد في الواقع على هذا النحو . فالحياة في المدينة على درجة من التداخل وعدم الوضوح بحيث تبدو بعيدة عن هذا النمط المثالي. ومع ذلك يبقى هذا التحليل المثالي الصوري هاماً في توضيح العلاقات الواقعية المعقدة ، وإلقاء الضوء عليها.

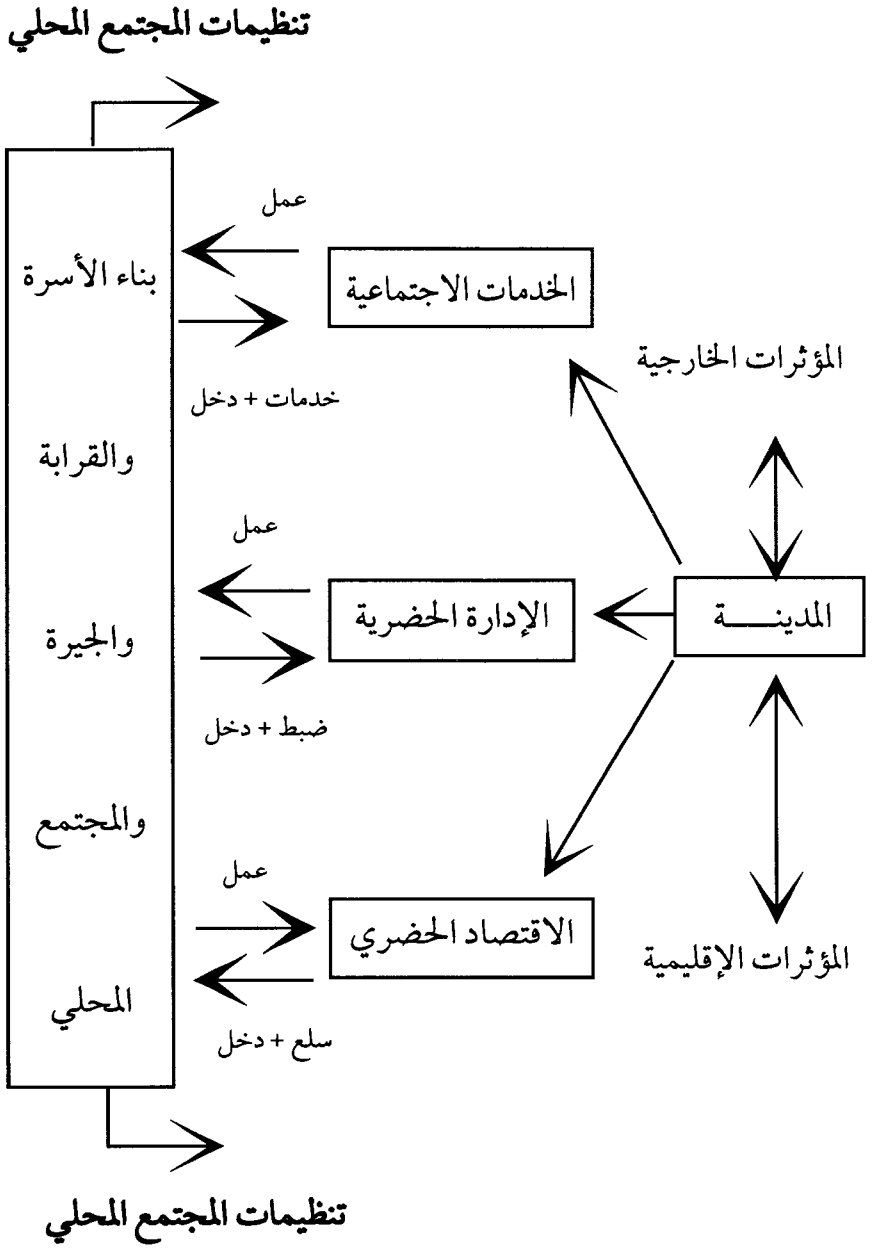
تنظيمات المجتمع المحلي
بناء الأسرة
والقرابة
والجيرة
والمجتمع
المحلي
عمل
الخدمات الاجتماعية
خدمات + دخل
عمل
الإدارة الحضرية
ضبط + دخل
عمل
الاقتصاد الحضري
سلع + دخل
المؤثرات الخارجية
المدينـــة
المؤثرات الإقليمية
تنظيمات المجتمع المحلي

ثالثاً - المدينة والخدمـــات الاجتماعيـة في دول مجلس التعاون الخليجي

يمكن أن نقع في أسر التحليل الميكانيكي المختزل لو قلنا أن التغيرات التي تحدث في المدينة، والتي تحدث في الهياكل الخدمية أو طريقة تقديم الخدمة، تؤدي بشكل مباشر إلى تغيير بناء ووظائف الأسرة. فلاشك أن التغيرات الحادثة في بناء المدينة الاجتماعي، وتلك الحادثة في الخدمات الاجتماعية هي تغيرات ناتجة عن تغيرات أوسع نطاقاً على المستوى المحلي والمستوى الإقليمي والعالمي. لقد أدى اكتشاف النفط إلى اندماج المجتمع الخليجي اندماجاً كبيراً في السوق الرأسمالي العالمي، وترتب على ذلك أن أصبح المجتمع الخليجي عرضة لتدفقات إثنية (من خلال هجرة آلاف من العمال والخبراء الذين وفدوا إليه من مختلف أقطار الأرض) ؛ وتدفقات مالية ونقدية (من خلال حركة البنوك والشركات العاملة في ميدان النفط والشركات الصناعية والتجارية)؛ وتدفقات تكنولوجية (من خلال نقل الآلات ووسائل الاتصال والمواصلات)؛ وتدفقات فكرية وأيديولوجية (من خلال نشر التعليم ووسائل الاتصال والإعلام). لقد تبدلت الحياة الاجتماعية والاقتصادية - أو كادت - في المجتمعات الخليجية، وكان ماحدث في المدن من تبدل في نظم العمران والمسكن والعلاقات الاجتماعية، ومن استبدال الخدمات الاجتماعية الحديثة بالخدمات الاجتماعيـــة التقليدية هو أحد مجالي هذا التغير الواسع النطاق.

لقد أدت كل هذه التغيرات إلى تحول معظم المجتمعات الخليجية إلى مجتمعات حضرية ، فقد تحولت مجتمعات بأكملها إلى مجتمعات حضرية . وأصبحت هذه الظاهرة لصيقة بالمجتمعات الخليجية . ويدل على ذلك نسبة سكان المدن إلى بقية السكان ، أو ما يطلق عليه معدل التحضر . فقد ارتفع هذا المعدل ارتفاعًا كبيرًا في معظم دول الخليج؛ فوصل في الكويت إلى 90 ٪ والبحرين 80٪ وقطر 85٪ والإمارات العربية المتحدة 70٪ [11] . وقد أدى هذا الوضع الخاص إلى وصف بعض دول الخليج العربية بأنها «دول - مدن » « تستند كل منها على مدينتها الرئيسية التي تصل بسكانها في أغلب الحالات إلى أكثر من 80٪ من إجمالي السكان . ولهذا فهي مدن لاتتناسب في حجمها ومعدلات نموها وأهميتها مع ما عليه المستوطنات البشرية الأخرى . فالتوزيع الحضري في دول الخليج هو توزيع ديكتاتوري تتركز فيه الهيمنة والأهمية والسلطة في مدن رئيسية محدودة»[12] . لقد أصبحت المدينة واقعاً لايمكن تجنبه ، بل ربما نقول أنها أصبحت في معظم مجتمعات الخليج (الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة) الواقع الوحيد تقريباً ؛ حيث يسكن معظم السكان في مدن تنمو بمعدلات كبيرة .

---

(11) أحمد منصور الزواد ، وعائشة إبراهيم سلطان : **التركيبة السكانية بين دول مجلس التعاون الخليجي** . عجمان، جمعية أم المؤمنين النسائية ، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1992 . ص 115 .

(12) حسن الخياط : **المدينة العربية الخليجية** . الدوحة، جامعة قطر، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 1988، ص 193 .

وكان على المدن التي نمت على هذا النحو أن توفر لسكانها خدمات اجتماعية ملائمة في ضوء الوفرة النقدية الناتجة عن استغلال النفط. وإذا كانت المدينة الخليجية قد تحولت كلية وانتشرت حولها الهياكل العمرانية الحديثة على اختلاف أنماطها، وانتشرت فيها أيضاً قيم الحداثة التي تقوم على الفردية واللاشخصانية، فإن هذا التحول قد فرض تحولاً في نسق الخدمات الاجتماعية في المدينة الخليجية القديمة. وارتبط هذا التحول بتغير وظائف المدينة. لقد أصبح تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان من أهم وظائف المدينة المعاصرة. بل أن المدن الكبرى أصبحت مراكز حضرية لاتقدم الخدمات لسكانها فحسب بل ترتبط ارتباطاً عضوياً بمنطقة معينة أو إقليم معين. فقد أصبح من العسير فصل المدن والمراكز الحضرية عن المناطق الريفية المحيطة بها. فهذه المناطق تتكامل مع المدينة في وحدة واحدة يطلق عليها «الإقليم الحضري الريفي». وبناء على ذلك فقد «اكتسبت بعض مراكز المدن، وخاصة العواصم الإقليمية وظيفة حيوية أساسية في إدارة وخدمة أقاليم المدينة» (13).

وثمة اختلاف واضح بين الخدمات في المدينة الخليجية القديمة والمدينة الجديدة. فمدن ما قبل الصناعة لم تكن تعرف الاتصال الجماهيري، بل كانت تعتمد على الاتصال الشفاهي، واعتمد تعليم السكان لا على تداول الكلمة المكتوبة وإنما على الاحتكاك المباشر حيث يتعلم الأطفال

---

(13) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): «الواقع البيئي للمدينة العربية ووضع الفرد والأسرة في ظل التحضر». بحث مقدم إلى **ندوة الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية**، والمنشور ضمن هذا الكتاب (البحث الرابع) الكويت، (فبراير 1998). ص 2.

عن طريق أسرهم في المنزل أو عن طريق الملاحظة في الشوارع والأسواق وأماكن العمل . وتقوم الخدمات في مجملها على جهود أفراد . فالمعلمون والمطببون والباعة الجوّالون والفنانون وغيرهم يقدمون خدماتهم بشكل فردي . وغالباً ما تتجه هذه الخدمات نحو النخبة التي ينفر المنتمون إليها من العمل اليدوي[14] . ومفاد ذلك أن الخدمات في مدينة ما قبل الصناعة لم تكن بحال تقدم في إطار مؤسسي بل كانت تقدم في إطار فردي ، حيث يوجد في كل مدينة عدد من المتخصصين في تقديم الخدمات المختلفة ، وكان عدد هؤلاء قليلاً نسبياً نظراً لقلة عدد السكان من ناحية ، وانخفاض مستوى التكنولوجيا من ناحية ثانية ، والنفور من أداء المهن الخدمية من ناحية ثالثة .

وفي غياب الإطار المؤسسي كانت العائلة هي الوحدة التي تمارس فيها كافة الأنشطة سواء السياسية أو الدينية أو الخدمية . لقد كانت العائلة تتداخل تداخلاً كبيراً مع البناءات الاقتصادية والدينية والتعليمية [15] . ومن ثم فإن الخدمات إما أنها تقدم من داخل البناء العائلي ذاته كالخدمة الدينية والخدمة التعليمية ، حيث يلعب الكبار داخل العائلة دوراً بارزاً في تعليم النشء مبادئ الدين والقراءة والكتابة والحساب . وإما أنها تقدم من الإطار القرابي الأوسع . فنجد من أبناء القبيلة من يشغلون أنفسهم بتقديم خدمات التعليم والتنشئة الدينية والخدمة الطبية . وكثيراً ما كانت هذه الخدمات تتداخل مع بعضها بحيث يقوم شخص واحد بها . ولقد كانت

---

(14) ج . جيوبرج : **مدينة ما قبل الصناعة** . ترجمة أبو بكر باقادر . جدة ، مكتبة الجسر ، 1990 . ص 200 .

(15) المرجع السابق ، ص 209 .

شخصية المطوع في المدن الخليجية القديمة شخصية يقع على عاتقها أداء خدمات دينية وتعليمية وطبية شعبية. فيحدثنا طارق والي عن التعليم في مدينة المحرق البحرينية على سبيل المثال على النحو التالي: «كانت المدارس التقليدية على شكل كتّاب أو « المطوع » - كما كانت تسمى تلك المدارس محلياً - وكلا الاسمين يعني التطويع أو التوجيه والتعليم وكانت المادة الدراسية هي حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب، بينما كان تدريس الكتابة والحساب يلعب دوراً أقل أهمية. وكان المسؤول عن أي من هذه المؤسسات يسمى محلياً المطوع أو الملا، وهو في كثير من الأحوال مسؤولاً عن أحد المساجد في الفريق السكني أو جزء منه. ومكان التدريس إما بيت المطوع أو زاوية في أحد الحوانيت العامة . . . فلم يكن للمنظمات التعليمية كيان ذاتي مستقل. فلم ينفصل التعليم عن الدين والحياة وتجسدوا جميعاً في شخص المطوع» (16). وتشير الدراسات الأنثروبولوجية أيضاً إلى دور المطوع في التطبيب الشعبي وفي تقديم وصفات سحرية لمختلف الأمراض والمشكلات.

ومع اتساع المدينة انفصلت الخدمات الاجتماعية عن النطاق العائلي، وتحولت إلى مؤسسات لا علاقة لها بالانتماء العائلي، ولا بالعلاقات الشخصية. فلم يعد الاتصال الشخصي في المدينة الخليجية المعاصرة هو أساس تكوين العلاقات، ولم تعد الشفاهية هي أساس نقل المعلومات؛ ولم تعد الخدمات تقدم على أساس شخصي أو عائلي، بل على أساس المواطنة. وفي ظل هذا الواقع الجديد باتت المؤسسات الخدمية تشكل

(16) طارق والي: **المحرق - عمران مدينة خليجية**. المنامة، مطبوعات بانوراما الخليج، 1971.

عنصراً جوهرياً من الهياكل والعلاقات الحضرية . ولم نعد قادرين على الحديث عن الحيز أو الفراغ داخل المدينة دون أن نتحدث عن الحيز المخصص للخدمات . كما أننا لم نعد قادرين على الحديث عن وظائف المدينة المعاصرة دون أن نتحدث عن وظيفة توفير الأمن والرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية لسكان المدينة .

فمن ناحية الحيز أو الفراغ نجد أن الخدمات الاجتماعية تحتل حيزاً مركزيًا داخل حدود المدينة . وغالباً ما تختلط بالمنطقة التجارية المركزية في منطقة واحدة يطلق عليها منطقة التجارة والخدمات أو قطاع التجارة والخدمات [17]. وكثيراً ما يمتد هذا القطاع - خاصة قطاع الخدمات - إلى أجزاء متفرقة من المدينة خاصة الضواحي والأطراف؛ حيث تحتاج بعض الخدمات إلى التوسع الأفقي وإلى الهدوء النسبي مثل خدمات التعليم والصحة . أما من الناحية الوظيفية فإن المدن في الدول النامية بعامة تلقى عليها تبعة تقديم الخدمات لا إلى سكان المدينة فحسب بل إلى قطاعات أعرض من سكان الإقليم الذي تقع في قلبه المدينة . فالخدمات تميل إلى التركز في المدن الكبيرة، خاصة المدن العواصم .

وتتميز المدينة الخليجية بأنها مدينة خدمات من الطراز الأول . لقد ساعدت وفورات النفط على تأسيس معظم هذه المدن على خطط مدروسة، كما اشتملت هذه الخطط على تأسيس بنية تحتية وخدمية قوية في المدن الخليجية ، إلى درجة أن المدن يمكن أن توصف بسهولة بأنها

---

(17) حسن الخياط : **المدينة العربية**، الفصل السابع . مرجع سابق .

مدن رفاهية ، فقد نجحت هذه المدن في توفير بنية أساسية قوية لخدمة سكانها كما أنها وفرت العديد من الخدمات الاجتماعية التي يستفيد بها قطاعات أعرض من سكان الحضر . ونقدم فيما يلي بعض المؤشرات على ذلك .

(1) فيما يتعلق بالمسكن ، نجد أن المدن الخليجية تتميز بارتفاع نسبة الأسر التي تعيش في مساكن مرتفعة المستوى . ففي حين تنخفض هذه النسبة إلى 1٪ في مدن مثل مدن مصر والسودان، ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 26٪ بالنسبة للأسر في قطر، و 50٪ بالنسبة للأسر في الكويت. وفي المقابل تنخفض نسبة الأسر التي تعيش في مساكن منخفضة المستوى ، فلا تتجاوز 15٪ في مدن الدول الخليجية النفطية ، بينما تصل إلى 50٪ في السودان ، و60٪ في مصر، و46٪ في المغرب [18].

(2) وفّرت معظم المدن الخليجية مرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحي لسكانها. ونظراً لأن معظم هذه المدن حديثة العهد بالتحضر، واعتمد امتدادها العمراني على خطط مدروسة ، فقد حققت هذه المدن تقدماً كبيراً في خدمات مرافق البنية التحتية من كهرباء ومياه وطرق وصرف صحي. ويكفي أن نشير إلى مثال واحد لنصيب الفرد من استهلاك المياه في اليوم في مدينة أبو ظبي والذي يبلغ

(18) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) : «الواقع البيئي . . .»، مرجع سابق. ص 11 .

554 لتراً / يوم مقابل 65 لتراً / يوم في مدينة مثل مدينة الزرقاء في الأردن[19] .

(3) أما مؤشرات الخدمات الصحية فتشير إلى ارتفاع واضح في عدد المستشفيات وعدد الأسر في مقابل عدد السكان . فقد بلغ عدد المستشفيات في البحرين 9 مستشفيات ، وفي الكويت 24 مستشفى ، وفي عمان 46 مستشفى ، وفي قطر 3 مستشفيات ، وفي السعودية 281 مستشفى ، وفي الإمارات 46 مستشفى . هذا عدا عدد كبير من المراكز الصحية . ولقد وصل متوسط عدد السكان لكل سرير 297 نسمة في الإمارات ، 410 نسمة في السعودية ، 507 نسمة في قطر ، 550 نسمة في عُمان ، 357 نسمة في الكويت ، 350 نسمة في البحرين [20] . وتعد هذه مؤشرات جيدة على توافر الخدمات الصحية في المدن الخليجية .

(4) كما تدل مؤشرات الخدمات التعليمية على تقدم ملحوظ تم تحقيقه خلال عقدين من الزمان في معظم المدن الخليجية . ومن المؤشرات الدالة على تقدم الخدمات التعليمية انخفاض نسبة الأمية في دول مجلس التعاون ، فوصلت في الإمارات وفقاً لتقديرات عام 1990 إلى 29.8 ٪ ، وفي البحرين 22.6 ٪ ، وفي السعودية 37.6 ٪ ، وفي عمان 43.2 ٪ ، وفي قطر 24.1 ٪ ، وفي الكويت 27 ٪ . ويرجع

(19) المرجع السابق ، ص 13 .

(20) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) : **التقرير السنوي لعام 1996** . ص194 - 202 .

السبب في ذلك إلى التوسع في التعليم في مراحله المختلفة، وإلى تحقيق درجة عالية من الاستيعاب في المدارس الإبتدائية وصلت عام 1990 إلى 100٪ في قطر والبحرين والإمارات، و 80.9٪ في عُمان، و79.6٪ في الكويت ، و 72.4٪ في السعودية [21].

وتوجه هذه الخدمات الحضرية إلى الأسر ؛ حيث لم تعد هذه الخدمات تقدم على نحو شخصي عائلي كما كان الحال في المدينة القديمة. ولذلك فإن الطريقة التي تقدم بها الخدمات لمختلف أسر المدينة تسهم في تدعيم العلاقات الفردية في المدينة. فهذه الخدمات تقدم في إطار مؤسسي يعتمد على الأرشفة وحفظ الدفاتر، ويتحول الفرد في هذا النظام إلى رقم، كل فرد وليس كل أسرة. وتتعدد هذه الأرقام بتعدد الخدمات التي يحصل عليها الفرد. فهو تعلم في مدارس مختلفة قد تتباعد عن بعضها ولا توجد بالضرورة في نفس المنطقة التي فيها مسكنه ، ويحصل على خدمته الصحية من مستشفى مركزي عام أو من مركز صحي قريب، ويودع أمواله في أحد البنوك ، ويؤمن على حياته وأمواله وممتلكاته في شركة تأمين، ويتعامل مع البلدية في تزويد مسكنه أو متجره أو مصنعه بالمياه والكهرباء والصرف الصحي. وهو في كل هذه التعاملات يتنقل داخل المدينة، عابراً لأحيائها وشوارعها، منفصلاً عن روابطه العائلية والقرابية ، ومنفصلاً عن مجتمعه المحلي ونطاق الجيرة الذي يعيش فيه. لقد أصبحت عملية

(21) عبد العزيز عبد الله الجلال: **التربية والتنمية**. الرياض، الدار التربوية للدراسات والاستشارات ، 1995.

تقديم الخدمات في المدينـــة تعكس بوضوح الفردية الحضرية، وتعكس بوضوح طبيعة العلاقات الاغترابية الحضرية.

والخدمات في المدينة تقدم أساساً لخدمة الأسرة، أو الوحدات المعيشية داخل المدينة، ومع ذلك فلا يتوقع أن تستفيد جميع الأسر من هذه الخدمات بنفس الطريقة. ففي الوقت الذي يفترض فيه أن تلبي المدينة حاجة سكانها من الخدمات المختلفة، فإنها تحرم بعضهم من هذه الخدمات. ويرجع ذلك إلى اعتبارين:

الأول: أن كثيراً من المدن تنوء بحجم سكانها، فلا تستطيع أن توفر لهم كل مايحتاجون إليه من وسائل مواصلات واتصالات ومرافق وخدمات اجتماعية. وتعاني كثير من المدن العربية مثل القاهرة والخرطوم وعمان وبغداد من هذه المشكلات إلى درجة التعبير عن الخوف من أن تؤدي أزمة المرافق والخدمات والبنى التحتية في المدينة العربية إلى «إفقار البيئة الحضرية في المدن العربية وصبغ أحيائها بتشوهات ومظاهر من الإهمال والفوضى وتفاقم أشكال التلوث المهددة للصحة البيئية»(22). ورغم وجود هذه المشكلة على هذا النحو في بعض المدن العربية، إلا أنها أقل حدة في مجتمعات مدن الخليج العربية.

(22) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): «الواقع البيئي...» مرجع سابق، ص 14.

وإذا ما راجعنا الدراسات التي أجريت على الأسرة في مجتمعات الخليج العربية لوجدنا رصداً لعدد من القضايا المتصلة بمشكلات الأسرة الحديثة في المجتمعات الخليجية. ومن هذه القضايا تغير حجم الأسرة، وتغير وظائفها، وتغير بناء السلطة داخلها، وأخيراً التأكيد على بعض مشكلات الأسرة الخليجية المعاصرة خاصة مشكلة الطلاق.

فبالنسبة لحجم الأسرة ثمة قناعة سوسيولوجية راسخة بأن عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي وما يصاحب هذه العمليات من تحضر وتعقد اجتماعي يؤدي إلى تحول بناء الأسرة من الأسرة الكبيرة الحجم إلى الأسرة الزواجية الصغيرة، الأمر الذي يدعو البعض إلى تأكيد عالمية الأسرة النووية[26]. وهذا التحول يعد تحولاً حضرياً بالأساس.

وبناء على هذا تميل معظم دراسات الأسرة في المدن الخليجية إلى تأكيد ظرف التحول إلى الأسرة الصغيرة الحجم إلى حد أن بعض هذه الدراسات ينبىء باضمحلال الأسرة الممتدة تماماً. ولنأخذ مثالاً من دراسة واحدة أجريت في البحرين أكد كاتبها على أن الأسرة في مجتمع ما قبل النفط كانت وحدة إنتاجية متكاملة، ولذلك فقد كانت الأسرة الممتدة أكثر انتشاراً، وأدى انتقال المجتمع من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث إلى التقليل من أهمية الانتساب إلى العائلة القديمة الأمر الذي هيأ المجال أمام نمو وازدياد الأسرة النووية [27].

---

(26) انظر دراستنا **حول المداخل النظرية في دراسة الأسرة** والسابق الإشارة إليها.

(27) أحمد زايد: «فرضيات دراسات التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية»، ورقة مقدمة إلى **ندوة التغير الاجتماعي في المجتمع القطري خلال القرن العشرين**، الدوحة، جامعة قطر. منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، المجلد (2)، لا. ت.

ومع وجود هذا التأكيد فإن قضية التحول نحو الأسرة النووية ماتزال محل جدال. حيث نجد أن البيانات الكمية تشير إلى أن حجم الأسرة مايزال كبيراً. ففي دراسة أجريت في دولة قطر ظهر أن متوسط حجم الأسرة يبلغ 8 أفراد [28]. وفي دراسة أخرى أجريت على عينة من الأسر الإماراتية ظهر أن متوسط عدد الأولاد والبنات في الأسرة يبلغ 7.28 فرداً [29]. وفي دراسة عن مدينة الرياض رصد الباحث فيها حجم الأسر الممتدة في مقابل الأسر النووية فاكتشف أن 31٪ من أسر مدينة الرياض هي أسر ممتدة، وأن 69٪ من الأسر نووية [30]. وتشير هذه البيانات إلى أن الميل نحو التحول إلى الأسرة النووية قائم ولكنه بطيء لايتوازى مع حجم التحضر الذي وصلت إليه المدينة الخليجية. ففي الوقت الذي تتحول فيه الأسرة إلى أسرة نووية تبقى أربع حقائق يجب أن تؤخذ في الاعتبار:

(1) أن الأسر الممتدة ماتزال ذات حجم كبير.

(2) أن هناك عدداً كبيراً من الأسر الحضرية يدخل في عداد الأسر الممتدة وصل إلى 31٪ في مدينة الرياض، وقد يصل إلى أكثر من ذلك في مدن أخرى.

---

(28) كلثم الغانم: «دور المجتمع في إشباع احتياجات المرأة القطرية»، ورقة مقدمة إلى **المؤتمر الثاني للمرأة**، الدوحة، مركز شباب الدوحة (مايو 1996).

(29) فيصل الزراد: «بعض خصائص الأسرة الإماراتية والمربيات الأجنبيات وأثر ذلك على التنشئة الاجتماعية»، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مجلة التعاون**، الرياض، مجلد (4)، عدد (14). (يونيو 1989).

(30) إبراهيم العقيلي: «التغير في نمط الأسرة بمدينة الرياض»، في: **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، الكويت، جامعة الكويت، العدد (81)، المجلد (21)، (ربيع 1996).

(3) أن الأسر ماتزال تحتفظ بينها بالروابط القرابية التقليدية بحيث لم يؤثر التحضر والتحديث كثيراً على تفكك الروابط القرابية [31].

(4) كما أن القبيلة ماتزال مرجعية هامة في تحديد سلوك الأبناء خاصة في عملية الاختيار للزواج . فكما أكد باقر النجار فإن متغيرات كالأصل القبلي والانتماء العقائدي والإثني لازالت متغيرات فاعلة في مجتمع الحداثة [32].

وإذا أخذنا هذه الحقائق في اعتبارنا لأمكننا تطوير فرض مخالف لفرض الميل الحتمي للتحول نحو الأسرة النووية . يقوم هذا الفرض على وجود تناقض بين الميل إلى الحداثة والميل إلى التقليد داخل المدينة الخليجية ، وأن هناك اتجاهين يتصارعان في مجتمع الحداثة المعاصر : الأول يؤكد الميل نحو الأسرة الزواجية الصغيرة الحجم ، والثاني يعاود تأكيد الأسرة الممتدة كبيرة الحجم ، أو الأسر الزواجية كبيرة الحجم . وإذا كان ثمة تغير نحو الأسرة الزواجية فإنه لا يناظر بحال من الأحوال حجم التغير الذي حدث في عمليات التحضر والتحديث داخل المدينة الخليجية .

---

(31) فهد الثاقب : «الروابط العائلية - القرابية في مجتمع الكويت المعاصر» ، **رسائل حوليات كلية الآداب** - الكويت ، جامعة الكويت ، الحولية (3) الرسالة (10) (1982) .

(32) باقر النجار : «الأسرة والتغير الاجتماعي في المرحلة الانتقالية لمجتمع الخليج العربي» ، المنامة ، المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون ، في : **دعم دور الأسرة في مجتمع متغير** ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، العدد (28) . أغسطس 1994 .

هذا عن الحجم، أما الوظائف فإن تغيرها يبدو حتمياً في ضوء الخدمات المعمّمة داخل المدينة والتي حلت محل الخدمات التقليدية ذات الطابع الخاص. لقد أوضح القسم السابق من هذا البحث تغير طبيعة الخدمات التقليدية التي كانت تقدم بشكل شخصي في إطار علاقات جمعية. لقد أصبحت الخدمات الاجتماعية معمّمة «generalized»أي أنها تجاوزت العلاقات الشخصية، وتجاوزت نطاق الأسرة لتقدم على نحو عام يكفل لكل فرد الحصول عليها في ضوء ظروفه وإمكاناته. ولقد أدى هذا التطور إلى أن تنزع عن الأسرة بعض وظائفها . لقد أدى التغير في نظم الإنتاج إلى أن تتخلى الأسرة عن كونها أسرة إنتاجية . لقد كان الرعي وصيد اللؤلؤ يقومان على تنظيم أسري. وأدى اكتشاف النفط إلى اختفاء هذين النمطين من التنظيم الاقتصادي، وتحولت العملية الإنتاجية إلى خارج الأسرة كلية. وتخلّت الأسرة بذلك عن أهم وظائفها، ونعني بها الوظيفة الاقتصادية. ولكن التغير في الطريقة التي تقدم بها الخدمات الاجتماعية قد أفقدها وظائف أخرى. وتأتي خدمات التعليم على رأس القائمة ، فقد تحول التعليم إلى مؤسسة غير أسرية، فلم يعد التعليم قادراً على الوفاء بمتطلبات النظام المهني الحديث. ولذلك فقد كان التوسع في خدمة التعليم ضرورياً أو مطلباً حياتياً بالنسبة للمجتمع. وقد سحب التعليم من تحت أقدام الأسرة بذلك الوظيفة التعليمية من ناحية، وجزءاً كبيراً من وظيفة التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى. وأثرت خدمات أخرى على هذه الوظيفة الأخيرة تأثيراً كبيراً، خاصة خدمات الاتصال الجماهيري التي أصبحت تساهم مساهمة فعالة في نقل القيم والأفكار في الحقبة المعاصرة من التطور الكوني. ولعل هذا هو الذي دفع البحوث نحو الاهتمام بقضية تغير أنساق القيم في الأسرة الخليجية. ولقد ظهر

هنا خلاف واضح حول طبيعة التغير في أنساق القيم. فهناك عدد من الدراسات يؤكد على رؤية نمطية للانتقال من القيم التقليدية إلى القيم الحديثة. فقد تغيرت الأدوار الأسرية، فتغير دور الزوج وكذلك دور الزوجة ومسئولياتها مع خروجها إلى التعليم والعمل، وضعف دور الجيل الأكبر (من الأجداد والأعمام والجدات والعمات والخالات)، وتغير دور الأبناء فأصبحوا أكثر حرية وأقل خضوعاً لنسق السلطة التقليدية[33]، كما أصبحت السلطة داخل الأسرة أكثر تسامحاً بحيث تسمح بتوزيع المسؤوليات على أفرد الأسرة كل حسب أهميته [34]. وأثر ذلك على قيم الاختيار للزواج حيث ظهر البعد الشخصي في ضوء قيم أكثر ليبرالية في العلاقات بين الجنسين [35]. ويرتبط كل ذلك بتغير مكانة المرأة على إثر انتشار التعليم الذي منحها مكانة أعلى وأتاح لها فرصة المشاركة في صناعة القرار[36].

وفي مقابل ذلك يظهر اتجاه ثان يقوم على نظرة أكثر واقعية ترصد التناقض الحادث بين التحول في بناء الأسرة وعلاقاتها وبين استمرار القيم التقليدية وتأكيدها عبر الأجيال. وليس الأمر هنا مجرد صراع للقيم يمكن أن يختفي مع انتصار قيم الحداثة، ولكنه أعقد من ذلك. إذ يبدو أن

---

(33) جهينة سلطان العيسى: **المجتمع القطري**، لا.ن، 1983.

(34) فاروق أمين: **دراسة حول واقع الأسرة البحرينية**. المنامة، جمعية الاجتماعيين البحرينية، 1983.

(35) السيد الحسيني. وجهينة سلطان العيسى: «الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطري»، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** - الدوحة، جامعة قطر، العدد (3)، (1981).

(36) أحمد ظاهر: **المرأة في دول الخليج العربي**. الكويت، ذات السلاسل، 1988.

الحداثة ذاتها - خاصة عندما تظهر على النحو العاتي الذي ظهرت به في مجتمعات الخليج العربية - تدعم مقاومة القيم التقليدية وإعادة إنتاجها. وقد أورد باقر النجار في دراسته حول «الأسرة والتغير الاجتماعي في المرحلة الانتقالية لمجتمع الخليج العربي» نتائج عدد من الدراسات تؤكد على أن الحديث عن الفردية والتحرر الذي طال المرأة الخليجية يجب أن يؤخذ بحذر شديد. فقد أكدت هذه الدراسات على أنه بالرغم من وجود اتجاهات نحو الاختيار للزواج من خارج الرابطة القبلية، إلا أن الإناث لايجدن أنفسهن في موقف يتيح لهن هذه الفرصة. فمعظم الزيجات تتم داخل الإطار القرابي. كما أن التعليم وإن كان قد أتاح للمرأة فرصة الخروج من المنزل والعمل، إلا أنه لم يمنحها حق تقرير المصير. ويخلص النجار من عرضه لنتائج هذه الدراسات إلى أن «التعليم والعمل كمتغيرات لا تعمل في خواء وإنما في ظل مصفوفة القيم المحددة لأنماط سلوك الأفراد وحدود علاقاتهم، فالتعليم لايشبع مفاهيم وقيم الديموقراطية التي هي شرط أساسي لنشأة علاقات تتسم بالمشاركة والمسؤولية، بقدر ماهو يعيد إنتاج منظومات من القيم الاجتماعية التقليدية»[37] والحق أننا نجد أن أطروحاتنا في هذا البحث تتفق وهذه النتيجة، فالعلاقة بين الأبنية الحديثة والأبنية التقليدية ليست علاقة نمطية يستبدل فيها نمط بنمط، وإنما هي علاقة معقدة تتداخل فيها متغيرات عديدة، وتتشابك فيها العلاقات والقيم التقليدية مع العلاقات والقيم الحديثة في جدل دائم لا ينقطع، ينتهي دائماً بتأكيد ماهو قديم ومتوارث في مواجهة ماهو حديث.

---

(37) باقر النجار: مرجع سابق، ص 39.

وتبقى أخيراً أهم قضية فيما يتصل بالأسرة الخليجية الحضرية. فإذا كانت وظائف الأسرة قد تغيرت، وبدأ بناؤها في التغير، وكذلك أنساق القيم التي تحكم علاقاتها، فإن كل هذه التغيرات ليس لها جوانب سلبية ظاهرة تناظر تلك الجوانب السلبية، لاعتماد الأسرة الخليجية على المربيات الأجنبيات، وهي القضية التي نتجه إلى طرحها ونحن نختتم هذا الحديث عن الأسرة الخليجية.

هذه قضية تتصل بالتنشئة الاجتماعية داخل الأسرة. وقد تتجه بعض الدراسات في تفسيرها إلى ربطها بخروج المرأة إلى العمل، الذي يفرض عليها أن تجد بديلاً لرعاية الأطفال، فتعتمد على المربيات الأجنبيات. وقد يكون هذا التفسير مقبولاً لو أن الاعتماد على المربيات يقتصر على المرأة العاملة، ولكننا نجد أنها ظاهرة عامة وشائعة لدى معظم الأسر. فقد لاحظت دراسة أجريت في دولة الكويت أبدت فيها 86٪ من المبحوثات تمسكًا بنظام الخدم [38]؛ كما أفادت دراسة أجريت في قطر أن 90٪ من العينة يفضلن الاعتماد على الخدم [39]. وتدل هذه النتائج على أن اعتماد الأسرة على المربيات الأجنبيات لايرتبط بالضرورة بالتباين الحادث في مؤسسات المجتمع والذي أدى إلى خروج المرأة إلى العمل في بعض

(38) عبد الوهاب الظفيري: «دراسة ميدانية لاستطلاع رأي المرأة الكويتية في مجال العمل خارج المنزل»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، الكويت، جامعة الكويت، العدد (80)، (شتاء 1996).

(39) عبد الله عابدين بشير: «خروج المرأة القطرية للعمل وأثره على الأسرة والطفل»، ورقة مقدمة إلى **مؤتمر المرأة بين الأسرة وسوق العمل**، الدوحة، (26 - 29 أبريل، 1997). ص38.

القطاعات، أو بالتوسع في الخدمات الاجتماعية في المدينة كالتعليم والصحة، والذي أدى إلى الاعتماد على المرأة العاملة . وأغلب الظن أن الاعتماد على المربيات الأجنبيات في المدن الخليجية يعد أكثر ارتباطاً بالثقافة الحضرية التي صحبت وفورات النفط . لقد أدت الوفرة الاقتصادية الزائدة إلى انتشار ثقافة، تضفي على رموز التميز الثقافي أهمية خاصة. ومن هذه الرموز استخدام عدد كبير من السيارات والخدم، والمبالغة في رموز المسكن والملبس والطعام. وتحولت هذه الرموز إلى لغة تخاطب بها الأسر بعضها البعض في التفاعل اليومي، وكلما تزايد تراكم هذه الرموز ازداد التميز الاجتماعي للأسرة. ومن أهم هذه الرموز الاعتماد على عدد كبير من الخدم والمربيات الأجنبيات، بحيث يوجد في داخل بعض الأسر مربية لكل طفل من الأطفال، مثلما يوجد لكل فرد بالغ سيارة ولكل فتاة سيارة وسائق.

وأياً كان السبب الذي يقف خلف الاعتماد على المربيات الأجنبيات فقد مالت معظم دراسات العمالة الأجنبية في دول الخليج العربية إلى إبراز الجوانب السلبية لاستخدام العمالة على المجتمع بشكل عام، ولاستخدام المربيات على الأسرة. وإذا ركزنا على الجوانب المتعلقة بالأسرة فإننا نجد أن هذه الدراسات تؤكد على الازدياد المستمر للاعتماد على العمالة الأجنبية والمربيات الأجنبيات ، وعلى العلاقات المباشرة التي تنشأ بين هذه الفئات وبين الأسرة العربية بصفة عامة والنشء بصفة

خاصـــة[40]، ومن ثم فإنها تترك تأثيراً بالغاً على القيم العربية واللغة العربية [41]، وهو تأثير تفترض الدراسات إمكانية تأثيره على السلوك السلبي للأطفال مثل السماح لهم بإتيان أفعال ضارة كشرب الكحوليات والتدخين واللجوء إلى الضرب لتعديل السلوك وتخويفهم[42]، بل أن هذا التأثير قد يمتد إلى الأسرة نفسها حيث يشجع وجود المربيات الأجنبيات على الزواج من أجنبيـــات مما يترك تأثيره الواضـــح على المـــرأة الخليجية[43].

ورغم أننا نميل إلى نقد هذه النتائج التي تبدو متسرعة في إلقاء اللوم على المربيات الأجنبيات في كل ما يتعلق بالسلوك غير المرغوب فيه للأطفال، وعدم الالتفات إلى موضوعات أخرى كالطريقة التي تعامل بها الأسر المربيات، وأسلوب جلبهن، ونمط حياتهن داخل الأسرة،

---

(40) انظر أحمد زايد: **فرضيات دراسات التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية**، مرجع سابق.

(41) حيدر إبراهيم علي: «آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية» في كتاب، **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، بيروت، 1983، ص 251 - 270.

(42) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **اللقاء العلمي لدراسة أثر المربيات الأجنبيات على خصائص الأسرة العربية في الخليج العربي، المنامة**، «نتائج الدراســة القطرية في الإمارات» 1986. ص 10 - 11.

(43) رحمن كاظم: «الآثار الاجتماعية للعمالة الأجنبية في بلدان الخليج العربية». نقلاً عن: فيصل الزراد، مرجع سابق، ص 93.

والآثار الإيجابية لوجودهن إن كان لهذه الآثار وجود[44]. نقول أنه رغم ذلك، فإن هذه الدراسات تشير إلى أن ثمة مشكلة في وظيفة التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة الخليجية، خاصة وأن ثمة شواهد على أن معظم هؤلاء من الخادمات اللائي لايصلحن لتربية ورعاية الأطفال، كما أن معظم خصائصهن (التعليمية واللغوية والدينية والعمرية) لاتصلح من أجل تربية الأطفال[45] . ولعل هذا الخلل في وظيفة التنشئة الاجتماعية هو أهم مشكلات الأسرة الخليجية المعاصرة . فقد لاحظنا أن التغيرات الأخرى كالتغير في الحجم والتغير في بناء العلاقات مايزال يرتبط بالأطر التقليدية، وأنه لم يؤد بعد إلى ظواهر تؤثر على وظيفة الأسرة . ويبقى هذا الخلل في وظيفة التنشئة الاجتماعية كأحد الآثار الضارة المترتبة على النمو الهائل والفجائي في حياة المدينة الخليجية .

---

(44) أنظر أحمد زايد : «نحو سوسيولوجيا نقدية لدراسة المشكلات الاجتماعية مع إشارة خاصة إلى مشكلة العمالة الوافدة في مجتمعات الخليج العربي» . **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية . العدد (146) . (أبريل 1991) . ص 103 - 119 .

(45) خلف أحمد خلف : «سمات وخصائص المربيات الأجنبيات في أقطار الخليج العربي» في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ظاهرة المربيات الأجنبيات - الأسباب والآثار**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (10)، المنامة، أغسطس 1987 .

خامساً - مشكلات المدينة الخليجية

توجد المدينة في مكان معين، وفي حيز معين، وتنمو عبر هذا الحيز في أزمنة خاصة بها . والمدينة بهذا المعنى هي نسق مفتوح يتفاعل من الداخل عبر مكوناته الأيكولوجية والثقافية والاجتماعية، ويتفاعل مع البيئة الخارجية التي تتشكل من النطاق الإقليمي والقومي والعالمي الذي تحتل المدينة مكانًا داخله .

وتؤكد المقاربات السوسيولوجية للمدينة كنسق على المشكلات التي تصاحب نمو هذا النسق وتحوله ؛ كما تؤكد على تعاظم المشكلات وتكاثرها عندما يكون نمو النسق يسير على وتيرة سريعة . فعندما تنمو المدينة في الحجم، وتتعقد العلاقات فيها، وتتنوع الثقافات والأيديولوجيات، تبدأ المشكلات تزحف عليها من كل حدب وصوب . ففي الوقت الذي تبدأ فيه المدينة في جني ثمار التغير الذي تشهده، تبدأ في معالجة آثار هذا التغير وتوابعه .

لقد شهدت مجتمعات الخليج تحديثاً عمرانياً كثيفاً خلال حقبة قصيرة من الزمن، فاختفت أشكال الاستيطان القديمة (البدوية خاصةً) في معظم دول مجلس التعاون . وتغيرت العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، كما تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية وأصبحت الأسرة لاتملك سيطرة على أبنائها في خضم الثقافة الكونية التي يتعرضون لها عبر وسائل الاتصال الحديثة . ويعد نمط التحضر السريع الذي شهدته

دول مجلس التعاون نمطاً مشكلاً في حد ذاته . إذ أنه يؤدي إلى صراع بين الامتداد الحضري وحاجات السكان، فالسكان يتضاعفون، ويجب أن يتضاعف معهم الحيز الحضري الذي تشغله المدينة من ناحية ، والخدمات التي تقدمها إلى سكانها من ناحية أخرى. وهنا يتحول التحضر السريع إلى مشكلة حضرية في حد ذاته. ولقد تغلب كثير من المدن الخليجية على مشكلات التحضر السريع بسبب الوفورات النقدية التي توفرت لها والتي مكنتها من أن تطور خدماتها الاجتماعية، وأن توفر لسكانها حاجاتهم الأساسية. ومع ذلك فإن نمط التحضر الخليجي قد خلق مشكلاته الخاصة التي قد لاتبدو نمطية في مدن أخرى من العالم الثالث تعاني نفس المشكلات بجانب مشكلات الفقر الحضري .

ومن أول عناصر النسق الحضري التي تتأثر بهذا النمط من التحضر السريع النسق الأيكولوجي - البيئي . لقد أثر التدخل السريع للإنسان في الطبيعة لتحويلها ، فأدى ذلك إلى خلق مشكلات تلوث في هذه البيئة. ويكفي للإشارة إلى خطورة هذا التدخل السافر في عمليات التوازن البيئي أن نشير إلى الحقيقة التي مؤداها أن درجة تلوث مياه الخليج العربي أعلى 48 مرة من تلوث أي مساحة مائية في العالم [46] . والمدن الخليجية في معظمها مدن ساحلية وهي تعاني ولاشك من تلوث مياه الخليج العربي. كما شهدت المدن الخليجية نهضة صناعية كبيرة وتشعبت فيها طرق النقل والمواصلات، وأدى ذلك إلى تعدد مصادر تلوث الهواء من عوادم الصناعة وإحراق النفط وعوادم السيارات. وارتبط هذا

(46) حسن الخياط : مرجع سابق ، ص 408 .

بازدحام المدينة وصخبها، الأمر الذي أدى إلى وجود مصدر ثالث للتلوث هو الأصوات والضوضاء والضجيج التي يفترض أن تؤثر تأثيراً كبيراً على السمع والجهاز العصبي والأجهزة الأخرى . هذا فضلاً عن العوامل الأخرى المرتبطة بالتخلص من الفضلات والازدحام السكاني المتنامي في بعض مناطقها [47] .

لقد أدت مصادر تلوث البيئة إلى إحداث خلل في التوازن التقليدي الذي كان قائماً بين الإنسان والبيئة . فالتلوث هو في التحليل الأخير فقدان للتوازن البيئي . ويؤدي هذا الوضع إلى أن يعيش الإنسان في ظروف تبدو صناعية ولاتبدو طبيعية بحال من الأحوال . وهنا يفقد النسق الاجتماعي للمدينة آلية هامة من آليات تكيفه واستمراره، ألا وهي آلية التوازن الطبيعي بين الفاعلين (الأفراد والجماعات) وبين البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها .

وإذا انتقلنا من دائرة البيئة الطبيعية إلى دائرة البيئة الثقافية وجدنا بعض المشكلات الحضرية المترتبة على تغلغل ثقافة الحداثة المشبعة بالعلاقات الفردية . لقد أكدنا في بحثنا عن المدينة الخليجية بين الأصالة والمعاصرة[48] على عنصرين هامين فيما يتصل بطبيعة التغير فى نمط العلاقات في الأسرة وخارجها في المجتمعات الخليجية : يتصل الأول بتغير النظام المعماري للمسكن من حيث الاتساع وتباعد الغرف ومايفرضه الاعتماد على مظاهر الاستهلاك ورموزه (التليفون والسيارة

(47) المرجع السابق ، ص410 - 427 .
(48) انظر أحمد زايد : **المدينة الخليجية بين الأصالة والمعاصرة** ، مرجع سابق .

والخدم) من تباعد بين أفراد الأسرة . ويتصل الثاني بطبيعة الثقافة الكونية التي تخضع لها المدينة الخليجية من جراء الاندماج الكامل في النظام الرأسمالى العالمي . ويرتبط هذان المستويان للتغير بتغيرات أخرى في أنساق القيم الأسرية وفي القيم الاجتماعية بشكل عام .

وربما يكون لذلك تأثير على سريان الشعور بالاغتراب في الحياة الحضرية . ولقد افترضت دراسات عديدة هذه الإمكانية عندما أكدت أن ثمة شعوراً بأزمة الهوية لدى الشباب الكويتي، وأن ثمة صراعات بين أنساقه القيمية وأنساق الأسرة ، وبين أنساقه القيمية والأنساق القيمية للجيل الأكبر، وأن الشباب يعاني من مظاهر اغتراب عديدة في مجال التعليم والعمل والانتماء السياسي[49] . كما أكدت دراسة أخرى حاولت أن تقيس معدل الاغتراب لدى الشباب الكويتي من خلال مقاييس للشعور بالعجز وانعدام المعايير والعزلة الاجتماعية - وجميعها مؤشرات على الاغتراب - أن الشعور بالاغتراب لدى العينة التي أجريت عليها الدراسة موجود وإن كان وجوده ليس كبيراً . وظهر مؤشر الشعور بالعجز كمؤشر أكثر سيادة من المؤشرات الأخرى على حالة الاغتراب القائمة[50] . وتشير هذه البيانات إلى أن ثمة بوادر لمشكلة اغتراب في المدينة الخليجية . وهي مشكلة يتوقع أن تتزايد في المستقبل في ضوء تزايد آثار الظروف التي أفرزتها .

---

(49) عبد الرؤوف الجرداوي وعبد الله غلوم : « اتجاهات الشباب ومشكلاته» نقلاً عن : علي الطراح وجاسم الكندري : « الشباب والاغتراب» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، الكويت ، جامعة الكويت، العدد (65) (أبريل 1992). ص 52 .

(50) المرجع السابق ، ص 61 - 62 .

ويفاقم من مشكلة الاغتراب مشكلة أخرى لا تقل عنها أهمية، وهي مشكلة العزلة الإثنية . لقد اعتمدت الاقتصاديات والخدمات في المدن الخليجية على العمالة الأجنبية الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد سكان المدن من خلال تنوع عرقي وسلالي (إثني) واضح . وباتت المدن الخليجية تضم في سكانها أخلاطاً من البشر لايوجد بينهم اتصال ظاهر . حقيقة أن ضرورات الحياة الاجتماعية والاقتصادية قد فرضت نمطًا متميزاً من الاتصال اللغوي بين الفئات الإثنية المختلفة . ولكن هذا النمط من الاتصال لم يدمج هذه الفئات دمجاً اجتماعياً، ولم يقرب بينها ثقافيًا . والحقيقة أن ثمة إهمالاً لهذه المشكلة في الدراسات التي تجرى على المدن الخليجية أو على العمالة الوافدة إلى مجتمعات الخليج العربية . فليس هناك إشارات إليها إلا في النذر اليسير . لقد بالغت الدراسات في إبراز الجوانب السلبية للعمالة الوافدة ، ولكنها لم تتطرق إلى أوجه المعاناة الثقافية والنفسية والاجتماعية التي تكتنف حياة هؤلاء العمال، دع عنك ظروف وشروط تشغيلهم . ويمكن أن نشير - في ضوء أهداف موضوعنا - إلى مشكلتين هامتين ترتبطان بالعمالة الوافدة وتعتبران من أهم التحديات التي تواجه المدينة الخليجية في الوقت الحاضر .

الأولى: ترتبط بعزلة الجنسيات الأخرى خاصة القادمة من آسيا . وثمة درجات من هذه العزلة تعكس مستويات من العزلة الاجتماعية . فإذا كان العامل يعمل داخل أسرة ويقيم معها فهو أقل عزلة عن نظيره الذي يعمل في القطاعات الاقتصادية والخدمية ويقيم في مكان عمله أو في مكان ما من أحياء العمال؛ وهذا أقل عزلة من الذي يقيم في مدن العمال

المنعزلة. ورغم أن الهدف من إنشاء هذه المدن المنعزلة قد يكون مسوغاً حيث يفترض أن هذه المدن تستوعب العمال العزّاب «لكيلا يختلطوا بالسكان الأصليين ولا يهددون ثقافتهم ولا وحدتهم الوطنية»[51]، إلا أن هذه المدن تولّد مشكلات من نوع آخر، فهي تشكّل «وضعاً اجتماعياً متفجراً. . . أدى إلى حالات من الجرائم الجنسية والعنف»[52].

والثانية: هي مشكلة الفقر الحضري. حقيقة أن مدن الخليج العربي المنتجة للنفط هي أقل المدن في معدلات الفقر الحضري. كما أن فقراءها من العمال الوافدين الذين يعملون في الأعمال المتدنية يعيشون في ظروف اقتصادية أفضل بكثير من ظروفهم الاقتصادية في أوطانهم الأصلية. ولكن إذا وضعنا في اعتبارنا البذخ الاستهلاكي الذي تعرفه بعض الفئات القاطنة في المدينة الخليجية، فإن مشكلة الفقر الحضري تأخذ هنا بعداً مختلفاً. فكلما تزايدت الفروق بين أساليب الحياة، تفاقمت مشكلة الفقر الحضري. وبناء عليه فإن الذي يصنع مشكلة الفقر الحضري في مجتمعات الخليج هم الذين يبالغون في الإسراف الاستهلاكي والترف الحياتي. ولعلنا نعتبر أن هذا الترف الحياتي هو مشكلة حضرية قائمة بذاتها بجانب ما أشرنا إليه من مشكلات.

---

(51) لبنى القاضي: **التطور السريع في بعض دول الخليج العربية**. لا. ن، لا. ت، ص 305.

(52) المرجع السابق، ص 306

خاتمة - نظرة عامة على المستقبل

حاولنا في هذا البحث أن نلقي الضوء على مشكلات المدينة الخليجية من زوايا عديدة تتصل بالأسرة والخدمات الاجتماعية والبناء الكلي للمدينة كنسق مركب . ولقد مكننا هذا من أن نستكشف العلاقات التبادلية بين المستويات الثلاثة على اعتبار أن المدينة هي الوعاء الأشمل الذي يضم في داخله الخدمات الاجتماعية التي توجه لخدمة الأسر التي تعيش في وحدات معيشية وتشكّل سكان المدينة .

ويمكن في ضوء الدروس المستفادة من تحليلنا السابق أن نستشرف بعض آفاق المستقبل على النحو التالي :

(1) الأسرة هي أكثر الوحدات الاجتماعية معاناة في هذه الظروف المتداخلة . ولقد أشارت تحليلاتنا إلى تغيرات عديدة في محيط الأسرة . كما أشارت إلى مقاومة هذه التغيرات بتأكيد علاقات القرابة والعلاقات التقليدية وإعادة إنتاجها تحت ثقافة الحداثة . ونعتقد أن المستقبل سوف يشهد مزيداً من تأكيد هذه العلاقات وتدعيمها بصور شتى .

(2) والخدمات الاجتماعية تكاد تغطي معظم السكان ، ولكن ثمة مؤشرات على أن الاستفادة من هذه الخدمات لا تتحقق بنفس الدرجة لدى كل الأسر . وفي ضوء ما ظهر أخيراً من فرض بعض

القيود على الأداء المجاني للخدمات (خاصة الخدمات الصحية)، وفي ضوء الزيادة المتوقعة في عدد السكان، فإن فجوة بين حاجات السكان والخدمات ربما تظهر في المستقبل.

(3) وأخيراً، فإن المدينة الخليجية باتت تعاني من مشكلات ناتجة عن التطور السريع والحداثة المتعجلة . وهذه المشكلات يتوقع أن تستمر طالما أنها ظهرت. ولكن آثارها السلبية يمكن أن تتقلص بمزيد من تدعيم العمل الاجتماعي والأهلي الذي يخلق روابط بديلة للحياة الحضرية ويقلل من الشعور بالاغتراب لدى سكان المدينة وبالعزلة لدى السكان الوافدين إلى المدينة من بلدان أخرى.

المراجـــع

1 – ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد): مقدمة ابن خلدون. القاهرة، لجنة البيان العربي، الجزء(3)، 1965.

2 – أمين، فاروق: دراسة حول واقع الأسرة البحرينية. المنامة، جمعية الاجتماعيين البحرينية، 1983.

3 – بشير، عبدالله عابدين: «خروج المرأة القطرية للعمل وأثره على الأسرة والطفل». ورقة مقدمة لمؤتمر المرأة بين الأسرة وسوق العمل، الدوحة. (26-29 أبريل، 1997).

4 – الثاقب، فهد: «الروابط العائلية – القرابية في مجتمع الكويت المعاصر». رسائل حوليات كلية الآداب، الكويت، جامعة الكويت، الحولية (3)، الرسالة (10)، (1982).

5 – الجرداوي، عبدالرؤوف، وغلوم، عبدالله: «اتجاهات الشباب ومشكلاته». نقلاً عن: علي الطراح وجاسم الكندري. «الشباب والاغتراب». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. الكويت، جامعة الكويت، العدد (65) (أبريل، 1992).

6 – الجلال، عبدالعزيز عبدالله: التربية والتنمية. الرياض، الدار التربوية للدراسات والاستشارات، 1995.

7 - جيوبرج، ج: مدينة ما قبل الصناعة. ترجمة أبو بكر باقادر. جدة، مكتبة الجسر، 1990.

8 - الحسيني السيد، والعيسى، جهينة سلطان: «الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطري». حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، الدوحة، جامعة قطر، العدد (3) (1981).

9 - خلف، خلف أحمد: «سمات وخصائص المربيات الأجنبيات في أقطار الخليج العربي في: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، «ظاهرة المربيات الأجنبيات - الأسباب والآثار -»، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (10)، المنامة، أغسطس 1987.

10 - الخولي، حسن: الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث. القاهرة، دار المعارف، 1982.

11 - الخياط، حسن: المدينة العربية الخليجية. الدوحة، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 1988.

12 - زايد، أحمد: «نحو سوسيولوجيا نقدية لدراسة المشكلات الاجتماعية مع إشارة خاصة إلى مشكلة العمالة الوافدة في مجتمعات الخليج العربي». مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (146)، (أبريل، 1991).

26 – كاظم، رحمن: «الآثار الاجتماعية للعمالة الأجنبية في بلدان الخليج العربية». نقلاً عن فيصل الزراد: «بعض خصائص الأسرة الإماراتية والمربيات الأجنبيات وأثر ذلك على التنشئة الاجتماعية». مجلة التعاون، الرياض، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلد (4)، العدد (14) (يونيو، 1989).

27 – الكردي، محمود: التحضر – دراسة اجتماعية. الدوحة، دار قطري بن الفجاءة، 1984.

28 – الكردي محمود: التحضر – دراسة اجتماعية. الكتاب الثاني، القاهرة، دار المعارف، لا. ت.

29 – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا): التقرير السنوي لعام 1996.

30 – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): «الواقع البيئي للمدينة العربية ووضع الفرد والأسرة في ظل التحضر». بحث مقدم إلى ندوة الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية والمنشور ضمن هذا الكتاب (البحث الرابع)، الكويت، (فبراير 1998).

31 – المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: اللقاء العلمي لدراسة أثر المربيات الأجنبيات على خصائص الأسرة العربية في الخليج العربي «نتائج الدراسة القطرية في الإمارات». المنامة، 1986.

32 – ناجي، مصطفى: التطور السريع في بعض أقطار دول الخليج العربية النفطية. الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1985.

33 – النجار، باقر: «الأسرة والتغير الاجتماعي في المرحلة الانتقالية لمجتمع الخليج العربي». في: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دعم دور الأسرة في مجتمع متغير، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (28)، المنامة، ديسمبر 1994.

34 – والي، طارق: المحرق – عمران مدينة خليجية. المنامة، مطبوعات بانوراما الخليج، 1971.

35 - Adam and Jessica Kuper: The Social Science Encyclopedia. London, Routledge and Kegan Paul, 1985.

36 - Rosser and C. Harris: The Family and Social Change, London Routledge and Kegan Paul, 1960.

37 - H. Blumen Feld: "Criteria for Judging the Quality of the Urban Enviornment". in : Loewen stein, L.K. Urban Studies, second edition, New York, The Free Press, 1971.

38 - F. Bali and J.S. Vandiver: "The Origins and Development of Cities". in: Bali, F. and Vandiver, J.S. (eds.) Urban Sociology, New York, Appleton - Century - Crofts, 1970.

39 - Nigel Harris, (ed): Cities in the 1990s, London, University college London, 1992.

البحـــــث الثاني

التطور الاجتماعي والعمراني
وأثـرهـما علـى البيئـة والأســرة

إعـــداد
الدكتور أبوبكـر أحمـد باقـادر
أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز
جدة – المملكة العربية السعودية

محتويات البحث

	الصفحة من – إلى
مقدمة:	71
أولاً : الحياة الحضرية والحركات السكانية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	72 – 78
ثانياً: الحياة الحضرية .. المدن ووظائفها	79 – 82
ثالثاً: الحياة الحضرية مظاهرها وأساليب الحياة في ظلها	83 – 86
رابعاً: أثر الحياة الحضرية على الأسرة والفرد ...	87 – 94
خامساً: مشاكل المدينة الفيزيقية والثقافية الاجتماعية	95 – 109
سادساً: تطلعات المستقبل واستشرافاته في المدينة الخليجية الحديثة	110 – 113
المراجع:	114 – 117

أولاً - الحيـاة الحضـرية والحـركات السكانيـة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يذكر لنا جـريل في كتابه «التحضـر في الجزيرة العـربية» أن هناك جملة من العوامل كانت السبب في تحول دول الخليج العربية من دول كانت تتميز بأن السكان قد تعودوا على أن يكونوا سكان بدو رحل أو مرتبطين بالأرياف إلى ارتفاع متزايد في معدلات التحضر[1]. كما يتضح من الجدول التالي:

مستويات التحضر الحديثة (*)

الدولة / السنة	الكويت	البحرين	قطر	الإمارات العربية المتحدة	السعودية
1950	58	71	50	25	10
1970	56	64	67	52	24
1982	88	89	57	62	53
1993	97	–	–	83	79

(*) هذه الإحصائيات، ما كان منها حتى 1980 فهو عن جريل، **التحضر في الجزيرة العربية**، المرجع رقم (1) أدناه، ص9، أما ما توفر عن 1993 فهو من تقرير عن التنمية البشرية في العالم 1995، **العمال في عالم يزداد تكاملاً : مؤشرات التنمية الدولية**، القاهرة، من منشورات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995، ص 475.

(1) ن. س. جريل: **التحضر في الجزيرة العربية**، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر، جدة، مكتبة الجسر، 1990، ص9.

فبعد أن كان «معظم» السكان يعيشون خارج المدن، رغم صغر حجم بعض الأقطار، أصبحوا مع الوقت يتحولون إلى الحياة الحضرية وبمعدلات متزايدة، ويعزو جريل هذه التحولات إلى أسباب من أهمها:

1 - زيادة المركزية السياسية وظهور الدولة الحديثة بمؤسساتها وبناها والتي تحتاج إلى خدمات المدن، ومن ثم تم اختيار المدن كمركز للدولة والمجتمع.

2 - تزامن تبلور وظهور ا لدولة الحديثة مع هجرات قسرية في المنطقة جعل التوجه إلى المراكز الحضرية في الخليج ملاذاً، ومن الأمثلة على هذه الهجرات، هجرات اللاجئين الفلسطينيين إلى دول الخليج (كالكويت مثلاً) وسكان شبه القارات الهندية، وتركستان وغيرها إلى دول الخليج.

3 - ظهور النفط ومن ثم امتلاك الدول صاحبة قرار التنمية الاقتصادية القدرة على تطوير وتعجيل عملية التحضر موقعاً وشكلاً.

4 - التحولات العالمية، سواء في التجارة أو العلاقات الدولية جعلت منطقة الخليج منطقة جذب للعمالة الراغبة في العمل في خطط التنمية الطموحة التي تبنتها دول الخليج[2].

---

(2) جريل: مرجع سابق، ص 10 - 14.

نسبة عالية من مجموع تعداد السكان في سوق العمل [8]. ونظراً لأسباب ديمغرافية خاصة وثقافية بسكان الخليج تحول دون مشاركتهم مشاركة فعّالة في سوق العمل فهم يميلون أن يكونوا من صغار السن، فمثلاً نسبة ا لأشخاص الذين أعمارهم دون الخامسة عشرة في الكويت عام 1965 و عام 1970، بالترتيب هم (44٪) و (45٪) وهذه نسب عالية [9]، كذلك الحال بالنسبة لتدني معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، وفي حالة مشاركتها فإنها تعمل في قطاعات معينة، كذلك النظرة التقليدية للعمل اليدوي، إضافة إلى أن الامتيازات والفرص المعطاة للمواطن جعلته، على الأقل في مراحل الطفرة الاقتصادية الأولى، يميل إلى الأدوار الإدارية والقيادية. لهذه الأسباب ولغيرها تسيّدت العمالة الأجنبية الوافدة سوق العمل في هذه المجتمعات بفئاتها الثلاث: العمالة المدربة، وشبه المدربة، وغير المدربة (*). وتميزت سوق العمل هذه في غالبية المجتمعات الخليجية بنوع من التخصص بحسب الجنسية، فأصبحت جنسيات معينة تحتكر مجالات عمل معين وتشكل مصدر نفوذ وقوة فيه، وأخرجت المجموعات الإثنية أو الجنسيات الأخرى من حلبة المنافسة أو المشاركة في ذلك المجال، ولقد أدى تدفق العمالة الآسيوية غير المدربة، لكنها الرخيصة جداً، والمطيعة جداً والتي ترضى تقريباً بكل شيء، إلى إخلاء سوق العمل في المجالات التي لا تحتاج سوى لصبر ووجود وقت وقدرة على التحمل مثل أعمال التشييد والبناء أو الخدمات العامة البسيطة

---

(8) جريل: مرجع سابق، ص 24. ويوضح آخر تعداد في المملكة العربية السعودية أن عدد العمالة الأجنبية الرسمية حوالي 2,6 مليون عامل أجنبي.

(9) جريل: مرجع سابق، ص 26.

(*) تكاد ترتبط في خيالنا الشعبي المهن بجنسيات معينة، بحيث تشكل جنسيات معينة، في فترات معينة، احتكاراً لتلك المهن.

كالتشغيل والنظافة وغيرها إلى أن تصبح حكراً عليها تقريباً. ولقد أدّت هذه العوامل إلى دفع المواطن الخليجي إلى التوجه إلى قطاع الخدمة الحكومية أو أعمال التجارة الحرة اعتماداً على استخدام الأيدي العاملة الأجنبية في ذلك(*).

هذا ولقد أدّت تطورات النقل الجوي الحديث والشبكات البرية إلى تدفق الحجاج بمعدلات تتزايد سنوياً، مما جعل مدن الحجاز الأساسية مكة والمدينة وجدة تستقبل على مدار العام ملايين الزوار وهو ما يقتضي بنية تحتية متطورة قادرة على خدمة واستيعاب هذه الملايين بشكل مستمر. لكن لم يقتصر الأمر على ذلك ، فلقد سعت دول الخليج أيضاً إلى تطوير نوع من السياحة الداخلية كما هو واضح في ا لعديد من مناطق المملكة مثلما هو الحال في جنوب غرب المملكة في أبها والباحة والطائف أو في مدينة جدة وغيرها من مدن المملكة أو في السياحة التسويقية كما هو الحال في دبي وأبوظبي والبحرين، كذلك سعت بعض المراكز الحضرية، أبرزها دبي والمنامة لتصبح مراكز ترانزيت وعبور لأعداد متزايدة من المسافرين ، ومن ثم عمل كافة التجهيزات الممكنة لخدمة واستقبال هؤلاء المسافرين(**).

(*) هذه المشكلة مستفحلة في غالبية الدول الخليجية، على أننا نلاحظ في الفترة المتأخرة مسألة المطالبة بتشغيل وإدماج المواطنين في سياق القوة العاملة في البلاد، وغالباً ما تسمى هذه العملية بالسعودة أو القطرنة أو البحرنة وخلافه.

(**) في الآونة الأخيرة أخذت دول خليجية تتنافس على مسألة الترويج للسياحة فيها وبالذات دبي والبحرين، وهذا يتطلب إقامة منشآت لاستقبال أعداد السياح، وهو أمر كان وربما لايزال ملاحظاً في جدة أيام الأعياد ومواسم السياحة، في عطلة الربيع والصيف.

للحرمين الشريفين وكميناء تجاري للمملكة، وما أن تمَّ إمدادها بالماء ، في عهد المغفور له الملك عبد العزيز، حتى تمكنت من الازدهار الاقتصادي ومن التوسع وبشكل سريع [11].

النوع الثاني ، فإنه يشمل غالبية المدن الكبرى المطلة على الخليج العربي، فمثلاً مدينة الكويت أو الدوحة أو المنامة جميعها مدن تقليدية كانت موجودة منذ المرحلة قبل النفطية، لكنها كانت مدناً صغيرة وذات إمكانيات حضرية متواضعة جداً، ولم تكن تستوعب سوى نسبة صغيرة من السكان، لكن مع اقتصاديات النفط والحاجة الماسة لاستقرار أعداد متزايدة من العمال والخبراء العاملين في قطاع صناعة النفط، وكذلك لتوجّه وقرارات وسياسات الدول لتحقيق تنمية طموحة شاملة، كل هذا أدّى إلى التوسع في التخطيط العمراني و من ثم اتسعت رقعة تلك المدن، لكن كما هو واضح، كان للطفرة الاقتصادية المباشرة لصناعة النفط العامل الرئيسي لتلك الطفرة الحضرية وانتقال غالبية السكان للاستقرار في المدينة، بل وجذبها لأعداد متزايدة من العمالة الوافدة ايضاً [12].

أما النوع الثالث، فيشمل مجموعة من القرى الصغيرة بل وأحياناً عدم وجود أي معالم لحياة مستقرة بشرية سابقة، لكن قيام عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه ومن ثم تصديره من تلك المناطق استدعى إنشاء مدن جديدة استجابة لاحتياجات صناعة النفط واستقبالاً للعمال الوافدين للعمل في تلك الصناعة ، لعلّ الخبر والظهران والدمام والخفجي ورأس

(11) جريل: مرجع سابق، ص 49 و ص 58 – 64.
(12) جريل: مرجع سابق، ص 50 – 56.

تنورة وبعض القرى التي أصبحت مدناً الآن مثل : سيهات، والقطيف وغيرها من أفضل الأمثلة على مدى تأثير صناعة النفط على إبداع حياة حضرية لها.

كذلك أقيمت مخططات حضرية، شبه مدن لاستيعاب الأعداد الحضرية المتزايدة في المدن التقليدية التي لم تعد قادرة على استيعابها، ولعل مدينة عيسى في البحرين من أبرز الأمثلة على هذا النوع، فهي مدينة صممت من أجل التخفيف عن المنامة[13].

والمدن الخليجية تتميز بأنها مدن حديثة التخطيط أفادت بدرجة كبيرة من معطيات التكنولوجيا الحديثة في إنشائها والتخطيط لها. لكن وبسبب الطفرة الاقتصادية السريعة كانت معدلات توسعها وانتشارها، رغم اعتمادها على التخطيط، قد اعتراها العديد من المشاكل الفنية. فلقد أدّت عملية التوسع الحضري السريع إلى ارتفاع مبالغ فيه جداً في أسعار الأراضي وفي أثمان مواد البناء وارتفاع أجور العاملين مما ولّد مؤقتاً أزمات سكنية في المنطقة[14].

كذلك لأن أسباب نمو هذه المدن تتعلق بصناعة النفط أو عوائده فإن مواقع هذه المدن ليس بالضروري تملك المؤهلات الطبيعية لقيام مدن مثل: توفر المياه الصالحة للشرب، أو الموقع الاستراتيجي الذي يؤمن مثلاً طرق المواصلات أو

---

(13) جريل: مرجع سابق، ص 57 - 58.

(14) يوضح العديد من الدارسين كيف أن أثمان الأراضي ارتفعت في غضون سنوات قليلة، ودون وجود أسباب واضحة لهذا الارتفاع إلى أكثر من أثمانها الأصلية بآلاف المرات. كما هو الحال مثلاً في أثمان الأراضي في معظم المدن السعودية، انظر جريل: مرجع سابق، ص 88.

تدفق البضائع أو خلافه. لم تكن أي من هذه المعايير هي الأهم في تطور مدن النوعين الثاني والثالث، فلقد كانت الإمكانيات المالية والتكنولوجية إضافة إلى الإرادة السياسية والحاجة إلى وجود مدن في تلك المواقع هي الأسباب الدافعة لظهورها(*).

أمّا الوظائف التي تقوم بها هذه المدن فيظهر بشكل أوّلي هي، بالذات في النوعين الثاني والثالث، دعم صناعة النفط والاستجابة لمتطلبات العاملين في تلك الصناعة، على أن وظائف أخرى لاحقة تقوم أساساً على ضرورة تحقيق استقلال تلك المدن من تبعية الاعتماد الكلي على صناعة النفط لمرحلة النضوب القادم للنفط بالتأكيد.

(*) من نافلة القول أن إمكانيات قيام مدن في معظم مواقع المدن الحالية، خاصة الصنف الثالث لم تكن لتخطر على بال أحد بدون صناعة النفط، ومن ثم السؤال عن الجدوى الاستثمارية طويلة المدى في إقامة المنشآت العمرانية مسألة تستحق الدراسة والمناقشة.

ثالثاً - الحيـــــاة الحضـــــــريـة . .
مظاهرها وأساليب الحياة في ظلها

يورد كوستيلو في دراسة عن التحضر في الشرق الأوسط العديد من الشواهد والحالات الموضحة على عمق التحولات الاجتماعية والثقافية التي مرت بها مدن الشرق الأوسط عموماً[15].

فكما نعرف أن المنطقة عرفت، بحسب تعبير إنجليش، نظام ثالوث إيكولوجى تمتع بالتكيف مع معطيات المنطقة الإيكولوجية والطوبوغرافية بشكل واسع، واعتمدت أساليب الحياة الحضرية والريفية والبدوية الترحالية على هذا النظام الإيكولوجي، وتجاورت أساليب الحياة المتعددة هذه في المنطقة(*).

إضافة إلى ذلك عكست الحياة الحضرية قدراً عالياً من التكيف و الانسجام مع متطلبات البيئة، فكان نظام العمارة والتخطيط الحضري يعكس تلك القدرة على التكيف والانسجام مع معطيات تلك الحياة. كذلك تمكنت المدينة من تمثل القيم والمعتقدات والأعراف التي يؤمن بها السكان سواء كان ذلك في نظام البناء المعماري للدار أو في أساليب تقسيم وتوزيع الفراغات الداخلية أو

---

(15) كوستيلو : **علم الاجتماع الحضري: التمدين في الشرق الأوسط**. ترجمة أبو بكر أحمد باقادر ، بيروت، دار القلم، 1984 .

(*) تكمن أهمية تعبير انجليش في التداخل والاعتماد المتبادل لأساليب الحياة هذه على بعضها البعض، رغم تعارضها الظاهري، وكيف أن منطقة الشرق الأوسط تكاد تكون فريدة فى وجودها معاً في منطقة واحدة .

في علاقة الدار بالفراغ العام المحيط به، كذلك فإن العلاقات والتنظيمات الاجتماعية الثقافية والقانونية داخل المدينة كانت تعكس طبيعة المجتمع وقيمه. وتوضح الدراسات العديدة عن مدن العالم العربي التقليدي كيف أن الحياة الحضرية، سواء في أوقات ازدهارها أو تدهورها، كانت تعكس طرفاً مميزاً من القيم الثقافية الإسلامية [16].

لكن التطورات الحديثة والتي صاحبت مرحلة الاستعمار وتدخل الإدارات الأوروبية وبعدها التأثر بها أدى إلى تحولات تنظيمية وقانونية جذرية في حياة المدينة وأدخلت تحولات على نظام العمارة وأساليب التخطيط الأوروبية الجديدة التي أدّت إلى تغيرات أساسية في الحياة الحضرية في تلك المدن. ويذكّرنا كوستيلو بمجموعة من العمليات التي أدّت إلى تحول المدينة العربية التقليدية إلى نموذج المدينة الحديثة التي تسعى إلى تقليد الطراز الغربي الحضري[17].

ومن أهم تلك العمليات دور الهجرة الريفية الحضرية في التحولات الحضرية من ناحية والتغيرات في حياة الأسرة والأفراد من ناحية ثانية، كذلك تأثير وسائل الاتصال الجماهيري والأحزاب والجمعيات والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية في ظهور أنماط سلوك جديدة. وفي هذه المسألة يعتمد

---

(16) انظر ما يذكر كوستيلو، مرجع سابق، ص 35 - 54.

(17) يرى كوستيلو أن النموذج الغربي هو الذي تسعى المدينة العربية المسلمة إلى تمثله ومن ثم فأن التحولات التي ستنتهي إليها المدينة العربية الحديثة هي نسخة، ربما باهتة، عن النموذج الغربي، ويظهر أن هذا رأي العديد من الدارسين للمدينة العربية، كوستيلو: مرجع سابق، ص 127- 148.

كوستيلو على ما قدمه ليرنر عن عمليات التحديث وأثر ما يعرف بـ «Empathy» أو استبطان مواقف وآراء الآخرين والسعي إلى تمثلها من أجل التفاعل والتواصل معهم[18]، ويرى ليرنر وكوستيلو وغيرهما أن الانتقال إلى الحياة الحضرية يعرض السكان لمزيد من تأثير وسائل الاتصال الجماهيري التي تؤدي إلى زيادة فاعليتهم الاجتماعية الحديثة وتحويل الروابط والعلاقات الاجتماعية من روابط وعلاقات تقليدية تقوم على القرابة والنسب ومن ثم المكانة فيها وراثية وأسلوب الحياة يقوم أساساً على القيم والأعراف التقليدية وحدها إلى التفتح على روابط وعلاقات تقوم على أساس الاختيار الشخصي وعلى أساس القدرات والاعتبارات الفردية. ويرى كوستيلو أن هذا أدّى إلى ظهور تفاوت بين السكان على أساس اعتبارات موضوعية حديثة من أهمها الدخل والولاء أو التماهي مع الثقافة الغربية الحديثة أو النزعة القومية والتمسك بالمصالح الوطنية[19].

إضافة إلى ذلك يوضح كوستيلو أن النظم الحديثة كنظام البلديات و الوزارات وتنظيم الحياة العامة هي في الأساس تطورات وتنظيمات سياسية وإدارية غربية أدّت إلى تحول المدينة العربية التقليدية لتصبح أكثر تبعية وتقليداً لنظام المدينة والحياة الحضرية الغربية الحديثة، وهو ما سيكون له أثره على ضرورة التكيف مع أسلوب الحياة الحضري الحديث، الذي يغلب عليه عدم

---

(18) روج لهذا المصطلح في سياق الشرق الأوسط دانيال ليرنر، انظر للاطلاع:

- Danial Lerner: **The Passing of Traditional Society- Modernizing The Middle East.** Glenco, III. The Free Press, 1950

(19) كوستيلو: مرجع سابق، ص 113 - 124.

الانسجام مع متطلبات القيم والأعراف الإسلامية التقليدية. ولعل أبرز معالم ذلك ما يتعلق بوضع المرأة وحياتها داخل المنزل وخارجه، كذلك تنظيم أساليب البناء وشكل وحجم الأسرة التقليدية، فلقد كانت الأسرة التقليدية، في الأسر المقتدرة مالياً، تميل إلى أن تكون إمّا ممتدة أو تضم إضافة إلى الأسرة الزواجية العديد من الأقارب و المعارف والخدم والحشم، إضافة إلى تفضيل معدلات إنجاب عالية، لكن ظروف وأسلوب الحياة الحضرية الجديدة يقدم أساليب جديدة.

كذلك أدّت وتيرة الحياة الحضرية الغربية السريعة إلى ظهور ثقافات فرعية هي استجابة أو وسيلة للتكيف مع الحياة الحضرية الجديدة، ولعلّ من أوضحها الأحياء الفقيرة القصديرية العشوائية الشعبية التي تجاور الأحياء الراقية الحديثة، مما يولّد نوعاً من التنافر والتفاوت في أساليب حياة السكان داخل المدينة الواحدة، رغم أنه تقليدياً كانت عملية تجاور اللاتجانس تتم السيطرة عليها من خلال أساليب التكافل الثقافي والاجتماعي[20].

(20) مسألة الثقافة الفرعية تدرس في الدراسات الغربية باعتبارها ثقافات تتجاوز المحيط والسياق الثقافي للدولة القومية، أنظر هذه المسألة. كون: **القافلة قصة الشرق الأوسط**، ترجمة إحسان عباس، صيدا، المكتبة الحديثة، 1968.

رابعاً - أثر الحياة الحضرية على الأسرة والفرد

سنتناول في هذا الجزء مسألتين، أولاهما مسألة الهجرة الريفية الحضرية والتي لعبت وتلعب دوراً بارزاً في التحولات الحضرية في غالبية مدننا العربية ولها أثر بارز واضح على طبيعة وشكل الحياة الحضرية، وخاصة على مستوى الأسرة. أما المسألة الثانية فسندرس تحولات الأسرة ومن ثم الفرد في ظل التحولات الحضرية الراهنة.

توضح لنا دراسات الهجرة الريفية - الحضرية إجمالاً وجود أسباب أو دوافع أدت إلى قيام هذه الهجرة بمعدلاتها العالية التي نشهدها في غالبية الأقطار العربية. ولعل أبرز الأسباب أن المدينة أصبحت منطقة جذب بما تقدمه من فرص وما يتوفر فيها من خدمات ومرافق. ولقد أدى استقرار مجموعات سابقة من المهاجرين في المدن إلى تشجيع غيرهم للهجرة وتحقيق النجاح المادي والاجتماعي الذي حققه السابقون. لكن أثر ذلك على المدينة كان في معظم الأحيان، للأسف الشديد، هو ترييف للحياة الحضرية، خاصة وأن أعداد المهاجرين الريفيين في بعض الحالات كان يزيد عن أعداد السكان الحضر الأصليين مما يقلل من أهمية التكيف والتوافق مع متطلبات الحياة الحضرية على الأقل في الجيل المهاجر الأول [21].

---

(21) كوستيلو: مرجع سابق، ص 77 - 85.

وتوضح دراسة نور باقادر العمودي عن الهجرة الريفية الحضرية إلى مدينة جدة وجود تيارات هجرة ريفية من مناطق معينة لجدة، تشكل جدة بالنسبة لها - لأسباب عديدة - منطقة الجذب الحضري، ولها - أي تيارات الهجرة - أماكن الدخول إلى المدينة من خلال المهاجرين السابقين للمدينة ومن ثم تسهيل عملية الاستقرار في الأيام الأولى من الهجرة. ولقد توصلت الباحثة إلى أن عملية الهجرة عادة ما تكون على مستوى الأسرة، ودون تخطيط طويل لها وعلى أمل الحفاظ على بعض الصلات مع مكان المنشأ[22].

ولقد أوضحت في دراستها أن عمليات التكيف والإنفاق والتماثل التي يمر بها المهاجر وأسرته توضح قلة عنايته على الأقل في الجيل الأول، بالانصهار في البوتقة الحضرية، وإنما يكتفي المهاجر وأسرته بالانفتاح على معارف وأقارب من خلفيته الريفية ما أمكنه إلى ذلك سبيلاً. وعلاقاته الحضرية حذرة وقاصرة على الجيران من نفس الخلفية أو أصدقاء العمل الذين يشاركونه نفس القيم الثقافية، لكن مع طول فترة الإقامة والتفاعل مع معطيات الحياة الحضرية والسفر والاختلاط بالسكان الحضر وقلة الارتباط والاتصال مع مكان المنشأ تتسع عملية التكيف. ويظهر أن عملية التكيف هذه، لغياب آليات رسمية أو مؤسسية تعمل في الوسط المهاجر، وغياب تأثير وسائل الاتصال الجماهيري والصحافة في الاهتمام بهذه المسألة، تختلف من مجموعة لأخرى. فيوضح مثلاً عبد الله الشهري في دراسة لسانية اجتماعية أن المهاجرين من المنطقة الجنوبية الغربية إلى مدينة جدة يحتفظون بلهجاتهم ويؤكدون على التمسك بها، على عكس ما يجري عادة في المدن الكبرى من حيث غلبة اللهجة

---

(22) نور محمد أبو بكر باقادر العمودي: **الهجرة الريفية الحضرية-دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة**. بيروت، دار المنتخب العربي، 1994.

الحضرية على غيرها، مثلاً: سيادة لهجة القاهرة على جميع سكانها سواء كانوا من مواليدها أم لا. مما يدلّ على عدم شعورهم بضرورة التكيف أو التوافق مع ثقافة المدينة التي يعيشون فيها، وأن هويتهم الريفية القبلية هي ما يرغبون الاحتفاظ به [23]. كذلك يصدق الحال في نظام معيشتهم داخل الدار، حيث تنتقل عادات الأكل والحياة الأسرية والعلاقات كما هي في المنشأ، وخاصة فيما هو جديد أو غريب عليهم، فالسعي للدخول في تجربة أو وضع جديد على ما يظهر أمر غير مرغوب فيه، لكن كما توضح دراسة نور باقادر العمودي مع طول فترة البقاء في المدينة يقيم الأبناء علاقات مع السكان الآخرين مما قد يؤدي إلى تحولات ثقافية من شأنها تقليل الخوف من الدخول في غمار مواقف أو تجارب ثقافية جديدة[24].

أما بالنسبة لحياة الأسرة في ظل التحولات الحضرية، فإن العديد من الدراسات، وكان من أولها دراسة بروثرو وديب عن التحولات الجديدة في مفهوم الزواج وتشكيل وبنية الأسرة في الشرق الأوسط (خاصة في لبنان والأردن وفلسطين)[25]. لقد أيدت العديد من الدراسات ما ذهبت إليه دراسة بروثرو وديب من ظهور الأسرة الزواجية وأنها أصبحت النموذج الأوسع انتشاراً، وكذلك تحولات في عمليات الاختيار للزواج، فبدلاً من

---

(23) انظر:

- كوستيلو: مرجع سابق، ص 89 - 103.
- نور باقادر العمودي: مرجع سابق، ص 103 - 149.
- Abdullah Al. Shehri: **Vrbanization and Linguistic Variation and Change** Unpuplished PhD, Dissertation, University of Essex, 1993

(24) نور باقادر العمودي: مرجع سابق، ص 129 - 133.

(25) أنظر:

- Edwin Terry Prothro and Lutfy Najib Diab: **Changing Family Pattern in The Arab East.** Beirut, A.U.B. Press, 1974.

الزواج المرتب كلياً إلى الزواج القائم على تعارف العروسين وترتيب موافقة ومباركة الأسرة، وتأخر سن الزواج ،وظهور الزواج بين الطوائف والطبقات الاجتماعية والثقافية المختلفة والزواج القائم على الحب الرومانسي، كذلك خروج المرأة للعمل واختلاطها بالذكور وارتفاع نسبة تعليمها ودخولها مجالات ونشاطات جديدة كذلك بروز ظاهرة فسخ الخطوبة والطلاق وغيرها من ظواهر جديدة. ولعل المتابعة التاريخية التي قدمها زهير حطب لتحولات الأسرة العربية المسلمة عبر تاريخها الطويل من العصر الجاهلي فالإسلامي الأول فالأموي والعباسي والعثماني فالحديث يصور هذه التحولات ويوضح مدى تأثير الحياة الحضرية في كل ذلك(26).

والأمر (أمر تحولات الأسرة) حادث في كل البلدان العربية، والفرق إنما هو في مقدار هذه التحولات ومعدلات سرعتها وكيفية مواجهتها اجتماعياً من مجتمع لآخر، ففي دراسة قام بها أبوبكر باقادر عن التحولات في مفهوم الزواج في مدينة جدة توصل إلى نتائج عديدة من أهمها، أن مفهوم الزواج، كما تعكسه عقود النكاح في مدينة جدة في العقد الماضي قد تغير في بعض جوانبه واستمر أو ربما غدا في بعض جوانبه أكثر تقليدية ، فمثلاً أصبحت غالبية العقود تقوم على شروط تفرضها المرأة في عقدها، ومن أهم هذه الشروط حقها في التعليم والعمل والسكن المستقل عن الوالدين ، كذلك بروز - وإن كان بشكل محدود جداً- ظاهرة الفسخ وفي بعض الحالات

---

(26) زهير حطب: **تطور بنى الأسرة العربية**. بيروت، معهد الإنماء العربي، 1976. وكذلك أبو بكر أحمد باقادر: «بنية الأسرة العربية - دراسة تطبيقية على مدينة جدة»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد(4)، (1984)، ص254- 270. وكذلك أبو بكر أحمد باقادر: «اتجاهات الزواج في مدينة جدة في ضوء عقود الزواج»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (5)، (1985)، ص196 - 218.

تشترط أن تكون العصمة في يد الزوجة، ومن الواضح أن سن الزواج للشاب والفتاة قد تأخر بشكل يوضح مدى اعتماد توقيت الزواج بناء على قدرة الشاب على القيام بأعباء الحياة الأسرية المادية، وأوضحت الدراسة أن زواج المسن من الشابة أو زواج العجوز من الشاب نادر، وعادة ما تكون الفروق بين الزوجين لصالح الزوج في حدود خمس سنوات في المتوسط. والتحول في مقدار المهر يظهر التأثر بموجات الهجرة الريفية من ناحية والحركات الإسلامية من ناحية أخرى، كذلك فإن ظهور فكرة مؤخر الصداق يوضح ظهور وعي جديد يقوم على طلب ضمانات للمرأة في العلاقة الزوجية[27].

ولقد وضّح باقادر في بحث له عن تكاليف الزواج في مدينة جدة كيف أن الحياة الحضرية فرضت العديد من الأعباء الاستهلاكية على الحياة الأسرية، وغابت العمليات الاجتماعية التكافلية التي كان يقوم بها أفراد المجتمع أثناء حفلات الزواج، ومن ثم فأن الحياة الحضرية زادت من الأعباء المالية والاستهلاكية والاستعراضية على الزواج من ناحية، وفرضت الفردية والخصوصية الحضرية بتخلي الأقارب والأصدقاء عن تحمل أعباء تلك الحفلات مما سيكون له أبلغ الأثر- في رأينا - في زيادة الأعباء على الشباب بما سيدفعهم إلى توترات تزيد الحياة الحضرية من عنفوانها وقوتها، مالم تعالج ويتم احتواؤها[28].

---

(27) أبو بكر أحمد باقادر: « اتجاهات الزواج في مدينة جدة في ضوء عقود الزواج فيما بين 1979- 1990»، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (6)، (1993)، ص 3- 30.

(28) د. أبو بكر باقادر ود. يحيي تركي الخزرج: «تكاليف الزواج في مدينة جدة في التسعينات» في: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: **دعم دور الأسرة في مجتمع متغير**. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (28)، المنامة، ديسمبر 1994، ص 598 - 611.

وتوضح دراسة أبوركبة وقرطيم كيف أن المرأة أصبحت تلعب دوراً كبيراً في أنماط الاستهلاك والصرف داخل الأسرة، إضافة إلى أن ظهور الأسرة النواة وأسلوب الحياة الحضرية الاستهلاكية زاد من الأعباء المالية الملقاة على رب الأسرة. وتوضح الدراسة أن المرأة ربما كانت أهم عناصر الأسرة الحديثة تأثيراً وتوجيهاً لعمليات الاستهلاك داخل الأسرة. ومن ثم فأن الأسرة الحضرية الحديثة تحولت من وحدة منتجة إلى وحدة استهلاك [29].

وتشير دراسة باقادر إضافة إلى دراسات أخرى عديدة إلى خروج المرأة إلى العمل ولعبها دوراً بارزاً في اقتصاديات الأسرة، وإذا كانت اتجاهات الشباب الجامعي السعودي مترددة في بداية الثمانينيات إزاء مسألة الاقتران بالفتاة الجامعية العاملة، فأن الصورة أخذت في التغير كلياً، وأصبحت الزوجة العاملة مطلوبة لمواجهة الحياة الحضرية الجديدة ذات المتطلبات المالية الكبيرة، ومن ثم أصبحت الحياة الزوجية الحضرية تقوم على شراكة جادة وحقيقية في مسألة القوامة والإنفاق على احتياجات البيت، وأن المرأة أصبحت ذات رأي وقرار في أوضاع الأسرة المعيشية، وهو تحول لم يكن متوقعاً في السابق، ولا تزال فئات اجتماعية ثقافية تقاومه، لكن على ما يظهر أن أمر ظهوره واستقراره يتجه إلى الزيادة[30].

---

(29) حسن أبو ركبة، وعبد الهادي قريطم: **الأسرة السعودية- الدور والتغير وأثرها في اتخاذ القرارات**. جدة، مركز البحوث والتنمية، جامعة الملك عبد العزيز، 1980.

(30) انظر:

- Abubaker A.Bagader: **Women, Education and Society in Saudi Arabia, Madison Wisc.** University of Wisconsin, 1979, pp. 29-40.

وتوضح دراسات عديدة منها على سبيل المثال دراسة مجد الدين خيري حول العلاقات الاجتماعية بين أطراف الأسرة في عمّان، وهي حالة ثقافية تشبه ما يحصل في المجتمعات الخليجية، هي تحولات وانتقال الأسرة من العلاقات القائمة على صورة وسلطة الأسرة الممتدة إلى التأكيد على الأسرة الزوجية وحمايتها، فمقدار الزيارات والعلاقات الاجتماعية مع الأسرة الممتدة تميل إلى الضعف مع الزمان من حيث الوقت، على حساب الحياة الأسرية الخاصة أو الزيارات والعلاقات الاجتماعية مع الأصدقاء والمعارف من نفس المستوى الثقافي والاجتماعي. وتظهر الدراسة أن هذه الأوضاع سمحت بحرية أكبر وسيطرة أوسع للمرأة على عالم أسرتها، وأن تكون لها سلطة أكبر في توجيه وتربية أبنائها، و تصبح العلاقة أكثر تفاهماً ووضوحاً مع الزوج، وهو أمر كانت تحول دونه تأثيرات حياة الأسرة الممتدة. كذلك أصبحت الأسرة الزواجية تعتمد بشكل أساسي على مواردها الخاصة أكثر من المشاركة في تلك الموارد مع جماعة قرابية أوسع. على أن الدراسة تؤكد أن الأهمية الثقافية والرمزية للأسرة الممتدة لا تزال في غاية الأهمية في المجتمع العربي الحضري، وهو أمر له مايبرره في ظل ثقافتنا العربية الإسلامية القائمة على تعظيم رمزية وسلطة الأبوين، والنظر بالتقدير للعلاقات القرابية وخاصة الحميمة منها[31].

وتظهر بعض الدراسات، مثلاً دراسة آمال السايس أن المرأة العاملة في المجالات المهنية العالية داخل المدينة، وربما بسبب ظروف الحياة الحضرية قد تمكنت من التكيف والمواءمة بين متطلبات عملها وحياتها الخاصة كمرأة وأم وزوجة وسيدة مجتمع. وتوضح دراستها أنه بدراسة عينة من العاملات في المجال الطبي: طبيبات، وممرضات، وأخصائيات اجتماعيات في مدينة

---

(31) مجد الدين عمر خيري: **الأسرة والأقارب- دراسة ميدانية على عينة من الأسر النواة في مدينة عمّان**. عمّان، الجامعة الأردنية، 1994.

جدة اتضح عند مقارنتهن بنساء غير عاملات أنهن لم يقصرن في حق أنوثتهن ولا في القيام بأعباء ومتطلبات تربيـة ورعاية أبنائهن، ويعشن حيـاة زوجيـة لا تختلف عن غيرهن، ولديهن الوقت الكافي للمشاركة في النشاطات والفعاليات الاجتماعية كحضور حفلات الزواج والزيارات الاجتماعية. مما يعني أن الحياة الحضرية الحديثة قدمت للمرأة أدواراً ومكانة جديدة لم يكن من الممكن أن تتاح لها في ظل الحياة الحضرية التقليدية[32].

وتوصلت ثريا التركي في دراسة لها عن صورة وأسلوب معاملة المرأة الحضرية في الأسر الراقية بجدة، مع واقعهن الاجتماعي، إلى نتيجة مفاداها أن الحياة الحضرية تعطي المرأة، في ظل تقاليد المجتمع وثقافته، الفرصة، إن تمكنت من استخدام ذكائها وما توفر لها من فرص، بلعب أدوار اجتماعية وثقافية مهمة، سواء من خلال مؤسسة الزواج أو في ظل شبكة العلاقات الاجتماعية، والمرأة، في دراستها، تلعب دورها دون أن تحتاج بالضرورة إلى مقابلة أو مواجهة النظام الثقافي السائد، الذي قد يبدو ومن الخارج أنه قد يحرمها من بعض حقوقها أو يشكل ضدها قيوداً يصعب عليها أن تتمكن في ظلها من العيش بسعادة. كما تؤكد دراستها أن الذكور، في هذه الطبقة الاجتماعية، غالباً ما يكونون متعاطفين ومتفهمين لأوضاع المرأة[33].

إذن مما سبق يتضح لنا إجمالاً أن الحياة الحضرية ومتطلبات التكيف معها تقدم للأسرة عموماً وللمرأة خصوصاً فرصاً كبيرة للنمو ولعب أدوار اجتماعية مناسبة لم تكن تقليدياً متاحة من قبل.

---

(32) آمال السايس: **المرأة الحضرية العاملة والتوافق الاجتماعي- دراسة وضعية على المرأة السعودية العاملة في المهن العليا**. جدّة، رسالة ماجستير من جامعة الملك عبد العزيز، 1994.

(33) ثريا تركي: **المرأة في السعودية**. لندن. هاي لايف، لا. ت.

خامساً - مشاكل المدينة الفيزيقية والثقافية الاجتماعيـــة

يقال أن الألمان كانوا يقولون عن حياة المدينة مقارنة بالريف، إن هواء المدينة يُمرض. والإشارة هنا هي إلى مشاكل الحياة الحضرية ومدى تأثير التوترات والمشاكل الحياتية المرتبطة بالحياة فيها. فالتلوث بأنواعه، والاختناقات المرورية والتكالب والتنافس على المرافق والخدمات المستهلكة، ومنغصات الحياة الحضرية بأنواعها المختلفة، كلها عوامل لايمكن لسكان المدن أن يتجاهلوها[34].

ورغم أن مدن الخليج العربية تميزت بالتخطيط الحديث، وأنها هي ذاتها مدن جديدة، إلا أنها تعاني من غالبية المشاكل الفيزيقية التي جئنا على ذكرها إجمالاً. فرغم قلة السكان، إلا أن معدلات التحضر العالية جعلت كل أقطار الخليج العربية تتمركز في المدن، والمدن الرئيسية على وجه الخصوص بحيث أصبحت الحشرة العمرانية والتكدس من السمات البارزة في مدننا، خاصة وأن غالبية السكان يفضلون الوحدات السكنية الخاصة، مما جعل العديد من المدن تتوسع وتمتد لتضم معظم المساحات المجاورة لها، وإن كان معظم ذلك التمدد تمدداً أفقياً. فمدينة كجدة أو الرياض، تمتدان على مسافات كبيرة جداً بحيث تصبح تكاليف توصيل وصيانة الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وهاتف وتصريف صحي في غاية الارتفاع والصعوبات [35].

---

(34) انظر مقالة جورج زيمل: «المدينة والحياة العقلية». في كتاب روبرت بارك، **المدينة**. ترجمة أبو بكر باقادر وسيد عبد العاطي، جدة، وكالة تبر للنشر والتوزيع والإعلام، 1988، ص 257.

(35) مساحات العديد من المدن الخليجية كبيرة جداً، ربما أفضل الأمثلة على ذلك مساحة مدينة الرياض التي تمتد على أكثر من ألف كيلومتر مربع، مما يجعل عملية الصيانة مكلفة للغاية. انظر مثلاً عبد المجيد داغستاني: **الرياض- التطور الحضري والتخطيط**. الرياض، وزارة الإعلام، 1985.

ورغم توسع الشوارع وبنائها على أحدث الأساليب وأفضل المواصفات العالمية، لكن بسبب زيادة أعداد السيارات وبشكل مستمر سنوياً، وبسبب ثقافة قيادة السيارات [36]. فإن المدن الخليجية عموماً تعاني من اختناقات مرورية وكذلك من تلوث رهيب، ولا يظهر أن هناك جهوداً فعّالة من أجل قيام الإجراءات الضرورية للحفاظ على البيئة.

ويصدق الشيء نفسه على أهم الموارد مثل: الماء والكهرباء. فبالنسبة للماء تعاني تقريباً كل مدن الخليج العربية من شح كبير واضح في مصادر المياه الصالحة للشرب، ولقد توسع السكان والمجتمع في استخدام المياه، ولم تعد لا موارده الجوفية ولا تحلية مياه البحر المكلفة جداً قادرة على تغطية النهم الاستهلاكي للمواطن الخليجي الذي بلغت معدلات استهلاكه معدلات دولية عالية، إضافة إلى زيادة المصانع والزراعة المستنفدة لهذا المصدر الهام والأساسي لاستمرار المدينة [37].

أما الكهرباء فإن استمرار زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية وأسلوب تصاميم الدور القائم على أساس الحاجة الماسة للتكييف الصناعي في غياب نظم تهوية وتبريد طبيعية، أصبحت هذه الطاقة في غاية الأهمية. ولم تعد

---

(36) نقصد «بثقافة قيادة السيارة» إن طريقة القيادة الممارسة في العديد من الدول الخليجية وبعض البلدان العربية تتميز بكثرة الحوادث المرورية وشبه غياب لآداب وقواعد منظمة للحركة المرورية يلتزم بها الناس، انظر مثلاً عبد الحفيظ محمد سقا: **الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية**. جدة، دار الزهران، 1995، ص161-187.

(37) جريل: مرجع سابق، ص 74. كذلك انظر محمد شخص: **الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية**. جدة، دار الزهران، 1995.

الدول قادرة على مواكبة الطلب المتزايد بحيث أحياناً تتعطل أحياء ووحدات سكنية ولا يمكن أن تسكن حتى تتمكن الأجهزة المعنية من توصيل هذه الخدمات لها(*).

وتعاني بعض مدن الخليج من عدم وجود نظام تصريف صحي، وهو أمر حيوي وحساس لقدرة المدينة على القيام بوظائفها الأساسية، فمدينة كجدة لا يوجد بها سوى نظام صرف صحي محدود وهو أمر يعكس كيف أن نمو المدينة في بعض الأحيان كان يفوق قدرتها على القيام بالأعباء التنظيمية والتخطيطية الأساسية المطلوبة. ويرتبط الأمر في ذلك أيضاً بمسألة تصريف النفايات والفضلات سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازات، ورغم أن بلديات مدن الخليج تنفق أرقاماً فلكية في هذه المسألة، لكن أساليب وطرائق التخلص من النفايات وعدم الإفادة منها سواء في شكل إعادة استخدام «Recycling» أو تطهير (كالصرف الصحي) تؤدي إلى مزيد من النفايات، ورغم وجود جيوش من العمال الأجانب ممن يقومون بالنظافة إلا أنه من الواضح لا توجد ثقافة نظافة عند المواطنين(**)، إذ يمكننا دائماً رؤية بعض النفايات أو الأوساخ وهي ملقية على الطرقات وفي الأماكن العامة. ولا يظهر أن هناك

(*) أزمة توصيل الخدمة الكهربائية إلى بعض أحياء المدينة الواحدة من القضايا التي تعكس سوء التخطيط في توسع المدينة، ويمكن مراجعة ما يكتب في الصحف المحلية بهذا الخصوص.

(**) نقصد بذلك أن المواطن لا يشعر بمسؤولية شخصية إزاء رمي النفايات والتخلص منها، على عكس ما نشاهده في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً التى يغَرم فيها من يلقي بالفضلات إلى الشارع العام غرامات مالية تصل إلى مئات الدولارات. والملاحظ أن مسألة نظافة الشارع تفهم على أنها مسؤولية البلدية وبالذات عامل النظافة الأجنبي، وليست مسؤولية سكان الشارع أو الحي، مما يجعل بعضهم لا يتورع عن إلقاء زبالته في أي مكان!.

قـــوانين أو قواعد عامة يتم على أساسها مواجهة أمثال هذه المشاكل، سواء تعلق الأمر بالماء أو الكهرباء أو النفايات أو خلافه، مما يعني مزيداً من الإنفاق والاعتماد على العمالة للقيام بمهامها.

تفتقد أيضاً هذه المدن في الغالب القدرة على مواجهة الأمطار أو السيول، صحيح أن معدلات هطول الأمطار متدنية جداً، لكن في حال هطولها يصبح من الصعب مواجهة الأمر، فالمياه تصبح متراكمة في الشوارع لأيام ولاتوجد وسائل لتصريفها أو توجيهها للبحر مثلاً. ولعل مدينة جدة من أفضل الأمثلة على هذا (*). وفي حالة غياب شبكة صرف صحي تتم الاستعاضة بعمليات شفط المجاري بناقلات خاصة، غالباً ما تتخلص من حمولتها في أماكن في محيط المدينة مما قد يسبب بعض الأمراض(**).

هذا ولقد قام تخطيط المدينة الحديث بتصور حياة اجتماعية تعتمد اعتماداً كلياً على السيارة، والسيارة الخصوصية على وجه الخصوص. ورغم وجود نظام نقل عام داخل المدن إلا أنه يغلب على خطوطه أن تكون موجهة بشكل خاص لخدمة العمالة الأجنبية أكثر منه أن يكون وسيلة مواصلات عملية للمواطنين الذين يعتمدون بشكل أساسي على وسائلهم الخاصة للانتقال سواء

(*) ظهرت هذه المشكلة بشكل جلي في شهري أكتوبر وديسمبر لعام 1995 عندما سقطت أمطار غزيرة على مدينة جدة فتحولت إلى مدينة مستنقعات مائية وتعطلت أحياناً الحركة في الشوارع وأصيب العديد من السيارات بأضرار.

(**) عمليات «شفط المجاري» إحدى العمليات المكلفة جداً في المدينة بحيث تحتاج إلى ميزانية مستقلة ومنظر غير حضاري، إضافة إلى الروائح والأضرار التي تلحق بالبيئة.

للدراسة أو العمل أو التسوق أو الترويح . إضافة إلى أن وسائل النقل باهظة أو مرتفعة الأثمان نسبياً، ولقد أدّى هذا الاعتماد المكثف على وسائل النقل الخاصة إلى امتلاك كل أسرة تقريباً أكثر من سيارة في المتوسط مما أوجد مشاكل مواقف في الأماكن السكنية من ناحية، وزيادة الاختناقات المرورية خاصة أوقات الذروة والمرتبطة بشكل عام بأوقات الذهاب أو الانصراف من المدارس وكذلك الخروج من العمل في الدوام الحكومي الرسمي من ناحية ثانية . وتعتبر مدينتا جدة والرياض في المملكة من أبرز أمثلة المدينة العربية في هذا الخصوص .

ورغم أن مدن الخليج العربية تعد مدناً حديثة نسبياً مقارنة بالعديد من مدن العالم العربي، ورغم أن تخطيطها اعتمد أحدث الوسائل، إلا أننا نلاحظ عدم وجود انسجام معماري أولاً بين أحيائها أو داخل الحي الواحد أيضاً .

فهناك تفاوت في تصاميم الأحياء من حيث أبعاد الشوارع والشخصية البارزة المميزة لها، فنجد تفاوتاً بين أحياء راقية رفيعة المستوى من حيث الشوارع الواسعة والميادين الجميلة ، مقابل أحياء تغلب عليها العشوائية والشوراع الضيقة والملتوية . كذلك فإن التفاوت من حيث الدرجة والمكانة الاجتماعية بين الأحياء واضح بحيث يكاد يكون الانتقال بين بعض أطراف المدينة الواحدة كما لو كان انتقالاً بين عالمين أو أكثر[38] .

---

(38) انظر وصف كوستيلو، عن مدينة الظهران وما يصدق عليها يصدق على العديد من مدن الخليج، مرجع سابق ، ص 70 – 73 .

أما التفاوت داخل الحي الواحد فلعله يبرز أكثر ما يبرز في عدم وجود نسق جمالي معماري مشترك، فكل منزل أو عمارة أو قصر يكاد يكون فريداً لا يرتبط في الغالب مع المنازل أو القصور المحيطة. وقد نشاهد، كما هو الحال مثلاً في مدينة جدة، أن الأساليب المعمارية المستخدمة مستوحاة من ثقافات مختلفة متعددة، مثلاً، الأعمدة الرومانية، والأغريقية، والمنازل الأسبانية الطراز وبعض أنماط العمارة النجدية أو الحجازية التقليدية أو العمائر التي تجمع من كل شيء بطرف، وغالباً ما تتجاور هذه بحيث يصبح المشاهد المراقب عاجزاً عن تحديد هوية وشخصية المكان، وربطه بسياق ثقافي أو هوية ثقافية معينة. وعلى ما يظهر أن التجهيزات داخل المنازل والمواد التي استخدمت في البناء يغلب عليها اللامعيارية أيضاً، وهو أمر لاشك يؤكد على نزعة فردية صارخة من ناحية ويؤكد على أن صيانة وحماية هذه المنشآت سيكون مكلفاً، إضافة إلى أن المستوى الثقافي يعكس تباينات واختلافات جذرية في التعبير عن الذات وعكسها فى الوسط الاجتماعي (*).

أما فيما يتعلق بجوانب المشاكل الحضرية الثقافية الاجتماعية، فيمكننا إجمالاً بالنسبة للمدينة الخليجية أن نقول أن بروز الثقافة الفرعية في العديد من الأحياء لا يعد ظاهرة جديدة في هذه المدن، فلقد كانت مدن الحجاز مثلاً

(*) يميل بعض أفراد المجتمع، وخاصة ذوي اليسار منهم، إلى التفرد والتميز عمن حولهم في مؤكدات الشخصية، وكما أوضحنا سنها معمار المنزل. ومن هؤلاء من يقوم بتوريد كامل أثاث وأدوات المنزل من خارج البلاد إمعاناً في ذلك التميز. لكن المشكلة هو أنه في حالة وقوع خلل أو عطل ربما لن يتمكن من الحصول على قطع الغيار في السوق المحلية، إضافة إلى أن استخدام أجهزة معقدة قد تحول دون حسن تركيبها من قبل العمالة المتوفرة محلياً وهو أمر واسع النطاق، مما يعني هدر الإمكانيات المالية.

مشهورة بأحياء يكون غالباً سكانها من مجموعة إثنية أو قرابية لكن ذلك لم يكن آنذاك حائلاً دون اندماجهم في النسيج الثقافي والاجتماعي، وإنما عبارة عن أسلوب من أساليب التأكيد على التكافل والتعاون الاجتماعي، أما ما نشهده اليوم فربما كان عملية أكثر تعقيداً، إذ برزت أو ظهرت أحياء في المدينة تقوم على أساس ارتباط سكانها بمستويات اجتماعية اقتصادية معينة، بحيث يمكننا الحديث عن أحياء راقية وأحياء فقيرة تتكدس فيها الأسر الفقيرة والمعوزة بغض النظر عن خلفيتها الإثنية والثقافية. وفي المقابل داخل الأحياء الفقيرة والمتوسطة بدأت تظهر أجزاء من الأحياء تغلب عليها نكهة ثقافة ثانوية محددّة، فنجد مثلاً جزءاً من حي جميع سكانه مثلاً من الهند، وليس الهند فقط وإنما غالبيتهم من مقاطعة معينة، وفي هذا الجزء سنجد أن مطاعم وبقالات ومتاجر ملابس وحلاقين، واستوديوهات تنبعث منها أغاني تلك البلاد، بل وربما دون مبالغة الغالبية المطلقة هي من أصحاب السنح واللسان الخاص بتلك الثقافة، وتتكرر هذه الصورة في أجزاء عديدة من الأحياء الشعبية في مدينة جدة. وهكذا تتكرر الصورة المعروفة (بتشاينا تاون) في المدن الأمريكية والأوروبية الكبرى، لكن هذه الصورة صورة فقيرة عشوائية غير مرتبطة على الإطلاق بالسياق الحضري الأكبر.

أما بالنسبة لبعض الأحياء فأننا نجد أن قرى صغيرة عديدة انتقل سكانها للمدينة، فنقلوا معهم كل ما كان يطبع حياتهم الاجتماعية في القرية إلى المدينة ، مما أدى إلى ترييف أجزاء من الأحياء الشعبية والمتوسطة والأمثلة على ذلك في مدينة جدة أو الرياض كثيرة. وفي مثل هذه الأحياء تكاد تكون اللهجة الرائجة والتقاليد المرعية هي تلك التي ترتبط بالقرية. وفي المدينة تأخذ شكلاً جديداً هو أن العديد من النشاطات التي كانت تتم داخل المنازل تصبح

تجارية وتعالج خارج المنزل، فنوعيـة الحلي والأطعمة تصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة الحي الذي تغلب عليه هذه الصورة. فعلى سبيل المثال نجد أن الأكل في القدور الكاتمة (المضغوط) قد أصبح جزء اً من الثقافة العامة في تلك الأحياء وإن كان هو في الواقع يستجيب لذائقة خاصة.

وكان مما يميز الحياة الاجتماعية الحضرية في المدن الخليجية القديمة حياة الشارع (الزقاق) في الأحياء الحضرية. وكانت المقاهي وبعض المتاجر تشكل بعض أهم البؤر للتواصل الاجتماعي بين أفراد الحي بالنسبة للرجال، وبقية الشارع بالنسبة للأطفال خاصة الذكور منهم، أما النساء والأطفال فكانت حياة المنازل هي حياتهم. أما في المدينة الخليجية الحديثة فيظهر أن الحياة الاجتماعية الحضرية أخذت أبعاداً جديدة، فأولاً أصبحت المنازل مهيئة لاستقبال الضيوف في أماكن مستقلة مخصصة لذلك، بشكل واسع وعند غالبية السكان بغض النظر عن الطبقة أو المنزلة الاجتماعية، بينما كان المجلس أو غرفة الضيوف في الماضي محددة في الأعيان وعلية القوم، ثانياً قلّ ارتباط حياة الناس الاجتماعية بالشارع وأصبحوا أكثر ارتباطاً بالمنزل بدرجة أكبر مما كانوا عليه في الماضي، مما أدّى إلى زيادة تماسك الأسرة الزواجية وتأكيد النزعة الفردية، ولقد قوى من هذا الاتجاه نظام الترفيه العائلي القائم على المشاهدة أو المشاركة الأسرية كما سنوضح بعد قليل. ولقد أصبح حيز المقهى أو الديوانية أو الاجتماع بالأصدقاء في الغالب محدداً بأوقات ونشاطات معينة تميل في الغالب الأعم إلى تمضية الأوقات ولعب الورق أو تبادل الأحاديث الاجتماعية. لكن هذا النشاط لم يعد يقتصر على الرجال فقط، فالنساء أيضاً في بعض البيئات الحضرية أصبحن أكثر حركة ونشاطاً وتزاوراً ولديهن لقاءات اجتماعية دورية كما للرجال وهو أمر لم يكن في الماضي على الإطلاق.

هذا ولقد احتل التلفزيون، وخاصة من خلال التقاط القنوات الفضائية الدولية مجالاً أوسع للترويح الأسري ولجميع أفراد العائلة. وهو أمر أصبح واضحاً جداً من خلال أعداد اللاقطات المنتشرة فوق أسطح العديد من المنازل في مدننا الخليجية ولكثرة وتنوع وإثارة هذه القنوات وبرامجها أصبحت أعداد أكبر من الناس تقضي أوقاتاً أطول في دورها وأصبحت المواد المعروضة تشكل بؤرة أحاديث العديد منهم. ورغم أن الاستهلاك الإعلامي يحدده أحياناً الوضع الاقتصادي، لكن على ما يظهر أن أعداد اللاقطات في الأحياء الراقية ليس بالضرورة أعلى منه في الأحياء الشعبية والمتوسطة وأن كانت الذائقة ربما مختلفة من وسط اجتماعي ثقافي لآخر.

ولعلنا لا نبالغ إن قلنا أن المدن الخليجية تعيش اليوم ما يمكننا أن نسميه بعصر القنوات الفضائية المؤثرة بشكل واسع في جوانب عديدة من مناحي حياتنا الاجتماعية، خاصة ما تعلق منها في المأكل والملبس والصورة المرغوبة للذات وعلى الأخص ما تعلق بتصويرها في إطار استهلاكي. فالإعلانات والنجوم التي يجد الإنسان الخليجي نفسه في مواجهتها مكثفة وكبيرة بحيث يجد نفسه محاصراً أمام طلبات وطموحات أفراد أسرته الذين يتلقون هذه الرسائل الإعلامية ويسعون إلى جعل بعضها جزءاً من حياتهم الخاصة!(*).

(*) ربما كانت الدول الخليجية (وبالذات المملكة العربية السعودية)، رغم حجم السكان، هي الدول الأكثر تعرضاً للحملات الإعلانية. بل إن محطات غير خليجية (عربية ودولية) تبث أحياناً كثيرة إعلانات موجهة للمستهلك الخليجي، ربما كان ذلك بسبب القوة الشرائية لدى المستهلك الخليجي!

إننا حينما نقارن الحياة الأسرية بين الأجيال، سنجد إجمالاً أن الرجال كانوا يقضون أوقاتاً طويلة خارج المنزل، فحياة البيت خاصة للنساء وهي مملكتهن، وكن يعشن نوعاً ما حياة أسرة ممتدة وكان من الأسهل لهن التمتع بأوقاتهن مع بعضهن البعض دون وجود الرجال، الذين كانوا جزءاً من نسيج وإطار الحياة الحضرية العامة وكان هذا يساعد على أن يعيشوا ويتفاعلوا مع الحياة العامة بشكل طبيعي، كذلك كان هذا يساعد على مراقبة الأطفال الذين يلعبون بحرية، نوعاً ما، في الشارع عن بعد، فيتدخلون في الوقت المناسب سواء بالتوجيه أو العقاب أو بالمشاركة. ولهذا كان للكبار عموماً سلطة مقبولة متفق عليها في حياة من هم أصغر منهم، بما يؤكد على مفهوم أن المجتمع أسرة واحدة ولقد كانت حدود معارف الناس آنذاك محدودة، سواء عاد ذلك إلى قلة الوسائل أم إلى أن الناس كانوا يمارسون «حياة اجتماعية تقليدية»[39].

أما الحياة الحضرية اليوم، فأنها تدفع أكثر فأكثر إلى داخل المنزل الذي ولّد مفهوم الأسرة الزواجية بشكل أكبر، وأصبح خروج الأب أو الأم يشكل غياباً ونقصاً في بنية وشبكة العلاقات الاجتماعية الأسرية. وأصبح أفراد الأسرة عموماً والأجيال الشابة خصوصاً أكثر تعرضاً إلى واقع اجتماعي يتميز بأنه معلّب ومجهّز ومرئي يمكن متابعته ومشاهدته والتحليق بالخيال في أجوائه وهو واقع اجتماعي ذو طابع كوني أو عالمي، وليس بالضرورة له أي ميزة أو

---

(39) على الوردي: **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي- محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث**. قم: انتشارات الشريف الرضي، 1992، ص 276 - 283 وكذلك ص 296.

نكهة محلية خاصة. إن كم التجارب المشاهدة كبير عند الفرد المعاصر وخاصة الأطفال لكن حيز التجربة الحياتية محدود في الغالب. فالأبناء لم يعودوا يرتادون الشارع بنفس القدر، وإذا ارتادوه فهم إما يمارسون نشاطات منظمة سلفاً أو يمارسون أفعالاً تستحق المراقبة، فمخاطر الانحراف تصبح واردة، فهم إن كانوا في ركن من أركان الحي أو يعاكسون في أحد المحلات التجارية أو في أحد المقاهي العامة إنما يعيشون ما هو امتداد للواقع الاجتماعي المتلفز وليس تجربة حياتية بسيطة تتعلق بحياة المجتمع الذي يعشيون فيه.

وما نقصده هنا أن معظم التأثير المحسوس للتلفزيون إنما يكمن في إعلاناته التجارية المؤكدة على المظاهر والبذخ المطلوب لذاته، فالسيارة والأجهزة الكهربائية والملابس كالشماغ أو الغترة لم تعد وسائل لها وظائف محددّة وإنما هي أيضاً، وربما بشكل أهم، وسائل لعرض وبسط وتمثيل للذات لا يعكس بالضرورة قناعات أصحابها بقدر ما يعكس استجاباتهم لتوقعات المجتمع بالنسبة للمستوى الاجتماعي اللائق أو المناسب الذي يرغبون التماهي معه أو الذي يَسموْن به (*).

لعلّ من أهم المؤشرات في ذلك نوعية السيارة وطرازها والطريقة التي تقاد بها. وأحدث المؤشرات ما يعرف بالمنادي (بيجر، بليب) والهاتف الجوال، فرغم أن هذه الأجهزة من المفروض أنها ضرورية لمن لديهم مواعيد وأعمال

(*) رغم أن مجتمعاتنا تقليدياً كانت تعتز ولا تزال بالحسب والنسب، إلا أن ظواهر الاستهلاك الاستعراضي أصبحت أكثر أهمية في حياة المدن اليوم بحيث نجد العديد من الشباب بالذات يهتمون باستعراض بعض الأجهزة الحديثة كالسيارة أو الهاتف الجوال أو الملابس الأنيقة كوسائل لتقديم الذات، انطلاقاً من أن المجتمع سيحترمهم بناء على ذلك.

تقتضي استخدامهم لها، نجد أن اقتناءها واستخدامها، بل وأساليب إبرازها والظهور بها أصبحت من وسائل تقديم الذات والتماهي مع هويات اجتماعية معينة. ولعلنا لا نبالغ إن قلنا أن بعض المجموعات تستظرف قضاء ساعات في الحديث عن أنواع الهواتف الجوالة من حيث طرازها ومميزاتها، لكنها لا تسأل نفسها عن الوظائف الملحة التي يمكن أن تساعد فيها تلك الأجهزة، أو الأثمان الباهظة المكلفة والمرهقة على ميزانياتهم الأسرية التي يمكن أن تعزى إلى دخول هذه الأجهزة حياة تلك الأسر.

لقد أدى هذا التوجه الاستعراضي الاستهلاكي، خاصة ما كان يدفع الفرد للتماهي مع أحدث صرخة في الحياة الحديثة ولكن بشكل مشاهداتي وليس عن طريق المساهمة والتفاعل، أدى هذا إلى بروز فجوة في أساليب الحياة بين الأجيال داخل الأسرة وفجوة واضحة بين فئات المجتمع، بين من يملكون الإمكانيات المالية لاقتناء كل هذه الكمالية ومن ثم استعراضها، وبين من يرغبون في الظهور معهم على صعيد مساو لكنهم لا يملكون الإمكانيات حتى أن البعض لا مانع لديهم أحياناً من استئجار هاتف جوال لساعات أو سيارة فارهة لبعض الوقت، حتى وإن أدى ذلك إلى أزمات مالية في ميزانية الأسرة[40].

أما الفروقات بين الأجيال فهي تبرز أكثر شيء في منظومة القيم والطموحات وأساليب وطرائق التعبير عن الذات. ويظهر هنا أننا في المجتمع الحضري أصبحنا نعاني من مشاكل تواصل واتصال بين الأجيال. فالشباب

(40) انظر : د. باقادر ود. يحيى الخزرج، مرجع سابق، ص53 - 54.

في الغالب أصبحوا يعانون من تعدد إمكانيات الخيارات والضغوط المختلفة في الاختيار وخاصة ضغوط الرفاق والزملاء، كذلك الرغبة الملحة في تحقيق كل شيء في اللحظة والتوّ وبدون أي جهد يذكر مع التأكيد على تفوق الذات. ولم يعد توقير واحترام من يكبرهم سناً قائماً على الخوف أو إظهار الاحترام العلني وإنما على أساس تبادلي يقوم على أننا نحترم من يحترمنا ونجلّه بغض النظر عن سنّه، وهي قيم تؤكد النزعة الفردية وتتطلب التواصل، ذلك التواصل المفقود في الغالب في مجتمعاتنا الانتقالية، لقد أصبحت طموحات العديد من الأبناء هي في إمكانية تحقيق أكبر قدر من الرفاهية، واختفت أو تلاشت قيم خدمة المجتمع أو الإسهام في الصالح العام، وإن ظهرت فإنها تظهر في شكل إما متطرف متشدد سواء كان ذلك دينياً أو وطنياً أو في شكل مؤسسي بيروقراطي، لكن بالتأكيد اختفت العفوية التي كانت تلازم ما يعرف «بتقاليد الحارة وشيم ولد البلد» الذي بداخله دوافع نفسية وثقافية تدفعه لمساعدة ومساندة أبناء حيه سواء دعوه للمساعدة أم أنه يتبرع من تلقاء نفسه. كذلك اختفت قيم التواضع والسعي إلى تغييب الذات في الحياة العامة، وأصبح من أهم مظاهر حياتنا الاجتماعية حب الظهور والوجاهة الاجتماعية التي تنعكس في حياتنا المادية والاجتماعية، فنحن نرغب في أن نحيط أنفسنا بمن نشعر أننا كبار في أعينهم، وليس من يمكن أن نفيد من فضلهم وعلمهم وأخلاقهم، وبسبب النزعة الفردية الحضرية الحديثة يسعى كل واحد منا إلى أن يكون هو المميز أو على الأقل لا يقل عن غيره، وليس العكس وهو أمر يشكل قيمة دافعة قوية نحوالتميز والظهور، تجعل الفرد في قلق وترقب دائمين، يخشى الفشل أو التعرض له. وتصبح بذلك حياتنا الاجتماعية مجموعة لا متناهية من مشاكل القلق والتوتر وسوء التكيف والمقاومة المستمرة والدائمة للضغوط النفسية اليومية التي لا تنتهي، والعلاج

الوحيد المتاح لها هو ما أسماه زيمل بالتطنيش، فالمجتمع المحيط لا يشعر بأي مسؤولية تجاه من يعيش معهم من حيث التخفيف من حدة تلك التوترات أو السند لإيجاد شخصية معتدلة مستقرة[41].

كذلك على مستوى الفروقات الاجتماعية بين من يملكون الوسائل المالية ومن لا يملكونها، تزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء، وهي أظهر بين الأهالي والعمالة الوافدة. فالرواتب بالنسبة لقطاع كبير من العمالة الأجنبية لا تحقق حتى الحد الأدنى من الحياة الكريمة مما يولّد غيرة وحسداً ونفوراً، خاصة وأن العديد منهم يشعر أنه يتحمل جزءاً كبيراً من أعباء العمل الإنتاجي أو الخدمة وأنه لا يكافأ سوى بمزيد من التهميش والإهمال والتأكيد على أنه كائن بما يعمله وبخدمته وليس لذاته الإنسانية مما يزيد من النفور.

أما بالنسبة للفروق في الدخل أو تفاوت الإمكانيات بين المواطنين، فهي قضية تزيد من حدتها الحياة الحضرية، وخاصة أسلوبها الاستهلاكي الذي تميزت به المدن الخليجية وتؤكده عمليات التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري خاصة عبر القنوات الفضائية مما قد يولّد شعوراً بالغبن والحسرة وبالظلم. فالعديد من الشباب أصبحوا يشعرون بالعجز عن تحقيق الطموحات التي يعتقدون أنهم يتذوقون طعمها الاستهلاكي الحديث. خاصة حينما ينتقلون بين أطراف المدينة أو في أسواقها ويشعرون أنهم رغم تشابههم مع غيرهم من أبناء وطنهم يعجزون عن تحقيق ما يصبون إليه ولايظهر في الأفق مايمكنهم من ردم تلك الهوة.

---

(41) طور هذه الفكرة جورج زيمل في مقالته، مرجع سابق. ص264 - 267.

إن معدلات الانحراف وبطالة بعض الشباب وانحدارهم في أتون المكيّفات والمخدرات إنما هو مؤشر نأمل ألا يكـون عاكساً للتحولات التي تعيشها مدننا الحديثة ذات الإيقـاع الحديث الفردي السريع والمؤكدة على المظاهر ومن ثم النجـاح والقبول الاجتماعي أو الفشل والهامشية الاجتماعية. إن مدننا بل مجتمعاتنا مطالبـة اليوم وقبل كل شيء بالاهتمام بالشباب وفتح قنوات توجيه اهتماماتهم وطاقاتهم لما يمكن أن يفيدهم، كـذلك فتح قنوات لصهر العمالة الأجنبية في البوتقة الثقافية، وليس بالضرورة دمجها في النسيج الاجتماعي، خاصة وأن عدداً واسعاً من هذه العمـالة لاسيما العمالة المنزلية والناعمة منها تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليـومية لمعظم أسـرنا، مما يجعلنا في أمسّ الحاجة إلى إعادة النظـر في عملية الصهر هذه، وربما كانت الجوانب المعنوية والاجتماعية والثقافيـة إن لم تكن بأهمية الجوانب المالية فإنها أهم منها.

إن الاهتمام بهذه الجوانب سيعني على المدى المتوسط احتواء أزمة تفجر هذه المجموعات والاتجاهات الهامشية في حياتنا الاجتماعية العامة، وعدم التكامل معها سوف يؤدي إلى تفاقمها واستفحالها ومن ثم صعوبة التغلب عليها وتجاوزها[42].

(42) تناولت الأدبيات العربية الدارسة لقضية العمالة الأجنبية هذا الموضوع، ربما بشيء من المبالغة، انظر مثـلاً: **ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي**، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1978، وغيرها. كذلك انظر جريل: مرجع سابق، ص99-100.

كذلك على مجتمعاتنا الحضرية أن تسعى من خلال التخطيط إلى إعادة النظر في أهمية البعد الثقافي في حياة المجتمع، وكيف أن توليد حياة اجتماعية على مستوى الشارع والحي يقوم على التفاهم والتعارف والترابط خاصة وأن القيام بالعمل الاجتماعي التكافلي مفيد للغاية، وربما كانت الـ «Ngos» إحدى أهم وأنجع الوسائل للتعليم على المهارات القيادية والاجتماعية المطلوبة، للتكيف من ناحية وتعلم العمل الجماعي المفيد من ناحية أخرى. إن إعادة التأكيد على القيم التقليدية في حلة معاصرة هو من أهم متطلبات المرحلة الحضرية المعاصرة وربما الوسيلة الأهم للتغلب على مشاكل عدم التكيف، وانعدام روح الجماعة في بعض مظاهر حياتنا الحضرية. وربما ستتطلب عملية إعادة التخطيط هذه التأكيد على أهمية التعرف على الذات وموروثها والاهتمام بالاستفادة من قيم الأجداد والسعي إلى ربطها بالعصر الحديث مع التأكيد على مشاركة العالم الحديث همومه وقضاياه، والتأكيد على الحضور المتميز المنافس في المجال الدولي، خاصة عن طريق الإنتاج والأفكار والمثل التي ستضعنا في مصاف دول العالم(*).

ومن القضايا التي على مجتمعاتنا أن تواجهها مسألة الفجوة التي جئنا على ذكرها بين الفقراء والأغنياء وأن يكون تقليص الفجوة عن طريق فتح قنوات فرص إيجابية أكثر وليس تأكيد التبعية وثقافة الفقر، ويتم ذلك من خلال إعادة التفكير في أساليب استثمارنا وأساليب التشغيل ومكافآت العمل بحيث

(*) لا تزال الجمعيات غير الحكومية وكذلك القطاع الخاص غير قائمين بالمطلوب منهما على مستوى المجتمع، على أننا نلمس في الآونة الأخيرة طلباً حكومياً وجماهيرياً بتفعيل الجمعيات غير الحكومية وأن يلعب القطاع الخاص دوراً أبرز في الحياة الاقتصادية للمجتمع وأن يتحمل تبعات ومسؤوليات المرحلة التي تمر بها هذه البلدان.

تسمح بدمج وإدخال أعداد أكبر من شبابنا الذي ينبغي عليه أن يصبح أكثر حضوراً في كل المجالات، وأن يصبح البديل لكافة أنواع العمالة التي تهيمن وتسيطر على النشاطات الإنتاجية والخدمية والتشغيلية في مجتمعاتنا اليوم.

فبالنسبة للاستثمارات في مدننا هناك حاجة أن يكون النمو العمراني السكني متجهاً بالضرورة نحو إمكانية تمليك الشباب شققاً صغيرة يمكنهم بدء حياتهم الزواجية فيها بدلاً من أعباء إيجار باهظ أو ملكية دور يصعب عليهم اقتناؤها، وأن تتجه المشاريع بما يمكّن من تشغيل الشباب، سواء أثناء دراساتهم الثانوية أو الجامعية أو بعدها بنظام الساعات والورديات في البداية، وبنظام التدريب المستمر في مستوى لاحق، فالمدن لاتنتعش إلا بانتعاش سكانها(*).

أخيراً مدننا الخليجية مدن فتية يسكنها سكان يغلب عليهم أنهم من الشباب، لذا فأني رغم كل ما ذكر في هذا البحث متفائل بالنسبة لمستقبل حياتنا الحضرية.

(*) هناك حاجة ماسة لإعادة النظر في مسائل الاستثمار، وبالذات ما هي الفئات التي ينبغي التخطيط لإدخالها في مجالات الاستثمار، وفي نظرنا هناك أهمية قصوى ثقافية واجتماعية واقتصادية بل وسياسية ملحة تفرض جعل الشباب في أعلى مستويات الاهتمام.

المراجـــع

أولاً - المراجع العربية:

(1) أبو ركبة، حسن وقريطم، عبدالهادي: الأسرة السعودية، الدور والتغير وأثرها في اتخاذ القرارات. جدّة، جامعة الملك عبدالعزيز، مركز البحوث والتنمية، 1980.

(2) بارك، روبرت: المدينة. ترجمة أبوبكر أحمد باقادر وسيد عبدالعاطي، جدّة، وكالة تبر للنشر والتوزيع والإعلام، 1988.

(3) باقادر، أبوبكر أحمد: اتجاهات الزواج في مدينة جدة في ضوء عقود الزواج. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جدّة، جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد (5)، (1985).

(4) باقادر، أبو بكر أحمد: اتجاهات الزواج في مدينة جدة في ضوء عقود الزواج فيما بين 1979 - 1990. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جدّة، جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد (6)، (1993).

(5) باقادر، أبوبكر أحمد: بنية الأسرة العربية، دراسة تطبيقية على مدينة جدة. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جدّة، جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد (4)، (1984).

(6) باقادر، أبو بكر أحمد والخزرج، يحيى تركي: «تكاليف الزواج في مدينة جدة في التسعينات». في: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دعم دور الأسرة في مجتمع متغير، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (28)، المنامة، ديسمبر، 1994.

(7) البستاني، رفيق وفارج، فيليب: أطلس معلومات العالم العربي، المجتمع والجغرافيا السياسية. القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994.

(8) البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير عن التنمية البشرية في العالم 1995، العمال في عالم يزداد تكاملاً، مؤشرات التنمية الدولية. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995.

(9) تركي، ثريا: المرأة السعودية. لندن، هاي لايف، لا. ت.

(10) جريل، ن. س: التحضر في الجزيرة العربية. ترجمة أبوبكر أحمد باقادر. جدّة، مكتبة الجسر، 1990.

(11) حطب، زهير: تطور بنى الأسرة العربية. بيروت، معهد الإنماء العربي، 1976.

(12) خيري، مجد الدين عمر: الأسرة والأقارب، دراسة ميدانية على عينة من الأسر النواة في مدينة عمّان. عمّان، الجامعة الأردنية، 1994.

(13) داغستاني، عبدالمجيد: الرياض، التطور الحضري والتخطيط. الرياض، وزارة الإعلام، 1985.

(14) زيمل، جورج: المدينة والحياة العقلية. في كتاب روبرت بارك وزملائه، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر وسيد عبدالعاطي، جدّة، المدينة، وكالة تبر للدعاية والإعلام، 1988.

(15) السايس، آمال: المرأة الحضرية العاملة والتوافق الاجتماعي، دراسة وضعية على المرأة السعودية العاملة في المهن العليا. جدّة، رسالة ماجستير من جامعة الملك عبدالعزيز، 1994.

(16) سقا، عبدالحفيظ محمد: الجغرافية الطبيعية المعاصرة للمملكة العربية السعودية. جدّة، دار زهران، 1995.

(17) شخص، محمد: الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية. جدّة، دار زهران، 1995.

(18) العمودي، نور محمد أبو بكر باقادر: الهجرة الريفية الحضرية، دراسة في تكييف المهاجرين إلى مدينة جدة. بيروت، دار المنتخب العربي، 1994.

(19) كوستيلو: علم الاجتماع الحضري، التمدين في الشرق الأوسط. ترجمة أبوبكر أحمد باقادر، بيروت، دار القلم، 1984.

(20) كون: القافلة، قصة الشرق الأوسط. ترجمة إحسان عباس، صيدا، المكتبة الحديثة، 1968.

(21) المعهد العربي للتخطيط: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي. الكويت، 1978.

(22) الوردي، علي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث. قم، انتشارات الشريف الرضي، 1992.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

(1) Abdullah Al - Shehri: Vrabanization and Linguistic Variation and Change. Unpuplished PhD, Dissertation, University of Essex, 1993.

(2) Abubaker A. Bagader: Women, Education and Society in Saudi Arabia. Madison Wisc, University of Wisconsin, 1979.

(3) Danial Lerner: The Passing of Traditional Society, Modernizing The Middle East. Glenco,III. The Free Press, 1950.

(4) Edwin Terry Prothro and Lutfy Najib Diab: Changing Family Pattern in The Arab East. Beirut, A.U.B. Press, 1974.

البحـــــث الثالث

عصر المدن الحديثة
وأثره على
بيئة الأسرة والمجتمع والمدينة

إعـــداد

الدكتورة رجـــاء مكـــي طبـــارة

معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

محتويات البحث

الصفحة
من - إلى

مقدمة: ..... 130 - 123

أولاً : مامعنى المدينة؟ ..... 134 - 131

ثانياً: المدينة الخليجية: ..... 155 - 135

(1) أثر عصر المدن الحديثة على المدينة . . . 142 - 139
(2) أثر عصر المدن الحديثة على المجتمع . . 145 - 142
(3) أثر عصر المدن الحديثة على الأسرة . . . 155 - 146

ثالثاً: آفاق مستقبلية واقتراحات ..... 159 - 156

المراجع: ..... 162 - 160

مقـدمـــة

يعتبر عصرنا الحالي بحق عصر (المدن الحديثة) التي نقلت المجتمع إلى قلب الحداثة وبأقصى سرعة ممكنة، فازدادت المشاريع العمرانية وكثرت الأبنية السكنية غير المترابطة مع محيطها مما أدى إلى انغلاق الفرد على ذاته وإلى إيجاد أسرة منغلقة هي أيضاً على ذاتها. ويمكن القول ومن وجهة نظر نفس - اجتماعية أن العلائقية الأسرية الداخلية هي علائقية مأزمية تسعى ليس فقط للتفتيش عن استقلاليتها بل للتفتيش عن هويتها. وكانت المدينة هي المجال الأول للتعبير عن هذا المأزم كونها الأداة الأولى للتعبير السياسي والاجتماعي والعمراني.

فنفترض إذن أن عصر المدن الحديثة (حيث يتم التركيز على الكم والشكل أكثر مما يتم التركيز فيه على المحتوى والنوع) هذا قد أثر مباشرة على نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة، وأثر أول ما أثر على الأسرة التي ألغت (بل وجدت نفسها مضطرة لإلغاء) النظام الهندسي القديم لمسكنها وغيّرت لاحقاً في العلاقات الأسرية وفتحت الباب واسعاً أمام الأسر المتحولة ومن ثم النواتية على حساب اختلال في العلاقات الاجتماعية والبيئية والثقافية فتقاطعت حركية الحياة الاجتماعية مع حركية المشاريع الحديثة في المدينة.

لقد (دوّلت) فعلاً أنماط الثقافة والسلوك، والتدويل الذي نستمده من عالم السياسة أتى هنا ليدّول الثقافة وبدون أن يفصلها عن المستوى السياسي فأعطى معنى دقيقاً لواقع حضارتنا مابين الأصالة والحداثة.

وكان الاغتراب، وكانت معه أيضاً المصالحة، المصالحة مع عالم المدينة الجديد: (اغتراب نفسي داخلي ومصالحة شكلية عبر الاندماج في المباني والطرقات.. إلخ). لقد نمت إذن المصالحة (لابل أخفت) من عدوان وعدوانية مغيبة فلم تنف المصالحة الاغتراب ولم تدحضه وتعايشت معه ومع عدوانه المبيّت فضاعت المدينة داخلياً بعلاقاتها وبأسرها رغم أن شكلها لاينم إطلاقاً عن هذا الضياع، فهي تصرخ بالحداثة وكأنها سلوك خطته لنفسها عن سابق إصرار وتصميم فإذا بالشكل لاينبىء عن المحتوى غير المنسجم معه.

وفي كل الحالات، نحن نتكلم عن تطور وعن تحديث أنتج قيماً معنوية جديدة ووعياً اجتماعياً جديداً تأثر أول ماتأثر بالقيم العمرانية المادية الجديدة التي ركّزت على المظاهر وسائر ما يتعلق بأمور (الموضة) وابتعدت المدينة عن الريف، لا بل تطور كل منهما باتجاه: تطور متصاعد للمدينة مقابل تطور منحدر للريف، فتم الانتقال من عالم البداوة العاجز عن تلبية المتغيرات العصرية إلى عالم الحداثة وهو عالم تغريبي (حسب قول د. حجازي)[1] يضيع التراث معه ويتصف بسرعة عمليات التحول لكنه يختار ماياسبه من التراث القديم دون إعادة بلورته وصيانته وصياغته.

فنقول إن التطور الفوري السريع أفرز أنماطاً من القيم ومن السلوك المعماري وأدى بشكل عام إلى صدمة في القيمة وفي التكوين النفسي للأفراد وللمجموعة، فبرزت الحاجة لعلم اجتماع أو لعلم نفس (علم

(1) د. أحمد مجدي حجازي: «التحديث من منظور مختلف» في كتاب: **المدينة والريف**. الشارقة، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، 1996، ص 9.

نفس - اجتماعي) لرصد هذا التكوين السلوكي الجديد الذي لم تتوجه إليه الأنظار ولا الدراسات حتى الآن ، (فلم ترصد حتى الآن وعلى سبيل المثال التطورات التي حصلت على صعيد الأدوار الأنثوية والذكورية) رغم أننا نتواجد وكأننا في حالة هذيان ثقافي .

كما يجب أن ترفق هذه الحاجة بحاجة أخرى وهي وجوب تحوّل «الهندسي» إلى جذوره التاريخية ذات الموضوع الاجتماعي أساساً .

وعليه ، أنطلق في دراستي هذه من ضرورة تكوين ركائز علم يجب أن نسعى إليه في بلادنا العربية وهو علم اجتماع الهندسة ، وهو علم يغيب عن ذهن كل من المهندس وعالم الاجتماع على السواء ، أو ربما يتم تغييبه ، ويجب أن ينطلق في بلادنا من مجموعة المسلمات التالية :

1 - علاقة الواقع الاجتماعي بالواقع السياسي العام (ويدخل في الواقع الاجتماعي المستوى : الهندسي - البيئي - الإنمائي) .

2 - تبدو لي الحداثة العربية في إشكالية ، إشكالية هي الأكثر لبساً بين الإشكاليات الفكرية والثقافية في لوحة الثقافة العربية . إشكالية الصراع بين القديم والجديد الذي لم يحسم أمره بعد والذي قد ينتج المأزم الحاد . إنها إشكالية تطال كافة المستويات ولاشك في أنها تطال الواقع المديني بكافة ميادينه .

3 – إن الحديث عن المدن الحديثة لابدّ وأن يطال المسكن والسكن، الوحدات الأساسية للمدينة: (قلب المجتمع وقلب المدينة). كما أن المسكن بدوره لابدّ وأن يطال مباشرة مفهوم الأسرة ووظائفيتها. إنه مفهوم يتلازم مع مفهومي الداخل والخارج، الذاتي والموضوعي، النفسي والاجتماعي فتكون وبالتدرج:

الغرف هي وحدات في نظام المبنى (أو المسكن).
الأبنية هي وحدات في نظام المدينة.

وبذلك يصبح الفن المعماري هو إدراك لما نراه ونحّسه، هو فن نطالعه كلما سكنّا أو كلما عبرنا الشارع فنجد المباني التي تشع حاجة لدراسة خلفية هذا الإشعاع ومكنوناته.

4 – إن المجال العربي يتبع عموماً نفس المواصفات، فالواقع العربي الراهن هو واقع واحد، ومساحة الحياة اليومية هي مساحة شبه واحدة رغم اختلاف تفاصيلها وحيثياتها. وهو يعاني أيضاً من الأزمة السكانية من السلوك المعماري الحالي الذيْ ينقصه الارتكاز على فلسفة سكن نحن بأمس الحاجة إليها (فلسفة ترتكز على أسس نظرية عامة).

5 – هذه الأزمة السكانية والإسكانية المدينية الخالية من دعائم فلسفة نظرية ومن بعد نظري/ عملي يجمع مابين الفكرة والتطبيق، لابدّ من أن تؤثر سلباً على الواقع البيئي الذي يجب أن نسعى للذود عنه وإلى إعادة تلك العلاقة: علاقة الإنسان بالطبيعة.

6 - إن الهجرات بكافة أنواعها والتقارب أو التمازج الثقافي أدى في كثير من الأحيان إلى انفتاح الريف على المدينة، فتمددت المدن وسادت الازدواجية بين نظامي قيم اجتماعي (ريفي/ مديني) وسادت المجتمعات النصف مدينية «Semi-urbain»، ولم تبق العلاقة مع الريف إلا علاقة وهمية، فاتصل الريف في أغلب الأحيان بالحضر اتصالاً مباشراً، لكنه اتصال يعلن أن العودة مستحيلة للماضي الريفي. ولقد ساء تكيّف الاستيراد المعماري ومن ثمّ الأسري مع حقيقة وواقع البلد فكانت الطفرة العمرانية المدينية التي حرقت مراحل النمو الذاتي والطبيعي والتي تعارضت مع مفهوم (الماضوية).

7 - المدينة هي نقطة التقاء بين الفردي والجمعي: إنها إسقاط «Projection» المجتمع وقيمه على المجال العام. دورها وأثرها كبيران فيما يخص مسائل التقدم والحضارة والمدينة. فالمدينة شكل وحركة. إنها سلسلة أبعاد تبدأ من البعد الزمني ومن بعد المساحة ومن بعد التجربة. إنها بعد للأنا: بعد حياتي وعملي ومدرسي وعائلي. هي أيضاً بُعْدٌ للقيم: حب - كره.

وبالمناسبة فإن المدينة الإسلامية عكست شكل العلاقات والاحتياجات للمجموعات العائلية والعصبية المتقاربة المتجاورة أو المنظمة، وهذا ماتجسّد لاحقاً في صورة المسكن العربي.

لقد شكلت المدينة العربية النواة التي حقّقت تكامل وكلية الحياة الإسلامية فقيل عنها (دار الإسلام). لكن المدينة العربية الإسلامية الراهنة تعيش أزمة فعلية لأنها تحمل معالم متناقضة لحضارتين مختلفتين.

انطلاقاً من هذه المسلّمات، أجد أن عصر المدن العربية الحديثة هو عصر شبه متماثل وموحّد رغم التفاصيل الصغيرة التي تميز بلداً أو مدينة عن أختها: توسع ديموغرافي مديني ناتج عن فعل الهجرة أو الطفرة الاقتصادية، آثار اجتماعية ونفسية سيئة . . . إلخ.

ورغم ذلك فإن (الخليج) موقع ومكان دراستنا، له خصوصيات وتميزات. ذاك الخليج الزمردي[2] الذي حرك الأساطير، خزّان البترول العالمي وموطن الثروات واللؤلؤ والأسماك ومسرح المغامرات، ملعب أحفاد ابن ماجد والسندباد[3] الذين زرعوا البحار أشرعة بيضاء وأحالوا الصحارى واحات غنّاء. الخليج «فجر الإسلام» الذى اغتنى بالذهب الأسود البراق كان المحرك الأول لازدياد أهمية المنطقة التي أصبح الحصول على الترف فيها سريعاً وسهلاً نتيجة هذا العامل الاقتصادي الجديد الذي حرك المنافسة الاقتصادية الأجنبية والمحلية، وكان أساساً للنزاعات السياسية، إنه البترول الذي أضفى خصوصية على بلدانه رغم انضوائها تحت راية الدول العربية، فسرّع النهضة وأتاح الوفرة المالية والإمكانيات الكبيرة، ودخلت البلاد الأخرى باسم علمها ونهضتها التكنولوجية للتنقيب عنه ليس فقط لاستخراجه بل لمحاولة السيطرة عليه.

ورغم ماسببه من مشاكل، فإنه - أي البترول - ساعد على الانطلاق والنهضة وانسجام المجتمع الصغير الكبير، واستكمال السيادة والاستقلال وبناء المدن العصرية الشاهقة والمباني الواسعة والشوارع التي تضاهي في مظهرها العمراني مدناً وعواصم عالمية معروفة[4].

---

(2) د. قدري قلعجي: **الخليج العربي**. بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992.
(3) المرجع السابق.
(4) زهير حطب، عباس مكي: **الطفرة والشباب**. بيروت، معهد الإنماء العربي، 1980.

ومن يتطلع اليوم إلى دول الخليج العربي لايحسب نفسه إلا وأنه سائر في أرقى الشوارع المزينة بالأزهار والمضاءة بالأنوار (فالبحر مروّض) على حد قول (قدري قلعجي) فكنوزه من الذهب الأسود قد استخرجت وغرس الشجر الأخضر . لذا فإن دول الخليج تتميز عن غيرها من مجتمعات العالم الثالث ومنها الدول العربية نظراً لتوفر الجانب المادي نتيجة النفط واستغلال عوائده، مما أدى إلى تطوير عمراني سريع تأثرت به المدينة أول ماتأثرت فشقت الطرقات وانتشرت الخدمات التربوية وجميع المرافق العامة الأساسية وكافة المشاريع التنموية(*)، وظهرت في المدينة أفكار التحديث وتمت محاكاة النمط الغربي التي أصبحت الوسيلة والطريقة الوحيدة لإحداث نقلة سريعة لتلك المجتمعات وتحويلها من حالتها التقليدية القديمة إلى حالة الحداثة عبر التكنولوجيا التي حولت الأبنية التقليدية (لابل أهملتها) . وأتت المدن عصرية نظيفة مخططة خضراء ومدروسة : «انها تجربة قهر الموات واستيلاء الخضرة في قلب الصحراء » على حد قول طلال سلمان[5] .

لقد تراجع القديم أمام الآلية (انقرضت الحرفة والفن) ، لكن هل استعادت الروح المعمارية الحديثة جمال الأمكنة؟ ألم تلغ التقنيات الحديثة الثقافة المحلية التي ضعفت وعجزت عن حماية مواقعها التقليدية (ثنائية الثقافة)؟ أليست العلاقات الإنسانية مهددة ؟ألم تغب فكرة الإجلال والعظمة في المدينة المعاصرة عكس المدينة الماضية القديمة؟ أليس أنه ورغم انتقال المدن من النمو العفوي إلى التخطيط المدروس فإن نفوذ

(*) تغيير طرأ على البنى المادية من بدائية صحراوية إلى متقدمة عصرية شديدة التأثر بآخر منجزات التكنولوجيا العالمية والتي تعززت فيها الميول الاستهلاكية .

(5) **جريدة السفير**، بيروت، العدد (4579)، 1990 .

الطراز الغربي مازال مسيطراً وفاعلاً على حساب التراث والتقاليد المحلية؟ إلى أي مدى أثرت التحولات المادية على شخصية الإنسان الخليجي بشكل غير مباشر؟ وماذا عن مظاهر السلوكية الجديدة ؟

وإذا كانت المظاهر السلبية للتحديث تظهر في دول العالم الثالث في صور اقتصادية وتضخم اقتصادي واضح، فإن مجتمعات الخليج - كما يقول د. حجازي - تجد نوعاً آخر من المظاهر، حيث تصاحب عمليات التحديث السريع والمكثف مشكلات اجتماعية ترتبط بظروف تشكل هذه المجتمعات وتطوراتها . كما أن الأخذ بنظرية التحديث لايعني إحداث تنمية حقيقية، بل قد تبرز في أنها فارغة المضمون لأنها لاتعتمد على الإنتاج واستغلال مواردها البشرية والمادية في تطوير من الذات وللذات أيضاً. إن نقل مظاهر الحضارة لايعني صناعة الحضارة، فالفارق عظيم بين النقل والصناعة[6].

وأعتقد بمعنى آخر أن فكرة الدولة - المدينة قد نجحت على حساب فكرة الأسرة - المجتمع وتطورها الطبيعي، فكان الحرق للمراحل وللأجيال الأسرية التي تنمو وتعيش دون أن نعرف عن أهلها وماضيها أي شيء ودون أن تلحظها أي من الدراسات السوسيولوجية والسيكولوجية بأي ملحوظ .

كما نجحت هذه الفكرة أيضاً على حساب علاقات الإنسان بالطبيعة فاختلت هذه العلاقة وأدت لاحقاً إلى مظاهر تلوث بيئي مادي صحي - مناخي - جغرافي - اقتصادي . . . إلخ .

(6) د. أحمد مجدي حجازي: مرجع سابق، ص 21.

أولاً - مامعنى المدينة؟

المدينة هي مستقر مجتمعي، مكان سكني متسع كبير ومجال ثقافي معين . وتتحدد المدينة بمقومين اثنين: الأول وجود مركز سلطوي، والثاني وجود سوق[7]. المدينة تعني أيضاً الفن بتشعباته الكثيرة، من هندسة ونحت وأدب، وتعني التاريخ والسياسة والتجارة، كما تعني الشوارع والعمارات والإنشاءات المدنية والأرض بترابها ومائها. وتعني أيضاً ماضي الإنسان المتطور نحو الأكمل، إذ هي صورة لكفاحه المزمن، وباختصار إن المدينة سجل لقضية الإنسان وحضارته. في المدينة تنمو المؤسسات الصناعية والتجارية وتتجمع فيها رؤوس الأموال. وتتمحور فيها السلطات. مما يعطيها أهمية كأهمية الدفاع للجسم البشري[8].

إن المدينة هنا هي بنية معمارية وظاهرة شكلية، غير أن هذه البنية والظاهرة تخضعان لعوامل جغرافية في علاقتهما بالبيئة والمحيط، وعوامل اقتصادية بحكم انتمائهما لنمط الإنتاج، وعوامل اجتماعية نتيجة وضعهما في النظام الاجتماعي الذي يحتضن التشكيلة الاجتماعية. وإن ارتباط هذه العوامل المختلفة يولّد وحدة حضارية لها خصوصيتها التي تتحقق في الثقافة العمرانية المتجسمة في تكييف المحيط العمراني وفي طبيعة عملية الإنتاج. وإن لهذه جميعاً جذوراً في الماضي وفي إسقاطات المستقبل، وإن وجودنا الآن هو عند ملتقى الماضي

---

(7) رضوان السيد: « المدينة، معناها وشروط قيامها ». **مجلة الفكر العربي** . بيروت، معهد الإنماء العربي، العدد (29) (1982) ، ص 8.

(8) فايز ترجيني: « المدينة» ، **مجلة الفكر العربي** . بيروت، معهد الإنماء العربي، العدد (29)، (1982)، ص 27.

بالمستقبل، ومن هذا المركز الحيوي يتعين أن نربط بين الماضي والحاضر وأن نربط أيضاً لكل من المكونات المادية والمقومات المعنوية حتى لايحدث انفصام فكري وخلل حضاري. وهذا يستدعي موقفاً منفتحاً ونظرة شمولية تضع عبء دراسة المدينة على كل من له علاقة تخصصية بالمكونات وبالمقومات من المهندسين والجغرافيين والاجتماعيين والاقتصاديين والمخططين والمؤرخين وحتى علماء النفس[9].

إلاّ أن المدينة العربية تعاني حالياً ثنائية مابين المدينة الحديثة والمدينة القديمة: حديث متجدد يقابله قديم مركّز. فهل من فرق بين المدينة الحديثة والمدينة القديمة؟

تتميز المدينة الحديثة بـ:

- إنها محاطة بالفراغات الشاهقة المستندة على النظريات المعمارية الوافدة.

- وهي مدن جميلة لكنها في أغلب الأحيان لاتتلاءم مع طبيعة المجتمع العربي عموماً (والخليجي خصوصاً) حيث تتواجد.

- إنها مدن متفجرة بعماراتها الهائلة والضخمة وبطابعها التجاري (*) وبأحيائها الحديثة التي لاتلائم الجو العام (مثلاً جو الخليج الحار

(9) د. حسن الخياط: **المدينة العربية الخليجية**. الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 1988، ص 24 - 25.

(*) الذي أتى في أغلب الأحيان ضد صالح التراث المعماري القديم.

والرطب والمالح فتكون مواد المعادن والإسمنت فيها عرضة للصدأ والتآكل المستمر).

- المدينة الحديثة هي تقارب وضجيج وصخب رغم التنظيم الحاصل فيها (كتنظيم الشوارع مثلاً) مما ينجم عنها من مشكلات عصبية لم تؤخذ حتى الآن بعين الاعتبار.

- المدينة الحديثة هي مدينة تبتعد عن التخطيط المنظم البيئي والاجتماعي الذي تستجيب لمحيطه، لذا فهي بنظر الغالبية مدن باهتة بلا ملامح وبلا شخصية وبلا تميز فهي تلغي شخصية الإنسان العربي.

أما المدينة القديمة فتتميز بـ :

- المنحنيات الكثيرة وبشوارع تخص المارة والمشاة أكثر مما تخص السيارات.

- إنها نتيجة ومحصلة مركبة للثقافة الروحية أساساً ومن ثم المادية : إنها مدينة لها سمة دينية واضحة.

- إن مواد بنائها مواد قديمة (صخور بحرية وطين) ولا تنطلق من نفس التخطيط المديني الغربي، بل أنها أخذت بعين الاعتبار البيئة التي تخرج منها.

لذا يمكن القول أن إشكالية المدينة العربية الخليجية تكمن في شكليتها وليس فقط في وظائفيتها: «الحديث عن المدينة الخليجية حديث ممتع، وفي ذات الوقت هو حديث ذو شجون فالمدينة خليط بين الأصالة والمعاصرة، بين المواطنة والغربة، وبين الحضرية والريف. فيها تتلازم ظواهر وتفترق أخرى، وفيها قدر من الانسجام أقل مما فيها من التناقض. فشواهد التناقض في كل جهة، تناقض معماري وسكاني واجتماعي واقتصادي وحضاري وحياتي وتخطيطي. فيها من الظواهر مايرتبط بالتاريخ وبخاصة حديثه ومعاصره. فقد أسهم هذا التاريخ في تشكيل وصياغة بعض المعالم الحضرية حين تشكلت المعالم الأخرى استجابة للنمو الحضري الانفجاري السريع والحجم الهائل للهجرات السكانية الوافدة وتشكيلاتها الديموغرافية المتنوعة، وانعكاساً لأنماط عديدة من الاحتكاك والاتصال الحضاري والتزاوج الفكري، وتوافقاً مع تطور وسائل النقل والاتصال وتقنياتهما. وبتأثير هذه جميعاً وربما بتأثير الاستعمار إلى وقت قريب أيضاً، فقدت المدينة الخليجية تدريجياً هويتها العربية الإسلامية الأصيلة، ومالت بعمرانها واقتصادها وبعض نظمها وقيمها الاجتماعية والحياتية والثقافية شرقاً وغرباً لدرجة أصبحت غريبة عن بيئتها الطبيعية والحضارية»[12].

إنها علاقة المجال العام بالمجال الخاص: فهذا التطور الشاذ والانبهار والتحضر الفجائي أدى إلى تغيير ملامح الخارطة العمرانية السياسية وألحق بعدها تغييراً في ملامح الشخصية نتيجة عدم تراكم تاريخي وانعدام الخبرات والمعارف مما أدى إلى حرق للمراحل ابتعد عن التطور والتدرج والانتقال.

(12) د. حسن الخياط: مرجع سابق، ص 24.

من أهم خصائص التحضر الخليجي :

- تزايد عدد السكان وتنوعهم (مزيج من الأصول والإثنيات) .
- غربة سكانية أنتجت غربة مادية عن المحيط والبيئة مما أنتجت بدورها غربة عاطفية .

- تطور سكني سريع نتج عنه سكن المدن الكبيرة وإسراف في التخطيط العمراني الذي ينقلب على عكسه رغم أنظمة الشوارع والخدمات فيها .

- اضطراب سلوكي خاصة لدى فئة الشباب (ضياع مابين السلوك والقيم الأصيلة وسلوكيات الوافدين) : خروج عن المألوف - اهتزاز السلطة داخل الأسرة - تراجع القيم الأسرية - دخول عوامل أخرى تزاحم الأسرة في تربيتها للفرد .

- المعاناة داخل المدينة الحضرية الخليجية المشابهة لمعاناة الدول الكبرى في العالم الصناعي : تلوث - ضجيج - ازدحام - اختناق السير - أزمة السكن - ارتفاع الأسعار . . . إلخ .

ورغم محافظة بعض المدن الخليجية على بعض عناصر أصالتها مقابل بعض المدن الأخرى التي أزالت المعالم التراثية التقليدية، فإن وظيفة المدينة العربية الخليجية هي وظيفة تتسم بالخروج من دائرتها والتوجه نحو الخارج وليس نحو الداخل إطلاقاً .

ويحدد الدكتور باقر النجار[13] مورفولوجية المدينة الخليجية بأنماط ثلاثة :

1 - المجاورات القديمة أو الأحياء الشعبية .
2 - عمارات وفلل سكان الأجانب .
3 - أحياء وضواحي السكان المحليين .

ويختلف الخطاب الاجتماعي وربما الفكري لساكني هذه المناطق باختلاف أقطارهم فيتراوح بين تمثيل قيم الحداثة والمحافظة في المضمونين الاجتماعي والسياسي للكلمة وتزاوج الاثنين معاً (قيم القبلية والمذهبية والأصولية الدينية، وقيم المجتمع الاستهلاكي الحداثوي وما بعد الحداثوي) .

لقد نمت المدن الخليجية وبشكل طولي أفقي، يخلو من الحميمية ومن الارتداد نحو المركز، ولقد ساعد الإسكان الجديد على تغيير ظروف حياة ومعيشة الأفراد (كالبدو وتوطينهم مما أدى إلى تغيير في عاداتهم رغم طابع المحافظة)، واغتربت نماذج العمران الجديد عن البنية المعنوية لهذه الأحياء والتجمعات وسيطرت المدرسة الغربية في العمران فتحولت معها أنظمة التساند والتعاضد .

---

(13) د. باقر النجار : « البنية الثقافية والاجتماعية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية » . **سلسلة عالم الفكر**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد (24)، العدد (4)، (1996) - ص 77 .

تبدو المدينة الخليجية إذن إنجازاً عمرانياً نهضوياً ومصدر مباهاة وتحضر واستعراض ورغبة في التغيير والانتقال وتتشابه مع المدن الأميركية الكبرى (منهاتن ولوس أنجلس وغيرها) وتبقى هذه المدن كغيرها من المدن العربية مواقع للاستهلاك وليس للإنتاج رغم كثرة المهاجرين إليها. وإذا ما عدنا إلى مقولة F.Choay في معاني ورموز المدن فإننا نجد أنفسنا أمام مدن غير مكتملة رغم حداثتها ولا تنسجم مع ريفها، تعلن أول ماتعلن عن أزمة المدينة العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص، فضاعت التنمية مع التحديث وتم شراء الخبرات الأجنبية على حساب تطوير الخبرات المحلية.

النفط في دول الخليج، كالحرب في لبنان فرغم تباعدهما، إلا أن كليهما غيّر المدينة وغيّر الأسرة فيها، لقد غيّر السلوك الإنساني بشكل عام وحرق المراحل بمساعدة وسائل الإعلام المتنوعة والمتغيرة دوماً لصالح الخارج وبمساعدة الهجرات الخارجية (هجرات لبنانية قابلتها في الخليج توافد جماعات العمالة الأجنبية). ورغم تحسن مستوى التعليم وانتشار العالوم أو الحاسوب ورغم تزايد التطلعات والاحتياجات لدى الناس، فإن العملية الثقافية الاجتماعية هي في تراجع مستمر خاصة في الكثير من المناطق النائية.

(1) أثر عصر المدن الحديثة على المدينة:

تعني دراسة المدينة الخليجية الحديثة دراسة الإشكالية مابين نماذج الأصالة ونماذج المعاصرة التي تتعايش دون ارتباط أو تنسيق. وهي

إشكالية تنم عن حوار لم يحسم أصلاً بين الخيار السلفي التراثي الذي يدعو على صعيد المدينة إلى استعادة النماذج العربية الإسلامية أو الارتكاز عليها في بناء المدينة، وبين الخيار المعاصر أو العصري الذي يتبنى كامل القيم المستوردة من الخارج بوصفها نماذج العصر الحديثة التي تفرض نفسها. والمدينة الخليجية هي مزيج من هذه النماذج الحضارية المتباينة مما يعني ازدواجية عمرانية و اجتماعية واقتصادية وحضارية وثقافية. والحلول المعمارية ماهي إلا حلول معمارية آنية ونوع من تمويه الغربة الحاصلة.

ومن المشاكل المدينية الحاصلة هي:

- عدم الاستخدام الأمثل لمساحة الأرض.

- انخفاض مستوى الإفادة من مساحة المدينة بسبب أنماط العمران وتنظيم الشوارع وملكية الأرض.

- تعثر المشروعات العامة أمام المؤسسات الخاصة.

- تأدية المدينة لوظائف استهلاكية أكثر مما هي إنتاجية.

- عدم توزيع السكان تبعاً لضرورات المستوطنات البشرية، وزيادة الكثافة السكانية والسكنية الحضرية: تضخم المدينة أو نمو المدينة الواحدة: مدينة الدولة (تواجد 80 - 90٪ من السكان فيها).

- تكوّن أحياء ذات ثقافات مختلفة : كأماكن تواجد العمال الوافدين مع عائلاتهم .

- عدم تطوير مدرسة فكرية عمرانية تمزج مابين الأصالة المعمارية الإسلامية وأساليب التكنولوجيا العمرانية والمرحلة المعاصرة .

- هجرات متنوعة واعتماد على القوى العاملة الوافدة : قيام التناحر بين المدينة ومحيطها بدلاً من التكامل .

- تركز رأس المال في مجتمعات ترتفع فيها اليد العاملة بدون خطة تحكم الهجرة من الريف .

إن المدن هي مراكز اتصال بين العالمين الداخلي والخارجي ، وينتج من هذا الاتصال علائقيات تصب في صلب علم النفس الاجتماعي الذي يتأهل أكثر من غيره للكشف عن تركيب المجتمع الإنساني .

وطالما أن الهندسة المعمارية المدينية هي علم الدلالة وهي منظومة العلاقات بين الأفراد وجب اعتماد قراءة جديدة للمدينة المعاصرة ومكنوناتها من خلال تجمعها البشري ، يعني إعادة إحياء هذا البعد الودي المفقود في الهندسة المعمارية كمجال اتصال في حياة البشر وتحديداً الأسرة فيها ، فهي - أي الهندسة - عمل وأثر ، عمل المهندس الذي يترجم شحناته العاطفية والثقافية ، وأثر لأشكاله الرمزية مما يقال عنه في علم النفس (التسويغ) وهي (عملية تحويل وتحوّل الأهواء والنزعات ، لأن وراء أكثر الأهواء توجد نزوة داخلية حسب فرويد أبي التحليل النفسي) .

ويمكن القول أن خبراتنا الهندسية (أو لنقل التسويغية) لم تتبلور بعد في تنظيم وتكييف التغيرات السريعة في نمو المدن الذي نشهده مما أدى إلى تلك المشاكل المعقدة.

لقد غاب دور المهندس واقتصر من حيث المبدأ على الدور الجمالي ولم يبذل الجهد التخطيطي الصالح لهذه المدن الاستعراضية التي فقدت بعدها الإنساني.

(2) أثر عصر المدن الحديثة على المجتمع:

العمران هو موضوع علم التاريخ، وحقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من علاقة مابين البشر والعالم، وعمران العالم هو بناؤه الاجتماعي. والمدينة في هذا العمران هي مرآة المجتمع والعلاقة بين المدينة والمجتمع علاقة تأثر وتأثير، وظاهرة (المدن الحديثة) هي ظاهرة اجتماعية آنية تتجه نحو عملية التلقين التي يستبعد فيها فهم الاحتياجات الخاصة رغم سيطرة الحديث عنها في أكثر اللقاءات الاجتماعية وفي المناخ الفكري العام. (والذات البانية) لهذه المدن ولهذه المساكن فيها هي ذات مفصولة عن الجو الاجتماعي العام حيث تسود فكرة الرغبة بالبناء وبالانتشار المحدّث كأساس في عملية الترقي الاجتماعي في وقت أصبح القديم مكروهاً والحفاظ عليه لايتناغم مع عملية التأقلم الاجتماعي، فإدراكنا هو إدراك للأشياء الحديثة بدون منازع، إدراك للأشكال

المستحدثة بدون تفكير مسبق أو فلسفة قاعدية ننطلق منها[14] . فها هو المجال الجديد هو مجال ينمي وظائفه المدينية أكثر من وظائفه الريفية بحيث تآكل المحيط الريفي لحساب المحيط المديني، ولم يعد الريف سوى مشهد متخيل لايخضع ببنيته المساحاتية لمبدأ التطور الطبيعي، وبات معه النسق القيمي الحديث نسقاً مازال في طور التفتيش عن هوية له .

لقد اختل التوزيع الإيكولوجي في مجتمع المدن الحديثة (وكلمة مجتمع كلمة واسعة تحوي مستويات عدة)، نتيجة الأفكار الهندسية البعيدة عن الواقع والبعيدة حتى عن إمكانيات العصر وأيضاً عن المجتمع، فلم تأت هذه الأفكار الهندسية مطابقة دائماً لأفكار ولرغبات أفراد المجتمع، مما يوجب إعادة الانتماء للمشاريع وللأفكار الهندسية إلى بيئتها ومحيطها ومجتمعها الواسع بكافة مستوياته، لكي تستعاد الاستفادة منها ومن الصفات والمميزات التي طرحت داخلها ونخص بالذكر الجغرافية والمناخية .

ولعل الهدف المادي السريع كان هو الهدف المنشود (إضافة للبعد المعنوي الأول الذي سبق الحديث عنه) . إن محاولة استخلاص القيم الأساسية للبيئة العربية بتراثها الفني وبطابعها المميز والتعرف على المشاكل المناخية مثلاً، لما لها من تأثير في حياة الإنسان وطاقته الإنتاجية (والاستفادة مما قدمه له الأجداد في هذا المجال من حلول) يجب أن تكون الانطلاقة الأساسية في المدن الحديثة وهي الانتماء إلى البيئة والحفاظ على

---

(14) د. رجاء مكي طبارة : **مقاربة نفس – اجتماعية للمجال السكني** . بيروت، مجد ، 1994 .

القيم الأساسية والتأكيد على الطابع المميز لها مع الاستفادة بما للعصر من مميزات فكرية وتكنولوجية لتحقيق متطلباته. ذلك هو السبيل الوحيد لتطوير الفن المعماري في المدينة العربية الخليجية الحديثة التي لم تراع هذه الأصول، فتحولت المدن القديمة (الداخل/ المركز) إلى مراكز انهيارية متروكة غير مربوطة بالواقع الاجتماعي والديني إلا لتبيان المرجعية، رغم أنها راعت البيئة والمناخ (باستخدامها لكاسرات الشمس - للفتحات الداخلية والخارجية - للفناء- للحوائط السميكة - المسطحات البارزة من الأجزاء العليا - السرداب - والأسواق . . . إلخ)[15] . وأصبحت المدن الحديثة عرضة للتلوث ولعدم التوازن الصناعي المناطقي وفقدان التوازن البيولوجي وإبادة المواد الطبيعية مما يفضي إلى نتائج سيئة:

- التلوث البحري الناجم عن مصافي وأنابيب وناقلات النفط، ومياه الأنهار التي تصب في البحر ملوثة بنفايات المصانع (لقد قدر الخبراء تلوث مياه الخليج العربي بنسبة 48 مرة أعلى من أية مساحة مائية مماثلة في العالم).

- التلوث الأرضي (للتربة) ذات المنشأ المنزلي وغيره.

- التلوث الجرثومي الهوائي الذي يزداد نتيجة التطور السكاني في المدينة الحديثة[16].

---

(15) محمد بدر الدين الخولي: **المؤثرات المناخية والعمارة العربية**. بيروت، جامعة بيروت العربية، 1975.

(16) نايف عتريس: «التلوث وإمكانيات معالجته». **جريدة السفير**، بيروت، عدد (5005)، (حزيران 1988).

- التلوث بالنفايات الصلبة (البلاستيكية وغيرها) وبالسيارات والآليات وكلها نتيجة التقدم العمراني التكنولوجي الذى نسي المقيمون عليه ضرورة الحفاظ على البيئة والتوازن الطبيعي بينها وبين الإنسان والعمارة في هذه المدن الحديثة .

إن تغير أنماط الحياة في المجتمع الخليجي والتوسع الحضري فيه، وانتشار الضوضاء والضجيج وسرعة التحول والكثافة وازدياد كميات النفايات وازدياد عدد السيارات(*) أصبحت كلها عوامل غير إيجابية تضر ببيئة المجتمع الخليجي وهي مشكلة مجتمعية أولى يجب السعي لحلها على المستويين القطري والإقليمي .

إن أزمة تخطيط المدن الجديدة الخليجية تعود أساساً إلى استخدام المخططين لأنماط ولأشكال تطورت واكتسبت شكلها الحالي في بيئات مختلفة تمام الاختلاف عن البيئة الصحراوية[17] .

فهل يمكن أن يصح القول أن التكنولوجيا قد أصبحت نتاج حضارة (الإنسان الضائع)؟

(*) فضلاً عن مشاكل الإسكان الناجمة عن نمو المدن الضخمة الذي تحدث عنه مؤتمر الموئل الثاني في اسطنبول .

(17) « ايكولوجية العمران البشري في الصحراء» : **مجلة العلم والتكنولوجيا** ، بيروت، معهد الإنماء العربي ، العدد (27) ، (1992) .

(3) أثر عصر المدن الحديثة على الأسرة:

الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، أين هي في خضم ماسبق وتعرضنا له؟ ماهي معاييرها؟ أنواعها؟ كيفية تكوينها؟ حقوقها؟

ومما لاشك فيه أن هذه الأجواء العامة لابد وأن تعكس مباشرة على مؤسسة الأسرة كمجال يتقاطع مابين العام والخاص، فالحديث جار عن أجواء من الغربة الذاتية والضياع واللاانتماء مما يتسبب في مشكلات وأزمات اجتماعية كثيرة، لقد قلّت روابط الأسرة الاجتماعية الخارجية والعلائقية الداخلية التي أخذت تضعف تدريجياً (كمبدأ المرجعية والسلطة) . وعندما تنمو روح المنافسة والعدوانية تتفشى الأمراض العصبية والضغوط النفسية، فتزداد المشاكل مع اتساع مجتمع المدينة ونموه وتضارب الميول والتوجهات داخله.

ونفترض أن الأسرة التي تتضارب فيها المعايير تتقلص سلطة الأب فيها ويضعف نفوذ الأسرة التقليدية لصالح استقطاب أسري حضري حديث . لقد كثر الحديث المبدئي في الأسرة الخليجية عن ظواهر وبوادر تأزم، عن ارتفاع معدلات الطلاق والصراعات بين الأجيال وتعاطي المخدرات وتفشي الجرائم والاعتداءات. لكن الحديث عن توقعات واحتمالات لايتعدى إطار الملاحظة، ويجب أن يصل إلى واقع الدراسات الميدانية التي ترصده وتحدده، كيف لا وهو المجال الأهم، وهو المجال الذي يتلقى ويتأثر؟

لم تحدد المقالات ولا الدراسات مثلاً: نوع الأسرة الحالية - علائقيتها الداخلية وتنظيمها - تفضيلات الزواج (من الأقارب أو من الخارج) - حرية الاختيار وواقع الوالدين - التعليم الإلزامي - سدّ الفجوة بين الجنسين وأدوارهما - الصحة الإنجابية - إنصاف وتمكين المرأة واحترامها - مدى تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأسرة - توزيع أوقات الأسرة - مساحات المكان - الأولاد كيف يهضمون هذه المساحات الجديدة وواقعها التربوي - الأطفال والشباب - كبار السن وواقع المعاقين - دور الإعلام - انتشار الخدم - فقدان الأسرة لوظيفتها الأهم: رعاية أبنائها - التثقيف في هذه المسائل (القوة - السلطة - المكانة الاجتماعية - أنظمة التعامل بين الجنسين) وكلها مسائل وأمور تسعى لإظهار العلاقة بين الخلفية الحضارية والمجالات الأسرية الأخرى[18]، يجب إعادة طرحها لرصد أثر عملية التغيير المديني على الأسرة.

فهل إن الأيديولوجية الأسرية هي أيديولوجية تائهة وضائعة كهوية المدينة؟ كيف نستدل عليها؟ ربما تكون المرأة هي المؤشر الذي يمكن أن يقودنا للاستدلال!

---

(18) لابد من الإشارة لبعض الدراسات الميدانية المتعلقة بالوعي الاجتماعي وبأمور التربية مثل:
- طه حسين حسن: «أثر التباين في الخدمات مابين الحضر والريف على مستوى الوعي لدى طلاب المدارس الثانوية في إمارة الشارقة» في كتاب: **المدينة والريف**، مرجع سابق.
- **«الأطفال ذوي الحاجات الخاصة في الإمارات»**، الأردن، مؤتمر تربية المعلم العربي للقرن الحادي والعشرين، 1995.
- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: **«دعم دور الأسرة في مجتمع متغير»**. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، المنامة، العدد (28)، ديسمبر 1994.

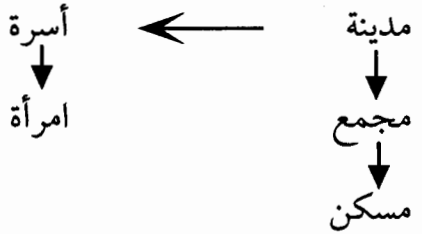

تعتبر القيم الحضارية والمواقف الاجتماعية المتعلقة بالمرأة وبحركيتها وواقع الرجل، السمات الأساسية المميزة للمجتمعات العربية الخليجية، وإن المؤشر الرئيسي الذي يعكس التبعية الحضارية للمرأة في هذه المجتمعات يكمن في طريقة بناء المساكن، وحدات المدينة فتخصص فيه مداخل وأجزاء تخص النساء وتعزلهن في عالم خاص يختلف عن عالم الرجل، كما أن تعدد الزوجات والزواج المبكر والتباهي بكثرة الأولاد وإنجاب طفل في العام الأول من الزواج إنما تعكس مفاهيم الصحة الإنجابية داخل العائلة والتقدير المطلق بالنسبة للرجل.

والمرأة في الأسرة هي العنصر الأساسي الذي لابد من أن يتأثر وضعه بالمتغيرات التاريخية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية والثقافية ونخص بالذكر العمرانية. والدليل على ذلك أن الناحية الثقافية - العمرانية تتركز حول عمليتين رئيسيتين:

1 - عملية التحديث والنتائج التي ترتبت عنها.

2 - عملية تحقيق التوازن مابين التقاليد الحضارية العربية الإسلامية وبين قبول وسائل التقدم والتجديد.

وهوالأمر نفسه الذي يصادف واقع الأسرة ومن ثم واقع المرأة العربية من خلال المطبوعات المتوفرة: إنه واقع لمركز متقلب يتسم بالشكلية لمفهوم التحديث: معايير شكلية (كالتعليم ومشاركة القوى العاملة والمشاركة السياسية . . . إلخ)[19].

ويمكن القول أن انتشار التحديث ومتطلباته (التطور التكنولوجي - تحسين وسائل النقل والاتصال . . . إلخ) ترك بدوره تأثيراً في العائلة العربية فكانت من مظاهر التحرر داخل الأسرة: تزايد دخول المرأة في مختلف ميادين الدراسة - تزايد مشاركتها في العمل خارج المنزل - حقها في الانتخاب - المطالبة بتغيير قوانين الأحوال الشخصية . . . إلخ.

لكن مايبقي موضع التساؤل هو حجم التحرر لاسيما وأن نتائج بعض الدراسات الخاصة بهذا الموضوع تشير إلى أن الشابات المثقفات هن من سكان المدن وهن اللواتي يتحملن عبء التغيير وتعقيدات المشكلة النفسية للإصلاح التي ترافق المجتمع خلال مرحلة التحول والتغيير «حيرة - ارتباك في التعامل مع الظروف الجديدة، وفي أوقات الشدة التي يتطلب منهن فيها اتخاذ قرارات حاسمة فإن التقاليد المسيطرة تفاجئهن وتأخذهن على حين غرة، وأحياناً تكبّلهن، فتشل تحركهن في مهده» [20].

---

(19) فريدة الآغا وعائشة المانع : «دراسة استقصائية بشأن البحوث المعدة عن المرأة في منطقة الخليج». في كتاب: **الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي**. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - اليونسكو، الطبعة الأولى، 1984، ص 31.

(20) المرجع السابق - ص 269.

إن طبيعة هذا التجديد لابد وأن تتأثر به طبيعة البناء الاجتماعي التقليدي للأسرة الخليجية فظهرت مفاهيم تنظيم الأسرة دون أن يعرف عنها الانتشار والتداول بين أفراد المجتمع، إضافة إلى كيفية تحسين ظروف الرعاية للطفل وللتطور التربوي والتغيير الاقتصادي الحاصل.

فيصبح موضوع التعايش بين هذه الثنائية (العصرية والتقليدية) وما قد يحصل عنه من تفاعل محتمل(*) موضوعاً يحتاج لدراسات سلوكية على نطاق واسع.

وعليه، نعتقد أن الأسرة المدينية الخليجية المعاصرة تتحرك في نفس الوقت وبوعي أو بدون وعي نتيجة التغيرات الاجتماعية العصرية نحو تطبيق المساواة في الأدوار وفي التطلعات (بين أفرادها وتحديداً المرأة) علماً بأن المجتمع ليس عصرياً تماماً بالمعنى الغربي للكلمة، وهي تتحرك في الوقت نفسه لخفض مركز المرأة العربية بدلاً من النهوض به لاسيما بالنسبة للمرأة الريفية وفي التجمعات المدينية الفقيرة، ولقياس هذه الوضعية الثنائية نحتاج لدراسات ميدانية مباشرة تدرس نماذج التفاعل العلائقي السلوكي النمطي الساري والمتبع بين أفراد الأسرة وكيفية تنظيم السلطة والقوى داخلها والمصادر الرمزية المعنوية والاقتصادية المادية المتوافرة للرجال وللنساء خلال فترات حياتهم، ومن هنا تظهر تلك العلاقة التي عرجنا عليها: علاقة الأسرة/ المسكن.

(*) اختلاف اللهجات والعادات بين الوافدين المهاجرين والسكان الأصليين مثلاً: ناس هاجروا بعاداتهم وبقيمهم وبثقافاتهم الفرعية وبنوازعهم وطموحاتهم وأدخلوها في البلد الموفدين إليه.

إن الرؤية الشاملة للأسرة المدينية الخليجية يمكن أن توفر قاعدة يستند إليها في تفهم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وأيضاً الأدوار التي تضطلع بها المرأة ومركزها وتعليمها وعمالتها.

وهكذا فإن الرجل والمرأة يعيشان تقسيماً مادياً ومعنوياً بارزين، التقسيم المادي يخص المجال العام الذي يتصف بالأنوثة وهو الجزء في الكل. فالمسكن داخل المدينة، وبالتالي الأسرة داخل المدينة دون أن ننسى علاقة الخاص بالخاص وهي علاقة عرجنا عليها كالغرف والزوايا الأنثوية المعزولة داخل المسكن: المسكن الأسري إنه شرح لمكانة الأسرة وعلائقية أفرادها ضمن إطاري المكان والزمان الجغرافيين وضمن إطار الإدراك النفسي. إنه إدراك غير مفصول عن التراث الثقافي الجمعي الذي تحمله الأسرة وتنقله إلى أفرادها في عملية تنشئتهم الاجتماعية كالتقسيم الحاد في الأعمال بين الجنسين الذي يمس بالتوازن الأسري، خاصة وأن دخل الأسرة كاف في دول الخليج ولا يوجد ثمة ضغط للحصول على دخل إضافي عن طريق المرأة، إذ يمكن أن يسمح بعمل المرأة في كثير من الأحيان دون التشجيع عليه[21].

لقد كشفت أغلب البحوث - رغم اتسامها بالوصفية - أن المرأة وبالتالي الأسرة الخليجية لاتُمنح الفرصة للمساهمة على قدم المساواة حتى في ذلك الدور التنموي الذي هو أساساً ثانوي ومستمد من الرجل، رغم أن المرأة الريفية طالما عملت إلى جانب زوجها بمختلف أنواع الأنشطة، لكنه جهد لم يحظ بالاهتمام الكافي.

---

(21) **الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 44 - 51.

كما كشفت هذه البحوث عن التناقض الحاصل في المجتمع والأسرة الخليجية بالنسبة لموضوع السلطة وما تمارسه المرأة في كثير من الأحيان من سيطرة قوية بالنسبة لشؤون الزواج وأمور القرابة. إنها سلطة غير رسمية معطاة للمرأة في الأسر التي سافرت وأقامت بعيداً عن الوطن مما أدى إلى تحررها من الوصايا الشرعية لأسرة أبيها وزوجها[22]. إنها ثنائية ترتكز على مقولة العام / الخاص، على ثنائية (الحضارة) و(التقليد) وتفاعل علاقات الإنتاج بعلاقات التكاثر، أي وبمعنى آخر سلطوية القوى والعلاقات الأسرية والوظائف الجنسية والاجتماعية داخل الأسرة. إن التغيير في الوظائف الجنسية يستتبع تغيراً في العلاقات العائلية، وهي قوى شكلية تمنح المرأة نفوذاً في الأسرة وتطوراً في أدوارها: من زوجة إلى أم إلى حماة. ونذكر على سبيل المثال تركيب السلطة في الأسرة العشائرية الممتدة الواسعة والخصومات التي تحل محل التعاون بين النساء المقيمات داخل نفس المسكن. (تقلب في الأدوار يليه تنافس الأم والزوجة على الزوج/ الابن، وتناقض في المطالب تناقض بنيوي يمكن أن يحمل الأطراف إلى حله عبر السحر أو الكتابة).

إنه موضوع يستحق الربط الاجتماعي والاجتهاد النظري والأدوات المنهجية الدقيقة عبر تعزيز الدراسات العيادية النفس - اجتماعية التي تنطلق من العام إلى الخاص، من الكم إلى النوع كي تصل بعد الحصول على البيانات إلى دراسة الحالة التي تبرز القيود وتجيب عن الأسئلة المهملة أو المنسية رغم أهميتها. إنها بحوث يجب أن نستشرف عبرها ما إذا كانت التطورات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي تجتاح المنطقة

---

(22) المرجع السابق، ص 60.

قدأحدثت أو لم تحدث تغييراً أساسياً ببنية الأسرة في مختلف مواقعها المدينية وعلاقتها بالريف وبالطبقات الاجتماعية وبتقسيم العمل وباتخاذ القرارات داخل المسكن وزيادة الخيارات المتاحة لها مما يكفل لتحقيق توازن واستمرارية مطلوبتين ومقرونتين بهيكلية المشاريع العمرانية الأساسية التي تعبر عن المستوى الفكري السائد في المجتمع. من هنا يبرز دور المجتمع في رسم صورة المدينة ومن ثم رسم صورة أسرتها.

إن من ثوابت التغييرات الاجتماعية والعمرانية أثرها على البنية النفسية لأفراد الأسرة وتعديلها للصورة الذاتية للمرأة داخلها، فالنهضة العمرانية الإنمائية الوطنية لاتنفصل وليست بمنأى عن واقع الأسرة.

أصبحت المدن الحديثة بمجتمعها وبأسرها ظاهرة نفس - اجتماعية وهي ظاهرة لايمكن اعتبارها إلا صدى ومؤشراً لظاهرة سياسية قانونية، فالصيغة السياسية تخطت الصيغة الاجتماعية والعكس. إن الصيغة الاجتماعية تسعى لأن تتأطر، لأن تتمأسس، وبرزت الحداثة العمرانية المدينية كظاهرة إدمان تخفي وراءها الفشل في المشروع السياسي العام، فألغي في كثير من الأحيان المجال القديم دون مقاومة تذكر وهو - ربما كان - رفض في الذات العربية للهزيمة أو للخضوع. وفقدت كنتيجة المساحة المبنية عقلانيتها الشكلية ولم تجمع مابين الحقول الثلاثة: الحقل الفيزيائي والحقل الفيزيولوجي والحقل السيكولوجي (اعتماداً على نظرية الشكل أو الـ Geshtalt ففقد معها مبدأ التوازن والتوازي).

إن أمر خيار الحداثة والعصرية في المدن الخليجية هو توجه محسوم ظاهرياً، صراعي داخلياً لم يمر بمرحلة المعرفة النقدية، فأنتج مما أنتجه واقعاً اجتماعياً استعراضياً يمتع الناظرين إليه بالحداثة الشكلية في وقت ليس هو إلاحالة تعويضية اجتماعية تنم عن فقدان مرجع سلطوي ينغمس أحياناً بسلوك ديني يتفق مع ثنائيات التوجه الحاصلة. إنه سلوك اهتياجي- استعراضي أعاد التوازن بشكل أو بآخر إلى أساس الشخصية العربية نتيجة فشل المشاريع السياسية : فالتعثر السياسي أدى إلى تعثر نفساني حكم على التغيير لأنه أخذ الطابع الفردي الجمالي غير الوظائفي.

المدينة كإطار مكاني، موضوع مشترك للكثير من الدراسات المتنوعة خاصة وأن مدينة العالم الثالث هي مدينة قائمة على مشكلات إدارية ضخمة نتيجة قلة التخطيط أو ضعفه (تقابله تجمعات عشوائية ضخمة) وضياع الهدف العام والفرعي والاحتياجات الأساسية (كمواقف السيارات - نظم المرور ورقابته - الأنفاق).

إن غياب المفهوم المحدد وعشوائيته، هو أخطر مشاكل المدينة العربية، كما إن بناء المدن مسؤولية كبرى يخطها التاريخ وتتعارض هنا مع اللهاث وراء الخبرات الأجنبية في مجال التخطيط العمراني، مما نزع فكرة الحلم عن المكان.

هذا لا يفسر على أساس الرجوع بعمارتنا إلى ماكانت عليه في الماضي ولا أن يكون سبيلنا لتطوير عمارتنا وتطبيق ما اتبع من طرز معمارية حديثة في المجتمعات الأخرى، بل الاستفادة من هذه التجارب والإمكانيات التكنولوجية وكذلك الاستفادة من تراثنا المعماري المناسب، والأمثلة المعمارية كثيرة في هذا الاتجاه فعلى سبيل المثال المعماري الفرنسي «Lecorbusier» وما قام به في مدينتي أحمد آباد وشانديجار في الهند، وكذلك المهندسان المعماريان «Max well Frey» و«Zene Drew» وأعمالهما في قارة أفريقيا بالمنطقة المدارية.

ثالثاً – آفاق مستقبلية واقتراحات

الدعوة إذن ليست دعوة للماضي بل لبناء غد أفضل : مدينة ومجتمع وأسرة، فمن ليس له ماضٍ ليس له حاضر ولا مستقبل، والماضي يعصى على النسيان.

1 – تحديد خطة عمرانية مدينية أسرية تحدد الأولويات وتجمع مابين أجهزة التخطيط ووزارات العمل والشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

2 – عدم استخفاف المهندسين القائمين على المشاريع الجديدة بتراث شعبهم (كما دعا إليه دائماً حسن فتحي شيخ المعماريين)، وربط التنفيذ بالأكاديميا (الجامعات والمعاهد التي تخرج المهندس) وبالتدريب المستمر والتوجيه البناء.

3 – تشجيع وتأكيد أهمية الدراسات الميدانية السلوكية التي تعنى بالشأن الخاص المستمد من الشأن العام بمشاركة الجامعات والدولة والمؤسسات الأهلية والبلديات التي لها الدور الكبير في رعاية الأعمال الهندسية وفي توثيق العلاقات مابين المؤسسات الخاصة والأهلية، وعدم فصل هذه الأعمال عن الواقع الاجتماعي.

4 – إقامة المعارض الهندسية والمحاضرات المستمرة والندوات التأهيلية مع الحرص على تنفيذ ومتابعة توصياتها الهادفة إلى تعزيز فكرة الوظائفية الهندسية النابعة من جمالية المكان والمرتبطة في الوقت ذاته بوظيفة المجسّم.

5 – تشجيع استعمال الطاقة الشمسية والعودة للطبيعة لتسهيل إعادة بناء الإنسان بعلاقته مع الأرض مع خطة لتحسين استعمالات الأرض وربط الشوارع بالأحياء القديمة وزرعها بالمساحات الخضراء.

6 – تعزيز الصورة الفوتوغرافية لإيجاد تزاوج مبدع مابين الهندسة المعمارية والصورة التي نفترض أن تلتقط روح الحي والتاريخ والمباني وهي صورة يلتقطها الفنان المصور بهدف مبطن: التأمل الجمالي والتحليل النقدي (رصد حالة المباني المهمة في المدينة وارتفاعها وواجهاتها).

7 – تجديد الحكايات القديمة للفتيان وللشبيبة داخل الأسرة وإعادة حكايات الزمن الماضي حول مثلاً: كيفية استخراج الذهب – اللؤلؤ – صيد الأسماك – المسكن القديم... إلخ، بهدف إعادة الصلة مع ما انصرم، خاصة وأن النفسانيين يشددون على أهمية هذه القصص بشكل عام ومن حيث المبدأ بتكوين خيال الطفل وبإعادة ارتباطه بأسرته.

8 - تعزيز واقع المرأة والطفل داخل الأسرة وإعادة توزيع الأدوار بين الجنسين بشكل عادل ومتكافىء.

9 - تعزيز الحرف اليدوية والمقاهي القديمة: مقاهي الشرق، وهي أماكن ذات عراقة تاريخية تترعرع داخلها علاقات إنسانية وتبادلات بشرية تقاعس الكثير من الكتاب والرحالة العرب عن إبرازها. إنه موضوع قائم بحد ذاته وصالح للبحث ولمعرفة أهواء المنتمين إليه، وهو مكان له خصوصية يتميز (بالركن) المتعدد الوظائف (نزهة - عمل - التقاء المثقفين وذوي المكانة الاجتماعية الرفيعة) والذي يبرز في إعادة المجال العام خاصاً وحميمياً. يمكن أن نستغل مواصفات المقهى لنشر ثقافة مدينية معتدلة وذلك عبر بنائه أو عبر ارتياده.

وإذا كانت المقاهي تتدفق خصوصية وخصائص فماذا ترانا نقول عن المدينة وأحيائها؟ وعن الأسرة داخلها؟ ويبدو لي أن الخيار الأسلم هو الخيار الانتقائي التوافقي الذي يأخذ مافي النماذج المدينية الأصيلة والحديثة وما يستتبعها من فكر أسري يمكن أن يعود علينا بالثقة وبالإيجابية وبالوظائفية، لكنه خيار لايلغي الحاجة الماسة للدراسات النفس - اجتماعية التفصيلية التي تقدم مادة التحليل للمؤسسة الخليجية الأم: الأسرة التي ينبغي مراقبتها، التعبير الصادق عن معاناتها، الاستماع إلى هذا التعبير وإلى تلك المعاناة، ومن ثم تشخيص واقعها وتخطيط علاجها الذي يمكن أن يساعد لاحقاً في فكرة الوقاية وتعميم فكرة الصحة النفسية، أساس الإرشاد والتوجيه.

أما من صعوبات؟ بالطبع توجد، فالغربة التي يعيشها المواطن الخليجي في مدينته هي أولى المشاكل، غربة نتيجة الفوضى وغياب الأنساق المتكاملة، غربة بين الثبات والتحول، بين السائد والمستجد. تشد الفرد إلى انحدار نحو سلوك الانحراف والشذوذ أو إلى سلوك تدميري يعاني من الانهيار والقلق وكلاهما يسجل في خانة الاضطرابات النفسية (موضوع الساعة في العالم العربي) والذي لاينفصل عن قضايا التنمية إجمالاً.

فهل يمكن لتنمية مستدامة أن تعزل عن الاستراتيجية وعن الميدان؟ وهل إن التركيز على الشكل يحل غياب النظرية والأدوات المنهجية؟ أم أنه قد أصبح المألوف؟

المراجـــع

أولاً - الكتـب العربية:

1 - أبو حاكمة، أحمد مصطفى : تاريخ شـرقي الجزيـــرة العربية - 1750 - 1800 . ترجمة محمد أمين عبدالله . بيروت ، منشورات مكتبة الحياة، 1965 .

2 - الأونيسكو : المرأة في العالم العربي . بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1984 .

3 - حجازي، أحمد مجدي : «التحديث من منظور مختلف» . في كتاب المدينة والريف، الشارقة، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1996 .

4 - حطب، زهير وعباس، مكي : الطفرة والشباب . بيروت، معهد الإنماء العربي ، 1980 .

5 - الخولي، محمد بدر : المؤثرات المناخية والعمارة العربية . بيروت، جامعة بيروت العربية، 1975 .

6 - الخياط ، حسن : المدينة العربية الخليجية . الدوحة، جامعة قطر ، 1988 .

7 - فاعور، علي: قضايا السكان (بين مؤتمري السكان: القاهرة والموئل: اسطنبول). اليوم العالمي للسكان، السمر لند، بيروت، تموز 1996.

8 - قلعجي، قدري: الخليج العربي. بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992.

9 - ليميز، جيرار: مقاهي الشرق. كتاب اليوم، ترجمة محمد عبدالمنعم جلال، القاهرة، مؤسسة أخبار اليوم، 1994.

10 - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: مجلة عالم الفكر، الكويت، مجلد (24)، العدد (4) (أبريل - يونيو 1996).

11 - المعهد العربي لإنماء المدن: النمو العمراني الحضري في المدينة العربية، الجزء الأول، جدة، 1986.

12 - المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومنظمة العمل الدولية: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي. الكويت، (1978).

13 - مكي، رجاء: حقوق الطفل في الأسرة. محاضرة، بولونيا - لبنان، 1996.

14 - مكي، رجاء: مقاربة نفس - اجتماعية للمجال السكني. بيروت، مجد، 1995.

15- مؤتمر تربية المعلم العربي في القرن الحادي والعشرين. الأردن، جامعة اليرموك - 1995.

ثانياً - المجلات و الدوريات:

1 - جريدة الحياة: العدد (11423) - 1994.

2 - جريدة السفير: الأعداد (4336 - 4395 - 4742) - 1986.
العدد (5005) - 1988 العددان (7580 - 7581) - 1996.

3 - جريدة النهار (ملحق) العدد (57) - 1993.

4 - المجلة - العدد (321) - القاهرة - 1986.

5 - مجلة الفكر العربي: العددان (29 - 30) - 1982
العدد (52) - 1988

6 - مجلة فنون عربية: العدد (3) - 1981
العدد (5) - 1982

7 - مجلة العلم والتكنولوجيا: العدد (3) - 1984

8 - مجلة الهندسة: العدد (23) - 1988، الأعداد: (24 - 25 28) - 1989
العدد(35) - 1990.

البحـــــث الرابع

الواقع البيئي للمدينة العربية
ووضع الفرد والأسرة في ظل التحضر

إعـــداد

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

(الإســـكوا)

محتـــويات البحـــث

الصفحـة
مـن - إلـى

مقدمـــة: 167

أولاً : حول بعض المفاهـيم ..... 175 - 168

ثانيـــــاً: التحضر في المنطقة العربية وآثاره على البيئة ..... 207 - 176

ثالثـــــاً: الآفاق المستقبليـة ..... 216 - 208

المرفقات: ..... 239 - 217

المراجـع: ..... 247 - 240

مقدمـــة

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الآثار المترتبة من جراء التطور والتحديث التكنولوجي وقيام المدن الحديثة على الحياة الأسرية وعلى أفراد المجتمع، واختلالات علاقة الإنسان بالطبيعة، ومظاهر التلوث البيئي في حياة الإنسان الصحية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والسلوكية، واستشراف الأمور المستقبلية في المحافظة على البيئة وحمايتها، وذلك من خلال استعراض عام للوضع البيئي الحضري الراهن في مدننا الحديثة ووضع الفرد والأسرة في ظل ظاهرة التحضر.

وقد يكون من شأن هذا البحث إثارة النقاش حول مفهوم التوازن الحضري البيئي والذي نرى أنه مرهون بضمان حيازة كل فرد من أفراد المجتمع على بيئة معيشية آمنة وملائمة لاستقراره وتطوره واستمراريته ضمن توازن بيئي حيوي عام.

أولاً - حول بعض المفاهيم

(1) قيام المدن الحديثة:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بظاهرة انتشار الانفجار الحضري وارتفاع معدلات التحضر، وواجه القائمون على التنمية الحضرية في أغلب دول العالم صعوبات عديدة لتحديد الأهداف والضوابط والمعايير والبدائل الأساسية لإنجاز الخطط التنموية المدروسة للمدن وذلك بسبب سرعة التغيير الذي يطرأ على المجتمعات عامة والمجتمعات الحضرية خاصة وكذلك على الأفراد والذي قد يتجاوز في سرعته قدرة وإمكانية الدولة ومؤسساتها على التحكم فيه وتوجيهه.

ومن هنا لاقى قيام المدن الحديثة ونموها حجماً من المشكلات الناجمة عن التحولات الكمية والنوعية المرافقة للتغيير السريع، التي تختلف في شدتها ودرجتها وخصائصها من دولة إلى أخرى تبعاً لعوامل أهمها سرعة التغيير، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة وإمكانياتها البشرية.

وتتحمل المدينة الحديثة عبء مواكبة هذه التغيرات السريعة وتأتي استجابتها للتطور والتحديث مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بظروف نشأتها التاريخية والعمرانية وحجمها، وعدد سكانها وأيضاً تبعاً للتباين في وظائفها والتنوع في رتبتها (مدينة عالمية، عاصمة قومية، مدينة كبرى) وكذلك للاختلاف في بيئتها الطبيعية وبامتدادها المساحي وأخيراً لمستوى النظام الاقتصادي الذي

تتبعه، وجملة الأنظمة والتشريعات والقوانين الحكومية والسياسات التنموية التي تمارس المدينة من خلالها دورها الحيوي.

ولقد تطورت نظريات تخطيط المدن وأصبح النمو المخطط للمدينة الحديثة أداة أساسية تتحكم في أحجامها ونموها وتشكل السبيل العلمي الوحيد الكفيل بتحجيم سلبيات التحضر.

وكُرّس التقدم العلمي والتكنولوجي لنشر الطابع الحضري العالمي السائد وبدا ذلك واضحاً في الوجه العمراني والتخطيطي للمدينة الحديثة كأساليب التشييد المستخدمة وأساليب التنظيم الفراغي، ومعايير الأداء والمقاييس الكمية والنوعية وكذلك المفاهيم العمرانية الجديدة كالتوسع العمودي في المباني واختلاط مناطق استخدامات الأراضي التجارية والسكنية ومناطق الخدمات الاجتماعية والإدارية والترفيهية والامتدادات العرضية والأحياء الجديدة والتوسعات والضواحي التابعة للمدن الكبرى[1].

وأصبح من العسير فصل المدن والمراكز الحضرية عن المناطق الريفية المحيطة بها، وظهر بعد جديد للمدينة الحديثة جعل من هذه المناطق وحدة إقليمية متكاملة أطلق عليها أقاليم المدن أو الإقليم الحضري الريفي. وقد ساهم نمو هذا البعد في تقدم وسائل النقل والمواصلات وإنشاء الطرق المعبّدة وتطور نظم الإدارات المحلية وخدماتها والتي أكسبت بعض مراكز المدن وخاصة العواصم الإقليمية وظيفة حيوية أساسية في إدارة وخدمة أقاليم المدينة.

---

(1) انظر للاطلاع:

- Die Kinson. R.E: **The West European City**, London, 1961,P.125.

المعلومات وتبدو الأكثر قدرة على الإفادة من هذه التكنولوجيا لتحسين الحياة والرفع من مستواها وتطوير إدارتها بمستوى يفوق إمكانياتها المادية ويحقق التفاعل بين إداراتها المحلية، ولسكانها الوصول إلى تلبية العديد من الاحتياجات المعيشية التي توفر لهم فيها الرخاء والاستقرار.

ومن المؤكد أن التخطيط المستقبلي للمدن الحديثة سينطلق من اعتماد تكنولوجيا المعلومات في قطاعات عديدة: تنموية وتخطيطية وديموغرافية وإنتاجية وصحية، وفي الإدارة البيئية، وفي تغيير أنماط العمل بهدف تخفيض التكاليف الحضرية. كما أنه سيسوق مفاهيم جديدة تنعكس على السلوكية الفردية والجماعية ويبقى على مدينة القرن الحادي والعشرين وفي خضم عصر العولمة الاقتصادية وثورة المعلومات أن تعالج في مرحلة التلاقي التكنولوجي مع نظيراتها من المدن في العالم المشكلات الحضرية التي ستنشأ نتيجة التفاوت الخطير بين من يمتلك التكنولوجيا ومن لا يمتلكها.

(2) التحضر . . المدينة والبيئة:

تواجه دول العالم اليوم ونحن على مشارف عصر تفوّق التكنولوجيات أي القرن الحادي والعشرين تحدّياً أساسياً هو التوصل إلى تحقيق المعادلة الصعبة التي تربط مابين السكان والبيئة والتنمية المستدامة، والتي ترفع من مستوى الشروط الحياتية والإنسانية للمجتمعات الحضرية سواء أكانت ريفية أم مدنية.

تأتي صعوبة مواجهة هذا التحدي لعوامل عديدة أهمها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي شهدها العالم والآثار والانعكاسات الناجمة عن هذه التغيرات التي وإن كانت تحمل الكثير من

الإيجابيات للإنسان المعاصر فإنها تعكس جملة من الآثار السلبية التي تواكب أهم ظواهر القرن العشرين : التحضر .

ولقد أخذ التحضر والقضايا التي يؤثر ويتأثر بها والمتعلقة بحاضر ومستقبل الفرد والمجتمع أي الإنسان الذي هو صلب العملية التنموية وهدفها الرئيسي حيزاً كبيراً في مقدمة الأولويات عند صياغة السياسات التخطيطية والأهداف التنموية في معظم دول العالم والدول النامية خاصة . ولقد برز هذا الاهتمام العالمي من خلال النتائج ومقررات المؤتمرات الدولية المتعاقبة : كقمةالأرض أو «ريو دو جانيرو» 1992 ، ومؤتمر «السكان والتنمية» في القاهرة 1994 ، ومؤتمر «التنمية البشرية» في كوبنهاجن 1995 ، ومؤتمر «المرأة» في بيجينغ 1995 ، ومؤتمر «المستوطنات البشرية» (الموئل) في اسطنبول 1996 .

وحملت المدينة الحديثة أعباء جديدة في مواجهة التحضر وأبعاده التي قد تختلف في مظاهرها وآثارها من إقليم إلى إقليم ومن دولة إلى دولة ولكنها تتشابه في مضمونها عامة ، وتقع هذه الأعباء في مسؤوليات عديدة أهمها دور المدينة الأساسي في توفير الإطار الحيوي والأمن للفرد والمجتمع والذي يتيح للأسرة - نواة المجتمع وخليته الأولى-بيئة معيشية ملائمة لتطوره ولاستمراريته وذلك ضمن نظام بيئي متكامل[6] يتواصل فيه الإنسان وأنشطته ضمن المحيط الحيوي «Biosphere»[7].

---

(6) يعرف النظام البيئي بأنه نظام متكامل وطبيعي من العلاقات المتبادلة أو المترابطة بين الأجهزة الحية (المكونات الحيوية) وبين الأشياء غير الحية (المكونات اللاحيوية) ويتم في إطاره إنتاج وتجميع وتحويل كل من المادة والطاقة ، انظر للاطلاع :

- Jacques Barreau: "L' Homme dans Le milieu naturel " **In Environment et qualite de La vie'Paris,** 1975, P. 34.

(7) المحيط الحيوي أعظم النظم البيئية وهو الذي تتكيف فيه كل أشكال الحياة ، وفي إطاره تولد جميع النظم البيئية وتتطور ويطرأ عليها التغير والتحول ، انظر : المرجع السابق.

ويبدو لنا من الصعب أن نتطرق لظاهرة التحضر وآثارها على البيئة الحضرية والاجتماعية وقيام المدن الحديثة وأن نستعرض وضع الفرد والأسرة من خلال الأوضاع الناشئة عن التحضر في المنطقة العربية دون أن نشير بإيجاز إلى الأهمية التي تكتسبها هذه الطروحات من خلال إطار عام يُعرف من خلال العلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة بشقيها الطبيعي والمشيد والتي تتألف من مكونات أربعة : (8)

أ - السكـــان:

باعتبارهم المكون المؤثر والمغير في النسق الطبيعي للبيئة من أجل حياة مريحة تليق بكرامة الحياة البشرية .

ب - التنظيم الاجتماعي:

الأنشطة التي يمارسها السكان في علاقاتهم مع الوسط المحيط بهم والذي يحتوي أوجه حياتهم ومعيشتهم بكل ما فيها من نظم وتنظيمات للعلاقات وإشباع للاحتياجات، وتحقيق الذات ومعايشة المشكلات .

جـ - الطبيعـــة:

وتمثل الأرض وما عليها وما حولها من الماء والهواء وما ينمو عليها من المزارع والحيوانات وغيرها نمواً ووجوداً طبيعياً . كما تمثل الطبيعة

---

(8) انظر للاطلاع :

عمران، مديح : **مكونات البيئة من منظور التربية البيئية**. تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987 .

الموارد المتاحة للإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من غذاء وكساء ودواء ومأوى ومواد للصناعة والإنشاء.

د - التكنولوجيـا:

وتمثل مختلف أنواع التقنيات التي استحدثها الإنسان والتي مكنته من استثمار موارد البيئة لتلبية حاجاته وتطلعاته.

ويمثل المخطط أدناه التفاعل بين مكونات البيئة الأربعة:

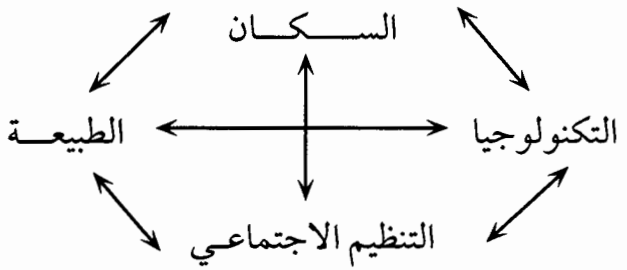

إن استفحال المشاكل البيئية الرئيسية ذات الصلة بالسكان والتلوث واستنزاف الموارد ودمج المفهوم البيئي والمحافظة على البيئة وحمايتها في صلب ما يعرف بالتنمية المستديمة أو القابلة للاستمرار أدى إلى اتساع المفهوم البيئي وعدم قصره على التلوث وحده. مما دفع دول العالم المتقدمة والنامية إلى الأخذ بالبعد البيئي على مستويات ثلاثة: مستوى الفرد، مستوى المجتمع (محلي، وطني، إقليمي)، والمستوى الإنساني العالمي.

ثانياً - التحضر في المنطقة العربية وآثـــاره علـى البيئـــة

تواجه البيئة في المنطقة العربية وعلى الامتداد الجغرافي الواسع الذي تتمتع به والذي يمثل مساحة تبلغ حوالي (14) مليون كيلومتر مربع تعادل 10٪ تقريباً من مساحة اليابسة في العالم تهديدات بيئية أهمها : الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانجراف التربة، وكذلك استهلاك الثروات الطبيعية المتجددة وغير المتجددة والموارد الطبيعية لاسيما الموارد المائية والعذبة منها خاصة والغطاء النباتي والتنوع الحيوي [9].

وتتعدد القضايا البيئية المركبة كفقر الأراضي المنتجة والزراعية وضعف المورد الغذائي وتفشي الأمراض المهددة للبيئة الصحية للفرد وكذلك الظواهر البيئية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الحروب والنزاعات الإقليمية التي تلحق أضراراً جمة بالموارد الطبيعية وتؤثر في زيادة التلوث البيئي. وكذلك تلك الناجمة عن سلبيات التحضر والتصنيع في المنطقة العربية، كالخلل المتفاقم بين البيئتين الريفية والحضرية والتلوث البيئي الذي تتعرض له المدن الكبرى بشكل خاص وذلك بدرجات متفاوتة الخطورة والذي يهدد حياة الفرد والأسرة واستقرارها في المجتمعات الحضرية التي تنتمي إليها كتلوث الهواء والماء والتربة وتدهور مقومات البيئة الحضرية والبيئة الاجتماعية.

(9) الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة: **تقرير وتوصيات ملتقى دور وسائل الإعلام في نشر الوعي البيئي**. القاهرة، (15-1993/12/16) وثيقة رقم: ج 13 - 04(93/12) ت.

(1) آثار التحضر على البيئة الحضرية :

تتميز ظاهرة التحضر في المنطقة العربية بالسرعة والاستمرارية، حيث شهدت المدن العربية تغيراً وتحولاً جذرياً أثّر في علاقاتها مع بيئتها ومع محيطها الاجتماعي والاقتصادي وكذلك السكاني.

ففي الخمسينات كان هناك فقط أربعة بلدان يزيد مستوى التحضر فيها عن 50 ٪ وهي البحرين والكويت وقطر وفلسطين(قطاع غزة)، وفي فترة السبعينات لوحظت زيادة في عدد البلدان التي تجاوزت نقطة التعادل بين سكان الحضر والريف إذ بلغ عددها حوالي تسعة بلدان، وخلال الفترة 1990-1995 ارتفع عدد هذه البلدان إلى عشرة، ولن يكون هناك سوى بلدين هما عمان واليمن في عام 2000 فيهما مستويات التحضر منخفضة وأقرب إلى الريفية منها إلى الحضرية. ومن المتوقع أن يبلغ مستوى التحضر في المنطقة العربية نحو 72٪ عام 2025. أي في مجموع سكان المنطقة الذي سيبلغ حوالي 280 مليون نسمة سيكون هناك 200 مليون نسمة في المناطق الحضرية [10].

ويعزى إلى ظاهرة التحضر والنمو المفرط للمدن العربية سلبيات عديدة أبرزها حدة [11]:

---

(10) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **منظور إقليمي لأوضاع المستوطنات البشرية في بلدان الاسكوا**، نيويورك، 1995، ص 20-23.

(11) د. علي فاعور: «واقع التحضر العربي واتجاهاته المستقبلية وامتدادته المكانية وآثاره على المستوطنات البشرية»، **وقائع اجتماع الخبراء الإقليمي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل الثاني**، عمّان، كانون الثاني 1995، ص 30.

1 - إحباط نجاح المناهج التخطيطيةوالسياسات التنموية في مجالي التنمية الحضرية والإدارة البيئية في المدينة وذلك من منظارين : المنظار المنهجي ، والمنظار التطبيقي .

2 - النمو السكاني المرتفع وصبغ البيئة المحلية بالطابع الحضري والذي يرتبط أساساً بعاملين هامين هما :

- ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والوافدة المتأثرة بعدم تكافؤ ظروف المجتمع غير الحضري (الريف والبادية) وعجزه عن تلبية الاحتياجات الأساسية والثانوية المتجددة لساكنيه بالمقارنة مع المدينة .

- الزيادة السكانية الطبيعية في المنطقة العربية عامة ولسكان الحضر خاصة حيث مثل العالم العربي حوالي 3٪ تقريباً عام 1950 ، بالنسبة لمجموع سكان العالم ثم ارتفعت النسبة الى4.2٪ عام 1990، ومن المتوقع أن تبلغ 4.6٪ عام 2000 ، لتصل لحدود 6٪ عام 2025 (مقابل 3.8٪ للولايات المتحدة الأمريكية و 4 ٪ للاتحاد السوفياتي سابقاً) (12).

3 - نمو وتطور المدن الكبرى والعواصم العربية الذي أدى إلى ظهور المدن العملاقة في المنطقة العربية وتكريس التمركز الحضري «المتروبوليتانية» فيها .

---

(12) انظر للاطلاع :

- United Nations Statistical Year Book 1993.

فعلى سبيل المثال بلغ عدد سكان القاهرة الكبرى 37.3٪ من مجموع السكان الحضر لعام 1992، الذين يمثلون 16.5٪ من عدد السكان الكلي في مصر[13]، وفي دمشق بلغ عدد السكان 1,9 مليون نسمة عام 1992 ومن المتوقع أن يصل إلى 3,5 مليون نسمة عام 2010، حيث يقدر معدل النمو السنوي فيها بـ 3.7٪ للفترة ما بين 1995 - 2010 ، أما الجزائر العاصمة فقد كان من المتوقع أن يصل تعدادها في عام 1992 إلى 6,6 مليون نسمة، وكذلك الحال بالنسبة للدار البيضاء والتي تحتل مكانة المدينة الأولى في المغرب، بينما يصل عدد سكان الرباط العاصمة لعام2010 إلى 5 مليون نسمة [14].

واتسم التحضر في الدول النفطية بواقع خاص حيث ساهمت هجرة العمالة الوافدة إلى الدول النفطية في النمو المفرط والسريع للمدن الرئيسية وخاصة تلك التي تنتمي إلى الدول العالية التحضر في المنطقة العربية والتي تزيد نسبة السكان الحضر فيها عن ثلثي إجمالي السكان، فلقد وصلت نسبة مساهمة الهجرة الدولية في نمو الكويت العاصمة إلى 82٪ في الفترة ما بين 1961 - 1965و 71٪ في الريـــاض لعام 1970 .

---

(13) انظر للاطلاع:

- United Nations Department of Economic and Social Development, **Population Division, Urban Agglomeration 1992.** New York.

(14) د. أحمد حمودة: « آثار الهجرة الدولية على التحضر في بعض الدول العربية المختارة». **المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي**، قبرص: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1981، ص 23.

أ - أزمة البيئة الحضرية :

تواجه البيئة الحضرية في المدينة العربية كالعديد من مثيلاتها من الدول النامية مجموعة من المشكلات المعقدة الأبعاد والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصلة القائمة بين المفاهيم الثلاثة : التنمية والبيئة والسكان .

وتتفاوت جذور هذه المشكلات بحداثة أو قدم ترابط هذه المفاهيم في الواقع المحلي وأثر ذلك على قيام المدن العربية الحديثة ، ومسار تطورها وكذلك تتأثر هذه المشكلات بالحيّز الجغرافي الذي تشغله المدن حسب أقاليم المجتمع العربي التي تنتمي إليها والظروف الخاصة التي ألّمت بنشأتها .

وألقي على عاتق التحضر وديناميات نمو المدن جانب كبير من مسؤولية عكس الآثار السلبية على القطاعات الحيوية ذات الصلة بمستوى حياة الفرد والأسرة في المجتمع العربي وقد يعود ذلك إلى العلاقة الطردية القائمة بين ما أطلق عليه الانفجار الحضري والتهديد المستمر للبيئة الحضرية وأشكال تدهورها .

ولعلّ أهم مايهدد التوازن البيئي الحضري في المدينة العربية هو مظاهر الخلل التي قد يطلق عليها مجازاً تلوث باعتبار التلوث كل ظاهرة تؤدي إلى خلل في نظام ما . وتكمن هذه التهديدات في ازدياد عدد السكان عامة والسكان الحضر خاصة واكتظاظ المدن وأزمة الإسكان وانتشار السكن العشوائي وترييف المدينة وكذلك تدني مستوى المرافق والخدمات العامة . وتعاظم حركة المرور وما ينتج عن ذلك من تلوث الهواء والتلوث الضوضائي والتلوث الناتج عن تراكم القمامة والمخلفات الصلبة (منزلية

أم صناعية) وقضايا الصرف الصحي ومعالجة المخلفات السائلة إضافة إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك مقارنة بالريف.

ولقد كان لضعف السياسات التخطيطية في بعض الأحيان دور في تهديد التوازن البيئي الحضري وكذلك في التلوث البيئي، حيث أدى إسراع العديد من دول المنطقة في توطين الصناعات وخاصة الثقيلة منها في المدن وجوارها المباشر إلى تزامن ظاهرتي التحضر والتصنيع مما أدى إلى تعرّض البيئة الحضرية للمدينة لقضايا بيئية مركبة ومتعددة الأبعاد.

إن انخفاض المستوى المعيشي الملحوظ في المدينة العربية والناجم عن التواصل الكمي والنوعي للمظاهر السلبية التي تعاني منها بيئتها دفع إلى ضرورة السعي للمحافظة على بيئة حضرية متوازنة وسليمة، والعمل الجاد على حتمية توفير الحاجات الأساسية للفرد في بيئته، سواء أكانت حاجات أساسية مادية: ونشير هنا إلى تلك التي لا سبيل إلى سدّها بغير استخدام الموارد البشرية والطبيعية، أوحاجات أساسية لامادية والتي لايمكن إشباعها بصورة أساسية إلا بإعادة تشكيل الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون الاعتماد على الموارد المادية المتاحة[15].

(15) انظر للاطلاع: دراسات منظمة العمل الدولية عن الحاجات الأساسية وكذلك:

- P. Streeten: "Basic Needs; Premises and Promises" **Journal of World Modeling,** Vol. 1,No.1, (January 1979), and P. Streeten and J. Barkie: "Basic Needs", **Some Issues World Development** Vol. 6, No. 3. (March 1978).

- «مشاكل التنمية وقضايا البيئة في غربي آسيا»، **أعمال الندوة الإقليمية حول الأنماط البديلة في مجال التنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا**، بيروت، لا. ت.

ويأتي المسكن والتعليم والصحة ومفهوم الانتقال من ضمن الحاجات الأساسية المادية للفرد والجماعة والتي تمثل قطاعات رئيسية تؤثر وتتأثر بنوعية ومستوى الحياة التي توفرها المدينة لأفراد مجتمعها الحضري والتي سنتطرق إلى عرضها بإيجاز.

ب - المسكـــن:

«منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 ، أصبح الحق في سكن ملائم كعنصر هام من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم أمراً مسلّماً به، والمأوى الملائم يعني أكثر من أن يُظلَّ المرء سقف فهو يعني أيضاً توفّر الخصوصية الكافية والخير الكافي وسهولة الوصول إليه والأمن الكافي، بما في ذلك ضمان الحيازة وثبات بناء المأوى ومتانته والإنارة والتدفئة والتهوية المناسبة، والمرافق الأساسية الملائمة مثل إمدادات المياه والمرافق الصحية ومرافق إدارة النفايات، والجودة البيئية الملائمة والعوامل المتصلة بالصحة والموقع الملائم الذي سهل الوصول إليه فيما يتعلق بالعمل والمرافق الأساسية»[16].

بينما تواجه الأسرة العربية في المدن أزمة إسكانية حادة نمت في ظل التضخم السكاني السريع والعجز الإسكاني الذي أدى إلى تفاقم ظواهر شاذة ومتناقضات اقتصادية عديدة ارتبطت بعوامل منها: مصادر

---

(16) الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤمل): **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل الثاني**، اسطنبول 3 - 14 (حزيران/ يونيو 1996)، صيغة أولية 165/14، A/CONF، المأوى الملائم للجميع.

الأراضي وتخصيصها الوظيفي، الكثافة البنائية، قوانين تمويل قطاع الإسكان، السياسات الإسكانية، الاعتماد على الاستيراد لتوفير المواد الإنشائية اللازمة لقطاع التشييد، التشريعات وقوانين الإيجار والتملك.

وتتمثل أزمة قطاع الإسكان وتوفير المسكن الملائم للأسرة العربية في ارتفاع نسبة المساكن الخالية جنباً إلى جنب وحالة الاكتظاظ السكاني والانخفاض بالمستوى النوعي للمسكن وكذلك عدم قدرة فئات واسعة في المجتمع على تأمينه، فنجد على سبيل المثال الحاجة السنوية لمدينة القاهرة قد تزيد عن حوالي 265 ألف وحدة سكنية خلال الفترة المستقبلية (1996-2000) [17] بينما نسبة الوحدات السكنية الشاغرة لتعداد المساكن الذي أجري عام 1986، تبلغ17 ٪ من الوحدات السكنية في المناطق الحضرية و14.5٪ في المناطق الريفية والحضرية مجتمعة، ويبلغ مجموع تلك الوحدات 1,8مليون وحدة. وفي صنعاء تبلغ الحاجة السكنية السنوية 19 ألف وحدة سكنية للفترة (1996-2000)، ولمدينة عمّان حوالي 13 ألف وحدة سكنية خلال الفترة (1996-2000)، أما في مدينة دمشق فتقدر بما يتراوح بين16 و18 ألف وحدة سكنية للفترة نفسها [18].

وتتفاوت المستويات النوعية للمسكن في المدينة وذلك من جراء تفاوت عوامل اجتماعية واقتصادية منها مستوى الدخل للأسر الحضر

---

(17) د. محمد حسين باقر: «وضع المأوى العربي بين التوفر والكلفة الملائمة»، **وقائع اجتماع الخبراء الإقليمي**، مرجع سابق، ص127.

(18) د. أحمد حمودة: «التحضر في العالم العربي»، **وقائع اجتماع الخبراء الإقليمي**، مرجع سابق، ص 13.

فنجد المساكن المرتفعة المستوى والمساكن المتوسطة المستوى والمساكن المنخفضة المستوى. وتشكل هذه المجموعة الفئة الأكثر تعرضاً لمشاكل الاكتظاظ سواء على مستوى الوحدات السكنية أو على مستوى الحيز الفراغي المخصص للفرد ضمن الوحدة السكنية وكذلك تتعرض هذه المجموعة لمخاطر صحية وبيئية وأمنية ولفقدان المقومات الأساسية للحياة في المناطق التي ينتشر فيها بسبب ضعف أو غياب البنية التحتية وكذلك المرافق العامة والخدمات الأساسية: كتوفر المياه العذبة وشبكات الصرف الصحي والكهرباء.

ويُمثل تملّك المسكن أهمية بالغة في حياة الأسرة وتنعكس خصائصه على نشاط الأسرة وظروفها المعيشية والصحية، وعلاقاتها الاجتماعية ومكانتها الاقتصادية في المجتمع، ويبقى امتلاكه شرطاً من شروط الرفاهية ودليلاً على مستوى ونوعية حياة الأفراد.

وتنخفض نسبة الأسر المقيمة في مساكن مرتفعة المستوى في المنطقة العربية حتى تبلغ 1٪ أو أقل بالنسبة لأسر مصر والسودان الحضرية والريفية على السواء وللأسر الريفية في الأردن وأسر المخيمات في فلسطين، وترتفع هذه النسبة للأسرة المرتفعة الدخل لتصل الى 26٪ بالنسبة للأسر القطرية و 50٪ بالنسبة للأسر الكويتية، بينما ترتفع نسبة الأسر في مساكن منخفضة المستوى في المنطقة العربية بشكل عام فهي تزيد عن 60 ٪ في مصر وتبلغ 50٪ في السودان و46٪ في المغرب ولا تتجاوز 15٪ بالمقارنة مع الدول النفطية العالية التحضر.

إن لأزمة الإسكان الحضري، بأبعادها المختلفة والتي تتجاوز هذه المداخلة، نتائج تتميز بالأثر السلبي على البيئة الحضرية للمدن، وهي تتجلى على المدى القصير والمتوسط والبعيد الأجل. ونرصد ظاهرة انتشار السكن العشوائي كإحدى الاستجابات المباشرة وعلى المدى القصير الأجل التي نشأت لمواجهة احتياجات السكن المتفاقمة والتي فشل العديد من سياسات الإسكان في الدول العربية في التصدي لها. وتشكل الفئات المنخفضة الدخل والهامشية والنازحة إلى المدينة (بفعل عوامل الطرد والجذب الذي يمارس على البيئة الريفية) وكذلك من يطلق عليهم بفقراء الحضر النسبة الرئيسية من السكان الحضر الذين يساهمون بانتشار مناطق السكن العشوائي وبإرساء أنشطة اقتصادية هامشية متأثرة بالبيئة وبالمحيط الحضري لهذه العشوائيات ونتطرق لبعض هذه التحولات والآثار على الفرد والأسرة في القسم المعني بأزمة البيئة الاجتماعية.

جـ - الخدمات والمرافق العامة:

تتأثر الخدمات والمرافق العامة بعوامل عديدة أهمها: سرعة التحضر ومحدودية الموارد المتاحة لإدارة حضرية سليمة ولآليات تخطيطية تنموية في المنطقة العربية، وعجز المدن عن توفير البنى التحتية والمرافق الأساسية لنسبة كبيرة من الوحدات السكنية مثل الصرف الصحي ومياه الشرب وشبكة الاتصالات السلكية (الهاتف)، بينما ينعكس نسبياً ضعف المردود المرجو من التخطيط التنموي العام في مواجهة الآثار السلبية للتحضر - مثل البطالة - في تعزيز أزمة الخدمات والمرافق العامة التي تتبلور مظاهرها الأكثر حدة في المدن الكبرى والمليونية.

إن معالجة البطالة بخلق فرص جديدة للعمل عن طريق دعم مركزية العديد من النشاطات الإنتاجية التنموية في المدن الرئيسية أدى إلى مركزية الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة وأهمها الصحة: كالمستوصفات المتخصصة والمستشفيات، وكذلك قطاعات التعليم والتدريب والدراسات العليا والجامعات مما ساهم إلى حد كبير في اجتذاب أعداد هائلة من النازحين الجدد إلى المدينة سعياً لتحسين ظروفهم المعيشية وقد نجم عن ذلك:

- ازدياد عدد السكان وبالتالي ازدياد الضغط على هذه المرافق وعجزها عن تلبية احتياجات السكان.

- عدم تمكن الإدارات المحلية والقطاع العام والحكومي الذين يديرون معظم المرافق والخدمات الاجتماعية في المدينة العربية من تحسين هذه المرافق وتطويرها أو صيانتها وتجديدها.

ففي القاهرة أثر الضغط السكاني على شبكة الصرف الصحي مما أدى إلى تشقق وتصدع بل وانفجار بعض أجزاء الشبكة وتسرب المياه الثقيلة على شكل طفح في المناطق المنخفضة في المدينة[19]. وتواجه كذلك مدينة الإسكندرية عجزاً في شبكة الصرف الصحي، حيث أن بعض خدمات الصرف الصحي تغطي 40٪ فقط في حين أن حوالي60٪ يظل محروماً من هذه الخدمات[20].

---

(19) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **منظور إقليمي**، مرجع سابق، ص 45.

(20) د. محسن محرم زهران: **الاسكندرية عام 2005 وتحديات الإنماء الحضري – النمو العمراني والحضري للمدينة العربية**، ص 763.

ويتضافر النقص في الخدمات الاجتماعية وضعف المرافق العامة وتدهور البنى التحتية والشبكات والخدمات المدنية العامة: كالكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والمياه العذبة والصرف الصحي والتخلص من الفضلات الصلبة، مع نقص المساحات الخضراء والفضاءات في المدينة في تلوث البيئة، حيث بلغ نصيب الفرد من سكان القاهرة كمتوسط عام بضعة سنتمرات وفي كثير من الأحياء القديمة يصل هذا المعدل إلى صفر، أما في حالة إضافة المناطق الخضراء خارج مدينة القاهرة فقد يصل نصيب الفرد إلى حوالي 5 أمتار مربعة[21].

وبينما يجري توزيع مياه الشرب في العديد من بلدان المنطقة العربية بواسطة شبكات الأنابيب فإن عدداً منها يستخدم ناقلات المياه والصهاريج لتزويد الأحياء الصغيرة بالمياه العذبة، ويتراوح نصيب الفرد من الاستهلاك بين 65 لتراً في اليوم في مدينة الزرقاء بالأردن إلى 554 لتراً في اليوم في أبوظبي[22]. وتشكو شبكات توزيع مياه الشرب من القدم وتلف بعضها، ففي القاهرة يتراوح فقد المياه بين 23-33٪، كما تقدر نسبة المساكن التي تتوفر فيها المياه نحو56٪ فقط [23].

---

(21) أحمد علام: **التلوث وتحسين البيئة**، لا. ن، يناير1977، ص 24.

(22) الأمم المتحدة، **دور الدولة والسلطات المحلية في إدارة المدن – دراسة حالة لبلدان مختارة في منطقة الإسكوا**، كانون الأول/ ديسمبر 1987، ص 17.

(23) علي فاعور، مرجع سابق، ص 571.

كما أخذ التدهور البيئي لهذه المرافق والبنى التحتية ينعكس على مستوى الصحة العامة، فعلى سبيل المثال: يبلغ معدل الخدمة الصحية في مدينة القاهرة 3,28 سرير لكل 1000 من السكان وكذلك وحدة أمراض صدرية لكل 1,825 مليون نسمة، ومركز لرعاية الطفولة لكل 166 ألف نسمة وعيادة صحية شاملة واحدة لكل 180 ألف نسمة ومكتب صحة لكل 94 ألف نسمة [24]. ويعاني القطاع الصحي في مدينة الإسكندرية من عجز تمويل هام يعيق رفع مستواه بينما من المنتظر أن يصل عدد سكان المدينة إلى 4,750 ملايين نسمة سنة 2005 دون أن يتجاوز معدل الأسرّة في المشافي 3,2 سرير لكل ألف نسمة بالمقارنة مع المعدل المستهدف المقدر بـ 5 أسرّة/ ألف نسمة[25].

وتتأثر البيئة الحضرية للمدن وحياة الأفراد اليومية بنقص الخدمات الاجتماعية والافتقار للتوزيع العادل للمراكز الثقافية والرياضية والحدائق العامة والمنتزهات وكذلك وسائل الترويح والترفيه عن أعداد كبيرة من الأطفال وصغار السن والشباب الذين لايلقون من قبل المؤسسات التعليمية والمدارس والكليات التهيئة الكافية لتوفير متطلباتهم التربوية.

ولقد أخذت أزمة المرافق والخدمات الاجتماعية والبنى التحتية بإفقار البيئة الحضرية في المدن العربية وصبغ أحيائها بتشوهات ومظاهر من الإهمال والفوضى وتفاقم أشكال التلوث المهددة للصحة البيئية وخاصة الناجم عن تراكم الفضلات والتخلص السيء وغير المنتظم لها سواء

(24) أحمد إسماعيل: **دراسات في جغرافية المدن، القاهرة عام 1982**، ص 398.

(25) د. محسن محرم زهران: مرجع سابق، ص 762.

أكانت منزلية أو صناعية، فهي وبما تحويه من مواد عضوية قابلة للتعفن ومواد قابلة للاحتراق ومواد كيماوية سامة تسبب مخاطر وأضراراً صحية كانتشار الأمراض الوبائية الخطيرة وتخريب المظهر الحضاري للبيئة المعمارية وخاصة في الجوار المباشر للمناطق السكانية والمناطق الصناعية، وتعود مسؤولية هذه الأزمة لأسباب عديدة أهمها: قلة الوعي لدى السكان، وعدم توفر التمويل الكافي للأجهزة الإدارية في البلديات للقيام بهذه المهمة بشكل كامل، ونقص المعدات اللازمة لتدريب الطاقة البشرية على التقنيات الحديثة في جمع الفضلات. كما يعيق الازدحام السكاني والاكتظاظ وأزمة المرور توفير شبكة متوازنة لجمع الفضلات في كافة أنحاء المدينة، فعلى سبيل المثال تصل نسبة المخلفات التي تجمع من الشوارع في مدن الدول النامية حوالي 60٪ من مجموع المخلفات بينما لا تزيد هذه النسبة عن 30٪ في مدن الأقطار المتطورة صناعياً.

د - البنى التحتية.. قطاع النقل والمرور:

تساهم أزمة النقل والمرور في المدينة العربية في تفاقم أزمات البيئة الحضرية بمختلف أشكالها، فلها دور كبير في أزمة مراكز المدن الكبرى التي تعجز أحياؤها المركزية والقديمة في أغلب الأحيان عن مواكبة الاستعمالات الوظيفية المتعاقبة عليها وخاصة المرتبط منها بالنشاطات الإنتاجية باعتبارها مناطق ذات مردود اقتصادي مرتفع والتي تزيد نسبة المغادرين والوافدين من و إلى المدينة خلال ساعات اليوم من هذا العجز. ويتمثل هذا العجز بظاهرة الاختناق الحركي والازدحام وعدم استيعاب المحاور الأصلية لتدفق المركبات الآلية.

وفي حال بعض العواصم العربية كدمشق والقاهرة أدى دخول وسائل النقل الحديثة مثل الشاحنات الضخمة إلى الأحياء الأثرية التي ما زالت تمثل نواة تجارية مركزية إلى تصدع بعض المباني الأثرية، وكذلك زوال بعض المعالم منها تدريجياً نتيجة إحداث المحاور الجديدة التي تنفذ لتجنب الأزمة الحركية في هذه المناطق.

ومن الجدير ذكره أن أزمة النقل والمرور ازدادت تعقيداً نتيجة توسع المدن أفقياً وانفصال أماكن العمل عن المناطق السكنية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متزايد في عدد المركبات الآلية التي تدخل المدينة يومياً وعجز المدن عن توفير المرافق الخاصة بقطاع النقل كمواقف السيارات، فاستنفذت الأرصفة وممرات المشاة والساحات العامة مما يرهق المشاة ويهدد الأفراد يومياً بمخاطر عديدة مثل الخسائر الناجمة عن حوادث المرور كالإصابات والعاهات.

ويتحمل قطاع النقل الجماعي العام أعباء إضافية نتيجة الاكتظاظ السكاني والازدحام حيث لا يستطيع توفير العدد الكافي من الحافلات التي تضمن الاستجابة لحجم الطلب. من جانب آخر تتحمل المدن ارتفاعاً في حجم النفقات المخصصة لصيانة البنى التحتية وشبكة الطرق التي تستهلك نتيجة الاختناقات الحركية وبطء سيولة المواصلات وانخفاض سرعة السيارات.

بهذا يبدو التهديد البيئي الحاد الناجم عن أزمة النقل والمرور متعدد المقومات والعوامل، على أن انعكاساته السلبية الأكثر خطورة تبقى تلك الناجمة عن تلوث الهواء الذي يأتي في مقدمة أنواع التلوث البيئي الذي

تعاني منه المدن العربية الكبرى حيث تساهم السيارات بما يقدر بـ 80٪ من أول أكسيد الكربون المنطلق في الجو الذي يعتبر من أخطر الملوثات المنبعثة من المركبات الآلية وكذلك الأدخنة والسناج والضباب الملوث والرذاذ. ويرتبط تركيز هذا الغاز ارتباطاً وثيقاً بكثافة السيارات، وبشكل عام تتناسب الملوثات الناجمة عن المركبات الآلية طرداً مع عوامل أهمها انخفاض سرعة المركبات، وكثرة الاختناقات الحركية، وزيادة تحميل المركبات الآلية وسوء صيانتها وضيق المحاور والطرق وارتفاع المباني وازدحام المارة، كما يساهم في ارتفاع معدلات التلوث مقومات البيئة الحضرية كالمقومات الطبيعية: المناخ والتضاريس والزراعات القائمة وكذلك النشاطات الاقتصادية كالنشاط الصناعي أو التعدين التي تؤثر في تضافر الملوثات الهوائية والوصول إلى درجات التلوث النهائية.

ويؤدي التلوث البيئي الناجم عن أزمة النقل والمرور إلى آثار سلبية على الصحة العامة أهمها زيادة نسبة الإصابة بأمراض عديدة تصيب الجهاز التنفسي والدوري وسرطان الرئة وبعض المشكلات الصحية الناجمة عن التسمم بالغازات. كما أن أزمة النقل والمرور تسبب شكلاً آخر من التلوث ينعكس على الإحساس العام بالأمن والاستقرار والسكينة في المدينة وفضاءاتها كالتلوث الضوضائي الذي يؤثر على الجهاز الدوري والعصبي والسمع خاصة. وتعتبر الضوضاء مشكلة من مشكلات الحياة اليومية في المدن حيث يتعرض الفرد للعديد من مصادرها وأهمها الضوضاء الناجمة عن المواصلات حيث أن التعرض المتواصل ولفترة طويلة لها يؤدي إلى التوتر العصبي وسهولة الانفعال وعدم القدرة على التركيز وزيادة معدل الأخطاء وبالتالي تقليل القدرة الإنتاجية للفرد.

(2) آثار التحضر على البيئة الاجتماعية :

إن فهماً أوضح للانعكاسات السلبية الناجمة عن ظاهرة التحضر وآثارها على البيئة الاجتماعية يعتمد على فهم العلاقات السببية والجدلية القائمة ما بين البيئتين الحضرية والاجتماعية في المدن عامة والكبرى منها خاصة . بينما تتطلب مواجهة هذه الظواهر تعزيز القدرات والإمكانات المؤسسية والفردية التي نضعها في خدمة الاستغلال الأمثل لما يحمله التحضر من توجهات إيجابية ونافعة وذات مردود على حياة الفرد والأسرة في المدينة الحديثة اليوم .

أ - الأسرة العربية في ظل التحضر :

من منظار عام يحمل التحضر للأسرة أشكالاً من التطور في قيمها وعاداتها المجتمعية وتأثيرات ترفع من درجة التفاعل بين مكونات البيئة المجتمعية التي تنمو فيها وذلك بهدف التوصل إلى تحقيق أشكال جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي فيها خير ومصلحة أفرادها . يبدو ذلك واضحاً في تحقيق الحاجات المادية الأساسية للفرد والأسرة في المدينة وخاصة عبر الأنشطة الاقتصادية كتطوير أساليب الإنتاج ومركزيتها وتنوع فرص الدخل . بينما أثّر التحضر على طبيعة الحاجات اللامادية ومنها تحقيق الذات والتشارك حيث أنه ساهم إلى حد بعيد في بروز ظاهرة الفردية والقيم التي تمثلها وتقدمها على قيم الجماعة . من هذا المنطلق نجد أن الفرد يسعى إلى تحقيق أهدافه ويخلق ويطور شبكات جديدة من العلاقات الاجتماعية التي استبدلت في المدن

خاصة وإلى حد كبير تلك المبنية على أساس الدم، والتي يبرز فيها السعي إلى المزيد من الحرية الشخصية عبر مفاهيم مثل الجوار والصداقة والمصالح المشتركة وكذلك الاستقلالية الاقتصادية ذات الصلة بما نسميه المنفعة المالية الفردية. وتباعد هذه الخاصية في البيئة الحضرية بين مصالح الشباب اليوم ومصالح الآباء وتضعف هيمنة مفهوم الإنفاق المشترك في الأسرة الواحدة الأمر المتأصل في الاقتصاد الأسري السائد في المنطقة العربية وبالتالي تساهم نسبياً في انقسام الأسرة وتفكك روابطها.

من جانب آخر، عزز التحضر من خلال تطور التكنولوجيات والاتصالات وشبكة المعلومات إشعاع التيارات الناقلة للقيم الحضرية والعصرية التي تدعم ظاهرة الفردية من ناحية بناء الذات والتعبير عن القيم والآراء بشكل مستقل. وظهر ذلك في تطور الشكل المؤسسي للخدمات الاجتماعية ووسائل الترفيه والثقافة وكذلك مفاهيم التداول الاستهلاكية وأنماط العمل المأجور الأمر الذي انعكس على أشكال تنظيم الفراغ في الجوار المباشر للفرد كالمسكن والحي والمدينة.

وتحمل المرحلة الحالية التي تمر بها المجتمعات في المنطقة العربية والتي نصفها بأنها مرحلة انتقالية بين التقليد والتحديث، جملة من التحولات ذات الطابع السياسي والاجتماعي تبرز أهم آثارها في المدن حيث يكرس التحضر بعض مظاهرها الإيجابية كالديمقراطية واللامركزية. ورفع مستوى التعليم والصحة وعمل المرأة وتمكينها والاهتمام بالشباب وكبار السن.

ويبدو لنا من منظور اجتماعي صرف أن تحقيق المدن للاستغلال الأمثل للمظاهر الإيجابية للتحضر يبقى مشروطاً إلى حد كبير بنجاح دمج كافة فئات المجتمع مع القيم الحضرية السائدة في المدينة باختلاف مكوناتها.

ويتعلق هذا النجاح بمنشأ هذه الفئات وجذورها التي هي في أغلب مدن المنطقة العربية جذور ريفية وكذلك بمقومات التكوين البنائي للأسرة: أسرة ممتدة أو أسرة نووية أو انتقالية وبدور المرأة فيها الذي يعتبر محوراً رئيسياً من محاور تحول الأسرة العربية في ظل ظاهرة التحضر، كما يتأثر هذا النجاح بالمقومات والأسس والصيغ الاجتماعية التي توفرها المدينة من خلال مؤسساتها الاجتماعية ومرافقها التعليمية ومنها الشعور بالاستقرار والاطمئنان والأمان والثقة في إمكانية تحقيق التواصل بين القيم المجتمعية الأصلية للفرد والأسرة والقيم السائدة في المدينة على اختلاف مكوناتها كالعلاقة بين الكبار والصغار وبين الرجل والمرأة وقيم الشرف والاحتشام والطاعة.

وكذلك يدعم هذا النجاح التحول السليم لبعض من وظائف الأسرة إلى المؤسسات الاجتماعية التي تتناول هذه الواجبات بشكل أكثر تخصصاً كالوظيفة السياسية والوظيفة الاقتصادية [26] وحافظت الأسرة العربية في سياق هذه التحولات المجتمعية المتأثرة في المدن خاصة بظاهرة التحضر على العديد من خصائصها حيث نجد عناصر تكرار مستمرة في

---

(26) انظر للاطلاع:
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية: دراسة استطلاعية**، (21) E/ESCWA/SD/1992/4 نيسان/ أبريل 1992.

مسار تكوين الأسر والارتباط بين أنماطها الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز القيم وتدعيم العلاقات الممثلة لنظام السلطة الأبوي فيها. بينما لم يتأثر حجم الأسرة في ظل التحضر بل استمرت في الانفراد بأهم وظائفها ألا وهي وظيفة الإنجاب وذلك بخلاف مجتمعات أخرى، فنجد في مصر أن حجم الأسرة التي فيها خمسة أفراد لا يختلف في الريف عن الحضر، أما في المجتمعات الخليجية فيرتفع فيها حجم الأسرة بشكل واضح وباستمرار، ففي الكويت كان متوسط حجم الأسرة عام 1957 يبلغ 6,8 أفراد ثم ارتفع ليصل إلى 7,3 أفراد عام 1965، وواصل الارتفاع إلى 7,6 أفراد عام 1970، أما في الإمارات العربية المتحدة فنجد أن 16٪ من الأسر يزيد عدد أفرادها عن 9 أفراد بينما يتراوح متوسط عدد الأفراد في 70٪من الأسر بين خمسة وثمانية أفراد[27].

من جانب آخر، تتفرد الأسرة العربية في ظل التحضر والتحول المجتمعي الآنف الذكر بوظيفة التنشئة الاجتماعية وبأهمية السلطة الأبوية فيها وبدورها في الضبط الاجتماعي الذي مازال يحتل أهمية قصوى في حياة أفرادها وفي البيئة الحضرية والاجتماعية والثقافية التي ينمون فيها. ورغم تضاؤل الدور الاقتصادي التقليدي للأسرة العربية والانتقال من العمل العائلي إلى العمل المأجور الأمر الذي واكب التحضر في المجتمعات العربية فقد حافظت الأسرة على دورها في رعاية المسنين وفق التقاليد الموروثة والمبنية على القيم الثقافية والتعاليم الدينية.

(27) فهد ثاقب الثاقب: «التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث» **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت، جامعة الكويت، المجلد (14) العدد (4) 1986، ص 17.

وتنعكس أزمة المسكن على الأسرة في المجتمعات العربية وتتفاوت في حجمها إلا أنها تحمل أبعاداً اجتماعية ونفسية وآثاراً بيئية سلوكية هامة تنجم بشكل أساسي عن ظاهرة الاكتظاظ في الوحدات السكنية(*). ويبلغ معدل الكثافة أعلى مستوى له في فلسطين 3 أفراد للغرفة، ويأتي اليمن في المرتبة الثانية بمعدل 2,86 فرد للغرفة، فالأردن 2,51 فرد للغرفة، فالعراق 2 فرد للغرفة، أما أقل المعدلات فهي في البحرين والكويت وقطر حيث تقل عن 2 فرد للغرفة (28).

وقد أدى ارتفاع كثافة إشغال المسكن الناجم عن الأزمة الإسكانية الحادة التي تعاني منها بعض الدول العربية كمصر على سبيل المثال إلى شكل جديد من الأسرة الممتدة والذي هو مجموعة أسر نووية فرضت عليها الظروف الاقتصادية أن تقيم في مكان واحد دون أن تبقي على الشكل الأبوي وهذا ما ينطبق على حالة زواج الأبناء في الأسرة والذين لا يتمكنون من الحصول على مسكن فيبقون في مسكنهم الأصلي ويستخدم كل منهم حجرة واحدة حسب عدد الحجرات المتاحة (29).

ويولد الاكتظاظ الذي تعاني منه الأسرة في شغل المسكن الاصطدام الدائم نتيجة ضيق المساحة وخلق جو مشحون بالتوتر وانعدام الخصوصية، كما أن لهذه الظاهرة أبعاداً سلوكية مجتمعية كنفور صغار

(*) يشمل مفهوم الاكتظاظ ارتفاع معدل إشغال الغرف في السكن الواحد ويقصد به أيضاً ارتفاع معدل الإشغال السكني أي اشتراك أكثر من أسرة واحدة في مسكن واحد.

(28) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **منظور إقليمي**، مرجع سابق، ص 48.

(29) **أثر التحولات الاجتماعية على الأسرة العربية**، دراسة استطلاعية، مرجع سابق، ص 68.

السن من البقاء في المسكن واللجوء إلى خارجه مما يضعف دور الأسرة وسلطتها حيال تنشئة صغارها، كما أن هناك ثمة علاقة بين أزمة الإسكان في المجتمع الحضري وارتفاع معدل الطلاق ففي بعض الأحيان تؤدي استحالة العثور على مسكن بهدف الزواج إلى إنهيار الزواج [30].

ب - أزمة البيئة الاجتماعية:

وتتجاوز آثار التحضر الفرد والأسرة إلى المجتمع حيث تعاني البيئة الاجتماعية في المدينة العربية ومن جراء التحولات المجتمعية التي واكبت التحضر من ظاهرتي التقوقع الحضري وعدم التكيف الاجتماعي والثقافي والتي ترتبط ارتباطاً جذرياً بأهم المقوّمات الأساسية للتحضر: الهجرة.

وتشير الدراسات المعاصرة في هذا الصدد إلى أن الإنسان لا يقدم على مغادرة البيئة أو المكان الذي يعيش فيه إلا بسبب ضغوط اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو مذهبية ملحة، فالفرد عادة يبذل كل ما في طاقته من أجل التكيف والتوافق مع معطيات البيئة التي يعيش فيها إلا إذا أدرك أن الوضع الجديد المترتب عن هجرته يذلل الصعوبات التي يواجهها والتي تنجم عن بقائه في محيطه الأصلي [31].

---

(30) المرجع السابق، ص 69.

(31) انظر للاطلاع:

فيصل السالم، أحمد ظاهر: العمالة في دول الخليج العربي، دراسة ميدانية للوضع العام، الكويت، ذات السلاسل، لا. ت.

«يتضح للباحثين أن الوضع العام للعمالة في دولة الكويت أفضل من وضعها في البلاد التي قدمت منها كما أن اليد العاملة الوافدة تطمح في تحقيق مستوى معيشي أفضل من خلال هجرتها».

ويتضح من العديد من الأمثلة أن المهاجر يحصر علاقاته الاجتماعية الجديدة في المدينة في الجوار المباشر لمن سبقه من أبناء قريته وعائلته في حالة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة أو ضمن البيئة الاجتماعية لأبناء موطنه وجنسيته في حالة الهجرة الخارجية كالهجرة الوافدة [32].

ويمتد هذا الارتباط ليتجاوز مكان الإقامة والمسكن إلى مكان العمل وحتى إلى صبغ السلوكية العامة للمهاجر حيث تتصف ومع مرور الزمن بالاستقلالية والانعزالية الأمر الذي يعيق احتواء مجتمع المدينة الحضري للمهاجرين كما يعيق اندماج هؤلاء في البيئة الاجتماعية الحضرية ويظهر الصراع ما بين جملة من العوامل الضاغطة والتي تنعكس آثارها على البيئة الحضرية والاجتماعية للمدينة من خلال القوى التي تسعى إلى ترييف المدينة وتلك التي تسعى إلى تحضر المهاجرين[33].

---

(32) المرجع السابق.

« يتضح للباحثين أن العاملين الأجانب لم يندمجوا بالصورة الكافية في المجتمع الجديد الذي يعملون فيه وتشير الدراسة أيضاً أن حوالي 56 ٪ من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لايقيمون علاقات اجتماعية مع الوافدين، أما في الكويت فنجد ان 54.7 ٪ لايقيمون مثل هذه العلاقات، كذلك في البحرين تبلغ نسبة الذين يقيمون علاقات مع الوافدين حوالي 44.7٪ وتشير الدراسة ذاتها إلى أن 56 ٪ من مواطني المملكة العربية السعودية لا يقيم علاقات مع الوافدين».

(33) انظر للاطلاع:

مشاكل التنمية وقضايا البيئة في غربي آسيا، مرجع سابق.

ومثال الخرطوم الكبرى يعبر أكبر تعبير عن أحد أشكال الخلل الناجمة عن التحضر من خلال هجرة الريفيين إلى العاصمة حيث تعاني البيئة الاجتماعية فيها من ظاهرة التأثير الثقافي للأقليات المهاجرة على النمط الثقافي السائد فتبدو الخرطوم اليوم مدينة حضرية تشيع فيها أنماط ثقافية ريفية بالرغم من أن الريفيين أصبحوا محاطين بما هو سائد من ثقافة حضرية (34).

إن آثار الثقافات اللامتجانسة بين المهاجرين والسكان الأصليين في المدينة وإن كانت لاتخلو من الإيجابيات في بعض الأمثلة إلا أنها في حالة الخرطوم الكبرى أدت إلى خلق توترات وصراعات تتجاوز صعوبات اللغة والتواصل لتصبح إحدى معوقات التكيف الاجتماعي مع القيم والعادات وجملة الضوابط الاجتماعية السائدة.

وهنا نرى أن حالة عدم التكيف الاجتماعي للفرد في البيئة الاجتماعية في المدن الكبرى تساهم في عزله تدريجياً وخلق ما يسمى بالرجل الهامشي (35).

---

(34) انظر للاطلاع:

د. حسن اسماعيل عبيد: **الآثار الاجتماعية للهجرة على المدينة العربية، دراسة للمتغيرات السوسيوديمغرافية في العاصمة السودانية، النمو العمراني الحضري في المدينة العربية، المشاكل والحلول.** الجزء الثاني، 1986، ص807.

(35) انظر للاطلاع:

- R. Park: "Human Migration and The Managerial Man" **American Journal of Sociology,** (1983).

وتبقى الأمراض الاجتماعية أهم المخاطر التي يفرزها التحضر ومقومته الأساسية الهجرة في البيئة الاجتماعية للمدن والتي تنجم عن فقدان التآلف الاجتماعي والترابط العاطفي الذي ألفه الفرد في مجتمعه الأصلي، ويطلق على هذه الأمراض الاجتماعية باثولوجيات حضرية[36]. وهي ذات صلة بتفشي الأمية والبطالة والفقر ومنها: تفكك القيم الأخلاقية والانحرافات والجريمة بأشكالها وتداول العقاقير والمخدرات.

ولا يغيب عن بالنا أن كمّاً هاماً من الآثار الاجتماعية للتحضر ينعكس على البيئة الاجتماعية المستقبلة للهجرة بشقيها كالانعكاسات السلوكية للشباب المحلي فيما يتعلق بالهوية المجتمعية والعلاقات الأسرية والأنشطة الإنتاجية.

وتبدو ظاهرة الفقر الحضري من أكثر المظاهر تهديداً للبيئة الحضرية والاجتماعية في المدينة خاصة في المناطق التي تستقر فيها فئات المجتمع المتدنية الدخل والفقيرة والتي تعاني من ضعف أو انعدام وظيفتي الضبط الاجتماعي والتنشئة الأسرية. وتتفاوت حدة الأزمة الاجتماعية والحضرية تبعاً لحجم وامتداد هذه المناطق وكذلك تبعاً للكثافة السكانية التي تخضع لها.

---

(36) د. تماضر حسون، د. حسين الرفاعي: «الهجرة وعلاقتها بالجريمة وانحراف الأحداث»، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية المجلد(1)، العدد (1)، 1405هـ.

جـ - فقـراء الحضـر :

يشـغل فقـراء الحضـر حيـزاً مكـانياً في البيـئة الحضـرية هو أولاً نتـاج حـضـري لأشكـال نمو المدن الكبـرى وعلـى الأخص أنمـاط توسـعـهـا وامـتـدادهـا العـمـراني . ويـتـصف هذا الحيـز المكاني بانعـدام الشـروط الأسـاسـية لإشـغـاله سكنياً كطبـيعة الأراضي غير الصـالحة والمهـددة ، وكـذلك الافتقار أو انعدام شبكات الصـرف الصـحي ومياه الشرب وقد يتعذر حتى الوصول إليه في بعض الأحيان ، وتتسم هـذه المناطق بكونـها بؤراً للأمراض الوبائية وغيـرها نتيـجة عـجز سـاكنيـها عن الحفـاظ عـلى شـروط معيشية صـحية ملائمة أصـلاً ، حيث يتـمركز فقـراء الحضـر في مساحات جانبية ومتطرفة في بعض الأحيان ، وقد تكون مخصصة لجمع الفضـلات الحضرية وفـرزها كما هي حال حي الزبالين الكائن على سطح هضبة المقطم شرق القاهرة [37] .

وتلقب هذه المناطق بألقاب عـديدة تبعاً للمـدن والدول التي تنشأ فيـها وغالباً ما أطلق عليها تسمية المناطق المتخلفة في المدينة «Slums» أو أحزمة البـؤس «Shanty Towns» أو أحيـاء واضعـي اليـد «Settlements Squatter» وذلك تبعاً للمواد المستخدمة في إنشاء المأوى فيها والذي أقرب ما يكون إلى الأكـواخ ، ونذكر على سبيل المثال : المواد الخام الأولية المتاحـة في البيئة المحيطة كالقش والطمي والصفيح والصناديق وغيرها .

---

(37) «زبالو القاهرة يهجرون أكواخ الصفيح للعيش في منازل حقيقية» ، **صحيفة الرأي الأردنية** ، عمّان ، 19يونيو 1995 .

وترتفع نسبة الباثولوجيات الحضرية في فئات المجتمع المنخفضة الدخل وكذلك من يطلق عليهم بفقراء الحضر حيث أنهم يعانون من جملة من التهديدات والمخاطر المعيشية اليومية في بيئتهم الحضرية، أي في المسكن والجوار والحي وكذلك في بيئتهم الاجتماعية التي تفتقر للأمن البيئي والغذائي في آن واحد.

ويكرّس الفقر أشكال التدهور البيئي والاجتماعي لهذه الفئات وكما تعبر السيدة غاندي عن موقفها من التدهور البيئي في إطار عملية التنمية على النحو التالي بقولها:

يشكل الفقر والحرمان أكثر أشكال التلوث أهمية . . . كيف يمكننا أن نتحدث إلى أولئك الذين يعيشون في القرى والمنازل الأقرب إلى الأكواخ عن ضرورة حماية الهواء والمحيط والأنهار من حيث أن حياتهم بحد ذاتها وفي الأصل موبوءة ؟ . . أن البيئة لا يمكن تحسنها في ظل ظروف الفقر (38).

فإننا نعتقد أن البيئة الاجتماعية لفئات المجتمع المهمشة والفقيرة تزداد سوءاً في أحزمة البؤس بسبب الحلقة المفرغة التي يعيشون فيها.

---

(38) انظر للاطلاع:

- S. Naggar : **Seminaire regional sur Le development et L'environment.** Beyrouth, September 1971, **cite' par Y. Lautan. Le Tiers - Monde et La vite de L'environment**, Paris, 1974, P.27.

فكلما ازداد فقر هذه الفئات ضعفت إمكانيتهم على تحسين الشروط المعيشية للبيئة الحضرية التي استقروا فيها من سكن وخدمات كالصرف الصحي وتوفير مياه الشرب، وبالتالي تضعف مقاومة هذه الفئات تدريجياً للإصابة المرضية ويفقدون الإحساس بالأمن ويعانون من الباثولوجيات الحضرية التي تخلق أنماطاً جديدة من العلاقات بين أفراد هذه الفئة وبين أفراد الأسرة الواحدة.

وتتفاعل ظاهرة الفقر الحضري «Urban Poor» [39] وتتكامل مع شروط البيئة الحضرية التي تستقر بها وقد أجمع العديد من الباحثين على وجود صلة واضحة بين ظاهرة الفقر والنمط السلوكي للفئات المجتمعية المستقرة في هذه المناطق حيث تسود فيها قيم وأنماط سلوكية متميزة قد تصل في أخطر مظاهرها إلى ما أسميناه الباثولوجيات الحضرية كالانحراف والجريمة وجناح الأحداث وغيرها.

وقد لا نرصد اليوم في مدننا العربية مظاهر عديدة من أحزمة البؤس المنتشرة في العديد من دول العالم النامي، إلا أن المنطقة العربية تعاني من ظاهرة العشوائيات التي تتباين ظروفها تبعاً للأوضاع الحضرية والاجتماعية للمدن التي تنشأ فيها.

---

(39) د. محمود فهمي الكردي: **المدينة في العالم الثالث، قضايا ومشكلات، النمو العمراني والحضري في المدينة العربية**. الجزء الأول، لا.ت، ص93.

د - العشوائيات:

رغم اختلاف التسميات التي تطلق على العشوائيات في المنطقة العربية: حيث تعرف بمناطق السكن العشوائي ومناطق المخالفات في سوريا، ومدن الصفيح في المغرب، ومدن الكرتون في السودان وبيوت الشعر والصناديق في المملكة العربية السعودية، فإن مجتمع المدينة الذي تنشأ فيه يعتبر أن سكان العشوائيات يمثلون بيئة اجتماعية متدنية ويحكم عليها بالعزل وأحياناً بالاحتقار والنبذ [40].

من المؤكد لنا اليوم أن جذور نشأة هذه المناطق عامة تعود إلى آثار التحضر السريع الذي أصاب المنطقة العربية وإلى الهجرة الريفية النازحة إلى المدن. ويشترك سكان المناطق العشوائية في المنطقة العربية بسمات خاصة تميزهم عن الثقافة العامة للمجتمع الحضري للمدينة التي يستقرون فيها [41] ويعانون عامة من مثالب أهمها: الأمية، وممارسة المهن الهامشية وفي بعض الأحيان المخالفة للقانون وكذلك تدني الدخل والفقر وكبر حجم الأسرة والكثافة السكانية المرتفعة، أما طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تسود المناطق العشوائية فهي تتأثر بحجم المدّ السكاني للفئات النازحة إليها باستمرار ومن الريف خاصة، والتي تتميز بالتقوقع الحضري وكذلك بخصائص أهمها: شدّ أواصر المهاجرين الذين يربط فيما بينهم شبكة علاقات قربى تساهم في التضامن الاجتماعي للجماعة، ويظهر

---

(40) د. محمد عبدالله الحماد، **المستوطنات العشوائية في البلاد العربية**. لا. ت، ص332.

(41) المرجع السابق. ص 281.

هذا من خلال أشكال المحافظة على الأسرة الممتدة كما هو الحال في مدينة الرياض، ومناطق السكن العشوائي في الحاج يوسف في الخرطوم بحري والكلاكلات في جنوب الخرطوم.

كما تواجه العشوائيات مؤثرات داخلية تحمل العديد من السلبيات وتنجم هذه المؤثرات عن التحولات والتغيرات التي تطرأ على سلوكية الأفراد والأسر في محاولة إرساء قواعد وأسس مجتمعية لها، ذات الصلة بأشكال السيطرة العشائرية. ويبرز ذلك فيما يتعلق بتخصيص المساحات للأفراد ضمن المنطقة العشوائية حيث يتزايد عدد السكان باستمرار في حيّز مكاني غير مؤهل أصلاً ومتناثر على أطراف المدن أو مشارف الصحراء والمرتفعات أو حول المستنقعات.

كما يتأثر النمط السلوكي للأفراد والأسر في البيئة الاجتماعية للعشوائيات بطبيعة نشاطهم الاقتصادي الذي ينقسم في حال المناطق العشوائية في إقليم القاهرة الكبرى إلى نشاط هامشي قانوني وآخر مخالف للقانون (42). ونذكر في النشاط الهامشي المخالف للقانون مثال أحياء العشش في إقليم القاهرة كعشش الشرابية وعشش ملاعب شيحة خلف نادي الجمالية وعشش المليحة بحدائق العقبة والتي تعاني من تدني

(42) انظر للاطلاع:

النشاط الهامشي المخالف للقانون: الأنشطة الخدمية مثل تسليم وبيع والمتاجرة في البضائع المسروقة - ترويج المخدرات - التهريب - الرشوة - التسليف بفوائد مرتفعة - وأنشطة إجرامية مثل النشل والسطو المسلح، اقتحام المنازل، المراهنات، القمار. باهر محمد عتلم: **السياسات الاقتصادية الضرورية لمعالجة الاقتصاد الهامشي**. القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993.

مستوى الدخل والكثافة السكانية العالية والنقص الواضح في شبكات المرافق والافتقار الكامل للخدمات وارتفاع البطالة وتفشي الأمراض العضوية والنفسية [43].

وتظهر مشكلات البيئة الاجتماعية في أحياء العشش نتيجة ارتفاع معدلات الاكتظاظ، حيث يشغل العشة الواحدة 6 - 8 أفراد، والعشة مكونة من حجرة واحدة ضيقة يتم داخلها النوم وتناول الطعام والاستحمام واستقبال الضيوف وتربية الدواجن أو مبيت الحيوانات أحياناً والنسبة الأكبر منها بلا دورات مياه ويتم جلب المياه من المنازل المجاورة كما وتعتمد الإضاءة بها على لمبات الكيروسين.

وفي السودان تنوعت مناطق العشوائيات التي ظهرت بادىء الأمر بشكل مبان غير مشروعة بمدينة الخرطوم بحري في عام 1927، وهي منطقة ديوم شرق بحري الحالية على صورة أكواخ من الخيش والصفيح وجذوع الأشجار، وتصنف العشوائيات في السودان إلى ثلاث زمر: مناطق من الدرجة الرابعة، مناطق الكراتين، ومناطق العشوائيات الحديثة، وتبدو معالم الآثار السلبية على البنية الاجتماعية لهذه المناطق من خلال: التباين القبلي وتباين الثقافات وانعدام الروابط الاجتماعية لفئات النازحين والقاطنين في العشوائيات، وكذلك سوء التنشئة الاجتماعية الناجم عن حرمان هذه المناطق من الخدمات الاجتماعية وأيضاً انقسام الأسرة النازحة على نفسها والتي تؤدي إلى تفكك البنية الأسرية والانحلال الأخلاقي.

---

(43) د. دعد محمد فؤاد: «أبعاد مشكلة المناطق العشوائية وأساليب تطويرها»، **حلقة نقاش حول العشوائيات، أولويات التطوير والبدائل**، القاهرة، (15 -17 مايو 1994).

وتتأثر البيئة الاجتماعية والسلوكية في العشوائيات في السودان بتدهور البيئة الصحية في حين تتميز هذه العشوائيات بكثافة مرتفعة حيث تصل درجة الازدحام إلى خمسة أشخاص بالغرفة الواحدة مما يساهم إلى حد كبير في انتشار الأمراض المعدية، كما يؤثر انعدام التهوية بالغرف والتبرز بالعراء بالقرب من المسكن في التلوث البيئي وانتشار الأمراض وتدهور المحيط المباشر لحياة الأفراد، وكذلك ينعكس الفقر وتدني الدخول وارتفاع سعر المياه على مستوى النظافة العام للأفراد والمسكن، كما ينعكس الافتقار إلى المرافق العامة والخدمات العامة ودور العبادة سلباً على التنشئة الاجتماعية للشباب.

أما غياب الرقابة والضابط الاجتماعي عن هذه المناطق فإنه يساعد في تفشي الممارسات الخاطئة وانتشار الجرائم كما يدفع من حدة الصراعات القبلية التي تؤدي في بعض الأحيان إلى الصدامات الدامية(44).

وفي نهاية المطاف يبدو لنا أن العشوائيات في المنطقة العربية تمثل أحد إحدى المشكلات تعقيداً في مواجهة التنمية الحضرية والاجتماعية وكذلك في تحقيق توازن بيئي حضري، كما أنها تهدد المدن الحديثة ومنها المدن العربية الكبرى بالتراكم المستمر والمتزايد لجملة المثالب التي تنشؤها في البيئتين الحضرية والاجتماعية في المدينة مما يعزز ضرورة تطبيق سياسات تحسين الظروف المعيشية في مناطق السكن العشوائي التي تعتبر كأحد الحلول الأكثر واقعية لتطويق هذه الظاهرة.

(44) انظر للاطلاع:
أحمد خصيم فضيل: «مدن دار السلام الجديدة - ولاية الخرطوم» ورقة مقدمة من الجهاز التنفيذي لمعالجة السكن العشوائي، **مؤتمر مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة**، القاهرة، (23-25 مايو 1995).

بكل ما يتبعها من أبعاد اجتماعية وتراثية فضلاً عن الأبعاد المادية العمرانية الخاصة بتلك البيئة، وتعتبر المفاهيم التي طبقت في تصميم المسكن الإسلامي التراثي بصفة خاصة وفي تخطيط المدينة الإسلامية بصفة عامة من تلك المفاهيم التقليدية التي لم تأخذ فرصتها الكاملة في التطبيقات المعاصرة.

وإن كنا قد قمنا باختيار هذه الدراسة الميدانية فذلك لأننا نرى أن للنمط السكني أثراً مباشراً في مستوى الحياة المعيشية للأفراد والأسر في المدينة العربية الحديثة، فعلى سبيل المثال أن النماذج السكنية المعاصرة غير المتوافقة بيئياً أدت إلى انخفاض معدلات الراحة النفسية والفسيولوجية عند معظم سكان العينة المدروسة وتبع ذلك انخفاض في معدلات رضا السكان عن مساكنهم وعن بيئتهم السكنية وبالتالي مدنهم بصورة عامة.

وفي ظل هذه الظروف المحيطة يصعب على السكان المشاركة بفاعلية في دعم أنشطة تنمية المدينة فضلاً عن افتقادهم لروح الانتماء والتعاطف مع بيئتهم المحيطة، الأمر الذي تشير إليه الدراسة والذي قد يؤدي في النهاية إلى آثار سلبية تنعكس على مستوى تحضر وتقدم الفرد والمجتمع على حد سواء.

وترتكز المبادرة من خلال هذا البحث الميداني في قياس مدى تقبل سكان المدينة المصرية للمفاهيم التي طبقت في تصميم المسكن الإسلامي التقليدي وفي تخطيط وتصميم المواقع السكنية في المدينة الإسلامية

التراثية والتي هي في معظمها مفاهيم متوافقة مع ظروف البيئة المادية والإنسانية السائدة حالياً في المدينة المصرية، الأمر الذي يفتح المجال أمام دراسة سبل إحياء تلك المفاهيم من جديد والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن كمدخل مناسب لتحسين خصائص البيئة السكنية المعاصرة ولتلبية احتياجات السكان الحالية وحلّ مشاكلهم.

وتطرح الدراسة أهم خصائص البيئة السكنية الإسلامية التراثية من خلال: التلاؤم مع ظروف البيئة المادية كالتلاؤم المناخي - التلاؤم مع ظروف الموقع - التلاؤم مع متطلبات البيئة الاجتماعية ومنها الخصوصية داخل وخارج المسكن - حسن الجوار بين المساكن والتوازن في أداء الأنشطة المنزلية اليومية.

وبعد التعرض لأهم مشاكل البيئة السكنية في المدينة المصرية المعاصرة بهدف التأكد من حالة عدم الرضا التي يشعر بها السكان تجاه مساكنهم وبيئتهم السكنية تم حصر جوانب القصور المتمثلة بأوجه عديدة منها القصور البيئي بسبب عدم حماية الفراغات الخارجية ضد عوامل المناخ خاصة الحرارة الشديدة صيفاً، وضد الضوضاء الناشئة عن كثافة المرور الآلي، كذلك عدم مناسبة حجم المرور مع تصميم شبكات الطرق وتقاطعاتها، فضلاً عن التلوث البيئي الناشيء عن عدم تكافؤ شبكات المرافق الأساسية، وخاصة شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء وضعف صيانة تلك الشبكات، إلى جانب أشكال من القصور الوظيفي والتشكيلي والإنشائي والاقتصادي.

قام الباحث بإجراء استبيان بهدف تحديد الخصائص التي يراها السكان في المسكن والموقع السكني والتي تحقق من وجهة نظرهم أعلى ملاءمة مع ظروف البيئة العمرانية والاجتماعية. وعبرت نتائج استطلاع الرأي المحدود عن رغبة السكان في تحقيق كثير من المبادىء التي تتفق مع الأسس والخصائص أو الحلول التصميمية للمسكن والبيئة السكنية الإسلامية التراثية كتوفير متطلبات بيئية ومناخية ضمن المسكن وضمن الموقع والفراغ السكني التي يحققها استخدام الوسائل الطبيعية في تحسين مناخ البيئة السكنية داخلياً وخارجياً وتوفير الهدوء داخل المسكن وخارجه، إلى جانب تحقيق متطلبات بيئية اجتماعية كتوفير الخصوصية داخل المسكن وخارجه وتوفير العلاقة الجديدة بين الجيران وتحقيق الحركة الآمنة بين المساكن ورغبة السكان في سكن المباني المنخفضة وتحقيق المقياس الإنساني وبساطة المظهر.

تبرز أهمية هذه الدراسة الميدانية لأنها تشحذ همم وطاقات المهتمين بالمدينة العربية من باحثين ومعماريين ومخططين وإداريين ومسؤولين معنيين بتطورها للاستمرار في دعم هذه الأبحاث والدراسات الميدانية وذلك حتى يتم التوصل إلى نتائج وتصورات وخطط أفضل وأشمل للمدينة تساهم في توازنها البيئي الحضري وتراثها المعماري.

(2) الإطار المؤسسي العربي والإجراءات المتبعة في المنطقة العربية للمحافظة على البيئة وتنميتها:

إن استشراف مستقبل الأنشطة التنموية في المنطقة العربية بهدف التوصل إلى توازن بيئي حضري يعتمد اعتماداً جذرياً على وضع خطط

تنموية وطنية بهدف توجيه التنمية من منظارها العام وترشيد النمو الحضري ويكون ذلك بتحقيق توزيع عادل للاستثمارات بأسلوب يتماشى مع الثروات الوطنية والموارد الطبيعية والبشرية وكذلك الآليات الإنمائية. هذا ما يؤكد عليه الإعلان العربي حول التنمية المستديمة للمستوطنات البشرية والذي يتضمن تعهدات تشمل وضع «سياسات تنموية وطنية شمولية ومتكاملة تؤمن التوازن بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية »[47].

من هذا المنظور تأتي أهمية المسؤولية الملقاة على الإطار المؤسسي العربي القائم على القضايا البيئية وفي مقدمتها الأمانة الفنية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمنبثقين عن الأمانة العامة للإدارة العامة للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية[48].

يقوم المجلس بمتابعة سير برنامج العمل البيئي العربي لعامي 1994 - 1995 وتنفيذ بعض الأنشطة الخاصة بالبرامج الثلاثة ذات الأولوية وضمن إطار التعاون مع اليونيب (UNEP) برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

---

(47) جامعة الدول العربية : **«الإعلان العربي حول التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية»**. (إعلان الرباط)، القاهرة، مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، بمناسبة انعقاد **مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)**، ديسمبر 1995، ص 5.

- للاطلاع: قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإعداد مسودة مشروع الإعلان العربي حول التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية التي استند إليها مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في صياغة الإعلان العربي.

(48) الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وثيقة رقم : ج 01-13/(95/4) ق. **التقرير والقرارات**، ص 3.

ونشير على وجه التحديد إلى التقرير الخاص بحالة التصحر في الوطن العربي ووسائل مكافحته، وكذلك التقرير الخاص بتقييم مشروع الحزام الأخضر في شمال أفريقيا وإمكانية إقامة مشروع للحزام الأخضر في بادية الشام والجزيرة العربية والقرن الأفريقي.

ويخطط فريق فني متخصص لإعداد خرائط على المستوى الوطني والإقليمي لتحديد المناطق المتأثرة بالتصحر ووضع الأولويات للعمل لمكافحة التصحر وتقديم برامج خاصة بالتوعية البيئية المتعلقة بهذه الظاهرة.

أما في إطار معالجة التلوث الصناعي في المنطقة العربية فلقد تم وضع دليل الإرشادات العامة لتشخيص الآثار البيئية على بعض الصناعات في الوطن العربي وكذلك العديد من الدراسات بمساهمة جهاز شؤون البيئة لجمهورية مصر العربية والتي تتعلق بإنشاء آلية عربية لإعادة تأهيل المواد المستنزفة لطبقة الأوزون طبقاً لأحكام بروتوكول مونتريال، وكذلك وضعت التوصيات لدعوة الدول العربية لإنشاء مركز إقليمي عربي، مقره القاهرة للتدريب ونقل التكنولوجيا المتعلقة بالإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة.

كما يعمل المجلس على توفير آليات التمويل المناسبة لمشروعات وبرامج التنمية المستدامة في الوطن العربي بناء على القرار الصادر عنه في اجتماعه الثاني عشر الذي عقد في جدة والذي يوصي بإعداد الدراسات الخاصة بهذا الشأن وتعميمها على الدول العربية ومتابعتها. وتمت مناقشة

الأمور المتعلقة بمتابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر ريو دي جانيرو أو قمة الأرض من خلال اللجان المشكلة والمعنية بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين والاتفاقيات البيئية الدولية .

وتبين المحاور الأساسية للخطط والسياسات والإجراءات المنتهجة في المنطقة العربية للمحافظة على البيئة (*) وتنميتها شمولية واتساع نطاق ممارساتها ، إلى جانب أن معظم هذه السياسات تطمح إلى وضع الآليات وأهمها التشريعية الضرورية للحدّ من المشاكل البيئية التي تواجهها البيئة الحضرية والاجتماعية وذلك ضمن إطار عام تبدو أهم محاوره الأساسية : السياسات الوقائية للمحافظة على البيئة وحمايتها والإدارة الحضرية .

أما الآليات الأكثر فعاليةوالتي تبرز من خلالها مشاركة كافة قطاعات دول المنطقة العربية : القطاع العام والخاص والمشترك فهي على وجه التحديد تلك المتعلقة برفع مستوى الوعي البيئي بواسطة الإعلام التربوي المرئي والمسموع واستقدام التكنولوجيات المتخصصة واستخدامها في معالجة التدهور البيئي الحضري .

ونود أن نشير وقبل استعراض أهم محاور الخطط والسياسات المنتهجة في المنطقة العربية للمحافظة على البيئة والتي لخصناها في المرفق رقم(1) إلى ضرورة العمل المؤسسي الذي تشارك فيه كافة القطاعات المعنية

(*) تم اختيار النماذج التي يتضمنها المرفق رقم (1) بناء على توفر المعلومات المتاحة لنا .

الحكومية والخاصة وكذلك المنظمات غير الحكومية للتوصل إلى الوعي والفهم العلمي لخصوصية العناصر البيئية للمنطقة العربية، كالمناخ والموقع الجغرافي، التي تساهم جذرياً في تحقيق توازن بيئي حضري كعملية التنقية الذاتية والمعالجة الطبيعية بدون مخلفات وبالتالي وضع الأسس لإدارة بيئة حضرية سليمة في دول المنطقة العربية على أساس الحد النسبي من هدر الإمكانيات التي يتطلبها استيراد التكنولوجيات والخبرات الخاصة وأيضاً على أساس الاستخدام الأمثل للثروة المناخية والخصائص الطبيعية والتضاريسية للمنطقة العربية.

المرفقات

مرفق رقم (1) : موجز عن أهم محاور الخطط والسياسات المنتهجة في المنطقة العربية للمحافظة على البيئة .

مرفق رقم (2) : يتضمن مجموعة من الجداول :

جدول رقم (1) : متوسط معدل التغير السنوي لمستوى التحضر (1985 - 1980) (2005 - 2010) .

جدول رقم (2) : متوسط معدل النمو السنوي للمدن الكبرى (أكثر من مليون نسمة) خلال عقد الثمانينات واتجاهاته خلال عقد التسعينات ومطلع القرن القادم .

جدول رقم (3) : عدد الأسر المعيشية ومتوسط حجمها .

جدول رقم (4) : بعض مؤشرات الأوضاع الصحية والتعليمية لبلدان الإسكوا .

جدول رقم (5) : التلوث البيئي المنبعث من عمليات التصنيع في منطقة الإسكوا .

مرفق رقم (1)

موجز عن أهم محاور الخطط والسياسات المنتهجة في المنطقة العربية للمحافظة على البيئة

(1) دولة الإمارات العربية المتحدة:

لقد ظهر اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة وتطويرها والمحافظة عليها واعتبارها هدفاً رئيسياً لسياستها التنموية في وقت مبكر، حيث تم إنشاء اللجنة العليا للبيئة عام 1973، ثم اللجنة الاتحادية للبيئة عام 1993، بهدف حماية البيئة من التلوث وتنفيذ الخطط والسياسات اللازمة لتطوير البيئة والمحافظة عليها وإدراج التدابير البيئية كجزء لايتجزأ من سياسات التخطيط والبرامج المعدة لمشروعات التنمية المستدامة.

وقامت هذه اللجنة بوضع خطوط إرشادية أو تشريعية حول أنظمة حماية البيئة وذلك بفرض مقاييس بيئية عالية للحصول على أكبر قدر من الحماية والتنمية البيئية. كما يوجد في معظم بلديات الإمارات أجهزة مراقبة ومفتشون متخصصون لمراقبة الملوثات البيئية التي تصدر عن الأنشطة الصناعية. وكذلك تساهم مؤسسات القطاع العام، كشركات البترول والمنطقة الحرة، في توفير مستويات عالية من الرقابة البيئية.

ومن أهم التدابير التي اتخذتها دولة الإمارات لحماية البيئة إنشاء محطات للصرف الصحي في معظم المدن الكبرى ضمن أنظمة متكاملة لتجميع مياه الصرف ومياه الأمطار ومعالجتها حسب المواصفات العالمية بحيث يمكن استغلالها لعمليات الري. ففي أبوظبي ودبي والشارقة تم ربط شبكات المجاري للعاصمة وضواحيها لضخ مياه المجاري إلى محطة تنقية حيث تتم الاستفادة من المياه المعالجة في ري المزروعات والأشجار. وكذلك تم إنشاء شبكات متطورة لصرف مياه الأمطار والمياه الجوفية[49].

(2) المملكة العربية السعودية:

تركز المملكة العربية السعودية، في مفهومها للوعي البيئي، على أن الإنسان والأرض يشكلان عنصر التوازن الأساسي في الكون، وتنص مادة في النظام الأساسي للحكم على إلزام الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث. لذلك انصب اهتمام المسؤولين بشكل خاص على قضايا البيئة وكيفية المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها، وذلك بتأسيس لجنة تنسيق حماية البيئة وإنشاء الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، ثم اللجنة الوزارية للبيئة. هذا على المستوى الوطني، ناهيك عن إنشاء المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في الخليج والبرنامج الإقليمي للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على المستوى الإقليمي.

---

(49) «التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة» إلى **مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)**، ديسمبر 1995.

أما على المستوى الدولي، فكانت السعودية من أوائل الدول المصدقة على اتفاقية بازل لنقل النفايات الخطرة عبر الحدود، كما شاركت في الكثير من البرامج والمنظمات الدولية المعنية بالبيئة، ونذكر بالتحديد مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992، أو قمة الأرض. والتزمت المملكة العربية السعودية بكافة الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة ومن ضمنها:

- إعلان ستكهولم (1972) المعني بالتنسيق من أجل بيئة طبيعية سليمة وموارد طبيعية وافرة ومتجددة.
- اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث بالزيت والمواد الأخرى.
- اتفاقية المحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.
- الإعلان العربي للبيئة والتنمية الذي اعتمده المؤتمر العربي الوزاري الأول في عام 1986.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الجهات المسؤولة عن البيئة بالتركيز على برامج توعية بيئية من خلال وسائل الإعلام بشكل خاص، إلى جانب الندوات والمحاضرات كوسيلة لنشر المعلومات وضمان الوعي الشامل للمحافظة على البيئة [50].

(50) عبدالمؤمن بن عبدالله القين: لمحات من تجربة المملكة العربية السعودية في التوعية البيئية عبر وسائل الإعلام، القاهرة، **ملتقى وسائل الإعلام في نشر الوعي البيئي**، الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، جامعة الدول العربية. (15 - 1993/12/16).

(3) المملكة الأردنية الهاشمية :

نظراً لشح الموارد الطبيعية وسرعة ازدياد السكان، تواجه الإدارة البيئية في الأردن مشاكل وتحديات تتعلق بالتدهور البيئي، الأمر الذي فرض حاجة ملحة لوضع خطط عمل ولتحديد برامج فعالة للتعامل مع البيئة وحمايتها وتحسينها. لذلك تم وضع استراتيجية وطنية لحماية البيئة من خلال المحافظة على التوازن البيئي، أي الموازنة بين السكان والموارد الطبيعية، وخطة عملية لتحقيق التنمية السليمة والعمل على صيانتها واستمراريتها، على أن يتم ذلك ضمن التخطيط الاقتصادي الوطني الذي تضعه القطاعات الحكومية المسؤولة عن استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها. وتضمنت هذه الخطة تحديث المعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تشمل القطاعات الرئيسية التالية :

- قطاع المياه السطحية والجوفية.
- قطاع الزراعة والأراضي.
- قطاع مواطن الحياة البرية والنباتية والحيوانية.
- قطاع المناطق الساحلية والثروة البحرية.
- قطاع السكان والاستيطان البشري.
- قطاع الغلاف الجوي ونوعية الهواء.
- قطاع الطاقة والمعادن.
- قطاع الآثار والموارد الثقافية.

وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية، تم وضع قانون نص على إنشاء مؤسسة عامة مستقلة مالياً وإدارياً تتعامل مع كافة قضايا البيئة ومشاكلها.

كما نص أيضاً على تشكيل مجلس لحماية البيئة ووضع السياسات والاستراتيجيات والمشاريع والبرامج البيئية التي يتم تنفيذها على حساب صندوق خاص بالمجلس.

كذلك تم عام 1980، إنشاء دائرة البيئة في وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة كجهة رسمية متخصصة بقضايا البيئة تقوم بدراسة الأثر البيئي للمشاريع الصناعية والزراعية والعمرانية والخدمية ووضع الأسس والشروط المطلوبة لحماية البيئة، وذلك من خلال نظام ترخيص للمشاريع التي تسبب التلوث البيئي.

ويشارك الأردن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في تنفيذ البرامج ذات الأولوية في الوطن العربي والتي تشمل:

- برنامج مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء.
- برنامج مكافحة التلوث الصناعي.
- برنامج التربية والتوعية والإعلام البيئي[51].

(4) الجمهورية العربية السورية:

نتيجة لعملية التحضر السريع التي ظهرت في الهجرة من الريف إلى المدن في سوريا والتي أدت إلى الضغط على المرافق الخدمية والتدهور البيئي، قامت وزارة الإسكان والمرافق بالتعاون مع وزارة الإدارة

(51) المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري: **التقرير الوطني لقطاع المستوطنات البشرية**، المملكة الأردنية الهاشمية، كانون أول 1995.

المحلية، بالعمل على توفير الخدمات الأساسية والاجتماعية في التجمعات السكنية، وخاصة مياه الشرب والصرف الصحي والمراكز الصحية بالإضافة إلى تركيز الجهود للمحافظة على المستوى البيئي بما فيه الأراضي الزراعية. وتتم هذه الإجراءات خلال التوعية البيئية والصحية والإرشاد العلمي للمواطنين.

ومن أجل المحافظة على بيئة سليمة وصحية، كجزء من خطة التنمية المستدامة، انتهجت الجمهورية العربية السورية السياسات والإجراءات التالية في مجال البيئة (52):

1 - تقوم وزارة الدولة لشؤون البيئة بالعمل على المحافظة على عناصر البيئة ومحاولة تحسينها، بما في ذلك الهواء والماء والتراب، وذلك من خلال خطة العمل الشاملة للبيئة العامة لشؤون البيئة لعام 1995، والتي تقوم برصد ومسح المشاكل البيئية في سورية والمتضمنة:

- مسح لجميع المحافظات السورية وقياس نسب تلوث الهواء الناجم عن المخلفات الصناعية ووسائط النقل ومصافي النفط ومعامل الإسمنت والمحطات الحرارية ومصانع الأسمدة.

- مسح وحصر المواد الخاضعة للرقابة والمحظورة دولياً، المستنزفة لطبقة الأوزون، ووضع خطة عمل ضمن جدول زمني محدد للتخلص التدريجي من هذه المواد.

---

(52) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **تقارير الدول الأعضاء في الاسكوا حول متابعة نتائج المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة**، «تقرير الجمهورية العربية السورية»، لا. ت.

- بناء قاعدة معلومات بيئية على المستوى الوطني وربطها مع مراكز المعلومات العلمية البيئية الدولية .

- وضع خطة الطوارىء الوطنية الخاصة بمكافحة التلوث بالمواد النفطية والمواد الكيميائية .

- إنشاء وحدة تقييم الأثر البيئي عام 1992، وذلك بالاعتماد على المرسوم التشريعي لعام 1991 .

2 - إدراج المشاريع البيئية ضمن أوليات خطط التنمية الوطنية [53] .

3 - إنشاء دوائر بيئية في مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .

4 - إصدار مجلة (الحياة والبيئة) حول قضايا البيئة .

5 - العمل على نشر الوعي البيئي من خلال وسائل الإعلام [54] .

6 - العمل على إثارة الاهتمام البيئي لدى الجهات المختلفة، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات بشأن البيئة وكيفية الحفاظ عليها وحمايتها .

---

(53) للاطلاع :
برنامج إدارة التنمية الحضرية U.M.P : أعمال وأنشطة برنامج إدارة التنمية الحضرية U.M.P- **المرحلة الثالثة للبرنامج (1997- 1999)**.

(54) للاطلاع :
محمد زهير تغلبي : «دور السلطات المحلية في حماية البيئة وتحقيق التنمية»، في **مجلة عصر المدن**، القاهرة، المكتب الاقليمي لبرنامج إدارة التنمية الحضرية في الدول العربية، المجلد (4) العدد (3)، (كانون الأول/ ديسمبر 1996)، ص2.

7- المشاركة في مختلف المجالات التي تتعلق بالبيئةعلى مستوى أصحاب القرار والمستشارين الفنيين، حيث انضمت سورية إلى مرفق البيئة العالمي وهو اتحاد بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة والبنك الدولي، وذلك بهدف إيجاد الوسيلة المثلى لتمويل المشاريع البيئية دون الوقوع في عملية التكرار والازدواجية[55].

(5) جمهورية مصر العربية:

بدأت مصر تهتم بشؤون البيئة منذ السبعينات حين نشأت اللجنة الوطنية لبرنامج «الإنسان والمحيط الحيوي»، ثم اللجنة الخاصة بالبيئة، ثم صدر قرار من رئيس الجمهورية رقم 631 لسنة 1982، بإنشاء جهاز شؤون البيئة بهدف تحقيق عدة مسؤوليات من ضمنها متابعة خطط وبرامج حماية البيئة، إعداد مشروع الخطة القومية للدراسات البيئية وأولويات تنفيذها، إعداد التشريعات البيئية التي تتناسب مع البيئة المصرية، زيادة الوعي البيئي وتبادل المعلومات البيئية.

وللتمكن من تنفيذ هذه المشاريع، تم وضع خطة قومية بهدف تحديد سياسة واضحة لمعالجة مشاكل البيئة ووضع الحلول المناسبة لها وللحصول على بيئة سليمة ونظيفة.

---

(55) **صحيفة البعث السورية**، دمشق، 1995/8/23.

تهدف هذه الخطة إلى حماية البيئة أي حفظها دون أي تلوث من خلال معالجة العناصر المتأثرة بالتلوث والتي تساهم في التنمية البيئية وتحسينها، وتشمل حماية الماء والهواء والتربة والصرف الصحي والصرف الصناعي وكذلك الحد من استعمال المبيدات والمواد المشعة.

تنقسم خطة التنمية البيئية، التي تقوم بها الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحي للقاهرة الكبرى، إلى ثمانية مخططات يتضمن كل منها برنامجاً زمنياً تنفيذياً:

1 – خطة تنقية مياه الصرف الصحي:

منذ عام 1990، تم افتتاح عدة محطات تقوم بمعالجة المياه وتنقيتها بنسبة 95٪ وبطاقة يومية تكفي لخدمة 14 مليون نسمة تقريباً [56] ومن الممكن إجراء توسعات لبعض هذه المحطات لرفع كفاءاتها بما يتناسب والزيادة السكانية المتوقعة.

2 – خطة محاربة الطفوحات:

تعتبر الطفوحات، أي تراكم مياه الصرف الصحي في الشوارع أحد المسببات المباشرة للتلوث البيئي والأضرار الصحية الناتجة عنه، مثل انتشار الحشرات الحاملة للأمراض والميكروبات والتأثير على الخضار وغيرها.

---

(56) أحمد عبدالمقصود السيد: «دور الهيئة في المحافظة على البيئة وتنميتها»، **مؤتمر مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة**، القاهرة، (22-25 مايو 1995)، ص 5.

وتعمل الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحي للقاهرة جاهدة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من طفوحات المياه ومحاربتها . كما تقوم الهيئة بتوعية العمال الذين يقومون بهذه الأعمال بكيفية الوقاية من مخاطر هذه المهنة والأمراض التي يتعرضون لها، وذلك بتنفيذ برنامج الصحة المهنية الذي يتضمن كيفية الإبلاغ عن تعرض العاملين إلى حوادث أو أمراض، واستخدام معدات وقاية وتطبيق برامج الكشف المبكر عنها.

3 – خطة التحكم في التلوث الصناعي:

أدى النمو الصناعي الذي شهدته القاهرة الكبرى خلال الآونة الأخيرة إلى زيادة في تلوث البيئة مما دفع الهيئة لوضع برنامج لمعالجة هذه الظاهرة يشمل:

- إنشاء «الإدارة العامة للصرف الصناعي».
- العمل على إجراءات المصانع.
- اعتماد مكاتب استشارية للتعاون معها لمعالجة المخلفات الصناعية.
- عقد لقاءات بيئية مع أصحاب المصانع للأخذ بأبعاد المشكلة البيئية في المناطق الصناعية.
- تنفيذ خطة إعلامية لتوعية أصحاب المصانع والتجار وغيرهم بطرق ووسائل مكافحة التلوث الصناعي.

4 – إعادة استخدام المياه المنقاة :

أخذت الجهات المختصة بوضع الآليات الإدارية والتقنية اللازمة لاستثمار مياه الصرف الصحي، بعد تنقيتها وتطبيق كافة الأساليب الاحتياطية للسلامة البيئية والصحية، لعمليات الري والزراعة .

5 – خطة إعادة استخدام الحمأة :

بالرغم من أن تراكم الحمأة يعد من أخطر الأضرار على البيئة ومصدراً للتلوث البيئي ومسبباً للعديد من الأمراض والأوبئة، غير أن العمل على استغلال الحمأة وإعادة استعمالها في بعض المشروعات يساهم في تحسين البيئة والمحافظة على نظافتها ويحقق فوائد اقتصادية . وتقوم لجنة متخصصة في إدارة الحمأة وهندسة البيئة بدراسة الأساليب والطرق المتقدمة تكنولوجياً وإجراء التجارب لاستخدام الحمأة بطريقة آمنة وسليمة .

6 – خطة ترشيد استخدام المياه :

تعتبر خطة ترشيد استخدام المياه محوراً أساسياً في خطة تنمية البيئة في مصر ومن أهم أهداف هذه الخطة :

- استخدام مياه الشرب دون إسراف .
- منع تسرب المحابس .
- الحد من إسراف المنشآت الصناعية والتجارية ومحطات خدمة السيارات .

- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي للزراعة والري.
- توفير التوعية الإعلامية للمواطنين لترشيد استخدام المياه.

7 - خطة تحديث المخطط العام الاستراتيجي:

يشمل تحديث المخطط العام الاستراتيجي العوامل التالية:

- الدراسات السكانية مع التركيز على الزيادة السنوية للسكان.
- خطة مياه الشرب في التوسعات والتدعيم.
- التخطيط العمراني للقاهرة الكبرى والتوسعات المتوقعة في القطاعات الصناعية والتجارية.
- تكلفة المشروعات المتوقع إنشاؤها.

8 - الخطة الإعلامية:

قامت الهيئة بإعداد خطة إعلامية للحفاظ على البيئة والقضاء على كافة العوامل التي تسبب التلوث البيئي. وتم تحقيق هذه الخطة بالاعتماد على مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية[57].

(57) مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) جمهورية مصر العربية، وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة، مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، «دور الهيئة في المحافظة على البيئة وتنميتها،» **مؤتمر مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة**، القاهرة (22-25 مايو 1995)، مرجع سابق.

(6) جمهورية السودان :

الاهتمام بقضايا البيئة رسمياً وشعبياً :

أخذت جمهورية السودان تهتم بقضايا البيئة بشكل مكثف في بداية الستينات، حين ظهرت بوادر الجفاف والتصحر في منطقة شرق كردفان بغرب السودان، حيث تم تأسيس جمعية التاريخ الطبيعي بجامعة الخرطوم بهدف الحفاظ على الثروة الطبيعية التي تتصف بها السودان. وفي عام 1970 تم تأسيس جمعية صيانة الطبيعة، وكذلك الجمعية السودانية لحماية البيئة عام 1975، كما تم عام 1987 تأسيس عدد كبير من الجمعيات المتعلقة بشؤون حماية البيئة، وصدر قانون المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية لعام 1991، بالإضافة إلى مجلس تنسيق مكافحة التصحر، وإدارة المراعي والعلف بوزارة الزراعة وإدارة الحياة البرية، والمركز القومي للبحوث، ولجنة التخلص من المبيدات التالفة، ولجنة المحافظة على المصادر النباتية، ومجلس تطوير الأسماك والأحياء المائية، ولجنة إدخال مواد الطاقة والبيئة في المناهج التعليمية.

بالإضافة إلى هذه الجمعيات المتعددة، أصدر المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية عام 1991 قانوناً يتضمن الإجراءات التالية :

1 – رسم استراتيجية عامة للموارد الطبيعية بهدف تنميتها وترشيد استهلاكها وحمايتها من التدهور.

كان الهدف الأساسي لهذه الاستراتيجية العشرية للفترة (1992-2002)، التي تم اعتمادها في مؤتمر قومي باعتبارها تخطيطاً شاملاً لكل القطاعات، الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها وإيقاف الزحف الصحراوي، وذلك من خلال تنمية الغابات والمراعي والأراضي الزراعية. كما اهتمت الاستراتيجية بتقوية الأجهزة العاملة في مجال التصحر، والعمل الجاد على نشر الوعي البيئي بين المواطنين. ودعت إلى مراعاة التوازن بين الأنشطة الزراعية والحياة البرية [58].

2 - رسم السياسة العامة لحماية البيئة بالتعاون مع الأجهزة المختصة بالدولة.

3 - تكثيف الجهود الرامية إلى رصد التغيرات التي قد تطرأ على الموارد الطبيعية ومراقبة المناطق المعرضة للتلوث البيئي والزحف الصحراوي.

4 - إدراج الوعي البيئي في المناهج الدراسية بالتعاون مع الجهات المختصة.

---

(58) جمهورية السودان، وزارة الثقافة والإعلام، الهيئة القومية للإعلام والإنتاج الفني، مكتب الأمين العام، لا. ت، ص 89.

المرفق رقم (2)

جدول رقم (1)

متوسط معدل التغير السنوي لمستوى التحضر (1980 - 1985) - (2005 - 2010)

الدولة	1985 - 1980	1990 - 1985	1995 - 1990	2000 - 1995	2005 - 2000	2010 - 2005
الأردن	1,33	1,19	1,00	0,83	0,68	0,55
الإمارات العربية المتحدة	1,45	1,04	0,74	0,52	0,35	0,23
البحرين	0,30	0,30	0,29	0,28	0,27	0,25
تونس	1,06	1,07	1,04	1,00	0,94	0,89
الجزائر	1,83	1,69	1,62	1,33	1,15	0,98
الجماهيرية العربية الليبية	2,04	1,33	0,86	0,55	0,33	0,18
الجمهورية العربية السورية	0,73	0,71	0,84	0,44	1,08	1,02
جيبوتي	1,06	0,75	0,52	0,34	0,31	0,28
السودان	1,03	1,41	1,75	2,75	2,04	2,26
الصومال	0,86	0,85	1,23	1,57	1,86	2,08
العراق	0,97	0,87	0,76	0,65	0,55	0,46
عمان	3,75	3,68	3,60	3,48	3,33	3,14
فلسطين/ قطاع غزة	0,46	0,29	0,17	0,09	0,08	0,08
قطر	0,53	0,45	0,34	0,25	0,19	0,14
الكويت	0,79	0,43	0,24	0,13	0,07	0,03
لبنان	1,49	1,16	0,79	0,53	0,35	0,23
مصر	0,02	0,02	0,37	0,70	0,99	1,21
المغرب	1,32	1,00	0,96	1,04	1,09	1,10
المملكة العربية السعودية	1,78	1,14	0,74	0,40	0,36	0,33
موريتانيا	5,15	4,03	2,80	1,83	1,08	0,96
اليمن (الشطر الشمالي فقط)	3,78	3,39	3,03	2,66	2,28	1,91

المصدر : United Nations, Department of Economic and Social Information and Policy Analysis. World Urbanization Prospects: The 1992 Revision. Tab.A.8.p.118. New York, 1993.

جدول رقم (2)

متوسط معدل النمو السنوي للمدن الكبرى(أكثر من مليون نسمة) خلال عقد الثمانينات واتجاهاته خلال عقد التسعينات ومطلع القرن القادم

الدولـــة	المدينة	السنـــــــة					
		1985 - 1980	1990 - 1985	1995 - 1990	2000 - 1995	2005 - 2000	2010 - 2005
تونـس	تونس	5,00	4,09	3,44	2,84	2,22	1,82
الجزائـر	الجزائر	4,15	4,15	4,08	3,86	3,43	2,77
الجماهيرية العربية الليبية	طرابلس	10,54	5,84	4,64	3,91	3,21	2,70
الجمهورية العربية السورية	حلب	3,69	3,61	3,71	3,84	3,89	3,73
	دمشق	2,82	2,43	2,76	3,26	3,56	3,68
السودان	الخرطوم	5,48	4,84	4,56	4,44	4,46	4,48
العراق	بغـداد	1,87	1,87	2,19	2,61	2,80	2,66
الكويت	الكويت	2,51	2,93	0,00	0,76	2,08	1,96
مصـر	الاسكندرية	2,34	2,34	2,30	2,29	2,35	2,41
	القاهرة	2,31	2,31	2,23	2,17	2,19	2,22
المغرب	الدار البيضاء	3,11	3,11	3,11	2,97	2,86	2,62
	الرباط	4,52	4,52	4,52	4,13	3,60	2,99
المملكة العربية السعودية	جدة	4,90	4,90	4,27	3,64	3,29	2,93
	الرياض	6,87	6,87	5,83	4,53	3,57	2,89

المصدر : United Nations, Department of Economic and Social Information and Policy Analysis. World Urbanization Prospects: The 1992 Revision. Tab.A.13.p.137. New York, 1993.

جدول رقم (3)
عدد الأسر المعيشية ومتوسط حجمها

الدولة	متوسط عدد أفراد الأسرة			عدد الأفراد في الأسرة			عدد الأسر			السنة
	الريف	الحضر	الإجمالي	الريف	الحضر	الإجمالي	الريف	الحضر	الإجمالي	
البحرين	...	...	6.4	...	...	216078	...	...	33783	1971
	...	...	6.0	...	...	350798	...	...	58854 (1)	1981
مصر	5.3	5.2	5.2	17756114	12091023	29847137	3359406	2329909	5689405	1966 (2)
	7.5	4.9	5.2	20566366	15780236	36346702	2733335	3213056	6946391	1976
	5.2	4.6	4.9	27021333	21021842	48043175	5147230	4571433	9718663(3)	1986
العراق	5.8	6.1	6.0	3935124	4112291	8047415	682041	670009	1352050	1965
	6.3	6.3	6.3	4251063	7327302	11578365	678326	1156757	1835083(4)	1977
	7.7	7.2	7.3	4866230	11468969	16335199	628485	1602747	2231232	1987
الأردن	6.7	6.5	6.6	848080(5)	1221266(5)	2069346(5)	127243 (5)	... (5)	315883 (5)	1979
	...	...	6.9	...	...	333673	...	...	48436	1991
الكويت	...	...	6.5	...	...	738662	...	...	113057	1970
	...	...	6.4	...	...	1183736	...	...	185697	1980 (6)
	...	...	6.5	...	...	1469557	...	...	227288 (7)	1985

تابع جدول رقم (3)
عدد الأسر المعيشية ومتوسط حجمها

الدولة	متوسط عدد أفراد الأسرة			عدد الأفراد في الأسرة			عدد الأسر			السنة
	الريف	الحضر	الإجمالي	الريف	الحضر	الإجمالي	الريف	الحضر	الإجمالي	
لبنان	5.4	5.1	5.2	847230	1276710	2123940	156405	248970	405375	1970
قطر	...	...	5.6	...	...	277450(8)	...	...	49783	1986
السعودية	...	...	7.4	...	...	59199	...	...	8044	1987
سوريا	5.9	5.9	5.9	3557023	2713770	6270793	600597	460093	1060690(9)	1970
	6.6	6.0	6.3	4789601	4256543	9046144	728580	708664	1435030	1981
	6.5	5.7	6.0	25968	34184	60152	3974	6017	9991	1991
الإمارات	5.6	5.7	5.6	89600	468287	557887	16069	82750	98819	1975
	5.2	4.7	4.8	110776	566430	677206	21495	120086	141581(10)	1980
اليمن	4.8	5.0	4.8	4659058	599472	5258530	970637	119894	1090531	1975
الشمالي	5.4	6.2	5.5	64697	8043	72740	11981	1289	13270	1979 (11)
سابقاً	5.7	6.2	5.8	6614410	1212340	7826750	1151406	194416	1345822	1986

تابع جدول رقم (3)
عدد الأسر المعيشية ومتوسط حجمها

الدولة	متوسط عدد أفراد الأسرة			عدد الأفراد في الأسرة			عدد الأسر			السنة
	الريف	الحضر	الاجمالي	الريف	الحضر	الاجمالي	الريف	الحضر	الاجمالي	
اليمن الجنوبي سابقاً	5.5	5.7	5.6	1263630(12)	326645(12)	1590275	228816	57497	286313	1973
	...	...	3.9	...	...	1838189	...	...	476268	1988

(1) باستثناء 56 أسرة تعيش في الخارج وتتألف من 320 فرداً وكذلك 6100 فرد يعيشون في مساكن جماعية.

(2) لاتضم المساكن الجماعية.

(3) باستثناء 211063 فرداً يعيشون في 5281 مسكناً عاماً، منهم 193662 فرداً يعيشون بمساكن عامة في مناطق حضرية، و 17401 فرد يعيشون في مساكن عامة بمناطق ريفية.

(4) باستثناء 422132 فرداً يعيشون في مساكن جماعية، 318752 فرداً في مناطق حضرية و 103380 فرداً في مناطق ريفية.

(5) تضم الأسر الخاصة فقط.

(6) باستثناء 17421 فرداً من غير المواطنين يعيشون في مساكن جماعية وأماكن عامة.

(7) باستثناء 9441 أسرة يعيشون في مساكن جماعية تتألف من 227744 فرداً.

(8) باستثناء 912629 فرداً يعيشون في أسر معيشية عامة أو مساكن عامة.

(9) باستثناء سكان المساكن الجماعية 1149 أسرة جماعية تتألف من 33892 فرداً.

(10) باستثناء 38762 أسرة بمساكن جماعية تتألف من 216064 فرداً، و 148829 فرداً يسكنون في مساكن عامة.

(11) مسح الخصوبة العالمي في الجمهورية العربية اليمنية، 1979. المجلد الأول.

(12) لاتضم عواصم المراكز، وتضم 202418 فرداً حيث أن عدداً من الأسر المعيشية لم يذكر بشكل منفصل واعتبر ضمن المناطق الريفية.

جدول رقم (4)
بعض مؤشرات الأوضاع الصحية والتعليمية لبلدان الإسكوا

الدولـــة	التعليم* الابتدائي	التعليم* الثانوي	معدل التعليم (للكبار) (نسبة مئوية)		معدل الالتحاق بالتعليم (نسبة مئوية)		توقع الحياة عند الـــولادة (بالسنوات)		معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)		كثافة السكان لكل طبيب
	طالب/معلم	طالب/ مدرس	1970	1990	1970	1990-1987	1960	1990	1960	1990	1990 - 1984
البحريـــن	..	..	..	..	83	99	56	71	130	4	930:1
مصـر	24	18	35	48	55	90	46	60	179	59	770:1
العراق	25	22	34	60	49	75	49	65	139	60	1810:1
الأردن	25	15	47	80	..	..	47	67	135	38	860:1
الكويت	18	13	54	73	67	94	60	73	89	14	690:1
لبنـان	..	..	64	80	77	92	60	66	68	36	..
عمـان	18	16	..	..	25	82	40	66	214	32	1100:1
قطر	11	8	..	..	..	..	53	69	145	28	530:1
السعودية	16	13	9	62	31	65	44	65	170	33	740:1
سوريـا	25	17	40	65	61	83	50	66	135	42	1290:1
الإمارات	16	13	..	..	63	94	53	71	145	23	1020:1
اليمـــن	35	32	8	39	..	..	36	52	214	110	..

المصدر:

United Nations, ESCWA, The Impact of Crisis on The Social Situation in The ESCWA Region, 1994, P.25, Tab 17.

* بيانات معدل عدد الطلاب لكل معلم أو مدرس من:

United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 1995, Oxford University Press, 1995, Tab 10.

جدول رقم (5)
التلوث البيئي المنبعث من عمليات التصنيع
في منطقة الإسكوا

الدولة	انبعاث ثاني أكسيد الكربون من عمليات التصنيع					
	الصلب	السائل	الغاز	انتشار الغاز	تصنيع الإسمنت	ثاني أكسيد الكربون
البحرين	-	-	9607*	-	-	-
جمهورية مصر العربية	2623	56664	12355*	-	7475	1,54
العراق	4	487341	2481*	9384*	2491	27,86
الأردن	-	9112	-	-	897	2,42
فلسطين/ قطاع غزة	-	-	-	-	-	-
الكويت	-	7801	17353*	2114*	149	5,68
لبنان	-	7907	-	-	452	3,00
سلطنة عمان	-	4738	4455	1341	497	7,40
قطر	-	2631*	10527*	-	150*	37,59
المملكة العربية السعودية	-	122707	51270*	7497*	5981	13,96
الجمهورية العربية السورية	-	26700	443*	740*	1745	2,31
الإمارات العربية المتحدة	-	17965	31210*	2173*	1501	36,49
اليمن	-	9545	-	-	398	0,81

المصدر:

The World Resources Institute, 1992-1993. A Guide to the Global Environment. Oxford University Press 1992.

* United Nations Centre for Human Settlements (Habitat), Global Report on Human Settlements, Statistical, Annex Draft 1995, Tab. 21.

المراجـع

أولاً – المراجع العربية:

1 – أنداو، د. والي: «رسالة موجهة إلى مؤتمر دبي الدولي لأفضل الممارسات لتحسين البيئة المعيشية». دبي، الإمارات العربية المتحدة، (19 - 22 نوفمبو 1995). عصر المدن، القاهرة، المكتب الاقليمي لبرنامج إدارة التنمية الحضرية في الدول العربية، المجلد (3)، العدد (4)، (يناير 1996).

2 – إسماعيل، أحمد: دراسات في جغرافية المدن. القاهرة، لا. ن، 1982.

3 – الإمارات العربية المتحدة: «التقرير الوطني». مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ديسمبر 1995.

4 – الأمم المتحدة: دور الدولة والسلطات المحلية في إدارة المدن – دراسة حالة لبلدان مختارة في منطقة الإسكوا. ديسمبر 1987.

5 – باقر، د. محمد حسين: «وضع المأوى العربي بين التوفر والكلفة الملائمة». اجتماع الخبراء الإقليمي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، (الموئل الثاني). عمان، (كانون الثاني 1995).

6 – برنامج إدارة التنمية الحضرية U.M.P: أعمال وأنشطة برنامج إدارة التنمية الحضرية، المرحلة الثالثة للبرنامج، (1997 - 1999).

7 - تغلبي، محمد زهير: دور السلطات المحلية في حماية البيئة وتحقيق التنمية. عصر المدن، القاهرة، المكتب الاقليمي لبرنامج إدارة التنمية الحضرية في الدول العربية، المجلد (4)، العدد (3)، كانون الأول / ديسمبر 1996.

8 - الثاقب، فهد ثاقب: «التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي- عرض وتقييم لنتائج البحوث». مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، المجلد (14)، العدد (4) - (1986).

9 - جامعة الدول العربية، الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة: تقرير وتوصيات ملتقى دور وسائل الإعلام في نشر الوعي البيئي، القاهرة، وثيقة رقم: ج 13- 04 (93/12) ت، (15 - 1993/12/16).

10 - جامعة الدول العربية، مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب: الإعلان العربي حول التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية (إعلان الرباط). القاهرة، ديسمبر 1995.

11 - جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة: «التقرير والقرارات». وثيقة رقم: ج 01 - 13/ (95/4) ق.

12 – حجازي، محمد: جغرافية الأرياف. القاهرة، دار الفكر العربي، 1982.

13 – حسون، د. تماضر، الرفاعي، حسين: «الهجرة وعلاقتها بالجريمة وانحراف الأحداث». المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المجلد (1)، العدد (1)، (1405هـ).

14 – الحماد، د. محمد عبدالله: المستوطنات العشوائية في البلاد العربية. لا. ت.

15 – حمودة، د. أحمد: «آثار الهجرة الدولية على التحضر في بعض الدول العربية المختارة». المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي، قبرص، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (1981).

16 – حمودة، د. أحمد: «التحضر في العالم العربي». اجتماع الخبراء الإقليمي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، عمّان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (1995).

17 – زهران، د. محسن محمد: الاسكندرية عام 2005 وتحديات الإنماء الحضري، النمو العمراني والحضري للمدينة العربية. لا. ت.

18 – السالم، فيصل، ظاهر، أحمد: العمالة في دول الخليج العربي – دراسة ميدانية للوضع العام. الكويت، ذات السلاسل، لا. ت.

19 – السيد، أحمد عبدالمقصود: «دور الهيئة في المحافظة على البيئة وتنميتها». مؤتمر مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، (22 - 25 مايو 1995).

20 – صحيفة البعث السورية، دمشق 1995/8/23.

21 – صحيفة الرأي الأردنية، عمّان، 1995/6/19.

22 – عبداللطيف، د. محمود أحمد: العواصم والمدن الإسلامية، أبحاث محكمة، العدد (21) جمادى الآخرة 1414هـ – ديسمبر 1993.

23 – عبيد، د. حسن إسماعيل: الآثار الاجتماعية للهجرة على المدينة العربية – دراسة للمتغيرات السوسيوديمغرافية في العاصمة السودانية. النمو العمراني الحضري في المدينة العربية المشاكل والحلول. لا. ن، الجزء الثاني، 1986.

24 – عتلم، باهر محمد: السياسات الاقتصادية الضرورية لمعالجة الاقتصاد الهامشي. القاهرة، جامعة القاهرة، 1993.

25 – علام، أحمد: التلوث وتحسين البيئة. لا. ن، يناير 1977.

26 – فاعور، د. علي: «واقع التحضر العربي واتجاهاته المستقبلية وامتداداته المكانية وآثاره على المستوطنات البشرية». اجتماع الخبراء الإقليمي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، عمّان، (كانون الثاني 1995).

27 – فضيل، أحمد خصيم: مدن دار السلام الجديدة – ولاية الخرطوم. ورقة مقدمة من الجهاز التنفيذي لمعالجة السكن العشوائي. مؤتمر مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، (23-25 مايو 1995).

28 – فؤاد، د. دعد محمد: «أبعاد مشكلة المناطق العشوائية وأساليب تطويرها». حلقة نقاش حول العشوائيات – أولويات التطوير والبدائل، القاهرة، (15 - 17 مايو 1994).

29 – الكردي، د. محمود فهمي: المدينة في العالم الثالث، قضايا ومشكلات، النمو العمراني والحضري في المدينة العربية، الجزء الأول، لا. ت.

30 – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية – دراسة استطلاعية. E/ESCWA/SD/1992/4,21، أبريل 1992.

31 – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: تقارير الدول الأعضاء في الاسكوا حول متابعة نتائج المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة – تقرير الجمهورية العربية السورية، لا. ت.

32 – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: مشاكل التنمية وقضايا البيئة في غربي آسيا. أعمال الندوة الإقليمية حول الأنماط البديلة في مجال التنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا، بيروت، لا. ت.

33 – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: منظور إقليمي لأوضاع المستوطنات البشرية في بلدان الإسكوا. نيويورك، 1995.

34 – مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، (الموئل الثاني): «المأوى الملائم للجميع». تقرير صيغة أولية اسطنبول، 165/14، A / CONF، 3- 14 حزيران/ يونيو 1996.

35 – مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، جمهورية مصر العربية – وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة، مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب: «دور الهيئة في المحافظة على البيئة وتنميتها». مؤتمر مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، (22 - 25 مايو 1995).

36 – مديح، عمران: مكونات البيئة من منظور التربية البيئية. تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987.

37 – المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري: «التقرير الوطني لقطاع المستوطنات البشرية». المملكة الأردنية الهاشمية، كانون أول 1995.

38 – وزارة الثقافة والإعلام – الهيئة القومية للإعلام والإنتاج الفني. مكتب الأمين العام. لا. ت، جمهورية السودان.

39 – القين، عبدالمؤمن بن عبدالله: الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، جامعة الدول العربية. القاهرة، «لمحات من تجربة المملكة العربية السعودية في التوعية البيئية عبر وسائل الإعلام». القاهرة، ملتقى وسائل الإعلام في نشر الوعي البيئي، (15- 1993/12/16).

ثانياً - المراجع الأجنبية :

1 - De Michelis N: "La Ville et les autauroutes de L'information". L'observateur de L'OCDE. N. 197, December 1995 - Janvir 1996 .

2 - Die Kinson. R.E: The West European City. London, 1961.

3 - Jacques Barreau: "L'Momme dans le milieunaturel". In Environment et qualite, de la vie, Paris, 1975.

4 - Le Tiers : Monde et la vise de L'environment. Paris 1974.

5 - Mayer and kohn: Readings in urban geography. Chicago, 1954.

6 - P. Streeten: "Basic Needs: premises and promises journal of World Modeling". Geneva, ILo, vol. 1. No. 1, January 1979.

7 - P. Streeten and j. Barkie: "Basic Needs, some issues world Development". Geneva, ILo, vol. 6. No.3, March 1978.

8 - R. Park: "Human Migration and the managerial man American". journal of Sociology, (1983).

9 - S. Naggar: Seminaire regional sur le aleve loppement et L'environment. Beyrouth, September 1971, cite' pan Y. Lautan: Le Tiers-Monde et La vite de L'environment, Paris, 1974

10 - United Nations Department of Economic and Social Development: Population Division, urban agglomeration 1992, New York.

11 - United Nations Statistical year book 1993.

12 - United Nations: World Urbanization Prospects. 1991.

13 - United Nations, Department of Economic and Social Information and policy Analysis, world Urbanization prospects: the 1992 Revision. Tab. A. 8. New york 1993.

البحـــث الخامس

المدينـــة الخليجية
بيـن الأصالـة والمعاصـرة

إعـــداد

الدكتور أحمـــــد زايـــــد

أستاذ علم الاجتماع

ومدير مركز البحوث والدراسات الاجتماعية

كليـــة الآداب - جامعـة القاهـرة

محتويـــات البحـث

الصفحة
من – إلى

مقدمة: ..... 253 – 255

أولاً : المقاربة السوسيولوجية لمشكلة أصالة المدينة .. 256 – 265

ثانيـــاً : إشكاليات الأصالة والمعاصرة في المدينة الخليجية 266 – 286

ثالثـــاً : جدل الأصالة والمعاصرة في المدينة الخليجية .. 287 – 294

خاتمـــة : نظرة إلى المستقبل..... 295 – 296

المراجع: ..... 297 – 302

مقدمـــة

احتلت المدن الإسلامية بسماتها الخاصة مكاناً واضحاً على خريطة البحث الحضري على المستوى العالمي. ذلك لأن المدينة الإسلامية تميزت عن مدن العصور الوسطى الأوربية بسمات عكست بوضوح وظائف المدينة من ناحية، والطابع الحضاري الإسلامي من ناحية أخرى. وتطالعنا كتب علم الاجتماع الحضري بأوصاف للمدينة الإسلامية تشير بوضوح إلى أصالتها المتميزة.

فقد كانت المدينة مسكناً «لسراة التجار والأعيان، وطبقات الحاكم والفرسان وبعض عامة الناس، وفى وسطها يقع السوق الوطني أو القلب التجاري يجاور المسجد الكبير أو القلب الديني للمدينة»[1]. واختلفت المدن الإسلامية فيما بينها فى عدد من التفاصيل التاريخية، ولكنها اشتركت في سمات عامة يمكن إجمالها اختصاراً فيما يلي: فقد كانت المدينة هي مكان القوة الدفاعية؛ حيث توجد القلعة التي يتحصن بها الجنود وقت الخطر، كما إنها مكان لتركز القوة السياسية حيث يجاور القلعة عادة قصر الحاكم، هذا فضلاً عن كونها مكانًا لتركز النشاط الديني والتجاري اللذين يرتبط بهما عدد من الأنشطة والمؤسسات التي تشكل قلب المدينة الإسلامية ـ مساكن العلماء والقضاة ومقر المحكمة ومساكن التجار وأنشطة طوائف الصنَّاع والمدارس الدينية الملحقة بالمساجد. وتحيط بهذا المركز السياسي التجاري الديني، مساكن

(1) جمال حمدان: **شخصية مصـــر**. القاهـــرة، عالـــم الكتب، المجلد (2)، الطبعة الأولى، 1981، ص 235 - 238.

المدينة التى يقطن فى كل منها أسرة يوفر لها نمط المسكن خصوصية الحياة واستقلالها[2] لقد كانت المدينة الإسلامية وحدة مكتفية بذاتها تتميز بترابط نسيجها الداخلي وتكامل وظائفها السياسية والتجارية والدينية والدفاعية .

والحق أن هذا التميز الذي عرفته المدينة الإسلامية يحقق لها أصالة من نوع خاص، فقد كانت المدينة حامية للتراث المعماري والديني والثقافي والحرفي، وهي المكان الذى إليه تشد الرحال. ولكن ثمة تغيرات اجتاحت هذا النمط الأصيل، أضفت عليه الطابع الحديث، ولكنها ولاشك تركت آثاراً سلبية باتت تهدد أصالة المدينة الإسلامية العربية؛ حقيقة أن المدينة الحديثة لم تقم على أنقاض المدينة القديمة ، ولكنها امتدت حولها وعجزت - مع نموها السريع - عن استيعاب كل الجديد داخلها، فعادت تتجه إلى الأطراف لتلتهم المدينة القديمة ، الأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح المدينة القديمة مجرد «مقلب» ميسور وملائم للمدنية الحديثة تلفظ إليه كل ما لاتتسع له أو لاتريده من النشاطات والاستعمالات[3] ، وباتت المدينة القديمة تدفع ثمناً باهظاً للحداثة. وفي ضوء ذلك يكون السؤال حول الأصالة والمعاصرة في المدينة العربية - كمدينة إسلامية أصيلة - سؤالاً مشروعاً، بل أنه يكون أكثر مشروعية في حالة المدن التي شهدت تغيرات أسرع من سواها مثل مدن منطقة الخليج العربي. لقد غزا التحضر هذه المدن غزواً بعد اكتشاف النفط بدءاً من منتصف هذا القرن، وكان التحضر سريعاً ومرتبطاً بظواهر خاصة مثل ارتباطه

---

(2) انظر : V.F.Costello: **Urbanization in The Middle East.** London , Cambridge University Press , 1977, pp. 10 - 11

(3) جمال حمدان: (1981) مرجع سابق ، ص 239 .

بوجود أعداد كبيرة من المهاجرين من بلدان أخرى عربية وآسيوية، كما اعتمد التحضر على النمو السريع الذي اصطحب بخطة حضرية في بعض المدن . وتحولت بعض المدن الخليجية بشكل مفاجئ إلى مدن متربوليتانية تلعب دوراً في حركة التجارة العالمية .

ويحاول هذا البحث أن يقارب إشكالية الأصالة والمعاصرة في المدن الخليجية مستهدفاً أن تؤدي هذه المقاربة إلى طرح بعض الأفكار حول المحافظة على أصالة المدن الخليجية . ويبدأ البحث بتحديد المدخل النظري الذي ينطلق منه، ثم يعرج على درس أهم التحديات والمشكلات التي تهدد أصالة المدينة بالتركيز على التحديات والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتركيب العمراني والإطار المعيشي والأسري والقيم والتنشئة الاجتماعية، ويمهد ذلك لطرح بعض المشكلات المرتبطة بالتوفيق بين متطلبات الهوية الاجتماعية ومستجدات الواقع الاجتماعي، بحيث يمكن أن تؤدي كل هذه التحليلات إلى التوصل إلى بعض المعايير لتأسيس أصالة اجتماعية للمدينة الخليجية .

أولاً - المقاربة السوسيولوجية لمشكلة أصالـة المدينـة

تعتبر دراسة المدن من الموضوعات البينية التي يشترك فيها أكثر من نظام علمي، وذلك أن المدينة كمكان معقد يجتمع فيه الاقتصاد والإدارة والسياسة، وتتراكب فيه الطبقات الاجتماعية المختلفة، وتتداخل الأنظمة العمرانية بحيث تبدو المدينة وكأنها صفحات التاريخ تتقلب أمام ناظرينا ونحن نجوب شوارعها وحاراتها وميادينها. ولا يعد هذا التنظيم الاجتماعي المعقد حكراً على تخصص علمي معين بل تتنافس علوم التاريخ والسياسة والإدارة والاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا على درسه وتشريحه، وربما يكون هذا هو السبب في تأكيد الباحثين في التحضر على أهمية المدخل المتعدد الأبعاد على أساس أن «. . . التحضر عملية متكاملة وهي في ذات الوقت محصلة لعمليات أخرى فرعية بحيث يعتبر رؤيتها من خلال بعد واحد - جغرافي أو تاريخي أو اقتصادى أو اجتماعي فقط - نوعًا من التجريد غير المطلوب والتعمق غير اللازم»(4).

ورغم أهمية المدخل المتعدد الأبعاد في فهم الأنساق المعقدة للمدينة، يظل لكل مدخل على حدة أهمية خاصة في تقديم مقاربة خاصة تعبر عن منحى علمي معين بحيث تتكامل هذه المقاربات لتشكل الرؤية ذات الأبعاد المتعددة

(4) محمود الكردي: **التحضر - دراسة اجتماعية . الكتاب الأول ، القضاياوالمناهج**. الدوحة، دار قطري ابن الفجاءة ، 1984، ص 267.

التي ينادي بها باحثو التحضر. ويعد المدخل السوسيولوجي من أهم المداخل وأصعبها في دراسة المدينة، ذلك أنه يلفت الانتباه إلى أهمية العوامل الثقافية والطبقية في بناء المدينة. ولديه القدرة على أن يستخدم معطيات المداخل الأخرى، التاريخية والجغرافية والسياسية، في فهم ديناميات الحياة الاجتماعية في المدينة. ولذلك فإنه إذا كان ثمة دعوة إلى إقامة درس للمدينة متعدد المداخل، فإن درس الدرس سيكون المدخل السوسيولوجي.

وهدفنا الآن أن نعرف كيف قارب المدخل السوسيولوجي مشكلة الأصالة والمعاصرة في المدينة ؟ والحق أن الإجابة عن هذا السؤال ليست أمراً سهلاً. ذلك أن الإجابة عنه تختلف باختلاف نظرة الرائي والمنحى الذي يتوخاه من هذه النظرة.

ورغم تعدد المناحي السوسيولوجية في دراسة المدينة إلا أنها جميعاً تندرج تحت تيارين رئيسيين، يرتبط الأول بنظرية التحديث؛ التي ترى في المدينة تحولاً دائماً من الأنساق (الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) التقليدية إلى الأنساق الحديثة. والمدينة في الدول النامية - بناء على هذه النظرة - تتشابه في ظروفها مع ماضي المدن الغربية. فهي مدينة في حالة تحول، ومن ثم فإن ما تعاني منه من مشكلات مثل اكتظاظ السكان وعدم تجانسهم، وتعدد أنماطها العمرانية، وتزايد معدلات الجريمة، كل هذه المشكلات تفسر في ضوء ظروف التحول من التقليد إلى الحداثة، وتفترض هذه النظرية أن هذا التحول هو قدر المدينة، ومن ثم فإن أصالة المدينة تتجلى فيما يترك من رواسب الماضي مثل: القلاع والمزارات المختلفة ودور العبادة ذات الطرز المعمارية القديمة، فالأصالة تناظر القديم التقليدي الذي يتحتم أن

يتغير أمام زخم الحداثة[5]. أما المنحى الثاني، فإنه يفسر التغيرات التي تحدث في المدن على مستوى العالم بعامة وفي المجتمعات النامية بخاصة في ضوء ما أحدثه الاستعمار من تحولات في المجتمعات التي دخلها. لقد كان الشغل الشاغل للاستعمار هو نقل الفائض من المستعمرات إلى المراكز العالمية الرأسمالية. ومن ثم فإن التغيرات التي أحدثها في هذه المستعمرات كانت تتجه نحو خدمة هذا الغرض. فالتغيرات التي تمت داخل المدن، من تركز الخدمات الإدارية والتعليمية والسياسية وما صاحب ذلك من تطوير البنية الأساسية للمدينة جسدت نمطاً من التحضر التابع الذي شوّه المدينة وأفقدها قدرتها الإنتاجية المعتمدة على الذات[6]. وفي ضوء هذا المنحى تتجه المدن في البلدان النامية نحو فقدان أصالتها وتشويه جوهرها وإخضاعه بشكل متعسف لخدمة مصالح الرأسمالية العالمية.

وتحاول مقاربتنا الاجتماعية أن تستفيد من هذين المدخلين على اعتبار أن التحديث واقع لا يمكن إنكاره، بصرف النظر عن تفسير النتائج التي تترتب عليه. كما أن الاستعمار واقع لا يمكن إنكاره وأيضاً بصرف النظر عن تفسير النتائج التي قد تترتب عليه. وبإمكاننا أن نطور عدداً من الافتراضات العامة تشكل إطاراً تصورياً لفهم البناء الاجتماعي والثقافي للمدينة الخليجية،

---

(5) يعتبر كتاب كوستيلو السابق الإشارة إليه نموذجاً لهذا النمط من التحليل، وكذلك كتاب جيرالد بيرير: **مجتمع المدينة في البلدان النامية**. ترجمة محمد الجوهري. القاهرة، مكتبة نهضة مصر للنشر والتوزيع، 1972.

(6) وقد طبق باحثون عديدون مفهوم التحضر التابع على دراسة مدن أمريكا اللاتينية وأفريقيا، انظر الجزء الثاني من كتاب محمود الكردي، السابق الإشارة إليه، **الفصل الرابع حول التحضر التابع**.

ومن ثم فهم إشكاليات الأصالة والمعاصرة في هذه المدينة. إذا أخذنا في اعتبارنا المعطيات النظرية التي تطورت من خلال دراسات مدن العالم الثالث في ضوء أي من المنحيين السابقين، وكذلك المعطيات النظرية التي تبرز خصوصية عمليات التحضر في مجتمعات الخليج العربي، ونحدد معالم هذا الإطار التصوري على النحو التالي:

(1) المدينة ليست تراكيب فيزيقية بل هي بناء من الأنساق القيمية والثقافية، إنها نسق من عادات وتقاليد واتجاهات ومواقف منظمة، وهي الوعاء الذي تنصهر فيه الثقافات والشعوب والأعراق. ومن ثم فإن المدينة هي مكان تتم عليه عملية إنتاج اجتماعي[7]. والمدينة بناءً على هذا الفهم هي تراكيب من العلاقات الاجتماعية، وليست مجرد إطار فيزيقي مكاني. فالمدينة مكان لإنتاج السلع، ومن ثم فإنها المكان الذي تتبلور فيه علاقات الإنتاج الحديثة وعلاقات العمل وعلاقات الاستهلاك، والمدينة مكان لتركز القوة، ومن ثم فهي مسرح لعمليات سياسية، فمنها تصدر أصعب القرارات، ومنها تشع كارزما القوة على كل أرجاء الوطن، والمدينة مكان لتكوين الروابط الاجتماعية التكاملية، فعلى أرضها تتأسس النقابات والاتحادات والجمعيات، وفيها تتبلور المصالح السياسية للجماعات السياسية، وعلى أرضها تتشابك علاقات القرابة بين الأسر على ما قد يكون بين الأسر من جفوة مكانية. وأخيراً فإن المدينة مكان لمؤسسات التنشئة الاجتماعية الحديثة ففيها المدارس والجامعات، ومراكز

(7) باقر النجار: «البنية الثقافية والاجتماعية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية». **عالم الفكر**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد (24)، العدد (4) (أبريل - يونية، 1996)، ص 77.

الإعلام والثقافة، وفيها تنبت الثورات والحركات الاجتماعية والأفكار، وتتراكب كل أنساق العلاقات هذه لتنتج مركباً حضرياً يسمى المدينة. ومن ثم المدينة تعرف بأنها إطار مكاني فيزيقي (هذا إذا نظرنا إليها في ضوء مفاهيم المكان ونمط استخدامه وطبيعة الهياكل الإيكولوجية)، وهي تعرف أيضاً بأنها إطار سكاني (إذا نظرنا إليها من زاوية التركز السكاني وعدم التجانس في تركيب السكان الإثني والاجتماعي). نقول إذا كانت المدينة تعرف بهذا التعريف أو ذاك، فإنها تعرف أيضاً بما فوق الفيزيقي ومافوق العضوي - السكاني، أنها تعرف بأنساقها الاجتماعية وأنماطها الثقافية وعملياتها الاجتماعية. أن للمدينة - وكما يذهب جمال حمدان - بحق طبوغرافيا اجتماعية يتحدد من خلالها توزيع الطبقات والطوائف والنشاط الديني والسياسي[8].

(2) من الصعوبة بمكان إيجاد حد فاصل بين الأبنية التقليدية والأبنية الحديثة في المدينة. فالمدينة واقع تاريخي يعبر بشكل واضح عن مجمل التطورات الاجتماعية والسياسية التي مر بها المجتمع، ومن ثم فإننا نستطيع أن نقرأ في طبوغرافية المدينة تاريخ المجتمع في تراكيبه وتداخلاته. فمعظم المدن الخليجية الحديثة تطورت حول مدن قديمة كانت النواة التي انطلق منها التحضر. وكان النمط الطرازي للمدينة الخليجية القديمة يقوم على تناظر بين التوزيع القبلي والتوزيع المكاني، بحيث تحتل كل قبيلة نطاق إيكولوجي معين داخل المدينة، كما كانت البيوت ذات أحجام صغيرة تنتشر حول أزقة ضيقة ومتعرجة، وكانت

(8) جمال حمدان: (1981)، مرجع سابق، ص 235 - 236.

معظم المدن تشكل أسواقاً يحصل منها رجال الصحراء على مؤنهم، وغالبية سكانها من التجار والصيادين، وبعض الحرفيين المتخصصين في صناعة السفن[9]. ومن ثم فقد كانت الوظيفة الاقتصادية للمدينة هي أم الوظائف، رغم وجود وظائف أخرى سياسية، ودينية وتعليمية. ومن هذه النواة القديمة انطلق التحديث فقد سعت المدن لاستيعاب الأنشطة الجديدة وبالتالي استيعاب الفئات الجديدة (عمال الصناعة، وأبناء الطبقة الوسطى من أصحاب المهن التخصصية ، والتجار ورجال الأعمال والصناعة)، وتشعبت المدينة الخليجية، في اتجاهين: الأول امتدادات لسكنى المواطنين الذين هجروا المدن القديمة بحثاً عن تميز اجتماعي . لقد منحتهم الحياة الجديدة بعد النفط فرصاً جديدة للعمل والتميز الطبقي، فكان سعيهم للخروج من المدينة القديمة مرتبطاً بهذه الحياة الجديدة . واحتلت هذه الفئة ضواحي المدن في مناطق متميزة ، أما الامتداد الثاني للمدينة فقد كان مرتبطاً بتوافد أعداد كبيرة من العاملين في الدوائر الحكومية والخدمية من الآسيويين والعرب وقليل من الأمريكيين والأوروبيين ، فقد استوعبت المدينة الحديثة هؤلاء في أحياء سكنية تنوعت بين أحياء الحدائق وبين أحياء العمارات الكبيرة . واقتصرت المدينة القديمة على سكنى العمال الآسيويين والعرب الذين يعملون في المحلات التجارية أو الأعمال الحرفية اليدوية[10] . هذا طبعاً بجانب أحياء عمال الصناعة التي نشأت خارج المدن مجاورة للمصانع (يلاحظ

---

(9) محمد عباس ابراهيم: «الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية». **مجلة التعاون**، الرياض، الأمانة لمجلس التعاون. المجلد (4)، العدد (4) (يونية، 1989) ، ص 34 - 35.

(10) باقر النجار: مرجع سابق ، ص 80.

أن هناك مدناً برمتها قد نشأت حول النشاط الصناعي فأصبحت المدينة عبارة عن نشاط صناعي أساسي ومساكن للعمال وأخرى للخبراء والفنيين مع توفير الاحتياجات السلعية والخدمية لهم). وعلى أي حال فإن هذا التطور للمدينة الخليجية يحكي تاريخها، فهو لم يؤد إلى القضاء على المدينة القديمة، ولكنه حوّل هذه المدينة من الداخل ليخضعها لمتطلبات التطور الجديد حيث تحوّلت المدينة القديمة إلى مقر لأسواق تباع فيها السلع الحديثة، وتمارس فيها الأنشطة التجارية الحديثة، هذا بجانب استيعابها لسكنى العمال ذوي الدخول المتخصصة. وفي ذات الوقت عكست الامتدادات الحضرية الجديدة التطورات الاجتماعية للمجتمع (أهمها تغير النشاط الاقتصادي للسكان المحليين بالانتقال من الصيد أو حياة البداوة إلى سكنى المدن الحديثة، وتحوّل المدينة الحديثة إلى مركز استقبال للمهاجرين من آسيا والأقطار العربية). ورغم ما قد يبدو في الظاهر من انفصال ايكولوجي - فيزيقي بين المدينة القديمة والمدينة الحديثة، إلا أن التداخل بينهما قائم على أي حال.

(3) وفي ظروف كهذه تصبح إشكالية الأصالة إحدى الإشكاليات الهامة في مقاربة البناء الاجتماعي للمدينة الخليجية، وبدون تكرار الجدل الطويل حول قضية الأصالة والمعاصرة، فإننا نحترز على الآراء التي تقول بالأصالة الكاملة للمدينة أو تلك التي تقول بالمعاصرة الكاملة للمدينة أو حتى تلك التي تجمع بينهما جمعاً ميكانيكياً[11]. حقيقة أن الحداثة تميل

(11) انظر حول هذه الآراء، حسن الخياط: **المدينة العربية الخليجية**. الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 1988، الفصل الثامن.

إلى تدمير كل ما هو أصيل، ولكن الحداثة كظاهرة عالمية تخترق حدود الزمان والمكان، وتبدو قدراً لامحالة من مواجهته، وبناء عليه فإن المعاصرة (الحداثة) لا يمكن تفاديها بل أن معايشتها وهضم معطياتها ومواكبة منجزاتها أصبحت من ضرورات الحياة . وفي ذات الوقت فإنه من الصعب علينا أن نستعيد المدينة القديمة بأصالتها التاريخية فقد غرقت هذه المدينة في بحر الحداثة، ولم يعد بإمكاننا قبول الأفكار التي تدعو إلى «سلفية» مطلقة في الحياة الاجتماعية والعمرانية. وهنا تتجسد إشكالية التوفيق بين ماهو قديم أصيل وبما هو وافد. وهي إشكالية لا تحل ببساطة بالقول بضرورة اختيار الأصيل من الوافد ليتعايش مع الأصيل التراثي، فعملية التحديث لم تخضع- ولن تخضع - لعمليات انتقاء يمكن من خلالها اختيار الأصيل، بل العكس هو الصحيح، فقد تفاقمت مشكلة العلاقة بين الأصيل التراثي وبين الحديث المعاصر من خلال عشوائية الاختيار وخضوعه لاعتبارات شخصية، وفي ضوء هذا الوضع الشائك نضع فيما يلي بعض القضايا الافتراضية التي توجهنا في درس قضية الأصالة والمعاصرة:

أ - الأصالة بالمعنى الاجتماعي لا تنعكس فقط في الهياكل الفيزيقية الخارجية للمدينة وإنما في الروح العامة . إنها تتصل بشكل مباشر بالهوية العربية الإسلامية التي كانت تميز المدينة العربية قبل أن تصيبها رياح التحضر العاتية . وتتجلى هذه الهوية في أنماط المسكن والعادات والتقاليد والقيم وأساليب السلوك.

ب - وثمة تهديد للأصالة بهذا المعنى في ضوء طبيعة التغير السريع الذي شهدته المدينة الخليجية، وماكان الباحثون ليتحدثوا عن «أزمة المدينة الخليجية»[12] أو عن «غربة المدينة الخليجية عن الماضي»[13] لولا أن الشعور بتهديد الهوية بات يؤرق وجدان وعقول الباحثين الاجتماعيين.

جـ- فلا شك أن الجوانب المعاصرة تنمو في المدينة الخليجية على حساب الجوانب الأصيلة، ولكننا نميل إلى افتراض أن الجوانب الأصيلة - بالمعنى الذي حددناه سلفاً - تظهر ميلاً نحو المقاومة ونحو إعادة إنتاج نفسها في صيغ حداثية. فالعلاقة إذن بين القديم والجديد ليست علاقة تعايش فحسب، بل هي علاقة يحكمها جدل التكيف/ المقاومة. فليس هناك من سبيل أمام المجتمع إلا أن يقبل الجديد الذي وجده أمامه سهلاً ميسوراً، ولكنه يشعر - بعد أن يكتشف أن ثقافته وهويته باتت مهددة يصيبها التفكك يوماً بعد يوم - كأن عليه أن يقاوم هذا التغير وأن ينضج في ثقافته القديمة روحاً جديدة، حيث تساعده نظم الحداثة على ذلك؛ فهذه النظم لديها قدرة على أن تعيد إنتاج التقاليد في صور شتى، انظر مثلاً إلى الصيغ ما بعد الحداثية في العمارة وتأكيدها على إبراز الجوانب التقليدية في العمارة، وانظر مثلاً إلى الإنسان الخليجي في ملبسه ومأكله وطريقة احتفاله بأفراحه وأتراحه، تراه ميالاً إلى أن يعيد إنتاج نظمه التقليدية وثقافته الأصيلة في صيغ حداثية.

---

(12) عبد الإله أبو عياش: **أزمة المدينة العربية**. الكويت، وكالة المطبوعات، 1980.

(13) حسن الخياط: (1988) مرجع سابق.

د - نفترض بناء على ذلك أن إشكاليات الأصالة والمعاصرة في المدينة الخليجية وفي كل مظاهر الحياة ، سوف تظل إشكالية مطروحه علينا في المستقبل، كما تطرح علينا في الحاضر، وكما طرحت في الماضي. فتقديم حلول جاهزة لهذه الإشكالية وما تثيره من إشكاليات فرعية يتضمن بشكل غير مباشر القول بإمكانية نهاية التاريخ أو توقيفه عند لحظة معينة، وهذا أمر صعب، فضلاً عن أنه أمر غير معقول، فالأخذ بزمام الحداثة، يعد من أهم التحديات التي تواجه الشعوب العربية، ولايمكن التراجع عن قبول هذا التحدي. ولكن التحدي الأكبر منه هو المحافظة على هوية مجتمعاتنا وثقافتها ونحن نسير في ركب الحداثة، وطالما نعيش في خضم هذا الجدل بين الحداثة والتقاليد، فإن هذه الإشكالية سوف تظل مطروحة علينا، ولا نملك إزاء ذلك إلا أن نتعمق في فهم تفاصيل هذه الإشكالية، وفي دراسة التعقيدات التفصيلية لجدل الحداثة والتقليد، أو جدل الأصالة والمعاصرة، فهذا الفهم وتلك الدراسة هما اللذان يمكناننا من أن نطور آليات وعي حضاري يجعلنا نتعامل مع إشكاليات الأصالة والمعاصرة على نحو أفضل، وأحسب أن المسعى الذي نتصدى له في هذه الورقة البحثية، وهذا الاهتمام بقضيتي الأصالة والمعاصرة في المدن الخليجية هو جزء من الوعي الذي ننشده.

ثانياً - إشكاليات الأصالة والمعاصرة في المدينـــــة الخليجيـــــة

من أهم الإشكاليات التي تطرحها أصالة المدينة الخليجية مشكلة اللاتجانس المعماري. والواقع أن هذه المشكلة يتوقع أن تظهر بشكل أوضح لا في المدن الصغيرة التي امتدت بناء على خطة حضرية واضحة، وإنما تظهر في المدن الكبرى نسبياً. لقد كان النمو الحضري في أغلب المدن الخليجية نمواً سريعاً حدث في فترة قصيرة من الزمن ولذلك فقد تطور الهيكل العمراني للمدن بسرعة فائقة ، فما لبثت أن تحولت المدينة إلى مدينة تعكس كثيراً من مشكلات المدن في الدول النامية.

ورغم اشتراك المدينة الخليجية فى كثير من المشكلات مع مدن العالم النامي؛ إلا أنها شهدت جلّ تحضرها في ظل وفرة اقتصادية ، ومن ثم فقد مكنتها إمكاناتها المادية من التغيير والتطوير المتواصل ، مستفيدة من تجارب وخبرات المدن الأخرى في الدول المتقدمة والنامية ، ومن ثم فقد استندت غالبية المدن على خطط مسبقة ذات مرتكزات تخطيطية تلبي متطلبات واقعها الجديد . بل إن بعضها قد تخلص نهائياً من الأحياء القديمة كمدينة أبو ظبي، أو تخلص منها جزئياً كما في مدينتي الكويت والدوحة ، وهناك مدن نشأت بأكملها في ظل خطة مدروسة كمدينة الأحمدي في دولة الكويت ، ومدينة عيسى في البحرين[14] . ورغم ذلك فإن المدينة الوافدة اعتمدت على خطط

(14) المرجع السابق. ص 294 , 295.

متعددة في نموها العمراني عبر الزمن، وفي ضوء الوظائف المختلفة التي يتم التركيز عليها في كل مرحلة زمنية. ومن ثم فقد عكست الخطط داخل المدينة الواحدة ضرباً من التنافر والتناقض حيث تم الخلط بين أنواع من الخطط لا يجمعها تناسق أو ترتيب[15]، وكان من أبرز خصائص هذا التطور وجود تباين في الأنماط المعمارية، فلم تخضع الإنشاءات الحضرية لخطة حضرية واحدة، ولم توحد التصميمات المعمارية، فظهرت تصميمات متعددة تتراوح بين الفيلات والعمارات المتعددة الطوابق التي توجد على شوارع عصرية عريضة، بجانب الأحياء القديمة والمساكن ذات الطابع الشرقي بمواد بنائها وممراتها الضيقة[16]. وبجانب هذه التصميمات المعمارية ظهرت أنماط معمارية للمؤسسات التجارية و المناطق الصناعية والملاعب الرياضية، بل إننا نجد نمطاً معمارياً متميزاً هو ذلك النوع من البنايات المتعددة الأغراض فهي تضم أسواقاً ومواقف للسيارات ومساكن وبنوكاً ومكاتب إستشارية[17].

وهكذا تحولت المدينة الخليجية إلى مدينة يظهر فيها تفاوت واضح من «أحياء راقية رفيعة المستوى من حيث الشوارع الواسعة والميادين الجميلة، وأحياء يغلب عليها العشوائية والشوارع الضيقة والملتوية غير المستقيمة، كذلك فإن التفاوت من حيث الدرجة و المكانة الاجتماعية بين الأحياء واضح بحيث يكاد يكون الانتقال بين بعض أطراف المدينة الواحدة، كما لو كان

---

(15) المرجع السابق. ص 297.

(16) إسحق القطب وعبد الإله أبو عياش: **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي**. الكويت، وكالة المطبوعات، 1980، ص 190.

(17) محمد عباس إبراهيم: (1989) مرجع سابق.

انتقالاً بين عالمين أو أكثر»[18] ، كما أن هذا التفاوت يظهر في الكثير من الأحيان داخل الحي الواحد الذي لا يعكس « نسق جمالي معماري مشترك، فكل منزل أو عمارة أو قصر يكاد يكون فريداً لا يرتبط في الغالب مع المنازل والقصور المحيطة»[19].

ويؤكد باقادر نقطة هامة في هذا الصدد متعلقة بتداخل الثقافات في الطرز المعمارية المستخدمة، فيقدم لنا مثالاً من مدينة جدة التي تظهر فيها الطرز المعمارية المستقاة من ثقافات مختلفة؛ حيث نجد أن الأساليب المعمارية المستخدمة مستوحاة من ثقافات مختلفة ومتعددة مثل الأعمدة الرومانية والأغريقية والمنازل الإسبانية الطراز وبعض أنماط العمارة النجدية أو الحجازية التقليدية أو العمائر التي تجمع من كل شيء بطرف ، وغالباً ما تتجاور هذه بحيث يصبح المشاهد المراقب عاجزاً عن تحديد هوية وشخصية المكان وربطه بسياق ثقافي أو هوية ثقافية معينة[20] .

ولقد أدى هذا الوضع ببعض الباحثين إلى أن يصفوا المدينة الخليجية بأنها « غريبة عن بيئتها الحضارية والطبيعية . إن فيها تناقضاً وتنافراً سكانياً ومعمارياً واجتماعياً وتخطيطياً . فيها القديم جداً والحديث؛ ويوجدان جنباً إلى جنب لا تربطهما وحدة في التنظيم وفي الطراز المعماري . إنها مدن تعاني من الإسراف في التخطيط والعجلة في التصميم . إنها طفيلية على بيئتها وتراثها ،

---

(18) أبو بكر أحمد باقادر : «التطور الاجتماعي والعمراني وأثرهما على البيئة والأسرة» . ورقة مقدمة إلى ندوة **الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية**، الكويت، (فبراير 1998).

(19) المرجع السابق .

(20) المرجع السابق .

شكلية لا وظيفية في بنيتها العمرانية»[21]. والحق أننا نجد في هذا الوصف تعميماً لا يمكن قبوله بسهولة، حقيقة أن ثمة مشكلات فيزيقية عمرانية جمة ولكن يصعب أن نصدر بشأنها حكماً عاماً قاطعاً ينسحب على كل المدن الخليجية دون استثناء . لقد أكدنا في مطلع هذا البحث على أهمية السياق التاريخي في فهم تناقضات الأصالة والمعاصرة في المدينة . وبناء على ذلك فإننا بحاجة إلى أن ننظر في التنويعات المختلفة للمدن الخليجية . فثمة دراسات عديدة تؤكد على أن المدن الخليجية ليست نمطًا واحداً بل هي أنماط متعددة حصرها «جريل» في ثلاثة أنماط هي : - مدن تقليدية توسعت بسبب التوسع في الاقتصاد مثل : الرياض وجدة - ومدن تقليدية توسعت بسبب تأثير النفط المباشر مثل : الكويت والدوحة والمنامة - ومدن جديدة تم استحداثها بسبب صناعة النفط أو للتقليل من الازدحام مثل : الخبر والظهران والدمام والقطيف ومدينة عيسى[22] . وبناء عليه فإننا عندما ننظر إلى مشكلة اللاتجانس العمراني ، فإننا يجب أن نأخذ في اعتبارنا تاريخ المدينة ونوعية السكان الذين يقطنون فيها ، وموقع المدينة على خارطة المدن داخل الدولة ، وموقع المدينة في السياسة العامة للدولة ، وقد يحدث ذلك داخل البلد الواحد . فإذا قارنا مثلاً بين مدينتي دبي وأبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الأنماط العمرانية ومستوى التجانس العمراني نجد اختلافاً ، حيث احتفظت مدينة دبي بموقعها القديم وتمددت حوله ، كما أنها تحوّلت بحكم موقعها إلى مكان لتركز النشاط التجاري للدولة، أما مدينة أبو ظبي فقد تخلصت كلية من المدينة القديمة وباتت مدينة يتصارع الأثرياء فيها على بناء عمارات شاهقة .

---

(21) حسن الخياط : (1988) مرجع سابق . ص 65 .

(22) نقلاً عن أبي بكر باقادر : مرجع سابق ، ص 8 - 10

والسبب في الاختلاف بين المدينتين تاريخي لاجدال في ذلك . فقد أكد «كوستيلو» وهو بصدد حديثه عن العلاقة بين النشاط المهني والتحضر على أن دبي كانت مقراً للتجار قبل اكتشاف النفط ، ومن ثم فقد توسعت بعد اكتشاف النفط بحيث تحافظ على وظيفتها التجارية بالحفاظ على المدينة القديمة ، أما أبو ظبي فقد كان قاطنوها من البدو الذين خلقوا حياة جديدة كلية مع الاحتفاظ بالتقاليد القديمة (بإحياء رياضة الصيد وسباق الهجن)[23].

وإذا انتقلنا من الإطار الفيزيقي الخارجي للمدينة إلى داخل البيت الحضري الذي يشكل الوحدة الأساسية في الإطار المعماري للمدينة لصادفنا إشكالية أخرى من إشكاليات الأصالة والمعاصرة . والبيت في المنظور السوسيولوجي ليس مجرد مأوى يقي الأسرة شر الحر أو البرد ، وإنما هو مجموعة من العلاقات الاجتماعة بين جماعات العمر والنوع داخل الأسرة ؛ وبين أفراد الأسرة والعالم الخارجي (الجيرة والمجتمع المحلي) فالمسكن ليس مكانًا يلجأ إليه الشخص طلباً للراحة واتقاء تقلبات الجو وحسب ، وإنما هو المكان الذي يحن ويشعر المرء بانتمائه إليه والذي تتشكل إزاءه أحاسيس مركبة من الذكريات والعادات والاتجاهات «ولا شك أن هذه الذكريات والعادات والاتجاهات تتشكل عبر علاقات البناء الاجتماعي للمسكن ، والتي تعد العلاقات الأكثر ديمومة واستقراراً في حياة الفرد والأسرة» [24].

---

(23) انظر : كتاب كوستيلو السابق الإشارة إليه ، ص 69 .

(24) خلف أحمد خلف : «كبار السن والمدينة» . في : المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : **رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة (قضايا واتجاهات)**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية . - العدد (18) - المنامة - يناير 1992 .

ونفترض هنا أن تغيرات الحداثة - بما صاحبها من إدخال التصميمات الغربية المنقطعة الصلة بالبيئة والثقافة ونطاق الجيرة - قد أدّت إلى تفكيك العلاقات المكانية التقليدية داخل البيت الخليجي رغم محاولات كثير من الأسر الاحتفاظ ببعض التقاليد الموروثة داخل المنزل على ما سنشير بعد قليل . لقد كان البيت الخليجى التقليدي - وكما يذهب حسن الخياط بحق - نموذجًا من نماذج تكيف الإنسان مع بيئته ومجتمعه التقليدي، فقد كانت البيوت متقاربة متلاصقة تلتف حول حارات أو شوارع أو أزقة ملتوية . أما البيت من الداخل فقد كان يلتف حول فناء داخلي متسع يسمح للمرأة أن تتحرك دون أن تختلط بالناس ، ويسمح بدخول الهواء في الصيف ، فضلاً عن استخدامه في تخزين أدوات الصيد والسلع ، حيث عكس البيت الخليجي بتصميمه خبرات وحاجات المجتمع ، فلم يكن مجرد مأوى بل هو مكان لتجميع الأسرة الممتدة في فناء المنزل . كما كان تصميمه من الداخل يسمح بفصل النساء عن الرجال ، وبتحقيق قدر من الخصوصية لكل بيت على حدة حيث لا تتواجه مداخل البيوت رغم تلاحمها الشديد وتقاربها تحقيقًا للأمن والاطمئنان [25] ، وفضلاً عن هذا فقد كان توزيع الحجرات على سكان البيت الواحد يعبر عن أهمية الأدوار التي يلعبونها ، فأكبر حجرة للأب وزوجته ، تليها حجرة الجد والجدة ، ثم حجرة الابن المتزوج وزوجته ، ثم حجرات الذكور غير المتزوجين ، ثم حجرات الإناث غير المتزوجات[26]. وجميع الحجرات تطل على الفناء الداخلي في رمزية تعبر عن الروح الجماعية التي

---

(25) حسن الخياط :(1988) ، مرجع سابق ، ص 333 - 342.

(26) سبيكة الخاطر وفاروق اسماعيل: « المسكن القطري بين التقليدية والحداثة - الدور الاجتماعي المتغير - دراسة مقارنة». في كتاب **الخارطة الاجتماعية لمدينة الدوحة - دراسة سسيوانثربولوجية**. الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 1993 ، ص 71 - 72 .

تربط الأسرة الممتدة المكونة من الجد والأب وأولاده ، وترتبط هذه الروح الجماعية للأسرة بالروح الجماعية للقبيلة التي تتجمع في الغالب في منطقة واحدة تعرف « بالفريج» .

وبذلك فقد لعب النمط العمراني للمسكن التقليدي في مجتمعات الخليج دوراً كبيراً في تحقيق الروابط الاجتماعية بين الأسرة الواحدة من ناحية وبين الأسرة وبقية بطون القبيلة من ناحية أخرى ، فمن الداخل كانت الوحدات السكنية المختلفة تخلق تفاعلاً تلقائياً بين سكان البيت الواحد، حيث تفتح كل الحجرات على فناء المنزل الذي يعتبر مكاناً يلتقي فيه كل أفراد الأسرة . كما كانت قاعة المجلس أو الديوانية تشكل المكان الذي يربط بين المسكن والخارج حيث يلتقي فيه الأقارب في المناسبات المختلفة كالأعياد ، بل تحول المجلس إلى « محور للحياة الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية والعلمية والقضائية، ويتم في نطاقه كثير من التفاعلات سواء على المستوى العائلي أو على مستوى الأقارب والاصدقاء والزائرين»[27] ويشكّل المسكن مع مساكن بقية أعضاء «الفريج » وحدة اجتماعية وعمرانية متكاملة تنعكس فيها روح التعاون والتضامن التي تتجلى لا في الزيارات المتبادلة فحسب ، ولكن في العمل الجماعي في حفر الآبار أو الصيد أو التجارة أيضاً .

ولقد أدى تحضر المدينة الخليجية إلى تغير نظام العمران فيها، وأثر ذلك تأثيراً كبيراً على الوظيفة الاجتماعية للنمط العمراني للمسكن، لقد أدى التغير إلى تفكيك الروح الجماعية للمسكن في داخل البيت وخارجه، فقد تحولت معظم الأسر إلى سكن مستقل حيث تقيم كل أسرة في منزل كبير نسبياً يحيط

(27) المرجع السابق. ص 85 .

به سور مرتفع (لكي يحجب مابداخل المنزل) وله باب واسع ومدخل كبير تزينه في بعض الأحيان الأشجار والورود. ويتكون المنزل من الداخل من قاعة للمجلس يستقبل فيها الزوار من الضيوف، وعدد من الحجرات المخصصة لأفراد الأسرة (للزوج والزوجة، والأولاد) بجانب حجرات الخدم ، هذا عن السكن في الأحياء الراقية التي يقيم فيها المواطنون ؛ أما أحياء سكن الوافدين فبعضها يشبه هذا النمط ويقيم فيه الأوربيون والأمريكيون في الغالب ، وبعضه الآخر عبارة عن شقق في عمارات سكنية مكونة من طوابق عديدة يقطنها الوافدون من العرب وبعض الآسيويين ، وبعضها سكن فقير داخل المدينة القديمة أو على أطرافها يقطنه العمال من الوافدين. ولقد شجعت هذه الأنماط الجديدة من المسكن على نمو العلاقات الفردية، كما قلّ الترابط بين أعضاء الأسرة الواحدة، وتفككت علاقات الجيرة . فنجد أن المدينة الخليجية تتحول يوماً بعد يوم إلى مدينة متربوليتانية يعاني سكانها من غربة شديدة، فهم لايعرفون بعضهم بعضًا، ولا يترابطون بروابط مدنية تعوضهم عن تفكيك رابطة الجيرة القديمة.

ولاشك أن هذا الوضع قد تدعم من خلال تطورات أخرى في نظام المعيشة وأسلوب الحياة الحضري ، لقد أصبح أسلوب الحياة الحضري يقوم على الاستهلاك كأسلوب حياة، وأصبحت رموز الاستهلاك كالسيارة والتليفون والخادم والسائق من معالم الحياة اليومية للفرد، بحيث أصبح في كثير من الأحيان لكل فرد من داخل الأسرة خادمه الخاص (أو خادمتها الخاصة) وسائقه الخاص وسيارته الخاصة وتليفونه الخاص[28] . وفي ظرف كهذا يصبح

(28) أحمد زايد وآخرون: **الاستهلاك في المجتمع القطري - أنماطه وثقافته**. الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، 1992.

الفرد داخل الأسرة قادراً على خلق علاقات بالمجتمع الخارجي دون حاجة إلى أفراد الأسرة أو إلى نطاق الجيرة، ويساعد اتساع المساكن الحديثة وبعدها عن بعضها البعض على تفريد العلاقات الاجتماعية داخل المدينة .

لقد كان المنزل في الماضي يطل بحجراته المختلفة على الفناء الداخلي للمنزل ، وكان الباب الخارجي للمنزل بابًا ثانويًا للدخول والخروج فقط . وكان المنزل بذلك يجمع الأسرة سوّياً في روح جماعية واحدة، أما الآن فقد تحولت المنازل إلى الخارج ، وأصبح الباب الرئيسي للمنزل والمدخل الرئيسي للمنزل يعبر عن المكانة الاجتماعية الاقتصاية للأسرة . وأضحى الناس يتبارون في الطرز الحديثة (أو مابعد الحديثة) لواجهات المنازل . ويعكس هذا تحول الاهتمام من الداخل إلى الخارج ، من فناء المنزل إلى الشارع وهو تحول يعبر عن انتقال من الروح الجماعية الداخلية إلى الروح الفردية الخارجية، تلك الروح التي باتت تخنق المدينة وتضع الناس داخلها في سياجات من التكلف والفردية .

حقيقة أن معظم سكان دول الخليج - خاصة المواطنين منهم - يحرصون على أن يتضمن معمار المنزل من الداخل بعض اللمسات الأصيلة كقاعة المجلس ، وتخصيص أماكن للذكور وأخرى للإناث، وعلى وضع بسط عربية أو شرقية، ومراعاة بعض الخطوط الشرقية في تصميم العمارة الداخلية، ولكن هذه اللمسات الأصيلة تدل على علاقة رومانسية بالتراث الأصيل يطورها الإنسان الخليجي كشكل من أشكال المقاومة لغربة المدينة الخليجية عن بيئتها وعن ثقافتها .

ويتوقع في هذه الظروف أن تختفي علاقات الجيرة التقليدية ، وأن تستبدل أنماط جديدة من علاقات الجيرة بالأنماط التقليدية منها . لقد كانت علاقات الجيرة في المدينة القديمة تقوم على الروابط القرابية . وثمة عاملان هامان تشير إليهما الدراسات التي أجريت على المدن الخليجية يمكن اعتبارهما سببًا في تبديل علاقات الجيرة ، العامل الأول يرتبط بظهور الأسرة النووية . فثمة ميل واضح لدى الأبناء للانفصال عن الأسرة الأصلية وتكوين مسكن مستقل ؛ وهو اتجاه تشجعه الدول التي تمنح القروض للشباب لتمكنهم من بناء مسكن مستقل . وقد أكدت معظم الدراسات التي أجريت على مجتمعات الخليج العربى على تحول الأسرة الممتدة إلى أسرة زواجية صغيرة الحجم على ما يصاحب هذا التحول من تحول فى بناء العلاقات داخل الأسرة لتصبح أكثر فردية وتحول وظائف الأسرة بحيث تخلّت الأسرة كلية عن الوظيفة الإنتاجية وتحولت إلى وحدة إقامة وتنشئة[29] أما العامل الثاني فيرتبط بالهجرة إلى المدن الخليجية ، التي تحول سكانها من سكان متجانسين في أنشطتهم الاقتصادية وتركيبهم الإثني إلى سكان يتباينون تباينًا شديدًا في أنشطتهم ، وفي تركيبهم الإثني ، لقد أدت الهجرة إلى زيادة معدلات النمو السكاني في المدن الكبيرة

---

(29) من أهم الدرسات التي أكدت تحول الأسرة الخليجية إلى أسرة زواجية نووية الدراسات التالية :

- فهد الثاقب : " حول حجم وبنية العائلة العربية الكويتية " . **مجلة العلوم الاجتماعية** ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد (2) ، (1976) .
- فاروق أمين : **حول واقع الأسرة البحرينية** . المنامة ، جمعية الاجتماعيين البحرينية ، (1983) .
- حسن أبو ركبة وعبد الهادي قريطم : **الأسرة السعودية – الدور والتغير وأثرها في اتخاذ القرارات** . جدة ، مركز البحوث والتنمية ، جامعة الملك عبد العزيز ، (1980) .
- أبو بكر أحمد باقادر : «اتجاهات الزواج في مدينة جدة في ضوء عقود الزواج فيما بين 1979 - 1990» . **مجلة كلية الآداب** ، جدّة ، جامعة الملك عبد العزيز ، (1993) .

في الخليج العربي زيادة كبيرة وصلت في مدن كالرياض والكويت وأبو ظبي إلى مابين (10٪) و(15٪) سنوياً في السبعينيات، وتحولت معظم هذه المدن إلى مدن مهيمنة تستحوذ على النسبة الغالبة من سكان المجتمع. ولقد أدى هذا إلى تغيير التركيبة الإثنية داخل المدن العربية بعامة والخليجية بخاصة[30].

لقد أدى هذان العاملان إلى أن تستبدل الجيرة القائمة على الانتماء الطبقي والإثني داخل المدينة بالجيرة القائمة على الانتماء القرابي؛ قد ظهرت أحياء راقية تسكن فيها الفئات الاجتماعية الأكثر حظًا من الثروة أو النفوذ الإداري، وأحياء فقيرة تتكدس فيها الأسر الفقيرة والمعوزة. ومن ناحية أخرى توجد داخل الأحياء الفقيرة والمتوسطة تجمعات تنتمي إلى جماعة أثنية بعينها كالهنود أو الباكستانيين. بل إننا قد نجد أن أبناء منطقة بعينها من الهند مثلاً، يقطنون في جزء من حي معين يغلب عليه الطابع الثقافي الهندي في كل شيء. كما يحدث في بعض الأحيان أن يسكن أبناء قرية معينة أو أبناء منطقة معينة من أبناء البلد في جزء معين من أحياء المدينة مكونين بذلك جيبًا ريفيًا داخل المدينة[31]. ويخلق هذا الوضع أنماطاً مختلفة من علاقات الجيرة داخل المدينة تتباين في مستوى التضامن والاعتماد المتبادل، فلسنا هنا في صف الرأى القائل بأن تبدل علاقات الجيرة على هذا النحو قد قوّض علاقات التضامن كلية. ونرى في مقابل ذلك أن المدينة الحديثة تقوم على نظام التعددية العرقية، ومن ثم فإنها تقوم على علاقات للجيرة يتراوح التضامن فيها بين علاقات

(30) رياض طبارة: «سمات سكانية في العالم العربي». **مجلة الدراسات الإعلامية**، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية، العدد (54) (يناير - مارس، 1989)، ص 104.

(31) أبو بكر باقادر: «التطور الاجتماعي والعمراني». مرجع سابق، ص 28 - 29.

الفردية (وهذه تظهر في الأحياء الراقية التي يقطنها أبناء الطبقة الوسطى من المواطنين أو الوافدين العرب والأجانب) وعلاقات التضامن القوي (التى يتوقع أن تظهر في أحياء الفقراء التي تتجمع فيها جماعات أثنية ذات طابع خاص مثل أبناء منطقة معينة من الهند أو مصر أو باكستان أو حتى أبناء منطقة ريفية من داخل البلد) .

وبين هذين النمطين من العلاقات ظهر نمط ثالث هو ذلك الموجود في المدن الجديدة التي لم تخل مجتمعات الخليج منها ، ولقد نشأت هذه المدن إما كتوسعات لمدن قديمة ، أو لأغراض صناعية أو تعليمية أو عسكرية . ولقد صممت معظم هذه المدن بناء على نظام المجاورات ، حيث يقسم كل حي إلى مجموعة من المجاورات التي تنتظم فيها المساكن على أساس السكن الفردي ، ورغم أن المخططين قد بذلوا جهودًا في تفادي كثير من المشكلات الحضرية عند تخطيط المدن الجديدة في منطقة الخليج إلا أن ثمة مشكلات يتصل أهمها بانعدام الروح الجماعية حتى داخل المجاورة الواحدة ، فنظام المجاورة يقوم في الغالب على نمط الإسكان العفوي غير المنظم وعدم التوازن الديموجرافي «بحيث يختلف تركيب السكان في المدينة الجديدة من الناحية الاجتماعية والسكانية عن التركيب الاجتماعى الوطني العام»[32] .

كما يعاني سكان المجاورات المختلفة من مشكلات تأقلم وتكيف مع ظروف المجتمعات الحضرية الجديدة ويعانون خاصة في المدن ذات الوظيفة الواحدة كالمدن الصناعية والمدن العسكرية ، من وجود نمط متكرر للحياة

(32) أحمد كنوني عمروش: «هل المدن الجديدة أداة للتخطيط الحضري والإقليمى » · **ندوة المدن الجديدة**، الجبيل، المملكة العربية السعودية، (3 - 7 ديسمبر 1988) ، ص 128 - 129 .

لايشعرون فيه بالتنوع والتجديد، ويفتقدون التجانس والترابط الاجتماعي ، فرغم تجانس الأعمال التي يؤدونها إلا أنهم لايشتركون في عادات وتقاليد وأطر ثقافية وحضارية واحدة و يرتبطون بروابط انتماء مزدوجة «المدن الجديدة التي يقيمون فيها والمدن القديمة التي جاءوا منها»[33] وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدلّ على أن المدن الجديدة - التي يفترض فيها السير على خطة حضرية تتفادى مشكلات المدن القديمة - لم تستطع أن توفر لسكانها المدينة حياة يستعيد منها أصالته السابقة، سواء في المسكن أو في علاقات الجيرة .

وإذا خرجنا من دائرة المسكن والجيرة إلى الدائرة الثقافية العامة لواجهتنا إشكالية أخرى من إشكاليات الأصالة والمعاصرة داخل المدينة الخليجية . إن المدينة - وكما ألمحنا آنفاً - ليست مجرد إطار فيزيقي بل هي شبكة من العلاقات ومنظومة من العادات والتقاليد والقيم ، إنها باختصار مركب ثقافي قيمي . لقد كانت المدينة القديمة وحدة ثقافية متجانسة تضم رجال السياسة والتجار ورجال الدين وسكاناً آخرين يشتغلون بالصيد أو الحرف التقليدية . وكانت هذه الوحدة الثقافية تنبع من الخصائص التي كانت تسم المدينة التقليدية، أو مدينة ما قبل الصناعة بشكل عام ، لقد كانت المدينة تتشابه في بنيتها الإيكولوجية والاجتماعية، ولم تكن تعرف التخصص الدقيق في استخدام الأرض حيث يستخدم المكان لنشاطات دينية وتجارية وتعليمية في ذات الوقت وكانت الأسرة هي أساس الحياة الاجتماعية ؛ حيث يخضع كل ساكن في المدينة للنظام العائلي ويمارس نشاطه في إطاره. وتلعب التقاليد دوراً بارزاً في ثقافة المدينة القديمة ، فعليها تتأسس العلاقات الاجتماعية

(33) عبد الله علي حامد العبدى: «إنشاء المدن الجديدة وعلاقته بالتنمية الإقليمية في الدول العربية». المرجع السابق، ص 95 - 96.

وعلاقات القوة بين الحكام والمحكومين، ويقوم الاتصال داخل المدينة على علاقات أولية مباشرة [34]، وفي ضوء هذه الخصائص للمدينة القديمة، فإنها اتسمت بالتجانس الاجتماعي والثقافي.

والمتأمل لواقع المدينة الخليجية الحديثة لا يجد فيها صدى لهذا التجانس الاجتماعي والثقافي، بل يجد مدينة حديثة تضج بالأسواق والسيارات والفنادق، وتتراكب فيها العلاقات الاجتماعية، وتبدو فيها الثقافة متروبوليتانية النزعة كونية الطابع، وثمة جذور لهذا التنوع الاجتماعي الثقافي يمكن حصر أهمها فيما يلي :

(1) التنوع السكاني لدول الخليج العربية، بحكم اعتمادها على العمالة الأجنبية بعد اكتشاف النفط. لقد تحول سكان مجتمعات الخليج العربية خلال عقدين من الزمان إلى سكان يتميزون بتركيب خاص. ومن أول سمات هذا التركيب التنوع العرقي، فأصبح السكان ينقسمون إلى مواطنين وعرب وآسيويين وأوربيين، وتفيد إحصاءات القوى العاملة بأن نسبة الآسيويين في دول مجلس التعاون الخليجي قد بلغت عام 1975 حوالي (45.7٪)، والعرب (41.7٪) ، والاوربيين (12.6٪)، بينما بلغت نسبة العمالة من المواطنين (26.5٪) [35] . وتشير هذه الإحصاءات إلى تغير جذري في التركيب السكاني حيث أصبح المواطنون أقلية في تركيب القوى العاملة ؛ كما تشير إلى تحول نحو التعددية الإثنية في التركيب

(34) ج. جيوبرج : **مدينة ما قبل الصناعة**. ترجمة أبو بكر أحمد باقادر. جدة، مكتبة الحسن، 1990، ص 369 - 372 .

(35) أحمد منصور الزواد، وعائشة إبراهيم سلطان : **التركيبة السكانية بين دول مجلس التعاون الخليجي** . عجمان، جمعية أم المؤمنين النسائية، 1994، ص 51 .

السكاني. بل إن هذه التعددية الإثنية قد توجد بين كل قسم من هذه الأقسام. فالآسيويون ينقسمون إلى هنود وباكستانيين وبنغاليين، والعرب ينقسمون إلى مصريين وشوام، وحتى المواطنين أنفسهم قد توجد بينهم بعض الانقسامات الإثنية التي لا تظهر في الإحصاءات ولكنها واقع معاش في الحياة اليومية.

(2) أما الجذر الثاني للتنوع الثقافي في المدن الخليجية فيرتبط بالتباين الطبقي، فقد أدى التغير نحو الحداثة إلى تباين في السكان. وفقاً للمستوى الاجتماعي الاقتصادي، وقد أكدت دراسات عديدة على تحول البناء الطبقي في مجتمعات الخليج العربية مع تحول نمط الإنتاج التقليدي الذي كان يعتمد على الرعي وصيد اللؤلؤ إلى نمط رأسمالي بعد اكتشاف النفط، ويشير الباحثون إلى ظهور الفئات الطبقية الوسطى التي تتكون عند قمتها من التجار وكبار الإداريين وعند قاعها من صغار التجار والموظفين، وكذلك إلى ظهور فئات العمال (عمال النفط وعمال الصناعة، وعمال الخدمات الحكومية) هذا بطبيعة الحال بجانب الطبقة الحاكمة[36].

---

(36) من أهم الدراسات التي لمست موضوع البناء الطبقي:

- محمد الرميحى: **البترول والتغير الاجتماعي فى الخليج العربى**. الكويت، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، (1975).
- نورة الفلاح: «الكويت - محاولة لفهم البناء الاجتماعي»، **أعمال ندوة التكوين الاجتماعي- الاقتصادي في الأقطار العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (1981).
- موزة عبيد غباش: **الجماعات الطبقية قديمًا وحديثًا في دولة الإمارات**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة - (1987).

(3) وثمة مصدر ثالث للتنوع الثقافي داخل المدن يرتبط بتركز الأنشطة التجارية والإدارية في المدينة، وتعدد وظائفها الإدارية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية، لقد تحولت معظم مدن الخليج - خاصة العواصم والمدن الكبرى - إلى نمط المدينة الأولى التي تستحوذ على معظم الأنشطة التجارية والإدارية وتحتكر القوة على حساب الأطراف، وقد أكد أحد الباحثين في هذا الصدد ، على أن عدم وجود اهتمام بالتخطيط الإقليمي أدى إلى « أهمال المدن الصغرى عند وضع سياسات التنمية الأمر الذى جعل حجم الاستثمارات بتلك المدن محدوداً وبالتالي ازدادت الفجوة بين المدن الكبرى والثانوية من جهة وباقي المراكز الحضرية والريفية من جهة أخرى، وكان من نتائج ذلك ظهور ما يعرف بنمط المدينة العظمى الوحيدة المهيمنة، ذات النشـــاط العمراني المسيطر على الدولة ككل»[37] .

(4) وأخيراً فإن المدينة التي نمت هذا النمو الهائل قد تحولت إلى مركز للثقافة العالمية «Global Culture» ، وتتجلى هذه الثقافة في الأسواق ذات الطابع العالمي والفنادق ومراكز الإعلام. لقد أصبحت المدينة ميدانًا عاماً يستقبل كل ماهو عالمي ، وأصبحت مكانًا لتدفقات إثنية (العمال والخبراء والفنيون من الدول الأخرى) وتدفقات تكنولوجية (معدات النفط والمصانع والاتصالات اللاسلكية) ، وتدفقات فكرية (دور النشر وقنوات نقل المعلومات) وتدفقات سلعية (الأسواق وأرصفة التصدير). وهكذا أصبحت المدينة الخليجية جزءاً من الثقافة العالمية ذات الطابع الكوني.

(37) طه حسين حسن : «المدينة والأطراف». في **كتاب الرافد** ، الشارقة ، دائرة الثقافة والإعلام ، العدد (5) (1996) ، ص 30 .

فماذا عسى أن تكون ثقافة المدينة وقد أصبحت على هذا القدر من اللاتجانس الإثني والطبيعي وعلى هذا القدر من الاندماج في الثقافة العالمية؟. للإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نستكشف بعض مجالي هذا التنوع الثقافي والاجتماعي، وأن نلمِّح إلى آثاره الممكنة على هوية المدينة.

ومن أهم المظاهر الكاشفة عن اللاتجانس داخل المدينة الخليجية هذا الكم الهائل من الجماعات العرقية التي تعيش فيها، والحق أن التنوع الإثني ليس عيبًا في حد ذاته، فمعظم المدن المتروبوليتانية تعرف هذا الضرب من التنوع الإثني بل أنه من الطبيعي أن تتأثر المجتمعات الخليجية بالثقافات المجاورة خاصة الثقافة الهندية والفارسية، بل التأثر بالثقافات الآسيوية الجديدة كالفلبينية والتايلندية[38]. فليس هناك مشكلة في التنوع الإثني في حد ذاته، وإنما المشكلة في عملية الانصهار بين الجماعات العرقية المختلفة، ونحسب أن المدينة الخليجية لم تنجح حتى الآن في استيعاب ثقافة الجماعات الإثنية المختلفة في ثقافة واحدة، بل تظهر داخلها ثقافات مختلطة هجين بين العربية والفارسية، من ناحية، وبين العربية والهندية من ناحية أخرى، ولقد أكدت بعض الدراسات التي أجريت عن العمالة الوافدة في المجتمعات الخليجية هذا التباعد بين الثقافة الوطنية وبين الثقافات الوافدة خاصة ثقافة شبه القارة الهندية. لقد ذهبت هذه الدراسات مذاهب شتى في الحديث عن تهديد الهوية العربية واللغة العربية. ولكن قليلاً من هذه الدراسات هي التي أشارت إلى مشكلات العزلة بالنسبة للعمالة الوافدة. وظروف وشروط العمل التي تعمل

(38) باقر النجار: «البنية الثقافية...» مرجع سابق، ص79.

بدورها على تزايد العزلة والانغلاق الإثني[39] . ويدل ذلك على أن المشكلة الجوهرية في قضية التنوع الإثني هي قضية الاندماج والانصهار بين الجماعات الإثنية المختلفة ، بحيث تتحول المدينة الخليجية إلى بوتقة قادرة على دمج الجماعات المختلفة في ثقافة واحدة .

وتتعاظم قضية اللاتجانس الثقافي في المدينة الخليجية عندما نجد أن مشكلة التنوع الإثني تتوازى مع تفاوتات طبقية ملحوظة، فالجماعات التي تشكل سكان المدينة تعيش في أحياء منفصلة يظهر بينها تباين طبقي واضح، وكما يذهب « باقر النجار» فإن المدينة الخليجية تتفرع إلى « ثلاثة أنماط وأشكال من المدن الفرعية منقطعة الوصل عن بعضها البعض، متباينة طبقياً من حيث ساكنيها كما هى متباينة في أنماط حياتها، ومصفوفة علاقاتها الاجتماعية، وأنماط هندستها الداخلية والخارجية»[40] . أما هذه الأنماط فهي سكن الهنود والآسيويين الفقير والمنعزل والمتردي في خدماته؛ وعمارات وفيلات الخبراء الأجانب، وسكن المحليين، وتتباين هذه المستويات الثلاثة في طبيعة الخدمات ومستوى الازدحام داخل المنزل. ولعل أكثرها حرماناً وفقراً سكن العمال الآسيويين كالباتان أو البلوش أو البشتو من الباكستانيين أو الكيرليين من الهنود، فهذه الأحياء تشكل أزقة أو مجاورات أقرب إلى الجيتو «Ghetto» اليهودي في المدن الأوربية ، وتتداخل فيها ثقافات شبه القارة الهندية (الهندوسية والبوذية والمسلمة)، وتتردى فيها أحوال المعيشة والعمل

---

(39) انظر : أحمد زايد : «نحو سوسيولوجيا جديدة لدراسة المشكلات الاجتماعية مع إشارة خاصة لمشكلة العمالة الوافدة في دول الخليج العربي» . **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (146) ، (أبريل 1991) .

(40) باقر النجار : «البنية الثقافية . . . » مرجع سابق ، ص 79 - 80 .

والإحباط الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الجريمة والعنف والانتحار والجنس غير المشروع[41] . وفي ضوء ذلك فإنه يمكن القول أن المدينة الخليجية إذا كانت فشلت في أن تقرب بين الجماعات الإثنية وتجمعها في بوتقة واحدة، فإنها فشلت أيضاً في أن تقرب بين طبقات المجتمع، وأن تدمج فئاته الاجتماعية في نوع من التفاعل الخلاق .

وفي ضوء هذا التركيب الإثني والطبقي تبدو ثقافة المدينة الخليجية وكأنها لوحة فسيفساء تحوي ألواناً مختلفة وأشكالاً متباينة يجمعها إطار واحد، فثمة ثقافات مختلفة تتفاعل وتختلط وتتعايش. والحق أنه إذا كان ثمة انفصال مكاني وطبقي وإثني بين الجماعات المختلفة في المدينة ، إلا أن تواصلاً ثقافيا ًمن نوع ما ينشأ بينهم ، تواصل يمكنّهم من أن يتفاعلوا وأن يتعاملوا تجاريًا وإداريًا وأن يتواصلوا على نحو ما في حياتهم اليومية، حقيقة أن هذه الثقافة لم تدمج هذه الفئات دمجًا في علاقات جمعية على غرار ما كان قائمًا في مدينة ما قبل النفط، ولكنها تخلق حداً أدنى من التواصل. وتتخّلق هذه الثقافة عبر آليات عامة تخضع لها المدينة ككل، وعبر آليات خاصة تتطور من خلال عمليات التفاعل اليومي.

ومن أهم الآليات العامة خضوع المدينة لمنظومة قيم عالمية كونية تجعل ساكن المدينة يخضع لها بصرف النظر عن انتمائه العرقي أو الطبقي. وتقوم هذه المنظومة القيمية على الفردية والتشيؤ والاستهلاك، فقد أدى التحول

(41) باقر النجار : « الثابت والمتغير في صورة المدينة الخليجية» . **كتاب الرافد**، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، الطبعة الأولى، العدد (5)، (1996)، ص 38 .

المتروبوليتاني في المدينة الخليجية إلى أن تستبدل القيم الفردية والتشيؤ والاستهلاك بالقيم الجمعية والتبادلية التي كانت تسم المجتمع القديم. ولذلك يؤكد الدارسون لدول الخليج العربية على أن المجتمع في هذه المجتمعات يميل إلى أن يتحول إلى مجتمع استهلاكي مقلد، تحول الإنسان فيه إلى إنسان ينظر بجدية وشغف متناه إلى الأشياء المادية باعتبارها المقياس لقيمته الحقيقية في المجتمع[42]. ولذلك فقد تحول بالتدريج إلى مجتمع استهلاكي يعتمد على «دخل النفط غير المرتبط بالإنتاج»[43]. والحق أن ظاهرة تفشي القيم المادية والفردية والاستهلاكية ليست - وكما أكدنا في بحثنا عن الاستهلاك في المجتمع القطرى[44] - ظاهرة خليجية محضة بل هي ظاهرة عالمية كونية حيث تنتشر ثقافة الاستهلاك الرأسمالية على المستوى الكوني متخطية حدود الطبقات والروابط العائلية والجماعات الإثنية لتصبح ثقافة عالمية أو كونية. ربما تكون المدن الخليجية أكثر بروزًا في قيمها الاستهلاكية. ويرجع السبب في ذلك - وكما يذهب سليمان خلف بحق - إلى أنها برزت وتشكلت كموقع أو مركز للاستهلاك. ولذا نرى أن للمدينة ككل طابعًا استعراضيًا[45]. لقد أدت انسيابات العمالة الوافدة والتكنولوجيا، وحركة رأس المال ومؤسساته وانسيابات الأفكار والخدمات الإعلامية إلى أن تجتمع للمدينة الخليجية مقومات العولمة[46]. وهذه الثقافة العالمية هي التي تشد كل ساكن في المدينة -

---

(42) خضير عباس المهر: **المجتمع الاستهلاكي وأوقات الفراغ**. الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، 1987، ص 60 - 61.

(43) محمد الرميحي: **الخليج ليس نفطًا**. الكويت، شركة كاظمة، 1983، ص 298.

(44) أحمد زايد وآخرون: **الاستهلاك في المجتمع القطري**. مرجع سابق.

(45) سليمان خلف: «خصائص التحضر في المدينة الخليجية». **ندوة كتاب الرافد**، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، 1996، ص39.

(46) المرجع السابق، ص 43.

مهما كان انتماؤه الطبقي أو الإثني- إليها برباط . فالكل يعمل والكل يستهلك ، والكل يناضل من أجل تملّك مزيد من رموز الاستهلاك المادي البصري، والكل يتطلع إلى المزيد في إطار منظومة قيم تؤكد على الفردية.

أما الآليات الخاصة ، فإننا نلحظ ظهور علاقات تواصل بينية بين الثقافات الفرعية المختلفة داخل المدينة وفي المجتمع الخليجي بوجه عام. ولم تلتفت أي من الدراسات الاجتماعية لعلاقات التواصل البينية هذه ، وذلك لأن جلّ الدراسات تركز على الآثار السلبية للثقافات الوافدة على الثقافة العربية ، فتسكت عن التواصل الذي يمكن أن يتبنين (يتشكل بنائياً)، عبر فترة طويلة من الزمن. حقيقة أن ثمة عزلة إثنية ظاهرة في المدينة الخليجية، ولكن ثمة تفاعلات أيضاً تفرضها ظروف العمل وتسيير الحياة اليومية. ويتوقع في هذه الحالة أن تظهر مساحات للالتقاء الثقافي تعبر عن الأخذ والعطاء بين الثقافات المختلفة. وتتشكل هذه المساحات للالتقاء الثقافي من خلال مجالات اللغة والعادات والتقاليد والزي والموسيقى .

وتتدعم هذه المناطق التواصلية عندما يعاد إنتاج كثير من مظاهر الحياة الخاصة بالجماعات المختلفة عبر الثقافة الاتصالية العامة «Popular Culture» التي تبث من خلال الإذاعة والتلفزيون والسينما والفيديو ، أو من خلال الأماكن ذات الطابع الكوني في المدينة كالفنادق والمطارات والأماكن السياحية، المطاعم ودور التسلية، أو حتى من خلال الاحتفالات بالزواج أو الأعياد والمناسبات العامة، وهكذا تلتقي الممارسات اليومية مع الثقافة الاتصالية العامة ، أو الثقافة الدنيا مع الثقافة العليا في تعضيد هذه المناطق الاتصالية بين الثقافات الفرعية.

ثالثاً - جدل الأصالة والمعاصرة في المدينـــة الخليجيـــة

يميل الخطاب حول قضية الأصالة والمعاصرة ميلاً مثاليًا بالاتكاء على كلمة «يجب»، كالقول بضرورة المحافظة على التراث القديم دون تعريف دقيق لما هو التراث ، أو القول بضرورة تبييء العمارة أي السعي نحو خلق عمارة تناسب البيئة وتتشكل وفق عناصرها، أو القول بالتوفيق بين القديم والجديد دون أن نعرف كيف يتحقق هذا. وأحد أوجه التصور الظاهرة في هذا الخطاب هو تجاهله الشديد لظروف الواقع، لقد تغيرت المدينة تغيراً كبيراً بحيث باتت بعيدة كل البعد عن نواتها الأصلية ولقد حدثت عمليات التحضر في المدينة بشكل لم تخضع فيه لخطة معينة إلا في النزر اليسير ، وحتى في المدن التي تم تخطيطها لم يكن ممكناً إعادة النظم القديمة في العمارة والحياة كما كانت موجودة في الماضى. لقد كان بالإمكان في بعض الحالات فقط استلهام عناصر معمارية من التر اث، في هذه الظروف يكون الحديث عن مثاليات حديثًا مجافيًا للواقع، ولذلك تكون الحاجة ماسة إلى تطوير خطاب مخالف في قضية الأصالة والمعاصرة ، خطاب يتجه مباشرة إلى درس الواقع، والتعرف على الطريقة التي يندثر بها التراث، وصور مقاومته وتعايشه مع المعاصر، فيما نطلق عليه جدل الأصالة والمعاصرة . إن المدينة ظاهرة تاريخية وليست كياناً جامداً يمكن فكه وتركيبه أوترميمه، إنها مجموعة من العمليات المتفاعلة التي تتراكب فيها عناصر مختلفة تتعاند أحياناً وتتوافق أحياناً أخرى، ولكنها في كل الأحوال تنقل المدينة من حالة إلى أخرى عبر مجرى التاريخ وفي ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية الفاعلة في تكوينها .

فالمدينة تتأسس على تفاعل بين المكان والزمان، والإنسان هو الذي يخلق هذا التفاعل ويطوره من خلال فكره وتصوراته ورؤيته[47] . والمدينة بذلك ليست مجموعة من المقومات الفيزيقية المادية ، بل هي مجموعة من المقومات المعنوية أيضاً، ويترابط النوعان من المقومات ترابطاً أصيلاً، يكون فيه النوع الأول (المقومات المادية) مرآة للنوع الثاني (المقومات المعنوية) فالنتاج المادي هو نتاج فكر المجتمع وإبداع الإنسان[48].

والإنسان روح متجددة ورؤية متجددة وعقل متجدد، ومن ثم فإن المدينة التي يقيمها الإنسان بروحه وعقله ورؤيته هي كيان متجدد، لايتوقف التطور فيها، إنها تاريخ متحرك عبر مكان معين يحّول من هذا المكان ويشكله . ويتشكّل تاريخ المدينة من جدل لا ينقطع بين القديم والجديد ، بين روح الأصالة وروح المعاصرة . ووفقاً لهذا المنطق - الذي يعد أقرب إلى روح العمران بالمفهوم الخلدوني الذي من طبيعته أن يتغير بتعاقب الأمم والأجيال - فإن قبول الجديد والتعامل معه، وتملكه في إطار التراث الأصيل يعبر عن روح الأصالة ذاتها، فالأصالة تراث متجدد ، وروح متجددة متوثبة إلى آفاق أفضل، وإذا فهمت الأصالة على هذا النحو، فإنها لا تندثر كلية أمام الجديد . قد تذبل أو يصيبها الوهن إلى حين ، ولكنها تظل تخلق روح الاستمرار والمثابرة. فقد يكون الجديد عاتياً مدوياً يحاول أن يمحو من طريقه كل ما هو

---

(47) حسن حنفي: « فلسفة المكان». **ندوة المدينة العربية : خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي**، المدينة المنورة، (28 فبراير - 5 مارس 1981) . ص 20 .

(48) إسماعيل سراج الدين : « المدينة العربية وتراثها الحضاري الإسلامي بين المكونات المادية والمقومات المعنوية». **ندوة المدينة العربية** . . . المرجع السابق ، ص 21 .

أصيل، وقد يكون شيء من هذا حدث في المدن الخليجية التي تحولت عبر قرنين فقط من الزمان إلى مدن متروبوليتانية ذات طابع كوني. ولكن حدوث التغير على هذا النحو لا يعني أن الروح الأصيلة قد غابت عن المدينة الخليجية. قد تكون المباني تبدلت، وقد تكون العلاقات الجمعية أصابها بعض الوهن، ولكن الروح التراثية الأصيلة تقاوم أحياناً وتتكيف أحياناً أخرى في جدل متواصل مع الثقافة الحديثة.

ولقد أكد علماء الاجتماع الحضري هذه الحقيقة عندما لاحظوا أن «المجتمع الشعبي» الأصل - الذي تبلورت حوله ومنه المدينة الحديثة - يمتلك قدرات كبيرة على البقاء، ويستدل العلماء على صدق هذه المقولة من حالة المجتمعات التي بذلت فيها جهود مقصودة لتدمير مدن ما قبل الحداثة، كما حدث في الاتحاد السوفيتي (السابق) الذى بذلت فيه محاولات لتدمير حضارة المدن القديمة في الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا. وقد فشلت هذه الجهود في قطع جذور الأنماط الدينية والاقتصادية والأسرية، كما يستدلون على صدق هذه المقولة أيضاً من خلال استمرار بعض الطرز المعمارية والرموز الثقافية في بعض مدن أسبانيا وإنجلترا وألمانيا. فالمجتمعات غير ذات التاريخ الحضاري القديم - كالولايات المتحدة الأمريكية والتي بدأ التحضر فيها دون وجود نويّات حضرية قديمة - هي فقط التي لاتعرف هذا النمط من مقاومة وصمود الأشكال والرموز التقليدية في العمارة وفي أساليب الحياة[49].

(49) ج . جيوبرج: (1990) مرجع سابق. ص 283 .

ثمة ثوابت تراثية إذن لايمكن أن تزول تحت أي تهديد حضاري حتى وإن كان عنيفاً، ولاتعد المدن الخليجية استثناء من ذلك. لقد التفت المدينة التراثية حول المسجد والسوق وقصر الحاكم، وكانت الصبغة الدينية هي الصبغة الغالبة عليها، وتجاورت بيوتها في نسق معماري يؤدي إلى توحيد القبيلة وتحقيق أقصى درجات الارتباط والأمن الاجتماعي، وتداخلت الحياة الاقتصادية والدينية والسياسية والثقافية على نحو فريد. ولقد أوضح تحليلنا في القسم السابق من هذا البحث أن هذا النمط الأصلي أو الأصيل للمدينة الخليجية قد تغير تغيراً جذرياً أمام زخم التحضر السريع الذي أدى على ما يذهب البعض إلى أن أصبحت المدن «خليطاً عجيباً من أبنية مندثرة فاقدة لقيمتها العملية ومنشآت افتقدت قيمتها الحضارية»(50). لم تعد المدينة الخليجية كما كانت في الماضي إذن، وأصبحت روابطها التقليدية خاضعة لعمليات تحلل وتفكيك، وانفصلت مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية تحت وطأة التخصص والخضوع للنظم الحديثة.

ومع ذلك فإن عناصر تراثية استمرت تميز هذه المدن مثل غيرها من المدن الإسلامية. وكان المسجد من أهم هذه العناصر المميزة، لقد تحولت المدن من مدن تلتف كل منها حول مسجد واحد إلى مدن تلتف كل نوية من نوياتها أو كل حي من أحيائها حول مسجد، مع الاحتفاظ بفكرة المسجد الكبير في معظم الأحيان. ولقد كتب أحد الدارسين حول هذه الفكرة يقول: «ولما كانت المعتقدات الدينية في البلاد العربية أقل المقومات تغيراً

---

(50) محمود حمدى: " السبيل إلى الحفاظ على الخصائص الأصيلة للمدينة العربية "في: **ندوة المدينة العربية**، مرجع سابق، ص33.

بحكم المكانـــة السامية التي يتبوؤها الدين الإسلامي فإن تصاميم الجوامع والأضرحة والأبنية الدينية الأخرى بقيت ثابتة تقريباً في حرمها وصحنها ومحرابها واتجاهاتها : ولم يتغير منها سوى النقوش والزخرفة وما يتعلق بالسعة»[51] .

ورغم أن المنازل قد فقدت كثيراً من طابعها المعماري التقليدي من حيث الشكل الخارجي والتكوين الداخلي، إلا أن معظم سكان المدينة -خاصة من السكان المحليين - يحرصون على أن يتضمن البيت من الداخل قاعة للمجلس، ويعتبر المجلس أو الديوانية من المكونات التقليدية للبيت الخليجي، حقيقة أن وظائف المجلس قد تغيرت، فأصبحت مكانًا لاستقبال الضيوف والأقارب والأصدقاء بدلاً من أن كان مكاناً لتجميع العائلة وتناول الأخبار وعقد الصفقات وتعليم القرآن. ولكن ثمة قسمات تقليدية ما تزال تتوافر في المجلس الحديث منها مثلاً الحرص على فرش المجلس ببسط ومتكآت ذات طابع تقليدى، ومنها المحافظة على نظام الجلوس التقليدي بالمجلس بحيث يجلس أكبر الناس سنا وأعلاهم مكانة في صدر المجلس، ومنها الحرص على تقديم القهوة، وبث البخور في قاعة المجلس بنفس الطريقة التقليدية(*). وفي ذلك كله رموز تدل على أن التفكك الذي حل بالروابط التقليدية ربما يكون تفككاً خارجيًا تصاحبه صور من المقاومة من خلال الحرص على هذه العادات الأصيلة.

---

(51) المرجع السابق ، ص 32 .

(*) قام الكاتب بدراسة عن المجلس في البيت الخليجي ، لم تنشر بعد .

ونلفت الانتباه هنا إلى ظاهرة حضرية لم يلتفت إليها أحد من الدارسين في حدود علمنا حتى الآن ، ألا وهي ظاهرة المقاهي ، لقد انتشرت المقاهي انتشاراً كبيراً في المدن الخليجية الكبرى ، وبعض هذه المقاهي مؤسس على الطرز الغربية الحديثة ، خاصة تلك القريبة من الأسواق في قلب المدينة الحديثة ، ولكن بعض المقاهي يعيد إنتاج عناصر تراثية تعيد إلى الأذهان صورة المجلس التقليدي في المجتمعات الخليجية . ونحن بحاجة إلى بيانات أكثر تفصيلاً عن الوظائف الاجتماعية التي تؤديها هذه المقاهي لكي نتمكن من تطوير فروض حول دورها في التكامل الحضري .

وثمة مشاهدات على إعادة إنتـــاج علاقات تجميعية لها طابع تقليدي من خلال أطر حديثة ، من ذلك مثلاً تنظيم حفلات الأفراح . حقيقة أن الفنادق الكبرى تحولت إلى مكان بديل لتنظيم أفراح الصفوة ، ولكن هناك قطاعـاً عريضاً من سـكان المدن ما يزال يضرب الخيام بجانب المنازل الحديثة خاصة إذا كانت هذه المنازل تقع على أطراف المدينة ويتجمع في هذه الخيام الأهل والأقارب والأصدقاء يتناولون المشروبات والمأكولات ويرقصون بالسيف ، وتعيد هذه الممارسات التقليدية روح الأصالة التي كانت سائدة في المدينة القديمة ، كما أنها تعيد تجميع القبيلة ، وتعيد إنتاج القيم التقليدية .

ور غم أن كل المظاهر التي أشرنا إليها هنا ، والتي تعبر عن استمرار ومقاومة الجوانب الأصيلة في الحياة الحضرية ، تبدو باهتة أمام الأمواج العاتية للتغير في المدينة ، إلا أنها تعتبر جوانب إيجابية تشير إلى أن العلاقة بين القديم والجديد ليست علاقة ثنائية يستبدل فيها شيء بشيء ؛ ولكنها علاقة فيها جوانب متغيرة وأخرى ثابتة ، كما تعبر عن أصالة المدينة الخليجية التي ماتزال كامنة فيها .

وفي ضوء هذا الموقف فإن الحديث عن توفيق بين الأصالة والمعاصرة لا يعد حديثاً مسوغاً ولا مقبولاً لدينا فالتوفيق تفعيل ، والتفعيل تدخل ، والتدخل ترقيع أو هدم والترقيع أو الهدم ، ربما يكونان هما اللذان أفقدا المدينة جزءاً أساسيًا من أصالتها . وإنما الحديث يكون عن توافق وتكيف ، والتوافق تفاعل وجدل وحوار ، وإذا كان الأمر توافق وجدل وحوار بين القديم والجديد ، أو بين الأصيل والحديث ، فإننا لا نفترض أن هوية المدينة (وما فيها من تفاعلات في العلاقات الاجتماعية والخدمات والتنشئة والمشاركة) قد ضاعت كلية أو أصابها الذبول . إنها هناك كامنة تقاوم وتفرض مجلياتها هنا وهناك .

ولكن لا يعني هذا أننا نترك هذا الحوار بين القديم والجديد لجدل التاريخ فحسب . فالحياة الاجتماعية المعاصرة تتأسس على التخطيط الجيد ، والتصورات المستقبلية . فلا شك أن معركة الجدل بين الأصيل والحديث معركة غير متكافئة ، ينتصر فيها الحديث دائماً ويصبح القديم -فيما عدا التراث الديني بطبيعة الحال - في حالة مقاومة ، ومن ثم فإن التخطيط الجيد ، لتنظيم المدن والحياة الاجتماعية فيها يساعد لا على التوفيق بين القديم والجديد ، ولكن على مساعدة القديم على الصمود والمقاومة بشكل أفضل .

والمدينة بناء اجتماعي ونسق مؤسسات في المحل الأول وليست مجرد مجموعة من المباني ومركبات من الهياكل المادية ، واذا كانت الحداثة تهدد كيان المدينة وأصالتها ، فإن هذا ينطبق بشكل أولي على الأنساق الاجتماعية أكثر مما ينطبق على المباني أو الهياكل المادية ونخص بالذكر هنا علاقات الأسرة وما تفرضه من ضوابط . فهي علاقات يصيبها الوهن يوماً بعد يوم ، وكذلك منظومة القيم الحياتية والتي باتت مهددة تحت وطأة المصالح المادية ؛ وبناء على ذلك ، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه المدينة الخليجية لا يتمثل في إعادة

هيكليتها مادياً، ولكن بدعم الجهود لتدعيم الأسرة وتدعيم القيم الجمعية الإيجابية، ويبدو أن لا سبيل إلى ذلك إلا من خلال تدعيم المجتمع المدني، بتأسيس قاعدة حضرية مدنية قوية، تدعم الروابط والمصالح الجمعية، إن مثل هذه الروابط هي القادرة وحدها في العالم المعاصر على خلق علاقات جمعية وسطى تقع بين العلاقات الفردية اليومية المتفرقة وبين العلاقات الرسمية التي تميز الحياة المعاصرة ، أو بين صراع المصالح اليومي والاغتراب الذي تفرضه الحياة البيروقراطية المؤسسية .

فالمشكلة التي تواجه المدينة الخليجية تتمثل في سؤال طرحه من قبل علماء الاجتماع الكلاسيكيين وعلى رأسهم أميل دوركايم، وهو : كيف نحافظ على التضامن الاجتماعي والحداثة في آن واحد ؟ أو بلغة أخرى كيف يحقق المجتمع طموحاته نحو الحداثة دون أن يفقد هويته ؟

وإذا كانت الحداثة قدراً لا مهرب منه، ولا سبيل أمامنا الا بقبول تحديها، فإن على المجتمع أن يولد شكلاً من أشكال التضامن قادراً على خلق نوع من التوزان بين السلوك الفردي والتنظيم المعياري، أو على خلق مجموعة من الضوابط البنائية التي تحد من النزعة الفردية، وتمنعها من أن تطيح بالحياة الاجتماعية برمتها، ولقد اعتبر دوركايم أن الروابط التطوعية والاتحادات المهنية هي الكفيلة بتحقيق هذا التوازن[52]. وكانت تلك دعوة مبكرة لتقوية المجتمع المدني إزاء زحف الحداثة، وأحسب أن هذه الدعوة ماتزال مسوغة بالنسبة للمجتمعات العربية والمجتمعات الحضرية منها بخاصة.

---

(52) انظر مقدمة كتاب تقسيم العمل لإميل دوركايم :

- E.Durkeim: **The Devision of Labour in Society,**. New York, The Free

خاتمة - نظرة إلى المستقبل

لا شك أن المستقبل سوف يحمل في طياته مزيداً من التحضر ومزيداً من نمو المدن، وبالتالي مزيداً من خلخلة الهوية ، ولاشك أيضاً أن المستقبل سوف يحمل في طياته صوراً من الاستمرار والمقاومة للعناصر التراثية الأصلية، فلا نعتقد أن الحوار بين الجديد والقديم، ينقطع في المستقبل، ولكن ثمة وعياً ينتظم الآن في عقولنا بأن الهوية مهددة، وأن مقاومة الجوانب الأصيلة تضعف أمام عالمية (أو كونية) الثقافة والقيم وفنون العمارة وأساليب الحياة، وهذا الوعي يعد في حد ذاته مطلباً ضرورياً وأولياً لأي رؤية مستقبلية .

ولسنا قادرين هنا على أن نحدد معالم رؤية مستقبلية، ولكن حسبنا، أن نؤكد على أهمية هذا الوعي، وأن نؤكد من خلاله على مجموعة من المعايير التي يجب أن تحكم سلوكنا (وخاصة المسؤولين عن صناعة القرار منا) في المستقبل.

(1) أهمية نشر الوعي الحضري الجديد، ويتأسس هذا الوعي على وعي بالأصالة الحضرية، ووعي بأهمية المحافظة على العناصر التراثية الهامة، خاصة في الحياة الاجتماعية.

(2) أهمية أخذ البعد الاجتماعي مأخذاً جاداً في تخطيط الأحياء الجديدة داخل المدن القديمة وفي تخطيط المدن الجديدة، وكذلك في التخطيط للسياسات الحضرية المتصلة بالمرافق والأسواق والأماكن الترفيهية.

(3) وأولاً وقبل كل شيء تدعيم الروح المدنية من خلال العمل على تنشيط العمل الأهلي بين سكان الحضر. فلا مستقبل للمدينة المعاصرة إلا من خلال « الشراكة » التي تقوم على التعاون والتعاضد بين العمل الحكومي والعمل الأهلي المدني، وعلى تضافر الأفكار الوافدة من أعلى والنابعة من أسفل، فمن شأن هذه الشراكة أن تمنع أي طرف من أن يفسد على أهل المدينة أصالتهم وهويتهم.

المراجـــع

1 – إبراهيم ، محمد عباس : «الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية» . مجلة التعاون ، الرياض ، الأمانة العامة لمجلس التعاون ، المجلد (4) ، العدد (4) (يونيو ، 1989) .

2 – أبو ركبة ، حسن ، وقريطم ، عبدالهادي : الأسرة السعودية ، الدور والتغير وأثرها في اتخاذ القرارات . جدة ، مركز البحوث والتنمية ، جامعة الملك عبدالعزيز ، 1980 .

3 – أبو عياش ، عبدالإله : أزمة المدينة العربية . الكويت ، وكالة المطبوعات ، 1980 .

4 – أمين ، فاروق : حول واقع الأسرة البحرينية . المنامة ، جمعية الاجتماعيين البحرينية ، 1983 .

5 – باقادر ، أبو بكر أحمد : «اتجاهات الزواج في مدينة جدة في ضوء عقود الزواج فيما بين 1979 - 1990» . مجلة كلية الآداب ، جدة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، (1993) .

6 – باقادر ، أبو بكر أحمد : «التطور الاجتماعي والعمراني وأثرهما على البيئة والأسرة» . ورقة مقدمة إلى ندوة الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية ، الكويت (فبراير ، 1998) .

7 - بيرير، جيرالد: مجتمع المدينة في البلدان النامية. ترجمة محمد الجوهري. القاهرة، مكتبة نهضة مصر للنشر والتوزيع، 1972.

8 - الثاقب، فهد: «حول حجم وبنية العائلة العربية الكويتية». مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد (2)، جامعة الكويت (1976).

9 - جيوبرج، ج: مدينة ماقبل الصناعة. ترجمة أبوبكر أحمد باقدر. جدة، مكتبة الحسن، 1990.

10-حسن، طه حسين: «المدينة والأطراف». في كتاب الرافد، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، العدد (5)، (1996).

11-حمدان، جمال: شخصية مصر. القاهرة، المجلد (2)، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1981.

12-حمدي، محمود: «السبيل إلى الحفاظ على الخصائص الأصيلة للمدينة العربية». ندوة المدينة العربية - خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي، المدينة المنورة، (28 فبراير - 5 مارس 1981).

13 - حنفي، حسن: «فلسفة المكان». ندوة المدينة العربية - خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي، المدينة المنورة، (28 فبراير - 5 مارس 1981).

14 - الخاطر، سبيكة وإسماعيل، فاروق : الخارطة الاجتماعية لمدينة الدوحة. الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 1993.

15- خلف، خلف أحمد: «كبار السن والمدينة» في: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة - قضايا واتجاهات - سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (18)، المنامة (يناير، 1992).

16 - خلف، سليمان: «خصائص التحضر في المدينة الخليجية». في كتاب الرافد، الشارقة، دائرة الثقافة والاعلام، العدد (5)، 1996.

17 - الخياط، حسن: المدينة العربية الخليجية. الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 1988.

18 - الرميحي، محمد: البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي. الكويت، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1975.

19 - الرميحي، محمد: الخليج ليس نفطاً. الكويت، شركة كاظمة، 1983.

20 - زايد، أحمد، وآخرون: الاستهلاك في المجتمع القطري - أنماطه وثقافته. الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 1992.

21 - زايد، أحمد: «نحو سوسيولوجيا جديدة لدراسة المشكلات الاجتماعية مع إشارة خاصة لمشكلة العمالة الوافدة في دول الخليج العربي». مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (146) (أبريل، 1991).

22 - الزواد، أحمد منصور، وسلطان، عائشة ابراهيم: التركيبة السكانية بين دول مجلس التعاون الخليجي. عجمان، جمعية أم المؤمنين النسائية، 1994.

23 - سراج الدين، اسماعيل: «المدينة العربية وتراثها الحضاري الإسلامي بين المكونات المادية والمقومات المعنوية». ندوة المدينة العربية - خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي، المدينة المنورة، (28 فبراير - 5 مارس 1981).

24 - طبارة، رياض: «سمات سكانية في العالم العربي». مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية، العدد (54) (يناير - مارس 1989).

25 - العبدي، عبدالله علي حامد: «إنشاء المدن الجديدة وعلاقته بالتنمية الإقليمية في الدول العربية». ندوة المدن الجديدة، الجبيل، المملكة العربية السعودية، (3 - 7 ديسمبر 1988).

26 - عمروش، أحمد كنوني: «هل المدن الجديدة أداة للتخطيط الحضري والإقليمي؟». ندوة المدن الجديدة، الجبيل، المملكة العربية السعودية (3 - 7 ديسمبر 1988).

27 - غباش، موزة عبيد: الجماعات الطبقية قديماً وحديثاً في دولة الإمارات. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1987.

28 - الفلاح، نورة: «الكويت - محاولة لفهم البناء الاجتماعي». ندوة التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الأقطار العربية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1981.

29 - القطب، اسحق، وأبوعياش، عبدالإله: النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي. الكويت، وكالة المطبوعات، 1980.

30 - الكردي، محمود: التحضر - دراسة اجتماعية. الكتاب الأول، القضايا والمناهج، الدوحة، دار قطري ابن الفجاءة، 1984.

31 - المهر، خضير عباس: المجتمع الاستهلاكي وأوقات الفراغ. الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، 1987.

32 - النجار، باقر: «البنية الثقافية والاجتماعية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية». مجلة عالم الفكر. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد (24)، العدد (4) (أبريل - يونية، 1996).

33 – النجار، باقر: «الثابت والمتغير في صورة المدينة الخليجية». في كتاب الرافد، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، العدد ا(5)، (1996).

34 - E. Durkeim, "The Devision of Labour in Society". New York, The Free Press, 1964.

35 - V. F. Costello, "Urbanization in The Middle East". London, Cambridge University Press, 1977.

البحث السادس

المشروعات السكانية الحديثة
بين الحداثة والأصالة

إعداد

الدكتورة رجاء مكي طبارة

معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

محتويات البحث

	الصفحة من - إلى
تمهيد :	**309 – 307**
أولاً : المشروع السكاني مابين الهندسة والمهندس	**314 – 310**
ثانيـــاً : واقع المشاريع السكانية الحديثة	**326 – 315**
(1) رفعة الجادرجي ونقده للاتجاهات المعمارية في المشرق العربي	321 – 319
(2) نقد موقف ورأي الجادرجي	326 – 321
ثالثـــاً : تحديد المعالم المقترحة لأصالة مستقبلية لمجتمعاتنا المعاصرة	**337 – 327**
(1) على صعيد المجتمع	329 – 327
(2) على صعيد التراث	331 – 330
(3) على صعيد الهندسة والعمارة	337 – 331
المراجع :	**339 – 338**

تمهيـــد

عند إعداد هذا البحث وتحديد اً في محور المشروعات السكانية الحديثة بين الحداثة والأصالة وجدنا أنها بحر لاينضب وبأنها مشكلة لم تتوقف حتى الآن وتصبّ في عمق الإشكالية الأولى وهي إشكالية التنمية بكافة مستوياتها ونخصّ بالذكر المستوى العمراني الهندسي.

لقد سكنت «الحداثة والأصالة» وجدان وفكر البحاثة العرب المتنوعي الاختصاصات والمتراكمي المعرفة تماماً كما سكنت الواقع الاجتماعي العربي وتحوّلت إلى موضوع الساعة مع كرّ وفرّ لكل من «الأصالة» و «الحداثة» دون حلّ أو طغيان أحدهما على الآخر.

وعليه، نعتقد أننا لن تتمكن من الإحاطة بكل ماكتب وبحث فيهما. إلا أن التساؤلات تزداد وتتشعب:

- هل يجب منهجياً أن نعاود طرح مسائل التراث والحداثة وهي مسائل أخذت الكثير من البحث والتدقيق والتمحيص ؟

- هل يجدر بنا دائماً من وجهة نظر منهجية إعادة طرح ومن ثم عرض وتقييم المشروعات السكانية الحديثة، وإعادة موقعها مابين الحديث والأصيل ؟ أم أنه يجب إعادة طرح التيارات الهندسية المعمارية وتوجهاتها مابين الحداثة والأصالة أيضاً ؟

- هل يجب أن يرصد البحث علاقة الهندسة بالتراث وبكيفية إحياء الأولى له ومن ثم برهان فشل العمارة الحديثة؟

- ثم هل أن عرضاً تاريخياً لواقع المشاريع الهندسية العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص مع الدخول في تفاصيل هذه المشاريع (من بهو ودار وفناء ونوافذ وساحات وقبب وارتفاعات . . . إلخ) يمكن أن يفي ببعض مايجب أن يقال عن الموضوع ؟

- وماذا يقدم لنا الميدان من جديد إذا ماقمنا بدراسة استطلاعية جديدة تلقي الضوء على نقاط الحداثة والتقليد؟ وماذا عن إمكانية تكيّف الفن المعماري وتطويره ؟

وكإجابة أولية، ودائماً من : زاوية منهجية، وجدنا أن ربط المشروع السكاني بواقعه المجتمعي، ومن ثم ربط المهندس بمحيطه وبثقافته المباشرة هي المسلمة الأولى وهي الانطلاقة الأهم :

فالمقاربة الاجتماعية، لا بل النفس - اجتماعية (التي تنظر إلى الفرد على أنه عنصر من عناصر المجتمع يتأثر به ويؤثر فيه) هي المقاربة النقدية الأصحّ التي يمكن أن تخرج من إطار التردد والتكرار والتي يمكن أن تقدم بعض «التحديث» في النظر لهذه المسألة .

لايمكن فصل الموضوع عن مقاربته النظرية الخاصة به كإجابة ثانية، لذا فإننا اعتمدنا المقاربات النظرية الهندسية الخاصة بالعمارة، والتي عمل وما زال يعمل عليها المهندس «رفعة الجادرجي» دون إهمال النظرة النقدية التي وجهت إليها.

وكإجابة ثالثة، نجد أن التوجه العملاني «PRATIQUE» يمكن أن يصب في المعالجة أكثر من غيره ويمكن أن يساعدنا على استشراف الواقع والمستقبل، لذا فإن القسم الخاص بالاقتراحات التطويرية لمأزم المشاريع الهندسية السكانية مابين الحداثة والأصالة يمكن أن يكون محاولة علاجية وواقعية سيركز عليها البحث دون أن يفصل بين المهندس في البناء وفي المجتمع، فموقفه (أي المهندس) من فنه كنظام وكمبدأ لابد من أن يظهر في مشروعه عبر أشكال وصور رمزية شاملة لها علاقة مباشرة مع انتمائه الفني والنظري.

أولاً - المشروع السكاني مابين الهندســـة والمهنــدس

يعيش المجتمع الخليجي[1] طفرة مشروعات سكانية حديثة، وهو جزء من المجتمع العربي الذي بدأ يعيش منذ بدايات القرن العشرين حالة تفشي ظاهرة الحداثة وانقلاب الذوق فلم تفلت هذه المشروعات من هذا الانقلاب، فكانت كباقي أوجه المعاش اليومي من مأكل وملبس وفن وغيرها تسير على مايسمى «بالموضة» التي ذاع صيتها. وغلب الذوبان في جماعة متغيّرة اقتصرت فيها المحاكاة على الظاهر وعلى الخارج (أي على المجال العام) وأصبحت العمارة في أحيان من طرز الريف كما هي من طرز المدن(*). وأصبحت أيضاً حقل صراع للتغيير، إنها صور تصرخ بالحداثة وتعلن عن تطور للحميمية مابين المسكنين: القديم والحديث: وهي المدخل لفهم إشكالية موضة وحداثة وحتى أصالة المشروع السكاني (**) الحالي: عمارة تجسّد عقيدة، وعقيدة تحدد علاقة الإنسان بالمجتمع ككل.

---

(1) إن حب البناء هو بصورة عامة داء معد عند الشرقيين حسب قول «هنري غيز»، فهم يحرمون أنفسهم على حدّ تعبيره من رأس مال يدر عليهم أرباحاً وافرة لو بقي في صناديقهم ويساعدهم على توسيع دائرة أعمالهم دون أن يضطروا في الساعات الحرجة وهم معرضون لذلك كثيراً إلى الاستدانة المهلكة بفائدة أربعة أو خمسة بالمائة عن كل شهر: رجاء مكي: **مقاربة نفس - اجتماعية للمجال السكني**. بيروت، مجد، 1995.

(*) عادة يكون تنفيذ المشروع أول مايكون وحسب واقعنا العربي: في المدينة قبل القرية، في حي منها ويمكن أن يشكل ملاذاً أسرياً اجتماعياً مؤسساتياً.

(**) فالسكاني، من سكن وإسكان ومسكن هي صفة السكن والإقامة بكل مافيها من تعبير ومن بعد اجتماعي متعدد التطلعات والتوجهات.

إن المشروع هو بداية أفق وتصور وتنفيذ هندسي مساحاتي مجالي وهو تحقيق لحلم الفرد وتعبير عن أناه، هو أفق نفساني اجتماعي يمكن أن يوصف بأنه أهم تعبير عن الأنا.

فالمشروع السكاني بهذا المنظور هو مشروع ثنائي التوجه لأنه يعبر في الوقت نفسه عن : المهندس المخطط والمنفذ، وعن الذات البانية التي ستستهلك المشروع يومياً (في حياتها اليومية) ولا يمكن لطرفي الثنائية الخروج من المجتمع حيث الانطلاق وحيث العودة.

إن ميدان اختصاص المهندس المعماري ميدان فني علمي إبداعي : «الهندسة المعمارية»، والهندسة تعني هنا الحياة والموسيقى المنسجمة «EN HARMONIE». إنها الحيز بين الجدران وليس الجدران بحدّ ذاتها على حدّ قول المهندس حسن فتحي . . إنها إثارة المشاعر الحميمية في الحيز وهو مفهوم ينطبق على بناء المدن كما ينطبق على البيوت وعلى الحارة وعلى الشارع (*).

تعتبر الهندسة المعمارية أغنى وسيلة تعبير إنسانية، ومما لاشك فيه أننا أضعنا - ولو جزئياً - بعمارتنا الحالية معنى الرمز ومعنى التاريخ، ذلك هو حال واقعنا اليوم، اقتباس بدون وعي!

(*) اتساع الشارع وعرضه يمكن أن يشتركا مع الحميمية : ولا يعني شعور الناس التخلي عن المساحة والاستسلام للإحساس بالسجن مثلاً.

إن الهندسة المعمارية هي هندسة كونية لأنها مليئة بالمعاني وهي أساس اللغة والفن اللذين يمنحان ولادة المسكن موضوع المشروع السكاني الذي يتممه المهندس والذي هو الملاذ والملجأ الذي نرى صورتنا بداخله حسب قول «O.MARC»[2] حيث تصبح الأشكال الهندسية متعلقة بالأنا، بالذات، بالربط بين الفرد وإدراكاته.

ومما لاشك فيه أن أساس هذه الهندسة هو أساس التجربة الإنسانية الأولى مع الأشكال: الدائرة - المثلث - المربع - الصليب - اللولب (*).

إن التجريد والرمز دعامتان أساسيتان اعتمد عليهما المفهوم الهندسي الفني المعماري الإسلامي في مسيرته الإبداعية الطويلة: ثراء في المعاني يؤكده تكرار في الشكل في فنّ العمارة الإسلامية. ورغم خطورة التكرار، فإنه لما يحمله من معاني التأكيد على الحب والإيمان والارتباط بالمقاييس الحسابية اللازمة لاستكمال حلقات الوصل المرتبطة بالصيرورة الكونية.

إن فلسفة العمارة الإسلامية قد سبقت «O.MARC» بتطلعاته وتحليلاته فكانت النقطة والمربع والدائرة والمثلث (انظر مخطط عناصر العمارة الإسلامية في الصفحة رقم 314):

---

(2) أنظر:

- O.MARC, **PSYCHANALYSE DE LA MAISON**, SEUILE'D, PARIS, 1975

(*) تعبرّ الدائرة عن الكل - المثلث عن الحماية والملاذ - المربع عن الإنسان في تقاطعه مع الدائرة - الصليب يعبر عن التقاطع والاتصال.

أما النقطة فهي جزء من شكل موجود في المربع، وأما المربع فهو علاقات متوازنة وصحيحة وقوة فاعلة وخلاقة، وأما الدائرة فهي توازن بين إرادة الفعل للنقطة المركز وعدد لانهائي من الخطوط المتشابهة: في الدائرة العلمية مثلاً تتولد العلاقة مابين المركز والأعضاء. يبقى المثلث الذي هو جزء من شكل موجود في المربع والدائرة، كذلك المستطيل فإن ولادته تتمّ عبر التحام مربعين[3].

(3) فنون عربية، العدد (82), 1982.

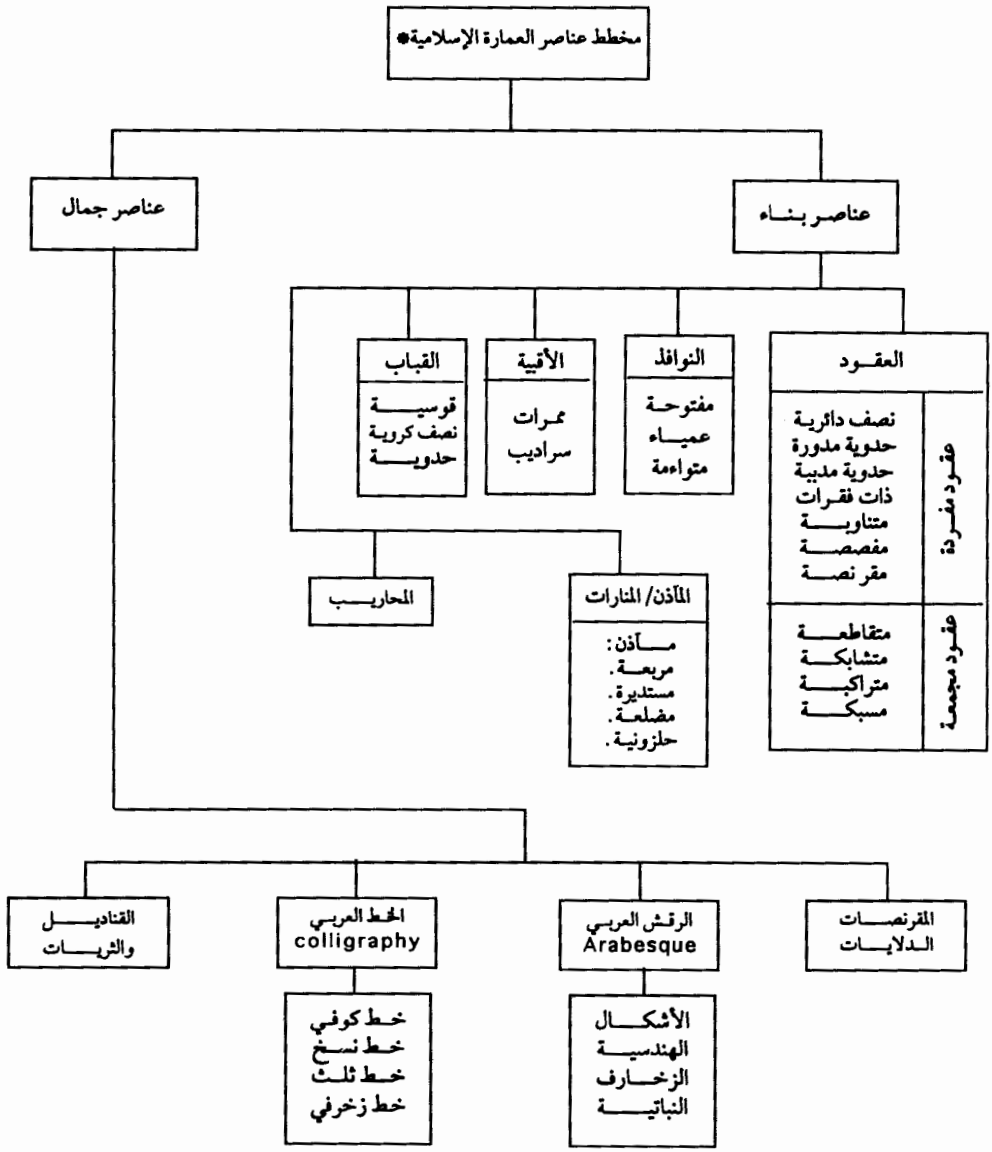

* هذا المخطط مأخوذ من مرجع دراسات وأبحاث ندوة الحفاظ على التراث العمراني الخليجي المميز، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة1994، ص158.

ثانياً - واقع المشاريع السكانية الحديثة

يرى الكثير مابين الرجوع إلى التراث، وبين حداثة التغيير أن سبب فشل العمارة الحديثة هو نتيجة الإشكال بدون قاعدة[4]:

- يبدو لنا أن الوضع المعماري المعاصر يعيش حالة انفصام معماري كالمجتمع تماماً، انفصام عن تراثه الأصيل متأثراً بشجون الحداثة والتحديث وما قبلها وما بعدها.

- ضياع الخصوصية أو افتقاد الشخصية الإسلامية للعمارة في المباني الحديثة، والتيارات الحديثة أصبحت تمثل خطورة على هوية العمارة الإسلامية. «عمارات خاوية ومفتقرة لأخلاقياتنا العربية وهي بدون هوية معمارية تخصّنا: افتقاد إلى الأصالة والعراقة والمستوى الرفيع المبدع للفن المعماري العربي من دون عناء أو دراسة أو ترابط »[5].

- تعارض مع العوامل المناخية: كمسكن أوروبي في قلب مدينة صحراوية، إنه اقتباس غير هادف وغير وظائفي، هبوط في المستوى المعماري لايتناسب مع التطلعات العمرانية الشاملة.

---

(4) مجلس التعاون لدول الخليج العربية: **ندوة الحفاظ على التراث العمراني الخليجي المميز**، الدوحة، 1994.

(5) المرجع السابق، ص 128.

- أنماط متنافرة من العمارة لاتدل سوى على انبهار بالحضارة الأخرى وعجزنا أمام إنجازاتها التكنولوجية مما يؤثر على مسلكنا وسلوكياتنا وعلائقياتنا. فالاغتراب الاجتماعي يؤدي حتماً إلى اغتراب عمراني. وهو نوع من الاغتراب انتشر في الغرب نتيجة للنمو الصناعي السريع إذ أوجب لاحقاً ضرورة إيجاد السبيل لحماية الكتل العمرانية الموروثة(*)، كضرورة حماية المناطق التاريخية وعدم عزل المبنى التاريخي عن المحيط من حوله وإعداد العاملين والمتخصصين خاصة في أعمال الترميم.

- إن عملية بناء المشروع السكني ظاهرة اجتماعية تتجه نحو التلقين الذي يستبعد فيه فهم الاحتياجات ويسيطر الحديث عنه في اللقاءات! وما دراستنا للعمارة وللمشاريع السكنية فيها إلا الدافع الأساسي للحديث عن الذات والتفتيش عن الهوية فالمسكن هو مرآة لهذه الذات ولتطورها!

فكيف نفتش إذن عن هذه الذات؟هل يكون ذلك بالعودة إلى الأصالة والتراث أم باللهاث وراء الحداثة؟ أيهما الدواء الشافي؟

يمكن أن نفسر التراث من المنحى السوسيولوجي بأنه الوعي الجمعي حسب قول يونغ لكنه مايلبث أن يعطينا ومن المنحى السيكولوجي إحساساً بالتناقض ناتجاً عن ثنائية الموقف بين محدودية التراث في عصر التكنولوجيا وبين قيمة التاريخ.

(*) التي تهتم بالموروث الثقافي المعماري وتشعر بقيمة التراث الحضاري. وكثيراً مايظهر النمطان معاً: نمط الحداثة ونمط التراث بصورة متوازية أو متداخلة أو مستقلة: تجسيداً لصور حية في حياتنا اليومية على صعيد الوعي وأنماط التفكير والتراث هو ماتركه السلف والأجداد من المباحات الشرعية أو الميراث الحضاري وخير بقعة تبلورت فيها ملامح هذا التراث هي المدن.

يقال أن الفجوة بين الأصالة والحداثة هي فجوة بين الحوار والتلقين، فجوة يعمل البعض عليها لردمها أما البعض الآخر فإنه يزيد في حفرها ولا يعمل على إعادة تسويتها . . . ويطول الكلام عنها ويستمرّ الجدل ويستمر معه تأثر العمارة واضحاً بهذا الجدل الأيديولوجي. فهل من حلٍ يمكن أن يوزع على القطبين؟

يقول محمد أركون عن التراث وهو يقرأ في كتابه (الفكر الإسلامي - قراءة علمية)، بأنه يجسّد حياة كاملة تشمل الفكر والعواطف والعقائد والمطامح والممارسات والأعمال . . . وهو يتضمن التواصل الروحي للنفوس التي تحس وتفكر وتريد أن تظل في وحدة المثال الوطني والديني . . . أنه يشكل في آن معاً شيئاً أولياً واستباقياً وختامياً وبالتالي فهو يسبق كل توليفة تكوينية ويستمر في البقاء بعد كل تحليل نقدي استدلالي أو فكري عميق[6].

وإذا كان التراث يحمل كل هذا الهمّ السوسيولوجي الواقعي والعميق فإن المطلوب هو إيجاد منحى اجتهادي جديد في النظر إليه، يربط مابين التراث والتطور ويترك مجالاً للإبداع[7] كي نحمي المجتمع العربي ومن ثمّ نكسب العمارة الخليجية بشكل خاص والعمارة العربية بشكل عام. يقول الدكتور رضوان السيد في مقالته عن الدولة العربية المعاصرة أن «السياسي قد عاد للحضور، وأن مايحدث في الكثير من البلدان العربية من انقلابات تثبت

---

(6) **ندوة إشكالية النظرية والتطبيق في العمارة التقليدية**. البحرين، 1995 - ص 114.

(7) استنزفت أغلب هذه الطاقات في الصراع لا في الإبداع، **الاجتهاد**، بيروت، دار الاجتهاد - عدد (10 - 11)، 1991، ص 53.

حضور (السياسي) ولا تلغيه . . . ويظل الانقلاب انقلاباً ولا يعطل الجمهور كما تعطله النكسات العقائدية . . . لكن المحزن أن تكون هذه هي نهاية الدولة الوطنية ؟ . . دولة التحرير والتوحيد والتحديث . . . المحزن أن تنتهي بغير عقائديات ولا ادعاءات»[8].

من جهته يرى الفضل شلق أن الوعي العربي يكرّر نفسه (عبر الحقبات التاريخية المتعددة) وهذا التكرار هو «حصيلة التجربة التاريخية الراهنة والتي يمكن تلخيصها بالموقف من الغرب الجبار المنتصر وانعكاس هذا الموقف على رؤية الذات . . . ففي الوقت نفسه الذي يرى فيه العربي المثقف بخاصة الغرب عظيماً وضخماً في إنجازاته بالنسبة إلى الحاضر العربي يرى التاريخ الماضي العربي عظيماً وضخماً في إنجازاته بالنسبة للواقع المهزوم»[9].

إن هزيمة العرب أمام التاريخ هي مبعث اهتزاز صورة الذات ومبعث الشكوك حول قدرتها على الإنجاز والتحقيق «فالغرب هو الذات الفاعلة والمجتمع العربي هو الموضوع المنفعل» [10].

لذلك يرى شلق ألا تسيطر الأيديولوجيا التقنية دون الرؤية الشمولية التاريخية بحيث تؤدي إلى غياب الإطار النظري الذي ينظم الأفعال والنضالات وتكون الأفعال تصرفات عشوائية ومجرد ردات فعل تتأرجح

---

(8) **الاجتهاد** - بيروت، دار الاجتهاد، العدد (8)، 1990 - ص 42.

(9) المرجع السابق.

(10) المرجع السابق.

بين موقف وآخر وربما بين موقف ونقيضه مما لم يؤد إلى تحقيق هدف محدد وإنما يؤدي إلى فقدان العربي لهويته الثقافية والحضارية ومن ثم إلى فقدان معنى الوجود.

وكنتيجة أو كصدى لهذه الظاهرة الأيديولوجية السياسية تقف العمارة العربية أو النتاج العربي بشكل عام أمام فوضى تصل إلى حدّ «التكاذب» على حدّ قول المهندس جميل عبدالقادر أكبر[11]، وأمام غموض مايزال يسود مفاهيم البيئة العمرانية وهوة بين النيّة والتطبيق.

(1) رفعة الجادرجي ونقده للاتجاهات المعمارية في المشرق العربي[12]:

ينطلق رفعة الجادرجي في أفكاره المعمارية (مابين المعاصرة والتراث) من وعي الفكر العربي لضرورة تجاوز هيمنة عالمية الغرب على خصوصيته باستحداث وضعيات خاصة ومعاصرة لنفسه أي هوية مستقلة غير تابعة والرجوع إلى رصيد السلف، ولا تختلف أفكار الجادرجي مع غيره بأنها محاولات بقيت في إطار التجربة وتقتصر على بعض الطليعيين من «الانتلجنسيا» العربية، والمقصود هنا المعماريون. وهو أمر وصل في السبعينات إلى حد شغل المعنيين وارتبط بالتحول وبالارتباك المتسارع والشديد الحاصل في مقومات المجتمع العربي. إنه إذن صدى سياسي أربك معاش الفرد العربي وأربك هويته مما أدى إلى استحداث هوية جديدة مضادة فشلت في كثير من الأحيان أمام قوى الاقتصاد العالمي وأمام قواته المسلحة أيضاً.

---

(11) **ندوة إشكالية النظرية والتطبيق في العمارة التقليدية**: مرجع سابق، ص 193.

(12) المرجع السابق، ص 61.

يبحث الجادرجي في هذه الهوية الجديدة المضادة وفي كيفية انتشار رصيد السلف وفي الركون إلى الغيبيات وفي إيجاد استراتيجيات متنوعة بعضها عقلاني وبعضها الآخر لاعقلاني. لقد تنوعت وسائل هذه الهوية وأدى انعكاسها إلى ارتباك معاش الفرد العربي وعدم قدرته على مواجهة إشكالات المعاصرة.

فيطرح الجادرجي السؤال حول كيفية التفاعل مع رصيد السلف، هل يتوجب الانتقاء أم الصهر وكيف يتم استحداث خصوصية منهما؟

ولا يمكن برأيه استحداث هذه الخصوصية دون تحديد منهجية «METHODOLOGIE» توصلنا إلى هذا الهدف أولاً، وهل تتفاعل هذه الخصوصية مع العموميات العالمية أم بمعزل عنها ثانياً؟

أوجد الجادرجي حلاً جدلياً يستند إلى:

1 - موقف عقلاني نقدي تكون المعرفة فيه سببية ويراعي ظروف الفصل بين المقومات والمتطلبات.
2 - التعرف على بنيوية ظاهرة العمارة.
3 - التعرف على معالم رصد السلف.

لقد ركزّ الجادرجي على ضرورة طلب واستحداث معاصرة تشير إلى الخصوصية المحلية، مع إعادة صياغة لها: فصل ووصل لاستحداث خصوصية الهوية.

وهذا مايتفق فيه مع المهندس محمد مكّية حين يركز على ألا تقتصر ثقافة المهندس على المهنة فقط.

وقبل أن يقيم الجادرجي العمارة العربية المعاصرة يشدد كما في سائر أبحاثه وكتبه على المنحى العاطفي الموجود لدى المهندس، ويعرف العاطفة على أنها حالة نفسية لايمكن نقلها للغير بل يمكن أن نحولها بواسطة نقل إعلامي، وعلى النتاج المحلي الذي يراه مثبطاً ومرتبكاً بسبب تفاعله مع السيل الفياض من المقومات العالمية.

إنها مجموعة من الأسئلة والأجوبة تشكل القاعدة الضرورية لأية عملية تقييم جدية للعمارة العربية المعاصرة، لأن العمارة برأيه هي من أكثر الفنون ارتباطاً بالمجتمع، إذ كيف تتحقق عملية صهر المعاصرة مع المعالم التراثية وما هي السبل لاستحداث عمارة معاصرة ذات خصوصية مقطرنة؟ ولدى التقييم لايجد رفعة الجادرجي سوى جواب عدم الخصوصية العالمية في العمارة العربية المعاصرة رغم أهميتها، وسيبقى الوضع على ماهو عليه مالم يتحول المجتمع العربي برأيه إلى متلقي ورؤيوي ومصّنع كي يصبح فعالاً في تكوين عمومياتها: «فصل مناسب بين هيمنة خصوصيات الأجنبي وإشكالات السلفية».

(2) نقد موقف ورأي الجادرجي:

قلة هم من قاموا بنقد المهندس رفعة الجادرجي وذلك لسببين أساسيين، الأول يعود إلى ندرة التوجهات الفلسفية البنيوية في العمارة العربية بين المهندسين العرب، وبالتالي ندرة التيار الاجتماعي في فن العمارة العربية

المعاصرة. أما السبب الثاني فيعود إلى حداثة آرائه الزمنية، إذ أنه لم يمض الوقت الطويل على استحداثها ومن ثم طرحها.

وفي كتابه «الإعمار والمصلحة العامة»[13] يأخذ المهندس جاد ثابت على المهندس الجادرجي عدم وجود أجوبة واضحة في طروحاته عن أسئلة أساسية تتعلق بتحقيق عملية صهر «المعاصرة مع المعالم التراثية» لإنتاج كينونة واحدة معاصرة ومؤقلمة. كيف يتم ذلك؟ ماهي السبل لاستحداث عمارة معاصرة ذات خصوصية مقطرنة؟ وما هي الآلية التي تسيّر مثل هذه العملية؟

يتابع ثابت قائلاً هل أن عملية إنتاج عمارة معاصرة ذات خصوصية مقطرنة تمر عبر الانتقاء الحر لشكلية الشكل التقليدي ثم إعادة صياغته كجزء من الشكل العام للعمارة المعاصرة ؟

وهل أن تحديد آلية هذه العملية ترتبط بالاختيار الحر للفرد أو بالتقدير الشخصي للمعماري الفرد، الذي يمكن أن يجد نفسه أحياناً متأثراً بتصميم معين (عباسي - أموي أو عثماني، أو ريفي . . . إلخ). وكأنما عملية استحداث عمارة معاصرة مقطرنة لاتفترض بالضرورة التقيد بمنهجية معينة بل تتعلق بانتقاء المعمار الفرد لما يستهويه من الطرز من مختلف الأقطار حسب مزاجه الذاتي[14] لحظات الفصل والوصل. وهذا مايتناقض مع المنهج العلمي الذي يدعو إليه الأستاذ رفعة الجادرجي كما يقول جاد ثابت:

---

(13) جاد ثابت، **الإعمار والمصلحة العامة - دراسة في التراث والحداثة: مدينة الحرب وذاكرة المستقبل**، بيروت، مؤسسة الأبحاث المدينية: دار الجديد، مؤسسة فورد، 1996.

(14) المرجع السابق، ص 248.

فكيف نرفع شعار استقلال الفكر من هيمنة الاتجاهات القروسطية التقليدية إذا لم نجد مانؤسس عليه هذا الاستقلال سوى «الانتقاء الحر للذاتية» (ذاتية الفرد)؟ وكيف ندعو إلى تحرير مجتمعاتنا من الهيمنة الفكرية للدولة وللمعبد إذا كان البديل الذي نقترحه لتلك الهيمنة يقتصر على المزاجية والانتقائية[15].

لكنه اتفق معه - كما اتفق على نقاط أخرى - بأن المعماريين المعاصرين لم يتمكنوا حتى الآن من استحداث عمارة معاصرة ذات خصوصية مقطرنة تكون على مستوى العمارة العالمية. كما أن تجارب هؤلاء المعماريين لاتعدو كونها مادة خاماً لمعماريي المستقبل عندما تتهيأ البيئة والظروف الإنتاجية المناسبة في العالم العربي لنشوء تعامل معماري شامل. فالعمارة أكثر الفنون ارتباطاً بالمجتمع. وإذا كان الفرد يلعب دور الوسيط للتفاعل الذي لايتم في أية ظاهرة اجتماعية إلا عن طريقه، فإن الوسيط عليه أن يرتكز دائماً على قاعدة واضحة على حالة اقتصادية اجتماعية ثقافية سياسية تحدد له احتمالات التعامل الممكنة[16].

فالأزمة التي تمر بها العمارة العربية اليوم تشكل تعبيراً واضحاً لأزمة المجتمعات العربية المعاصرة: التعامل مع التقليد بطريقة سطحية وفقدان المنهجية في التعامل المعماري.

إن الأشكال التقليدية هي ليست وصفة سحرية تضفي على العمارة طابعاً شرقياً، ففي العمارة الخليجية مثلاً تستهلك التكنولوجيا الغربية بأكثر أشكالها حداثة بينما لاتزال المجتمعات تحافظ على بنيتها التقليدية شبه القبلية [17].

---

(15) المرجع السابق.

(16) المرجع السابق، ص 249-250.

(17) المرجع السابق، ص 251.

والظواهر التي يمكن أن تعمم في كافة المجتمعات العربية من التعلق بالماضي وتقديسه تخفي التناقض المعاش وتقنّع الوظائف الاجتماعية والسياسية تبعاً للسلطة المسيطرة ولفكرها تكبيلاً بعقدة التعلق بالأشكال «التحدارية» دون التمكن من صياغة تصور متكامل لعلاقة العمارة بالحداثة.

ويتبادر إلى ذهني سؤال أحدهم: كيف يمكن أن نجد في التراث المعماري الإسلامي العربي نموذجاً لملعب «جمنازيوم» أو «GYMNASIUM» الذي لابدّ له من أن يتشكل من مواصفات عالمية لم نسهم نحن كعرب في تحديدها؟

وأتذكر أيضاً أحد المهندسين الشبان من طلابي وهو يحدثني عن شجونه وهمومه المهنية وهو في بداية تاريخه المهني قائلاً: «وهل كل حديث (من حداثوي) ومعاصر هو باطل؟ وهل كل معاصرة هي ساقطة؟ ربما هي حملت بحدّ ذاتها فكراً يمكن له أن يجدد تراثنا؟» توقفت عند فكرته البريئة المنسابة بنية طيبة وطموحة «BON SENS» ووعدته بالنقاش مجدداً، إلا أن جاد ثابت وفي كتابه «الإعمار والمصلحة العامة» أعاد بنفسه طرح نفس سؤال المهندس الطري العود لكن بطريقة معكوسة، يصف ثابت تجربة بيروت وهي تجربة مشابهة في بعض جوانبها لتجارب الخليج: «لايمر شهر إلا ويصدر كتاب يعرض صوراً جميلة عن بيروت كما كانت» أو ينشر مقالاً يستنبض ذكريات «أيام زمان» أو ينظم معرضاً يبرز سحر العمارات اللبنانية القديمة أو البيوت التقليدية في المدينة والريف. والغريب في الأمر، أن التراث المعماري في لبنان لم يكن له، منذ بضع سنوات، لا موقع ولا موضع باستثناء بعض المتذوقين الملتفين حول جمعية حماية المواقع والأبنية القديمة. حتى أن عدد الأبحاث المتعلقة بهذا المجال لاتتعدى أصابع اليد، بالإضافة إلى أن السلطات التشريعية نفسها لم تهتم باستصدار قانون حول هذا الشأن، ويدل هذا الفراغ -إن دّل على شيء -

على الموقع الحقيقي الذي يحتله التراث في ثقافتنا ومجتمعنا . إن ازدياد الكلام عن التراث المعماري يمكن أن ينظر إليه اليوم كظاهرة صحية، لكنه لاينبغي أن يتحوّل إلى مجرد رثاء وبكاء على الأطلال [18].

وإذا ماعدنا إلى مدن الخليج العربي التي يجب إعادة اكتشاف آليات الإبداع فيها، فقد مكنت القدرات الاقتصادية الجديدة لساكنيها لينعموا وليسرفوا في استهلاك التكنولوجيا المدينية الحديثة التي لاتزال كثيراً من الأمهات الكبار في السن لايعرفن كيفية استخدامها أو الارتياح لها . . . والمطبخ الإيطالي الطابع الذي يظل نظيفاً ولامعاً في أغلب الأحيان ويأتي كمنظرة أو كجزء من ديكور الحداثة وإن ظل استخدامه شكلياً وخفيفاً في حدود صنع القهوة والعصير . . . وأيضاً نرى اليوم كل بيت يحتوي على غرفة سفرة حديثة الطراز تحتوي على طاولة وكراسي ثمينة مستوردة من أوروبا أو آسيا تظل جاثمة صامتة لامعة تحت مناديل وثريات الكريستال، ولا تستخدم إلا نادراً، إن راعية البيت وأسرتها لايزالون يفضلون تناول طعامهم باليد جلوساً على الأرض على الطريقة العربية الخليجية التقليدية . . . إنها مظاهر تمثل جزءاً من منظومة استهلاكية تستخدمها الأسرة في أحوال ومناسبات التباهي الاجتماعي وبروزة الذات المحلية على أنها هي الأخرى مواكبة للتطور والحداثة في صور وتشكيلات هي أقرب لعالم مابعد الحداثة الذي يتصف بالتنوع وقدر من الفوضوية والتركيب السريع في بناء العوالم الثقافية من حولنا [19].

إنه واقع عمراني له متطلبات حياتية يجب البحث عن مدى إشباعها وتطوير الاستنتاجات فيها لما يلائم حاجات المجتمع وإعادة اكتشاف آليات الإبداع فيه .

---

(18) المرجع السابق، ص 226.

(19) **المدينة والريف** - دائرة الثقافة والإعلام - الشارقة، 1996.

صورة لواقع نتاج المهندس المعماري
والمراحل التي يمر بها

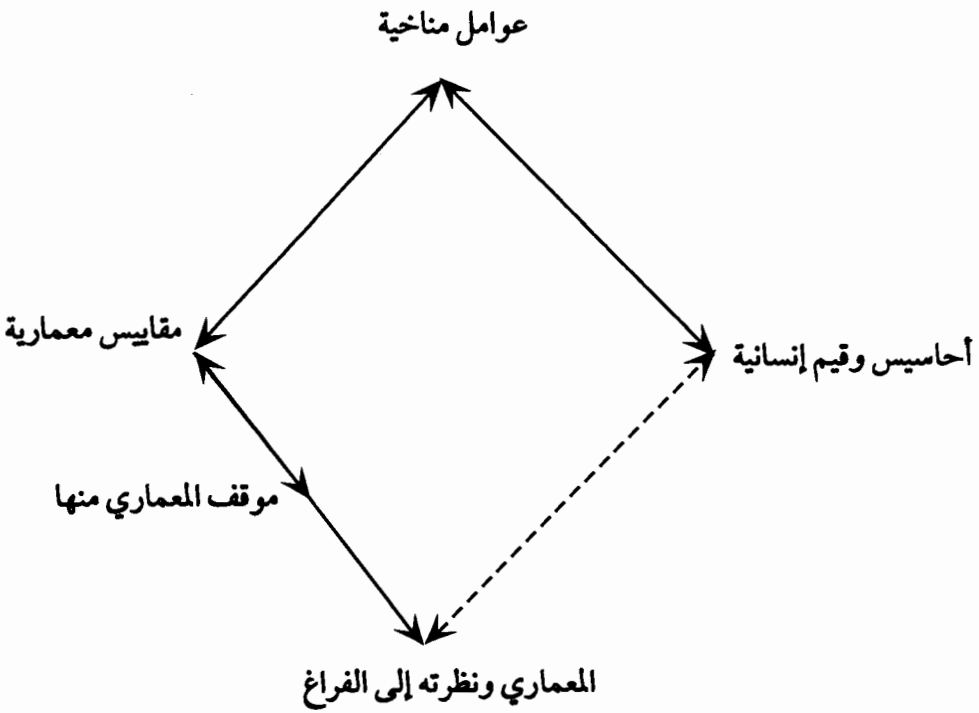

ثالثاً - تحديـــــد المعالـــــم المقترحـــة لأصالة مستقبلية لمجتمعاتنا المعاصرة

إن التجديد النظري والروحي وإعادة النظر في كل شيء هو المطلوب، يجب طرح جميع المشاكل وبالتحديد مشاكل العمارة على بساط البحث، والمهم هو وعي المشكلة، والوعي في علم النفس مهم جداً فهو الذي ينتج الحلول ويعمل على تجاوز المعضلات.

والوعي يجب أن يكون تغييراً مثقفاً، فالثقافة هي عمل فكري ينظم الجهد البشري وينتظم فيه، والتغيير هو عملية إبداع وخلق لحالة جديدة يعيشها المجتمع، وعليه فإن تيار الإبداع والتجديد هو تيار مازال يتسم بالضعف في مجتمعاتنا (مقابل تياري الحداثة والتقليدية)، والثقافة الحديثة هي نتيجة حتمية لحركة التغيير عليها أن تلملم أطرافها وتستجمع قواها وتتجه للفعل، وربما كان الفعل هنا إعادة قراءة جديدة لحضارة الشرق ومنهجة إحيائها، ولا يتم ذلك في مراحله التنفيذية إلا بمواكبة الدولة وأجهزتها خاصة التشريعية منها، وبالمتابعة على ألا يكون نتاج كل عمل ثقافي نقدي مستقل عن نتاج العمل الآخر (كالمؤتمرات والندوات وغيرها).

(1) على صعيد المجتمع:

إن دور التنمية الاقتصادية لهو دور حاسم وفاعل في عملية تحديث المجتمع وفي تحويل الموارد الطبيعية الأساسية إلى مجالات الاستثمار الخاص وفي

تغيير أشكال الاستعمار السياسي غير المباشر الذي يمنع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة الوطنية (أي على الصعيد الوطني) والذي يغذي الاختلافات الإثنية والدينية ويعزز الانفصالية والإقليمية .

ومما لاشك فيه أن هذا الوضع السياسي له تأثير نفسي لاحق على الأفراد ونخص بالذكر الأجيال الجديدة (فئة الشباب) والثقافة المرتبطة بهم مما يساعد على تعميق الهوّة بين الأجيال، أو المساعدة على خلق جيل شباب متمرد ومهان في الوقت نفسه.

ونركز في ضوئه على دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية [20] ونشاطاته في المجالين: الاجتماعي والعمراني، وهما مجالان غير منفصلين، على أن تكون هذه النشاطات في : أساس أبعاده المستقبلية لتحقيق ولتلبية متطلبات الحياة المعيشية ومستلزماتها الأساسية قبل المستلزمات الكمالية، ونخص بالذكر هنا مسألة السكن والمشاريع السكنية وكل مايتعلق بعمرانها وبتاريخيتها: حداثة وأصالة، وذلك من خلال التقدم العلمي والتقني والتدريب العالي للكوادر الوطنية وتنمية القدرة على الإبداع مؤكدين على أن المجتمع الخليجي هو جزء من كل، أي من المجتمع العربي الذي ينوء بأحماله المتنوعة.

وللمثقفين دور في النهضة وفي إعادة إنتاج الصور الاجتماعية وفي إعادة بلورتها إيجابياً خاصة وأنه لابد من أن يتمتعوا في العالم العربي بنفوذ وبسلطة

---

(20) د. نايف علي عبيد : **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

نظراً لمعرفتهم ولمهاراتهم ولخبراتهم التي يمتلكونها[21]. فالمجتمع العربي فقد حيويته في المجالات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والعسكرية مما أثر على المجال الفكري بشكل عام وعلى مسألة العمارة بشكل خاص.

وما أزمة العمارة الخليجية العربية إلا تعبير عن أزمة المجتمعات العربية التي تتجلى باللهاث وراء نقل الأشكال المقتبسة ولصقها ببعضها البعض دون أي ترابط كي تصبح على الموضة، أما الميل لنقل الأشكال القديمة في حياتنا اليومية فما هو إلا ميل يطبق بدون نهج أو منهج وبطريقة سطحية.

ويأتي فقدان المنهجية صفة عامة لاتنطبق على العمارة وحدها بل على المجتمع ككل فيضيع معها مفهوم النكهة والانتماء: نكهة الأشياء والأفعال ونكهة انتماء المجتمع، ويسيطر القناع الوظيفي: تدعيم ركائز السلطة والنفوذ.

إنه «الحبل السري» الذي يقول «جاد ثابت» بوجوب قطعه والذي أنتج «عقدة نقص» عممت في مجتمعاتنا وتواجهنا مقابل الحداثة العالمية ونعمل أما على تمويهها وأما على تحويلها إلى «عقدة تعلّق» بالأشكال التقليدية والتي يسميها الجادرجي «الأشكال التحدارية».

---

(21) د. إ محمد صبور: **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي – الأكاديميون العرب والسلطة**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

(2) على صعيد التراث:

لايمكن التعامل مع التراث بجدية وبحيوية إلا باستيعابه وبتحويله إلى طابع ديناميكي غير جامد. ولا يمكن أن يتم ذلك إذا ماتجاهلنا نقطتين أساسيتين:

1 - التجديد الروحي والنظري وتصميم فكر اجتهادي يعيد طرح جميع مشاكل المجتمع كي يصل إلى العمارة.

2 - استيعاب التراث يسمح بتجاوزه وباستخدام ثقافة ومعرفة الغرب، وهو أمر «لايضير لأن التراث العربي الإسلامي نفسه تكوّن باستيعاب وبتجاوز التراث العربي السابق على ضوء ثقافات ومعارف أخذها العرب المسلمون من أمم أخرى . . . وكان الأخذ وسيلة لتدعيم سيطرة الذات بالفتوحات العسكرية وبالدعوى الإسلامية»[22].

والسؤال هو، كيف نضع التراث الجديد؟

لابدّ من أن يبدأ بالأسرة شرط أن تجد هذه المؤسسة الجوّ القانوني الحقوقي التشريعي العام، وأعني به المؤسسات العامة بكافة مرافقها، يعني الدولة. ولابد بعدها أن نصل إلى المدارس لتوعية الفكر التراثي وعدم الاكتفاء بالواقع الحالي السهل المنال، واعتقد أن ذلك لايمكن أن يتم إلا باستحداث برامج ومناهج حديثة تروج لمفاهيم تربية سكانية شمولية. كما يمكن بالمقابل إعداد

(22) **الاجتهاد** - بيروت، دار الاجتهاد، العدد (8)، 1990 ص 62 - 63.

أفلام وثائقية إعلامية مدروسة تخص المشاريع القديمة والمواقع الأثرية من أجل أن تعرّف الجيل الجديد على تراثه بشكل طبيعي غير مقنّع وغير متشنج يسمح له بالمعرفة العلمية المنهجية ضمن مجال تنشئته وعلى أن تلحق بزيارات ميدانية يمكن أن تكون نواة أبحاث ومشاريع جماعية تشجع ذاكرته وانتماءه المفروضين لتكملة بناء شخصيته وتوازنها.

كما يمكن ودائماً على الصعيد التراثي تشجيع الروايات التي تتحدث عن المدينة وعن المشاريع فيها التي لاتنفصل عن المعاش وعن التجربة الروائية التي تساعد على الاكتشاف عبر الخيال والوهم، عبر الطفولة، عبر المراهقة عبر حيثيات المكان وزواياه وذكرياته.

ويمكن للرواية بتفاصيلها أن تساعد على اكتشاف أشكال عمرانية ومدينية تفتح الأفق أمام علاقة حقيقية ومقارنة للتاريخ وغير وهمية ترتبط بحاجات اجتماعية واعية وغير واعية، ذلك أننا حيثما ننقل العمارة عبر الرواية فإننا ننقل هذا الحيّز الخاص المعاش بتفاصيل لا ندركها مباشرة وتبقى خارج دائرة الاهتمام العام.

(3) على صعيد الهندسة والعمارة:

يفصح حسن فتحي شيخ المعماريين عن رأيه بمهندسي العصر: «إنهم مهندسون وليسوا مهندسين معماريين». فأين واقع ونتاج المهندسين الجدد من خبرة الشيوخ في مشاريعهم؟

هل نحن ضد المصطلحات الحديثة، أم أن العصر قد أوقعنا في طغيان الأسماء المتعددة للعلم وللهندسة، واضطهدنا بمصطلحات جديدة، المهندس والمعمار ومهندس الطرق والجسور والمهندس المديني ووضعنا بقوالب وبأشكال المدن الجديدة بكل عنفوانها المستورد.

يجب أن نؤسس لممارسة جديدة لمهنة العمارة، تكشف الحاجات والمتطلبات الواعية وغير الواعية وتبحث عن تواصل تاريخي ولا تهدف لطمس الحقائق الهندسية والأخطاء المعمارية وتضبط عمل المكاتب مقابل تضامن مجموعات عمل.

ويمكن أن يكون إصدار مجلة موجهة للمهندس العربي كي تساعده على تجاوز مصاعب المهنة وعلى ضبط المصاريف الهندسية المحدودة عاملاً على التحسين والتوفير في المشاريع السكانية الحديثة.

إن إعداد الكوادر الهندسية في إطار الجامعات لهو عمل مهم يجب أن يعمل عليه وهو عمل غير منفصل عن سن القوانين الهندسية المتعلقة بالمهنة (بالهندسة).

إن مشروع تكوين ذاكرة هندسية عربية هو عمل منهجي ربما يكون بداية لطرح الجادرجي في عمليات الفصل والوصل.

كما أن تخصيص الجوائز لايجب أن يركز فقط على العمارة القديمة بل على نتاج المهندس والهندسة الحالي خاصة ذلك العمل المنهجي الموضوعي الواعي لكل من الأصالة والتراث.

والهم الإعلامي يجب أن يترافق هنا مع الهم الهندسي لترويج الفكر الهندسي العقلاني ونشر تيار هندسي حديث يروج لعلم اجتماع هندسي وليس لهندسة وصفية شكلية غير وظائفية وغير مجتمعية، علم اجتماع هندسي يركز على خلفية المشاريع الهندسية السكانية وغير السكانية، فينظر ويؤسس لإنشاء مسكن تماماً كما يؤسس لإنشاء طرق واسعة ومستقيمة وعريضة لكنها تحافظ على بعض الأصالة الداخلية، ويمكننا أن نذكر بهذا الخصوص خمس تجارب خليجية نموذجية، على سبيل المثال:

- **المقر الدائم للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي:** وهو تجسيد حديث للهندسة التقليدية، لقد حرص التصميم على إبراز الانتماء الإسلامي للمشروع في عدة لفتات لتجسيد العراقة، كما استلهمت السمات المعمارية والتقليدية من القلاع والحصون بأبراجها الضخمة والتي توحي بالصلابة والمنعة والصمود.

- **حي السفارات في الرياض** وهو يعتبر هندسياً حلقة رائعة من النمو العمراني والحضاري لمدينة الرياض المستند إلى المفاهيم الغربية والعربية في وقت معاً (أوقات الفراغ - المساجد... إلخ).

- **تجربة الكويت مع الحداثة** وتطوير هذه التجربة مقابل عدم تقوقع معماري ومقابل ترميم المباني الأثرية التي توافقت عليها الدولة، وكانت القرية الحرفية على سبيل المثال التي هي جزء من مشروع عمراني كبير.

- **بيت القرآن، ومركز المعارض في البحرين**، وهما يبرزان تراث البحرين من الخارج ومن الداخل.

- **العمارة المحلية في سلطنة عمان ومحاولات حفظ التراث فيها**، ونذكر على سبيل المثال: سوق نزوى - مبنى وزارة الخارجية العمانية - جامعة السلطان قابوس - وغيرها من تجارب رائدة ونموذجية.

أخيراً نذكر أن استخدام مواد البناء من موارد الطبيعة لهو الاستخدام الأفضل وهو الحلّ الوحيد للخروج من المأزق الحاد، موضوع البحث، إنه التفاصيل الهندسية التي نبحث عنها والمقرونة بالتفاصيل الاجتماعية وبحاجات الناس اليومية، وبكيفية التعامل مع المحيط.

إن منهج «دراسة الحالة» في علم النفس الاجتماعي يمكن أن يقدم حلاً هندسياً مناسباً، فهو يبتكر الحلول لكل موقع على حدة وتبعاً لخصوصيته ولواقعيته ويمكن أن يلافينا السقوط في «ميثولوجيا الأصالة والبراءة المفقودة» (23).

لقد طغى - وكما ركزنا سابقاً - المظهر الخارجي والشكلي للمشاريع السكانية على الأمور التنظيمية الداخلية، فأصبح المهم هو التباري والتسابق والانفصام في العمران وليس معرفة احتياجات الأسرة وتنظيم البناء وفقاً لهذه الاحتياجات. وكأننا أمام سياسة عمرانية حزمت أمرها

(23) مجلة الهندسة، العدد (23).

وحدّدت هويتها مقابل رجرجة وتأرجح سياسة عائلية أبعد عمقاً، ولكنها أعطيت الأهمية الثانوية: شكل حسم أمره، ومحتوى متجاذب مابين الحسم والإرساء، بحيث تظهر الحاجة لتطور ولنضوج أكبر ولتشريع ولتخطيط ومراقبة أدق.

إن السلوك المعماري العربي الحديث هو سلوك يصل إلى حد الانهيار والمرض. إنه سلوك اهتياجي كحالة تتسارع فيها كل العمليات العقلية والنفسية فيستثار الجهاز الحسي الحركي وينطلق الشخص (وهو هنا الباني: صاحب البناء ومهندسه على السواء) في نشاط عارم من فكرة لأخرى بدون أي ترابط سوى تداعي الأفكار والألفاظ. إنه شعور بالسعادة والوفاق مع الذات، وقد يكون رد فعل على مشاعر العجز والتقصير والمهانة وما تولده من قلق شديد (الإنسان المسحوق والعاجز). إنه سلوك يفتش عن إمتاع العين بما يبهجها عبر إسراف في الشكل والمظهر والمادة للتعويض عن شعور عميق بالدونية وبالقهر وبالغلب. إنه سلوك يعلن انقطاع المجال المبحوث مع الماضي(*) وضياعه في الحاضر: إنه بمعنى آخر ضياع مابين الحداثة والأصالة، إنه فصل مابين الرسم المعماري والمعاش الاجتماعي، فالعمارة هنا لاتؤذن كثيراً عن المعاش الداخلي . . ، العمارة السكنية العربية الحديثة تظهر ثنائية الفكر العربي مابين قبول الحديث الشكل ومابين رفضه مما يظهر تأرجحاً في الحياة اليومية وفي المضمون.

(*) ولا نقل أننا ننفي التعلق بالماضي، لكننا نرجح كفة الحاضر على كفة الماضي. كما أننا لم نحتفظ بقديمنا في مشاريعنا السكنية إلا شكلاً لايستمد استمراريته من أصول الماضي.

فالتغيير هو تغيير شكلي لاينم عن تغيير عميق وفعلي في الداخل، والانتماء للمجتمع بمجتمع العالم الثالث يقلل من عامل الحسم في التوجه وفي الخيار: إنه إغراق في نظام أبوي مستحدث ومتجاذب مابين القديم والحديث، فعمارتي اليوم غير منفصلة عن واقعي كذات في الماضي والحاضر والمستقبل، وهذه الذات غير منفصلة عن كوني ذات تنتمي لواقع اجتماعي سياسي محدّد يتنامى التوجه فيه نحو سيادة النمط النووي للأسرة ويقلص السلطوية التقليدية ويتطلع إلى حياة الاستقرار في المدن، لكنه لم يتحرر من أيديولوجيات القرابة وقيم العرض والتضامن العائلي.

إنها قطيعة بين فكرتين كان من المفروض أن تتجاورا، قطيعة هائلة حاصلة بين العلوم الهندسية وبين العلوم الاجتماعية تستدعي مقاربة خاصة تعلن غياب منهج قائم مستقل يخص السكان كما تعلن فكرة الاستلاب الحضاري في نتاج المشروعات الهندسية كما في فكر المستهلك.

إنه واقع يستدعي حالة من الانتقال الفورية في العلاقة مع الآخر، انتقال إلى حالة واعية تتجاوز الهوام «FANTASME» وتقبل بالواقع المنفتح والمتجدد.

وهي حالة لا تنفصل عن مسيرة التنمية المستدامة، أوَليس للمهندس دور وطني وتنموي؟

أوَليس لعالم الاجتماع ولمثقفيه دور في تجسيد الأفكار عملياً ومن خلال الممارسة؟

هل لمسيرة التنمية أن تحدث وتتحقق بدون تعاون علمي بين مختلف الاختصاصات؟

إن المشروع السكني العربي الخليجي الحديث يجب أن يصبح هماً هندسياً اجتماعياً نفسانياً وتنموياً وتربوياً.

إن إشكالية الحداثة والأصالة تطرح وبشكل غير مباشر إشكالية أخرى أكثر تعقيداً هي إشكالية البحث العلمي في بلادنا.

المراجـع

أولاً - المراجع العربية:

1 - الخياط، حسن: إشكالية النظرية والتطبيق في العمارة التقليدية - البحرين - 1995.

2 - جاد، ثابت: الإعمار والمصلحة المدينية. بيروت، دار الجديد، مؤسسة الأبحاث المدينية، 1996.

3 - الجادرجي، رفعة: حوار في بنيوية الفن والعمارة. بيروت، دار رياض الريس، بيروت، 1995.

4 - مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسات وأبحاث ندوة الحفاظ على التراث العمراني الخليجي المميز. الدوحة، 1994.

5 - صبور، إمحمد: المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، الأكاديميون العرب والسلطة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

6 - عبيد علي، نايف: مجلس التعاون لدول الخليج العربية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

7 - فتحي، حسن: العمارة الحضرية العربية. بيروت، جامعة بيروت العربية، 1980.

8 - مكي، رجاء: مقاربة نفس - اجتماعية للمجال السكني. دراسة ميدانية. بيروت، مجد، 1994.

9 - الهراس ،مختار: ملاحظات حول التغير السكني والتغير الأسري في المغرب. الدار البيضاء، 1992.

10 - المدينة والريف: دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، 1996.

ثانياً - الدوريـات والمجلات:

1 - مجلة الاجتهاد: دار الاجتهاد، بيروت، الأعـداد: (3-8-9) - 1990
(10-11) - 1991
(14-15-16) - 1992

2 - الفكر العربي: معهد الانماء العربي، بيروت، العدد (52)، 1988.
3 - مجلة الهندسـة، بيروت، العدد (23)، 1989.
4 - مجلة فنون عربية - العدد (82)، 1982.

ثالثاً - المراجع الأجنبية:

1. CHEVALIER D.: L'ESPALCE SOCIAL DANS L VILLE ARABE MAISON-NEURVE - PARIS, 1979.

2. O.MARC: PSYCHA NA LYSE DE LA MAISON, SEUILE'D - PARIS, 1975.

البحث السابع

المنظور الإسلامي
في معالجة المشكلات الاجتماعية في المدينة الحديثة

إعداد
الدكتور أبوبكر أحمد باقادر
أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز
جدة – المملكة العربية السعودية

محتويات البحث

	الصفحة من - إلى
مقدمة:	347 – 345
أولاً : المدينة والمحتسب والفقيه.....	357 – 348
ثانياً: المدينة والثقافة	361 – 358
ثالثاً: المدينة في التراث الاجتماعي المعاصر	378 – 362
رابعاً: المدينة والقيم الاجتماعية والثقافية، قديماً وحديثاً.....	385 – 379
خامساً: المدينة وأبرز المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.....	399 – 386
سادساً: استشرافات المستقبل.....	401 – 400
المراجع:	409 – 402

مقدمـــة

تلعب المدينة دوراً مهماً في الحضارة العربية الإسلامية[1]، فمعظم، إن لم يكن جلّ، الأحكام والشعائر الدينية المؤكدة على هوية الجماعة المسلمة تفترض بقوة قيام المدينة: فصلاة الجمعة والجماعة والاحتفال بالأعياد وظهور المؤسسات المعرّفة والمميزة للأمة لا يمكن أن تظهر بشكل واضح وجلي إلا في المدينة[2] بل إن محضن الرسالة كان حضرياً، سواء في أول الدعوة في مكة، أو نشأة وظهور المجتمع / الأمة الإسلامية في المدينة بدستورها، ما كان ليكون إلا في ظل حياة حضرية مستقرة وناضجة[3].

والناظر في التراث الإسلامي سيلحظ مباشرة وجود تراث إسلامي غني ومتعدد الجوانب يهتم بالحياة الحضرية بوصفها كذلك، فيهتم بالمدينة من حيث تخطيطها وشكلها ونموها، أو من حيث المؤسسات الاجتماعية والثقافية

---

(1) اكثر من اهتموا بدراسة دور المدينة في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية هم من الدارسين الغربيين، ولعل كتاب لابيدس من أحدث وأهم تلك الدراسات.

- Ira M.Lapidus: **A History of Islamic Societies.** Cambridge, Cambridge University Press, 1989.

(2) انظر ما كتبه كل من:

- Ira M.Lapidus: **Muslim Cities in the later Middle Ages**. Cambridge, Cambridge University Press, 1984, A.H. Hourani. and S.M. Stern: **The Islamic City**. London, cassorer, 1970.

- سارجنت د. ب: **المدينة الإسلامية**، ترجمة أحمد محمد تعلب، باريس، اليونسكو 1983 وغيرها من الكتب العديدة.

(3) كتبت العديد من الدراسات والتحليلات عن دستور المدينة المنورة الذي صاغه النبي (ص) انظر مثلاً: صلاح التجاني حمودي: «الصحيفة أو دستور المدينة»، جدة، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة الملك عبد العزيز، العدد (3)، ص13 - 29.

والاقتصادية التي تعمل داخل المدينة. وربما كان هذا التراث، كما سنعرض لبعض جوانبه، يشكل قفزة حضارية مميزة لحضارتنا من حيث التأكيد على مركزية المدينة والحياة الحضرية، كذلك اهتم هذا التراث بحياة المجتمع البشري، والحياة الحضرية لعلها الأبرز والواجهة لذلك، فما فقه المعاملات بأقسامه وأبوابه: من بيوع، ورهن، وإرث، وتجارة، وتنظيم لأوجة الحياة الحضرية عامة والأسرية خاصة؛ سوى مظهر آخر لهذا الاهتمام(*).

والمجتمع العربي الإسلامي ورث هذا التراث والاهتمام العظيم بقضايا المدينة وعايش ويعايش اليوم تحولات الحياة الحضرية في المجتمعات الإسلامية التي مرت بمراحله التاريخية التي كان لها أعمق الأثر في طرائق وأساليب حياته الحضرية، على وجه الخصوص، فمرحلة ازدهار الحضارة الإسلامية وانتعاش المدن التي أما ورثها الإسلام عن الحضارات السابقة وأسلمها، أو أبدعها لحاجات الأمة مثلت المجتمع المسلم في العصور الوسطية، ومع نهاية الحكم العثماني ومجيء القوى الاستعمارية تعرض المجتمع المسلم إلى عمليات تغيير وتحول عميقة في هذه الفترة نلمس آثارها إلى يومنا هذا، لكن ومع بزوغ عصر الاستقلال في نهاية النصف الأول من هذا القرن حتى عادت هوية وخصوصية هذه المدن إلى الظهور، لكنه بطبيعة الحال عموماً، بناء على تجاربها الحضارية المعاصرة، وهو أمر سنلقي بعض الضوء عليه(**).

(*) إن كثرة ما تزخر به الكتابات الإسلامية التقليدية وتنوعها - وهو أمر سنذكر طرفاً منه في هذا البحث - يدل على اعتناء واهتمام أجدادنا بموضوع الحياة الحضرية.

(**) ربما كان نمو وزيادة عدد المدن في جوانب العالمين العربي والإسلامي من الظواهر التي لا تحتاج إلى عناء التدليل، لكن مايميز هذا النمو والتوسع- للأسف- بعدهما عن تراثها الإسلامي القديم، ومن ثم ضياع هوية هذه المدن، وإن كانت لا تزال بعض ملامح الحياة الإسلامية باقية.

كذلك تميزت الفترة الأخيرة من قرننا هذا بالتقدم التقني المذهل الذي أدى إلى ارتباط العالم ببعضه البعض وأدى إلى تحولات عميقة، لعل من أهمها تحول البيئة السكنية للبشر إلى ما يعرف بالبيئة المبنية والتي تتدخل الثقافة في مواجهة مشاكلها الهيكلية المادية بشكل كبير، وتسعى هذه الثقافة أيضاً لحل جوانب من المشاكل الاجتماعية التي تفاقمت وتنوعت ومكنت من زيادة أهمية المدينة بزيادة قدرة المدن الاستيعابية على استقبال أعداد كبيرة جداً من البشر للاستقرار والحياة فيها، مما ولّد مشاكل جديدة وفتح آفاقاً كبيرة لم تكن معروفة قط من قبل (*).

وفي ضوء هذه الاتجاهات: البدايات الإسلامية، والإرث الحضري الذي وجده وتبنى بعضه الإسلام، والتاريخ الحضري المسلم وشرخ وتغيرات فترة الاستعمار ثم التغيرات الحديثة والمعاصرة المؤثرة على الحياة الحضرية عامة، سنقوم بتقديم صورة مركبة لما عليه حال الحياة الحضرية في دول الخليج العربية المعاصرة، ومن خلال ما نقدمه سنسعى لتقديم بعض التصورات المؤكدة على فعالية النظرة الإسلامية والقدر الذي يمكن أن تقدمه لمعالجة ومواجهة العديد من القضايا والمشاكل الحضرية.

(*) للأسف مسألة الاكتظاظ السكاني غالباً ما يتم تداولها دون الرجوع إلى الأسباب التاريخية والثقافية التي أدت إلى ظهورها واستفحال أمرها، كذلك غالباً ما يعزى الأمر فقط إلى عوامل الجذب الاقتصادي، لكن رغم أهمية هذه العوامل، إلا أن السياسات السكانية وتمركز الخطط التنموية في المدن ولارتباط المدينة بالتدين في وجداننا المسلم وغيرها من عوامل أدت إلى التكدس السكاني الذي نشهده اليوم.

أولاً - المدينة والمحتسب والفقيه

حينما ننظر في ما قدمه علي بن محمد الخزاعي في كتابه «تخريج الدلالات السمعية» والذي يصور ما كانت عليه الحياة الحضرية في عصر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة [4] نجد أنفسنا أمام حياة حضرية مكتملة تتميز بمؤسساتها العامة وموظفيها وأنظمتها، أي أننا أمام ما يعرف بتقسيم عمل مركب وتخصص في الأداء والأعمال، الركائز الأساسية التي يجعلها دور كايم وغيره من علماء الاجتماع المعاصرين كمؤشرات مهمة للحياة الحضرية[5] فمثلاً على مستوى المسجد نجد بوضوح وجود وظائف معلمي القرآن والكتابة والمفقه في الدين والقراء والمفتيين والأئمة والمؤذنين والموظفين المساعدين لقيام هؤلاء بأعمالهم[6] وكذلك الحال فيما يتعلق بموظفي الدولة من كتبة ومسؤولين عن الإعلام أو الدفاع أو الضمان الاجتماعي أو غيرها من مهام[7] واهتمت دولة الرسول بمسألة القضاء ودرء المظالم سواء في حياة الناس الاجتماعية أو الاقتصادية[8] ونجد الحال كذلك في العمالات الجهادية

---

(4) علي بن محمد بن سعود الخزاعي: **تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله (ص) من الحرف و الصنائع والمعاملات الشرعية.** تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985. (وللكتاب تحقيق آخر سابق لتحقيق إحسان عباس قام به محقق مصري).

(5) ذكر دوركايم أميل ذلك في كتابه: **تقسيم العمل الاجتماعي.** ترجمة حافظ الحمالي، بيروت، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع المكية، المشرقية، 1982.

(6) انظر كتاب الخزاعي: **تخريج الدلالات السمعية،** مرجع سابق، ص 77- 163.

(7) المرجع السابق، ص 169- 264.

(8) المرجع السابق، ص 579- 644.

والجنائية والاختزانية [9] ولعل الاهتمام بالتجارة والحرف وعمليات التبادل في السوق والتدقيق فيما ينبغي أن تكون عليه الأحوال إنما يعكس الاهتمام بتنظيم الحياة الحضرية على أفضل وأحسن حال، فهو يولّد مع ماعرف لاحقاً بالتنظيمات المهنية والقوانين المنظمة للتعامل بين الأفراد لما عرف بالأخلاق والأعراف المهنية، وهما أمران لا غنى عنهما للحياة الحضرية [10].

إن ما قدمه الخزاعي يعكس مدى نضج الحياة الحضرية منذ انطلاقة الإسلام في المدينة المنورة، ولقد تولى العديد من الدارسين التفكير والدراسة لهذه الفترة من نفس الزاوية، ولعل ما قدمه عبد الحي الكتاني في التراتيب الإدارية إنما هو توسيع وتأكيد لهذا الجانب، وتأكيد على تأصيله منذ العهد النبوي الأول[11].

أي أننا أمام ظاهرة علمية في الفكر الإسلامي تؤكد على أن مسألة تنظيم حياة المدينة، ونقصد تحديداً هنا مسألة التخطيط والتنظيم لتقسيم العمل وترتيبه، ووضع القواعد المنظمة للتعامل بين الأفراد على أساسها، وهو همٌ إسلامي أصيل على مستويين، مستوى القيم ومستوى التحقق من القيام بتنفيذ مقتضيات تلك القيم. ويسمى هذا الموضوع في التراث الإسلامي «بالحسبة» أو شؤون السوق، وهو فن إسلامي تطور كثيراً في الحضارة الإسلامية، كما سنذكر.

---

(9) المرجع السابق، ص 329- 644.

(10) لعل أهم رواد علماء الاجتماع الذين تناولوا هذا الأمر:

- Max Weber : **The City;** N.Y: The Free Prsse, 1958.

- Emile Durkheim: **Professional Ethics and Civic Morals.** London, Routledge, 1992.

(11) عبد الحي الكتاني: **التراتيب الإدارية**. بيروت، دار الكتب العلمية، لا.ت.

فعلى مستوى القيم، يورد لنا الخزاعي، حديثاً رواه الترمذي عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مرّ على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال: يا صاحب الطعام ما هذه؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس، ثم قال: «من غشنا فليس منا» (حديث حسن صحيح). وكذلك ما رواه الترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله سعر لنا، فقال: أن الله هو المسعّر القابض الباسط الرازق، وإني أرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال» (حديث حسن صحيح). والأحاديث والتوجيهات الإسلامية في ذلك كثيرة، سنشير إلى بعضها لاحقاً[12].

ولم يكتف المشرّع بتقديم التوجيهات والقيم السامية وإنما عيّن الموظفين الرسميين للقيام بمراقبة وتنفيذ تلك التوجيهات، فكما ورد في البخاري عن نافع عن ابن عمر إنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فبعث إليهم من يمنعهم أن يبيعوه حيث اشتروه حتى ينقلوه حيث يباع الطعام، وروى أيضاً عن سالم عن أبيه: رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله (ص) أن يبيعون حتى يؤوه إلى رحالهم.

وكان سعيد بن سعيد بن العاص بن أمية قد استعمله النبي (ص) بعد الفتح على سوق مكة، واستعمل عمر بن الخطاب السائب بن يزيد على سوق المدينة

---

(12) الخزاعي: **تخريج الدلالات السمعية**. مرجع سابق، ص 304- 305.

مع عبد الله بن عتبة بن مسعود، واستعمل عمر الشفاء أم سليمان بن أبي حثمة شيئاً من أمر السوق وكان يقدمها في الرأي ويرضاها ويعظمها [13] وهناك رواية تقول: أن سمراء بنت نهيك الأسدية التي عمرت وأدركت رسول الله (ص) كانت تمر في الأسواق تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتضرب الناس على ذلك بسوط معها[14].

ولقد استمر هذا التقليد الحضري، بطبيعة الحال، وأصبح النموذج المعتمد فيما بعد لمواجهة كافة القضايا والتشريعات المطلوبة في حياة الأمة الحضرية. وفي هذا المجال نرى أن بإمكاننا الحديث عن ثلاثة أنواع من أقسام التراث العلمي الذي يتعامل به المسلمون مع قضايا الحياة الحضرية:

كتابات الفقهاء.

كتابات الحسبة.

كتابات المختصين في شؤون البناء وتنظيمه[15].

والدارس لكتابات الفقهاء وعلى وجه الخصوص أساليب تنظيمهم لأبواب الفقه خاصة عند اكتمال نمذجة الكتابة الفقهية [16]، سيجد أن معظم هذه

---

(13) المرجع السابق. ص 305.

(14) المرجع السابق، ص 308.

(15) ما سنقدمه في ثنايا هذا البحث إنما هو غيض من فيض وقليل من كثير، للتوسع راجع مادة حسبة في الموسوعة الإسلامية الحديثة؛

-E.J. Brili; **Leiden,** vol., pp.485 - 493, EL-Hisba. (new edition) ,1971.

(16) أنظر على سبيل المثال متيلوش موراني: **دراسات في مصادر الفقه المالكي**، ترجمة سعيد بحيري وآخرون، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988. (وخاصة ما كتبه عن أعمدة مدرسة القيروان الفقهية).

الأبواب إنما تتعامل وبشكل أساسي مع موضوعات تنظيم الحياة الحضرية: ما تعلق منها بالمعاملات عموماً، إذ هي تنظم كيف ينبغي أن يتعامل الناس مع بعضهم البعض، والضوابط التي تنظم تعاملهم، على سبيل المثال: ضوابط البيع، والهبة، والوقف، والإيجار، وغيرها من معاملات. كذلك تنظم هذه الأبواب جوانب الحياة العامة، سواء كانت الحياة الروحية كالصلوات أو الصيام أو الحج، أو علاقات التراحم داخل المجتمع الواحد كالزكوات والصدقات وأوجه إنفاقها وأساليب تقسيمها وهكذا.

وتعد كتب النوازل والفتاوى وما تتناوله من قضايا ذات صفة محلية وتاريخية إنما تعكس ما يمر به المجتمع المسلم، الذي قد تختلف تجربته التاريخية من فترة لأخرى [17] ولقد أوضح جميل أكبر في دراسته «عمارة الأرض في الإسلام»[18] كيف أن حسن استخدام مادة هذه النوازل والفتاوى يمكّننا من معالجة العديد من قضايا ومشاكل الحياة الحضرية على المستويين التاريخي والراهن، وذلك من خلال نموذجه عن المسؤولية: الملكية والسيطرة والاستخدام، في ظل قواعد نظرية عرض لها.

---

(17) انظر على سبيل المثال ما كتبه، إبراهيم القادري بوتشيش: **المغرب و الأندلس في عصر المرابطين - المجتمع والذهنيات والأولياء**. بيروت، دار الطليعة، 1993. وبالذات ص 69-93. وكذلك إبراهيم القادري بوتشيش: **تاريخ الغرب الإسلامي - قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة**، بيروت، دار الطليعة، 1994 (ويقدم هذا الكتاب منهجية مهمة للاستفادة من الوثائق والفتاوى في إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والثقافي للإسلام الوسيط).

(18) جميل أكبر: **عمارة الأرض في الإسلام**. جدة، دار القبلة للثقافة الاسلامية، 1992.

أمّا فيما يتعلق بكتابات الحسبة وعلى وجه الخصوص دراسة الحسبة كمؤسسة حضرية أساساً، فإننا سنجد جدلاً طويلاً حول نماذجها قبل الإسلامية وخاصة فيما يعرف بـ «Prefects» البيزنطي[19] من ناحية، وعن ارتباطات هذه المؤسسات بالأحداث والظروف التاريخية لبروزها من ناحية أخرى[20]، ولا شك كما اتضح لنا مما أوردناه عن عهد الرسول في «الدلالات السمعية» أن منصب الحسبة والمحتسب كان من الأمور القائمة في العهد النبوي، وأن ازدهار وانتصار هذه المؤسسة إنما هو انتصار وتأكيد على السنة النبوية ، ولعل الآثار الواردة لنا عن الحسبة سواء في شكل فصول في كتب «السياسه الشرعية» كما أورد ذلك الماوردي وأبو يعلي الفراء وابن تيمية[21] وغيرهم ، أو أجمله مع غيره من الموضوعات كما فعل ابن الحاج في «المدخل»[22]، أو أن تفرد له كتب محددة لموضوعه وتعالج تفاصيل أوضاع وأحوال السوق وما يجب أن يعلمه ويفعله المحتسب كما فعل الشيزري: «نهاية الرتبة في طلب الحسبة»[23]، أو ابن الأخوة في «معالم القربة في

---

(19) انظرما أورده البا زي العريني في ذيل تحقيقه لكتاب عبد الرحمن بن نصر الشيزري: **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**. بيروت، دار الثقافة، 1981 ، ص 133– 185 .

(20) انظر المرجع السابق. ص ط – ل. وكذلك مادة حسبة في الموسوعة الإسلامية كما ذكرنا في هامش (15) .

(21) ونقصد بذلك كتاب إبن تيمية : **السياسة الشرعية**. وله طبعات عديدة. وأبى الحسن محمد بن حبيب الماوردي: **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، مكة، دار اليازدات. وكذلك كتاب أبى يعلي محمد بن الحسين الفراء: **الأحكام السلطانية**. بيروت، دار الفكر 1974. وللاطلاع على عرض بأسلوب حديث وعن الشعر العربي من العالم الإسلامي، انظر هويكنز ، ج ف ب: **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى**، ترجمة أمين توفيق الطيبي، تونس، الدار العربية للكتاب، 1980 .

(22) ابن الحاج. **المدخل** ،بيروت، دار الفكر، 1981 .

(23) عبد الرحمن بن نصر الشيزري: **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**. مرجع سابق .

أحكام الحسبة»[24] ويحيى بن عمر: «أحكام السوق»[25] وغيرهم ممن تناولوا موضوع السوق على وجه الخصوص[26].

وتتعامل هذه الكتب مع الأصناف والنقابات أو التنظيمات التضامنية التي تتشكل في السوق، وكيف أن الحرفيين في تنظيمهم لأنفسهم يؤثرون كبير التأثير في الحياة الاجتماعية الحضرية، بل وعبر تنظيماتهم تتشكل الحياة العامة في المدينة عن طريق دعمهم للمؤسسات التعليمية فيها[27]، بسبب تنظيماتهم وتماسكهم يؤثرون في الحياة الاقتصادية والسياسية لمدنهم، وكما يورد العديد من الدارسين خاصة في العصور المتأخرة من التاريخ الإسلامي، كما سنوضح لاحقاً، كيف أن هذا الجانب من حياة السوق كان المحور الأساسي الذي قامت عليه حياة المدن[28].

---

(24) ابن الأخوة: **معالم القربة في أحكام الحسبة**. حقق الترجمة إلى الإنجليزية روبن ليفي، كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، 1938.

(25) يحيى بن عمر: **أحكام السوق**. تونس، الدار التونسية. لا. ت.

(26) هناك العديد من دراسات الحسبة قدم منها نخبة مختارة نقولا زيادة. عن دار المشرق، ومن كتب الحسبة، أيضاً ما كتبه عمر بن محمد السنامي، **نصاب الاحتساب**. تحقيق يوسف عز الدين، الرياض، دار العلوم، 1983. وكذلك ابن بسام، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**: بغداد، مطبعة المعارف، 1968. وغيرهم.

(27) ولقد ثار جدل واسع حول تنظيم الحرفيين وخاصة بين المستشرقين، ولعل أبرز من شارك في هذا الجدل برنارد لويس ولويس ماسينون وكلود كاهان، وبالإمكان الرجوع إلى تلخيص لمسارات هذا الجدل في مقالة الأخير عن «هل وجدت نقابات عمالية في العالم الإسلامي الوسيط» في:

- Hourani & Stern: **The Islamic City**. London, Cassier, 1970, p 51-64.

(28) للحصول على تفاصيل الرجاء مراجعة ما قدمه:

- Ira Lapidus: **A History of Islamic Societies**. OP cit..

أما المصدر الثالث الذي زخر به التراث الإسلامي فإنه يتعلق بالكتب والفتاوى التي قدمها بعض الفقهاء الذين تخصصوا في معرفة البناء وأساليبه وطرقه وهم إنما اعتمدوا في فتاويهم وأقيستهم فيما أفتوا فيه على أساس انطلاقات وقواعد الفقه الإسلامي العام. ولعل ما سجله ابن الرامي من آراء وفتاو في كتابه «الإعلان بإحكام البنيان» [29] «وكتاب الجدار»[30]: لعيسى بن موسى التطيلي، «وكتاب الحيطان: أحكام الطرق والسطوح والأبواب ومسيل المياه والحيطان» [31]: للمرجي التثقيفي وعبد البر بن الشحنة: «تحصيل الطريق إلى تسهيل الطريق»[32] وغيرهم(*) وهي كتب تتعلق بأحكام الجوار وحقوق الارتفاع وإحياء الموات والأراضي والمياه وصيانة الدور وأنواع الطرق بين السكان وغيرها من قضايا تخص الجوانب الفيزيقية الهيكلية في المدينة وبطبيعة الحال ما تعلق من ذلك بحياة السكان، وتأثير ذلك عموماً على شكل المدينة وتنظيمها والحياة العامة والخاصة بها وهي أمور في غاية الأهمية.

---

(29) ابن الرامي البناء: **الإعلان بأحكام البنيان**. تحقيق عبد الرحمن بن صالح الأطرم، الرياض، دار اشبيلية، 1995. في جزئين. ولقد قدم محمد عبد الستار عثمان: **الإعلان بأحكام البنيان لابن الرامي (دراسة أثرية معمارية)**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.

(30) عيسى بن موسى التطيلي: **الجدران**. تحقيق ابراهيم محمد الفايز، الرياض، 1996.

(31) المرجي الثقفي: **كتاب الحيطان - أحكام الطرق والسفوح والأبواب ومسيل المياه والحيطان**، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1994. وهناك كتاب حسام الدين بن عمر عبد العزيز بن مازة اليخازي، **كتاب الحيطان: دراسة فقهية لأحكام البناء والإرفاق**: تحقيق عبد الله النذير، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، 1996.

(32) عبر البر بن الشحنة: **تحصيل الطريق إلى تسهيل الطريق**. تحقيق كاظم طيب حمزة، الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، 1993.

(*) ولقد ذكرت مسائل البناء وقضايا متناثرة في العديد من كتب النوازل والفتوى وهي كثيرة بحيث لا تحتاج إلى ذكر.

وكما هو واضح مما أوردنا تتداخل موضوعات هذه المصادر الثلاثة المختلفة ببعضها البعض، وتشكل معاً للدارسين والمؤرخين سواء في تلك الحقب التاريخية أو عصرنا الراهن(*). ولعل ما كتب الأسلاف عن المدن والاحتفاء بالحياة فيها في تراثنا يعد أمراً لافتاً للنظر [33]، فلقد حظيت المدن بقدر كبير من اهتمام المؤرخين في الإسلام/ ومسألة التاريخ للمدينة في الكتابة التاريخية يشكل في الواقع فناً قائماً بحد ذاته، إذ نجد أن أحد أصناف الكتابات يتعلق بدراسة حدود وشكل المدينة سواء كان ذلك في شكل تحديد مساحة المدينة وما يحيط بها من مدن أو المحددات الطبيعية المميزة لها [34]، ولقد كتب الأسلاف في ذلك بعض أهم دراساتهم [35]، أو ما كتب عن خطط المدينة،

(*) للأسف لم يعتنَ بدراسة العلاقة بين هذه المصادر المعرفية والبحث في إيجاد الصلات النظرية بين ما أورده مؤلفوها، إذ من الواضح تداخل التوجهات النظرية والمعيارية والوصفية في هذه الأدبيات، وما ذكر حول أسباب ظهور الكتابات عن الحسبة مثلاً يعد مدخلاً مهماً يمكن اقتفاؤه من أجل إعادة تقييم هذه الكتابات. واعتقد أن ما قدمه جميل أكبر، **عمارة الأرض في الإسلام**، مرجع سابق، يعد محاولة مهمة لكن تحتاج إلى إدماج البعد التاريخي في حسبانه.

(33) علينا ألاّ نغفل جهود إبراهيم القادري بوتشيش فيما أوردناه له من الكتب (انظر هامش 17) أو في دراساته في كتابه. **أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي**. الرباط، عكاظ، 1992.

(34) من هذه الدراسات الحديثة ما قدمه لويس ماسينون: **خطط البصرة وبغداد**. ترجمة إبراهيم السامرائي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981. ومنها أيضاً ما يلي:
روبرت ماك آدمز: **أطراف بغداد – تاريخ الاستيطان في سهول ديالي**، ترجمة صالح العلي وزملائه، بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1984. يعقوب ليسنر: **خطط بغداد في العهود العباسية الأولى**. ترجمة صالح العلي، بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1984. جورج مقدسي: **خطط بغداد في القرن الخامس الهجري**. ترجمة صالح العلي، بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1984. وكذلك صالح العلي: **بغداد مدينة السلام، إنشاؤها وتنظيم سكانها في العهود العباسية الأولى**. بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1985.

(35) الحربي: **كتاب المناسك**. الرياض، دار اليمامة، 1981.

ولعل خطط المقريزي تبقى نموذجاً فذاً إلى أمد بعيد[36]، لكن بالإضافة إلى النظر إلى المدينة كوحدة عمرانية مستقلة نظر إلى المدينة بحسب من تعاقبوا على الحياة بها، وهذه لعمري التفاتة في غاية الأهمية، فالمدينة هي سكانها، وما أنجزوه وقاموا به من جلائل الأعمال وما تعاقبها من حوارات إنما هو تسجيل وتصوير لحياة المدينة، ولعل التأريخ لثقافة المدينة كما فعل الخطيب البغدادي لبغداد[37] وابن عساكر لدمشق[38] حينما تناولا حياة علمائها وما شغلوا أنفسهم به إنما هو تسجيل للحياة الثقافية والاجتماعية في تلك المدينتين، وكذلك فعل غيرهما في تصوير الحياة السياسية وأحياناً الحياة الاجتماعية، وعموماً ما تقدمه معظم تواريخ المدينة التقليدية، إنما هو عرض زاخر حافل بمن سكنوا المدينة، إذ أن حياتهم هي حياة المدينة إبان الحقبة التي عاشوها، ولقد أصبحت كتابات هؤلاء المؤرخين معيناً لا ينضب للدراسات الحديثة عن الحياة الحضرية في التاريخ الإسلامي.

يقودنا هذا إلى التأكيد على أن الإرث العربي الإسلامي، وعلى الخصوص الإرث الفقهي و«التاريخي» يشكل أساساً مهماً لمن أراد أن يدرس المدينة العربية المسلمة.

---

(36) تقي الدين أبي العباس أحمد بن المقريزي: **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**. بيروت، دار صادر، لا. ت. وحديثاً ألف علي مبارك: **الخطط التوفيقية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مجلد (3)، 1981.

(37) الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد**. بيروت، دار الفكر، لا.ت.

(38) ابن عساكر: **تاريخ دمشق**. بيروت، دار الفكر، لا. ت.

ثانياً - المدينة والثقافة

مما أوردناه عن الكتابات التي أرَّخت للمدينة، يتضح لنا أمر في غاية الأهمية، هو أننا أن أردنا فهم المدينة العربية المسلمة في العصور الوسيطية فإن علينا أن نعيد التأمل في ذلك الإرث، وفي ضوء تلك المراجعة ربما تمكنا من استعادة بعض جوانب الصور المتعددة والمركبة للحياة الحضرية العربية. وفي الواقع جُلّ من سعوا لتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل التاريخي، استناداً للرؤية الحديثة للمنظور التاريخي كانوا إما من المستشرقين أو الدارسين الغربيين المعنيين بدراسة المدن وتواريخها! وغالباً ما تركز هذه الدراسات على الجوانب التالية:

- تأريخ ظهور المدينة العربية المسلمة ومدى تأثرها بنجاح الحياة الحضرية السابقة للإسلام، كاليونانية والرومانية والفارسية والهندية والمصرية وغيرها، وأثر ذلك على الحياة الحضرية المسلمة سواء في تخطيط المدينة أو في معمارها.

- دراسة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية وغيرها من المؤثرات على الحياة الحضرية في فترات تاريخية مختلفة من تاريخ الإسلام.

- دراسة جوانب من حياة السكان: فئاتهم وظائفهم وأدوارهم ومساهماتهم في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المدينة[39].

ولعلّ أهم الدارسين هم ممثلو المدرسة الفرنسية التي قدمت لنا أسماء لامعة جداً في دراسة المدن الإسلامية من أمثال: سوفاجيه، وفييت، ولوطرنو وغيرهم[40] وحديثاً بدأت الدراسات الأمريكية والبريطانية تقدم دراسات تاريخية ذات أهمية، ولعل ما قدمه حوارني، ولا بيدس، وجرابر وغيرهم يعد من الدراسات المهمة في هذا المجال[41].

ولم تقتصر هذه الاهتمامات على ثقافة الحياة الحضرية المسلمة القديمة وإنما استمر البحث العلمي في هذه المدارس، ولكن في شكل حديث جداً، يدرس مدى أثر التحولات الجديدة في الحياة الحضرية، وخاصة فيما ما يمكن أن يشبه ما كانت عليه الحياة الحضرية السابقة سواء على مستوى بعض الأحياء الشعبية

---

(39) انظر كتاب حوراني وسترن (مرجع سابق)، وكتاب سارجنت (مرجع سابق) وغيرهما من المراجع. مراجعة للدراسات الغربية في هذا المجال انظر عبد الجبار ناجي: «المدينة العربية الإسلامية في الدراسات الأجنبية - دراسة نقدية مقارنة». **مجلة المورد**، مجلد (4)، العدد (9)، 1980، ص 136 - 170.

(40) لقد ترجمت بعض أعمال هؤلاء المؤرخين مثلاً: روجيه لوطرنو: **فأس ما قبل الحماية**. بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988، وكذلك له **فأس في عهد المرينيين**. بيروت، مكتبة لفان، 1977. غاستون فييت: **القاهرة مدينة الفن والتجارة**. بيروت، مكتبة دبلان، 1968. وغيرها كثير.

(41) يستحسن مراجعة مقالة عبد الجبار ناجي. انظر هامش(39).

كما هو الحال في العديد من الدراسات الإنثروبولوجية الراهنة[42]. أو في شكل دراسات عن مدن كاملة كما فعلت أبو اللغد مع القاهرة، و غيرتس مع صفرو، وبروان مع سلا وغيرهن كثير[43]. وهذه الدراسات تسعى لتوضيح ما كانت عليه الحياة الحضرية وكيف أن ذلك الإرث الحضاري لا يزال يلعب دوراً مهماً في الحياة الراهنة رغم التحولات التاريخية التي مرت وتمر بها المدن الإسلامية.

كذلك شكّل هذا الإرث الإسلامي حافزاً مهماً جداً لمجموعة من المعماريين الشباب ممن أرادوا أن يفيدوا من إرثهم الحضاري في التعامل مع التخطيط الحضري من ناحية، والفن المعماري من ناحية، ولعلنا لا نخطئ كثيراً إن قلنا أن نجاح المعماري المصري الكبير حسن فتحي، سواء في كتابه «العمارة للفقراء» أو آرائه ومشاريعه اللاحقة كان لها تأثير في هذا

---

(42) هنا كثير من الدراسات في هذا المجال، انظر ما قدمته:

- Evelyn. A.Early: **Baladi Women's of Cairo; Playing with An Egg and A stone**. Boulder, lynne Reinner Publishers, 1993.

وكذلك ما قدمته:

-Helen Watson, **Women in The City of The Dead**, London: Hurst & Company, 1992.

(43) انظر ما قدمته:

- Janet Abu Aloughod: **Cairo**. Princeton, University of Princeton Press, 1971. - Clifford Geertz et. **Al: Meaning and Order In Moroccan Society,** Cambridge, Cambridge University Press, 1979.
- Kenneth Brown, **The People & Sale, Tradition And Change In A Moroccan City,** Cambridge, Harvard University Press, 1976.

وكذلك غيرهن.

الاتجـــاه ولو بشكل غـير مبـاشر[44] ، لكـن مع ذلك شكلت جهـود صـالح الهـذلـول، وجميل أكبر ومحمد عبد الستار عثمان، وباسم سليم حكيم وغيرهم [45] انطلاقة جديدة ومهمة في مدى إمكانيات الإفادة من هذا الإرث واستخدامه في العصر الحديث (*).

---

(44) انظر :

- Hassan Fathy: **Architecture For The Poor**. Chicago, University Press, 1973 .

(45) صالح الهذلول : **المدينة العربية الإسلامية – أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية**، الرياض، دار السهن، 1944 .

– محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية – أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية** . الرياض، دار السهن، 1994 .

- Jamil Akbar: **Crisis In The Built Environment; The Case of The Muslim City.** Singpore, A mimar book, 1988 .

- Basim Salim Hakim: **Arabic - Islamic Cities. Building and Planning Principles,** London: KPI, 1986

(*) نتيجة لهذه الجهود من طرف المعماريين ظهرت العديد من الجمعيات المعمارية التي تهتم بمسألة البناء وأحكامه كما وردت في التراث العربي الإسلامي، وفي المملكة العربية السعودية توجد جهود رائدة في هذا المجال سواء على المستوى الفردي كجهود سامي عنقاوي أو مؤسسة كما هو الحال في جمعية المعماريين .

ثالثاً - المدينة في التراث الاجتماعي المعاصر

اهتم الفكر الاجتماعي الحديث بموضوع المدينة، لكن هذا الاهتمام كان إشكالياً عند رواد علم الاجتماع. فالمدينة لم تكن محور اهتمامهم وإنما درسوها على أساس سياقين أولهما، إنها شيء تاريخي مهم للتحليل ولكن في سياق التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية في أوربا الغربية. أو على أنها ذات تأثير ثانوي على تطور عمليات اجتماعية أساسية نشأت داخل المجتمعات الرأسمالية، أي أن المدينة يمكن أن «تحلَّل أو تدرس» على اعتبارها شرطاً هاماً لكن ليس أساسياً لبعض التطورات[46]، وحتى وإن قدم فيبر كتاباً عن «المدينة»، فأنه نظر إليها كعامل تاريخي ساعد على نقض البناء الاجتماعي الإقطاعي التقليدي في الغرب ببناء اجتماعي آخر ولاشيء غير ذلك، أما دوركايم فنظر إليها كوعاء قامت داخله قيم علمانية جديدة تأسست عليها الروابط الاجتماعية في شكل تضامن عضوي، ومن ثم فالحياة الحضرية عنده أرضية وليست سبباً، ولا يختلف الحال عند ماركس[47].

لكن تقليل الرواد في علم الاجتماع الغربي الحديث من أهمية دراسة المدينة بشكل مستقل، لا يعني على الإطلاق أن أفكارهم والمفاهيم التي توصلوا إليها لم تكن مفيدة، ليس فقط في ظهور فرع من فروع علم الاجتماع الرئيسية

---

(46) انظر أبو بكر أحمد باقادر «النظرية الاجتماعية الحديثة والمسألة الحضرية» **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد (4)، 1991، ص 340 - 400، على وجه الخصوص ص 340 - 342.

(47) المرجع السابق. ص 341 - 342.

يعالج موضوع الحياة الحضرية وإنما أن تتفرع داخل هذا الفرع اتجاهات ثانوية تشكل «مدارس» ثانوية مهمة ولعلّ أهمها :

- المدرسة الإيكولوجية والإيكولوجية المحدثة .
- المدرسة الثقافية .
- المدرسة الفيبرية المحدثة .
- المدرسة الماركسية المحدثة .

ولن أفصّل منطلقات وقضايا وتوجهات كل واحدة من هذه «المدارس» الثانوية إذ يمكن الرجوع لمعالجتي لذلك في المقالة[48]. لكن ربما كان من المفيد لموضوعنا أن نتعرف على بعض أهم المفاهيم والقضايا التي يعالجها وينظر إليها علماء الاجتماع في موضوع المدينة من منظور هذه المدارس إجمالاً . وسوف لن نتوقف على الإطلاق عند المقصود بالمدينة وتصنيفاتها ووظائفها فهي أمور مبسوطة في بعض المقررات الأولية لعلم الاجتماع الحضري[49]، إنما سنسعى لتناول موضوعات وقضايا الحياة الحضرية . بطبيعة الحال لن يمكننا أن نكون استقصائيين فيما سنقدم، لكن سنسعى لتقديم الأهم والأبرز، بحسب ما نراه، خاصة ما يمكن أن يكون له كبير تأثير على المدينة العربية المسلمة .

---

(48) المرجع السابق، المقالة برمتها.

(49) انظر مثلاً :

- Noel Gist and Sylvia Fava: **Urban Society**. New York, Thomas Y.Crowell, 1974 .

لعل من أبرز المسائل: العلاقة بين الحياة الحضرية والسلوك الإنساني، وهنا تبرز لنا أفكار المدرسة الإيكولوجية في غاية الأهمية، فهي تسعى للإجابة عن الأساليب التي تنظم فيها حياة السكان المتجانسين مع بعضهم البعض في بعض الخصائص الاجتماعية الاقتصادية في أحياء المدينة، كذلك توزيعات السكان بحسب خلفياتهم الثقافية ودراسة تأثير المؤسسات الاجتماعية كالسجن والصحيفة والمعتقدات والتحولات الاجتماعية والسياسية وغيرها على الحياة الحضرية [50]، كذلك دراسة العلاقة بين تأثير الحياة الحضرية وأساليب الحياة التي يحياها الناس، والادعاء بأن حياة المدينة تولّد النزعة الفردية والنفعية والعلمانية والتفكك الأسري وغيرها من منظومة القيم / الحضرية كما يقدمها زيمل وويرث وأشياعها[51]، أو دراسة تيارات الهجرة وتوسع المدن والتحولات العالمية في مسائل الحياة الحضرية، واختلال التوازن بين أساليب الحياة الحضرية والريفية والبدوية، ومن ثم إحداث تحولات عميقة في المجتمع الإنساني [*]، أو دراسة علاقة الدولة بالمدينة خاصة فيما يتعلق بعدالة التوزيع للخدمات والمرافق الحضرية من ناحية، والتفاضل الطبقي والمكانة الاجتماعية في الحياة الحضرية [52]، كذلك السؤال عن تحولات الحياة الحضرية بعيداً عن المدينة التقليدية التي كانت تسيطر عليها الصبغة إلى ما

---

(50) أبو بكر باقادر: مرجع سابق، ص 343 - 358 .

(51) المرجع السابق، ص 359 - 372 . وانظر كذلك مقالة لويس وورث: «الحضرية كأسلوب حياة» في كتاب روبرت بارك، **المدينة**. ترجمة أبو بكر باقادر وسيد عبد العاطي، جدة، وكالة تبر للدعاية والنشر والإعلام، 1988، ص 257 - 273 .

(*) أول من ذكر هذه المقولة بول انجليش، أصبحت من ركائز الدراسات الحضرية في بلدان الشرق الأوسط .

(52) المرجع السابق، ص 372 - 390 .

عرف بالبيئة المبنية وأثر ذلك على حياة السكان وصراع الطبقات الاجتماعي، وأثر ذلك على أيديولوجيا المجتمع برمته واغتراب الإنسان ومن ثم تحولات المدينة وأثرها على الحياة الإنسانية فيها[53].

إن مايحاول أن يقدمه علم الاجتماع الحضري هو الوصول إلى إجابات عامة عن هذه التساؤلات، لكن يظهر لنا أن للإرث الحضري والتجربة التاريخية الحضرية آثاراً عميقة، تجعل لتلك التجارب خصوصياتها، ومن ثم نتوقع أن تكون للحياة الحضرية في المدينة المسلمة أوضاعها الخاصة التي ليس بالضرورة أن تكون مختلفة تماماً عن التجربة الغربية ، لكن نتوقع أن آثارها ستكون متأثرة بالإرث الحضري والقيم والأعراف الحضرية المسلمة.

فعلى سبيل المثال، كانت تيارات الهجرة الريفية الحضرية في التجربة الغربية قد وقعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبالقرابة القرن العشرين وارتبطت بهجرة دولية بين أوروبا والعالم الجديد، كذلك ارتبطت بشكل كبير بالنمو الصناعي والتحول إلى المكننة الزراعية، ولقد أدت تلك الهجرة إلى نمو المدن، لكن كانت نسب توزيع المهاجرين على المدن الكبرى متوازنة نوعاً، ولقد استغلت التطورات التقنية المتطورة بشكل واسع في تنظيم الحياة الحضرية، بينما نفس التحولات السكانية تمت في بلدان العالم الإسلامي أولاً في النصف الثاني من القرن العشرين وارتبطت بعمليات الاستقلال السياسي والتفاوت في مستوى الخدمات والمرافق بين العاصمة السياسية وبقية أجزاء القطر وقامت على استخدام مفهوم حرية الحركة

(53) المرجع السابق، ص 390 – 400.

والانتقال السكاني وليس لأسباب صناعية أو تحولات في أنماط الزراعة، مما أدى إلى تكديس أعداد المهاجرين في المدينة - الأم على حساب توزيعهم سواء بين بقية المدن الأخرى أو بين المدينة والريف، ولقد تولد عن هذا بشكل أساسي تشوهات حضرية في شكل اختناقات سكنية وكثافة عالية في استخدام المرافق والخدمات، وهي العامل الأكثر إغراء للهجرة إلى المدينة[54].

كذلك لعبت المدينة والحياة الحضرية فيها دوراً بارزاً في عمليات التكيف والتوافق مع متطلبات الحياة العصرية الحديثة، وربما كانت المدينة في الساحة «غير المحايدة» التي سمحت بسبب عدم تجانس سكانها وتنوع خلفياتهم الثقافية لتيارات التحديث الغربية أن تلعب دوراً أكبر. فوسائل الاتصال الجماهيري والنشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية الجماعية وأحياناً الجماهيرية لعبت دوراً مهماً في عملية انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يتجه نحو التحديث ومسايرة العصر الحديث في تنظيمه وقيمه السياسية والاقتصادية[55].

هذا وتدل دراسات عديدة على أن الانتقال المكثف إلى المدن الكبرى أدى إلى تغيرات عميقة في بنية الأسرة وأدوار المرأة والرجل فيها، وكان بعض هذه الأدوار قد أدى إلى تقليص هامش نشاطات بعض النساء في مجالات

---

(54) انظر: نور محمد أبو بكر باقادر العمودي: **الهجرة الريفية الحضرية - دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة**. بيروت، دار المنتخب العربي، 1994، ص 37 - 69.

(55) انظر:

- D. Levner: **The Passing of Traditional Society - Modernizing The Middle East**. Glenco, III. The Freses Press,1950 .

المشاركة الإنتاجية التقليدية، لكنه فتح في الوقت نفسه أدواراً ووظائف جديدة لهن. وكذلك أدت تلك التحولات إلى تعديلات بل تغيرات أحياناً جذرية في مفهوم الزواج واختيار شريك الحياة ونمط الحياة الأسرية وأدوار ومكانة الفتاة في حياة الأسرة عما كان الأمر عليه في الماضي[56].

ولعبت المدينة بسبب هذه التحولات دوراً كبيراً في إعادة تشكيل الهوية ومفاهيم الذات، فمعظم الحركات السياسية، وعلى رأسها حركات الصحوة الدينية وقبلها الحركات القومية والاشتراكية وسواها إنما كانت تعبيراً عن تكيف واندماج أو سوء تكيف وسوء اندماج المهاجرين الريفيين إلى المدن الكبرى، فبعد الانتقال إلى المدينة وفشل أعداد كبيرة منهم في التمكن من تحقيق الطموحات الكبيرة التي كانوا يعولون عليها في المدينة، وكذلك خيبات الأمل، انخرطوا في كل أشكال الرفض أو النقد السياسي والثقافي لتصحيح أوضاعهم، وكان لذلك بالغ الأثر في الحياة الحضرية المعاصرة وفي توجيه حياة المجتمع برمته[57]، وربما لن نكون مبالغين لو قلنا أن معظم مشاكل التحولات الثقافية في المجتمع العربي الإسلامي

---

(56) انظر:

- V.F Costello: **The Urbanization of The Middle East.** Cambridge, Cambridge Unversity Press.1978 .

وللكتاب ترجمة عربية قام بها أبو بكر أحمد باقادر: **علم الاجتماع الحضري – التمدين في الشرق الأوسط.** بيروت، دار القلم، 1980 .

(57) انظر على سبيل المثال، فؤاد اسحق الخوري: **العسكر والحكم في البلدان العربية.** لندن، دار الساقي، 1990 . وكذلك هالة مصطفى: **الدولة والحركات الإسلامية والمعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك.** القاهرة، كتاب المحروسة، 1995 .

المعاصر إنما هي ناجمة عن اغتراب وسوء تكيف قطاعات اجتماعية فيه مع الحياة الحضرية التي لا ترحم، أو التي تعتمد على التخصص والتنافس وتشيد بالنزعة الفردية وتؤكد على أهمية النزعة النفعية والمصالح الشخصية، مما دفع بأعداد كبيرة من المهاجرين الجدد أما إلى النجاح المطلق أو إلى الفشل الذريع الذي أدى بالنتيجة إلى ظهور بنى طبقية اجتماعية لم تكن معروفة من قبل، يمكننا عزو العديد من المشاكل القائمة لها، وربما شكّلت المرجعية التي على أساسها يمكن تحليل وتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية القائمة[58].

ومما يزيد من تعقيد الأمور، التقدم المذهل في وسائل ووسائط المواصلات والاتصالات، وربما كانت الأخيرة أكثر تأثيراً في دفع الإنسان الحديث لمزيد من الطموحات والتصورات التي من شأنها أن تقرب العالم له، لكنها تزيد رغبته في الاستهلاك والشعور بالحاجة للمزيد، مما يعني على مستوى الحياة الحضرية، مزيداً من التكريس للقيم الحضرية التي جئنا على ذكرها، ومن ثم مزيداً من الطلب على الموارد والمرافق المحدودة بشكل غير مسبوق تاريخياً. وأصبح التلوث وبكل أشكاله هو سمة الحياة المعاصرة، وتفكك الأسرة والشعور بعدم الأمان من أهم السمات التي تتميز بها حياتنا المعاصرة.

---

(58) لعل التحولات التي حدثت في مصر بسبب الهجرة إلى البلدان النفطية أمثلة خارجية للظاهرة التي نتحدث عنها، لكن داخل المجتمع نفسه وبسبب التحضر، انظر ما يذكره كوستيلو: **في علم الاجتماع الحضري، التمدين في الشرق الأوسط**. ترجمة أبوبكر أحمد باقادر، بيروت، دار القلم، 1980، ص 139 - 140.

ولقد أدت التحولات، بل الاختلالات في الحركة السكانية بتمركز أعداد متزايدة من سكان العالم الإسلامي في مدن حديثة إلى ظهور طلب متزايد على موارد وخدمات ومرافق بالضرورة محدودة، مما ولّد تكالباً وتزاحماً قوياً على الخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة (الكهرباء، الماء، الهاتف، التصريف الصحي). . بمعدلات تفوق قدرات الدول الإسلامية، فأدى إلى تدهور فعالية و أداء تلك الموارد والخدمات والمرافق، وشلّ إمكانياتها[59].

ولعل من أبرز الخصائص السكانية لسكان العالم الإسلامي عموماً والعالم العربي على وجه الخصوص ودول الخليج العربية، أن غالبية السكان هم من فئة الشباب، دون العشرين عاماً، لكن هذه الخصيصة وإن كانت مصدر اطمئنان على حيوية وهمة السكان، إلا أنها تفرض أيضاً مجموعة من الحقائق، من أهمها أن غالبية السكان يحتاجون إلى التدريب والتأهيل حتى يتمكنوا من القيام مستقبلاً بالمهام والأدوار المطلوبة منهم، إن أعداداً متزايدة منهم تدخل أو ستدخل سوق العمل وتأسس الأسر وبأعداد متزايدة في العقد الحالي والعقود القادمة مما سيعني أهمية التخطيط لهم والتوسع في المرافق والخدمات والفرص، وهي كما ذكرنا تعاني الآن من المحدودية والتنافس

---

(59) انظر على سبيل المثال :

- Saad Eddin Ibrahim: **Population And Urbanization in Morocco.** Cairo, AUC Press.1980. Asaad Nadim et: al ., **Living Without Water,** Cairo: AUC Press, 1980. Amir Mohie El-Din: **Income Distribution and Basic Needs in Urban Egypt,** Cairo, AUC Press, 1982, and Richard Lobban (et): **Urban Research Strategies for Egypt**, Cairo, AUC Press, 1983 .

الشديد عليها. إن احتمالات الاستمرار في التوسع والنمو السكاني ستكون أكبر ، فالعناصر الشابة مرشحة أكثر لمزيد من معدلات الخصوبة[60].

ولعلّ هذه العوامل الديموجرافية، المرتبطة بطبيعة الحال بزيادة الوعي الصحي والغذائي وارتفاع مستويات الحياة والتدفق، أو الهجرة الريفية الحضرية، مكنت من ظهور تحول سكاني مهم في حياة أقطار العالم الإسلامي، ربما لأول مرة في تاريخه، إلى أن تميل كفة ميزان نسب سكان المناطق الحضرية على حساب سكان المناطق الريفية ومن يعيشون حياة بدوية. فبعد أن كانت غالبية سكان العالم الإسلامي تعيش خارج المدن، أصبحت المدن تتنافس على جذب السكان لها.

وظهرت المدن العديدة التي بلغ عدد سكانها أكثر من مئة ألف نسمة بشكل متسارع في العديد من الأقطار. ويقتضي هذا الحال تحولات نوعية في غاية الأهمية في حياة الأمة، لعلّ من أبرزها أن العالم الإسلامي، وإن حاولت بعض أقطاره أن تؤمن احتياجاتها الغذائية بنفسها، يعتمد على غيره في ذلك، ومن ثم الاعتماد على سوق المواد الغذائية العالمي لتأمين الاحتياجات الأساسية للسكان الذين أصبحت أعداد متزايدة منهم لا تنتج غذاءها[61].

---

(60) تؤكد غالبية الدراسات السكانية ما أوردناه، للاطلاع على صورة عن التوزيعات السكانية انظر على سبيل المثال: **تقرير عن التنمية البشرية في العالم 1995، العمال في عالم يزداد تكاملاً - مؤشرات التنمية الدولية**. الأمم المتحدة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995 .

(61) مشكلة الأمن الغذائي إحدى أهم المشاكل التي يواجهها العالم العربي/ الإسلامي اليوم وغداً في ظل الزيادة السكانية العالية، انظر على سبيل المثال، نزهة أيوب: **الأمن الغذائي لدول حوض الخليج - دراسة منهجية في التحليل الرياضي لأزمة الغذاء**. بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994 .

كذلك من أبرز مزايا الحياة الحضرية الحديثة سيادة نماذج الحياة الغربية الحديثة فيها، فسواء على مستوى المعمار وتنسيق المنزل أو طريقة بنائه وتقسيم الفراغات داخله أو نوعية الأثاث المستخدم نجد أن الذوق والقيم الغربية أصبحت الأكثر بروزاً، فلم يعد بناء المنزل العربي يقوم، كما كان، على أساس ضمان أكبر قدر من الخصوصية. بطبيعة الحال في هذه المسألة الأمر يتفاوت من قطر عربي أو إسلامي لآخر، لكن يبقى الجدار العالي العازل بين عالم الدار وخارجه غير متوفر، كما في الماضي، ومسألة انفتاح الدار على الداخل بحيث تكون الغرف محيطة بالفناء الداخلي، متنفس الأسرة والذي تقام فيه نشاطاتها الاجتماعية الأسرية حلت محله الفلل والعمائر وتوزعت الشقق. وتشهد مدننا اختفاء البيوت الشعبية القائمة هي الأخرى على أساس كثافة اتصال السكان مع بعضهم البعض[62].

كذلك ظهر التخصص المكاني داخل الدار فلم تعد الغرف تستخدم لأكثر من وظيفة وإنما أصبحت تستخدم لوظيفة شبه محددّة. فهناك غرف للاستقبال وأخرى للطبخ وأخرى للمعيشة والنوم وهكذا، وهو أمر لم يكن كذلك في المنزل العربي الإسلامي التقليدي. أما الأثاث فمن الواضح أن الأثاث الغربي اكتسح المنزل العربي بسبب التخصص المكاني من ناحية، ووجود ذلك الأثاث

---

(62) للأسف لم يحظ موضوع توزيعات الفراغ في المنزل العربي بالدراسات الكافية وإن كنا نجد بعض الملاحظات عند حسن فتحي وكذلك عند بعض الدارسين للظاهرة الحضرية من المستشرقين عموماً على سبيل المثال انظر:

- Kenneth Brown et. al (eds.): **Middle Eastern Cities in Comparative Perspective**. London, Ithaca Press, 1986, pp.203-295 .

بشكل متزايد في الأسواق، مع غياب الأثاث العربي القديم الرفيع المستوى بسبب ارتفاع أسعاره، والشعبي لأنه لم يعد مقبولاً بشكل عام في الطبقة الوسطى، الطبقة الأكثر ظهوراً في الحياة الحضرية (*).

وكذلك الحال فيما يتعلق بنوعية الحي السكني وعلاقات الجيران، إذ نجد تحولات عميقة في الحياة العامة داخل الحي، فلم تعد الحياة الجماعية القائمة على التكاتف والتعاون هي الأبرز، وربما كان ذلك لأسباب عديدة من أهمهما طبيعة ديناميات التنقل داخل المدينة نفسها. فلم يعد الحي يشكل الانتماء سواء ثقافياً أو اجتماعياً للسكان وإنما أصبحت معايير الحراك الاجتماعي أو تغيرات محددات المكانة الاجتماعية أكثر تعبيراً عن مفهوم الطبقة الاجتماعية وتأكيدات الحراك الاجتماعي اعتماداً على معايير النجاح الاجتماعي القائم على الدخل والمستوى التعليمي والمهنة وأسلوب ونوعية الحياة الاجتماعية المطلوبة، وأصبحت العوامل الإيكولوجية هي الأكثر بروزاً في صبغة الحياة الاجتماعية المطلوبة. فبدلاً من اللاتجانس في هذا المجال والتأكيد على القرابة والروابط الاجتماعية الثقافية تحولت مدننا إلى معايير عصرية حضرية أخرى. وأصبحت عملية الانتقال بين الأحياء تشكل عاكساً لقصة نجاح وتسلق الفرد

(*) يخبرني المهندس سامي عنقاوي إن مزاحمة الأثاث الأوربي ووجوده بشكل تجاري متوفر غيّب الحرفي القديم الذي كان يقوم بصناعة هذا الأثاث على أساس رغبة المستهلك. كذلك انصراف الناس، بشكل عام، عن الذوق العربي التقليدي الذي لم يجد من يأخذ به ليتطور ويلبي احتياجات وأذواق الناس في عصرنا الحالي، ولقد أصبح لذلك من أراد أن يؤثث داره على الطراز العربي القديم عليه أن يتحمل تكاليف باهظة وأن يكون هو شخصياً على دراية ويملك ذوقاً للحصول على ما ينشد.

سلّم الحياة الاجتماعية خاصة وأن غالبية السكان غدوا يعيشون كجيل أول، أنواعاً وأنماطاً من المهن والأعمال لم تكن لذويهم في الماضي(*).

كذلك تميزت النزعة الفردية كقيمة أساسية للنجاح وأصبح التأكيد على المهارات والقدرات والمؤهلات هو الأمر الحاسم في عملية اختيار «الصداقات» داخل المدينة. وهذا يعني أننا أمام تحولات تتعلق بشبكات الصلات الاجتماعية، فلم تعد روابط الأسرة والقرابة ومن ينتمي إليهم رب الأسرة من حيث الدخل وأسلوب الحياة، هي المعيار المعتمد في مسألة السكن وإنما تتطلع الأسرة الصغيرة الناشئة إلى الحياة في المنطقة التي تروق لها، الأقرب إلى أعمالها، أما الحياة العائلية الكبرى أو الممتدة فهي ذات قيمة رمزية وتعطي وقتاً خاصاً، لكن لا تدور حولها الحياة الاجتماعية لكافة أفرادها(63).

وأصبحت حياة التكافل والتعاون ذات صبغة رسمية، فحتى عمليات البذل والعطاء أخذت تتولاها وبشكل متزايد مؤسسات عامة تتميز بالتخصص، وجودة التنظيم في معظم المجالات الاجتماعية القائمة على مساعدة أفراد الأسرة، كما تقوم عليها الحكومات، فرعاية العجزة والمسنين والأيتام والمعاقين والمتخلفين عقلياً والفقراء وغيرهم لم تعد بالضرورة شؤوناً

(*) باستثناء طبقة اجتماعية عالية في مصر، فإن غالبية الأجيال العربية تقتحم أعمالاً وحرفاً لأول مرة في تاريخ أبنائها الأسري. نظراً لأن المهن والحرف تتطلب تكيفاً ليس فقط مع متطلبات المهنة وإنما أيضاً مع السياقات الثقافية التي تتطلبها تلك المهن أو الحرف أو الوظائف.

(63) نشير هنا لما يؤكده جورج زيمل في مقالته «المدينة والحياة العقلية» وهي موجودة في روبرت بارك، **المدينة**، مرجع سابق.

أسرية، وإنما هي شؤون تهتم بها الدولة وتساعد على رعايتها وخدمتها. ولم يعد أفراد الأسرة كما كانوا في الماضي ملزمين بالتخلي أحياناً كثيرة عن طموحاتهم واهتماماتهم الفردية من أجل القيام بذلك. ويظهر أن هذا المد في تزايد(*).

كذلك أصبح الحال فيما يخص بالعلاقة بالجيران، فمسألة قيام روابط تعتمد على معرفتهم والارتباط بهم، لم تعد بقوتها وعمقها السابق. وتوضح دراسة الخولي في الرياض، أنها تكاد ترتبط بالحي الشعبي وفي الوسط التقليدي وهي تعتمد على نوعية المساكن وأسلوب الحياة الاجتماعية والثقافية السائد. ففي الأحياء التي تكثر فيها الفلل أو العمائر المتعددة الشقق والتي يتردد عليها نزلاء كثر وبشكل سريع، غالباً ما تكون تلك العلاقات رسمية وفاترة(64). وكما يزعم العديد ممن سألتهم، إن معظم سكان الأبراج والعمائر الكبيرة التي تتميز بعدم وجود صلات اجتماعية تقوم على القرابة أو وجود روابط ثقافية قوية بين السكان وكذلك ممن لاتقوم بينهم نشاطات، أو مصالح (غير السكن في مكان واحد) مشتركة، إنهم في الغالب لا يعرفون بعضهم .فالكل يعيش حياته الخاصة القائمة على إيقاع ووتيرة يضبطها

(*) في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أصبحت هيئة الإغاثة الإسلامية العلمية وجمعية البر وغيرها من الجمعيات الخيرية هي المحتكر والمسيطر على جمع التبرعات، واحتكارها هذا تدعمه الدولة وعلى وجه الخصوص الوزارات المعنية، في مقابل حملات على التبرعات الشخصية وعلى الكدية عموماً.

(64) طلعت إبراهيم لطفي: «أثر الحضرية في جماعات الجيرة»، دراسة ميدانية لعينة من أرباب الأسر في مدينة الرياض. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الكويت، جامعة الكويت، المجلد(16)، العدد (4)، (1984)، ص89- 117.

ويوجهها العمل والمهنة التي يعمل فيها. إضافة إلى أن اختيارية الصداقة والعلاقات العامة في المستوى الاجتماعي تلزم الفرد بشبكات صداقات ومعارف غالباً ما تجعلهم يرتبطون بعالم العمل أو الاهتمامات الشخصية ومازاد من وقت اجتماعي فهو يوجه للأسرة الممتدة التي بقي لها تأثيرها الرمزي والاجتماعي القوي[65].

إضافة إلى ذلك، فإن المدينة الإسلامية المعاصرة، أصبحت كالمدينة الغربية تنظم فراغها على أساس الوظائف التي يخصص لها ذلك الفراغ، وأصبحت تقسم إلى قطاعات منفصلة وذات طبيعة تفاضلية، على عكس ما كانت عليه المدينة العربية المسلمة التقليدية التي كانت تتداخل فيها الوظائف في فراغات المدينة بصورة عامة. فهناك المناطق السكنية وهي تتوزع على أحياء المدينة، وهي بذاتها تتحدد بحسب الطبقة أوالمكانة الاجتماعية، ثم هناك المناطق التجارية حيث الأسواق وخدمات السوق يغلب عليها الآن الابتعاد عن قبول الحانوت الصغير، فما البقالات الصغيرة والمتاجر التقليدية سوى مستودعات للحاجيات الخفيفة والضرورية والصغيرة ويتجه المستهلك العام في غالبية المدن الإسلامية إلى مجمعات الأسواق والأسواق المتخصصة التي يعد الذهاب إليها في حد ذاته متعة وعالم جذب لأحدث تقليعات الاستهلاك ولعرض أحدث ما ينتجه البازار العالمي من سلع وكماليات، وأخذ التخصص في الأسواق يفرق بين أماكن توزيعها بحسب السلع، فهناك أسواق الجملة، وأسواق الخضروات والفاكهة، وأسواق الملابس والكماليات وهي غالباً

(65) انظر على سبيل المثال، مجد الدين عمر خيري: **الأسرة والأقارب - دراسة ميدانية على عينة من الأسر النواة في مدينة عمّان**. عمّان، الجامعة الأردنية، 1994، ص 69 - 83.

ما تكون مفصولة عن الأحياء السكنية، ويحتاج المستهلك للذهاب إليها وسائل مواصلات، غالباً ما تكون فردية، ليرتاح في عملية التسوق والشراء. وهناك المناطق الترويحية والتي غالباً ما تفيد من المواقع الطبيعية كالبحر أو المناطق الجبلية الباردة أو الإفادة من جذب الاهتمام إليها بتقديم وسائل التسلية للأطفال والكبار وبكثرة المطاعم والملاهي وغيرها، وهي بالتالي منفصلة عن المناطق السكنية التي يتطلب أن تكون بعيدة نوعاً ما عن الصخب والأنوار العالية وكثرة المترددين على تلك المناطق. وهناك المناطق الصناعية ومناطق الخدمات كالورش والمصانع وهي غالباً ما تكون على أطراف المدينة حيث يتعالى فيها التلوث الصوتي والمادي وتكثر فيها الشاحنات والعمال وهي غالباً لا تصلح للسكن[66].

هذا إضافة إلى ذلك فإن المدينة الإسلامية التي كان يقوم مركزها على رمزية السلطة الروحية (المسجد الجامع ومكان القضاء والمدارس الدينية وغيرها من رموز) والسلطة الزمانية (ممثلة في الحاكم وقصره ومباني الحكومة) هي الممثلة لمركز المدينة. نجد حالياً في المدن الإسلامية أن هذه الرموز أخذت تتوارى، وأصبح مركز المدينة، إن أبقي فيه على بعض الأماكن الأثرية وجامع قديم، إلا أن بؤرة الحياة الحديثة هي العمارات العالية ودور المصارف ومكاتب المؤسسات التجارية والصناعية والتي أصبحت تشكل قلب المدينة النابض ورمز الحياة الاقتصادية فيه، وفي بعض مدننا الإسلامية، كما هو الحال في الغرب، أصبح

---

(66) انظر على سبيل المثال، عصمت قاضي: **الأحياء الشعبية - دراسة اثنوجرافية بحي السبيل بمدينة جدة**. رسالة ماجستير مقدمة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز، 1994.

للمدينة أكثر من بؤرة، جميعها تقوم على الأسواق والمؤسسات التجارية وبعض أوجه الترويح ذي الطابع الثقافي / الرياضي مثل دور السينما أو بعض الأندية الرياضية القائمة على الرياضة للجميع وليس الرياضة التنافسية[67].

لقد أدت هذه التحولات الحضرية عموماً إلى فصل واضح بين الطبقات وعزل للفقراء وغير الناجحين في الحياة العامة داخل أحياء قصديرية متخلفة من حيث الخدمات والمرافق المتوفرة بها، وتتميز هذه الأحياء بالكثافة السكانية العالية وبتدني مستويات دخل السكان مما يدفع بعضهم إلى الخروج على القانون. في الوقت الذي تكون فيه أحياء أخرى ليست بالبعيدة عنهم تتميز بأسلوب حياة مختلف يتسم بالبحبوحة الاقتصادية والحياة الاجتماعية السعيدة.

ونظراً لهجرة ملايين الفقراء من الريف إلى المدن وكذلك هجرة العمالة الوافدة (في الغالب الآسيوية) إلى مدن الخليج العربية لضرورات التنمية في تلك البلدان، فإننا نلحظ ميلاً واضحاً نحو العزل الثقافي الطبقي، حيث تزدحم أحياء معينة، بفئات اجتماعية فقيرة. وفي المقابل تتميز أحياء أخرى بارتفاع ورقي مستوى معيشة السكان، مما يولد تفاوتاً غير طبيعي بين الأحياء، وأحياناً، كثيراً ما يُعد الانتقال من طرف المدينة إلى طرف آخر كما لوكان انتقالاً بين عالمين لاصلة بينهما على الإطلاق.

---

(67) للتعرف على نموذج المدينة الغربية الأمريكية الحديثة كما تصورها مدرسة شيكاغو أنظر مقالتي، بيرجس: «نمو المدينة مقدمة لمشروع بحث»، ومقالة رودرك ماكنزي «المدخل الإيكولوجي لدراسة المجتمع الإنساني» وذلك في كتاب روبرت بارك، **المدينة**. مرجع سابق.

فنوعية البناء والصلات الاجتماعية والخدمات تختلف من حي لآخر ، ففي الأحياء الشعبية نلاحظ كثرة المساكن الشعبية ، والشوارع أو بالأحرى الأزقة الضيقة وسيادة الثقافة الفرعية والحياة الشعبية بين السكان ، وفي المقابل نلاحظ في الأحياء الراقية القصور والشوارع الفسيحة والكثافة المنخفضة جداً للسكان ، والحضور الواضح للأمن وارتفاع مستوى المرافق والخدمات خاصة ما تعلق بالإنارة والهدوء ومستوى قيمة الأراضي والفخامة والبذخ العاكس للطبقة في مباني تلك الأحياء .

ويوجد فيما بين هذين الأحياء المتوسطة الحديثة والتي تكثر فيها الأبراج والفلل المتوسطة حيث تقطن الطبقة الوسطى من الموظفين وصغار التجار ، وهؤلاء يمثلون الحياة المتوسطة في تنمية البلاد ، وهم وإن عاشوا في أحياء سكنية تتجه إلى أن تكون أفضل من الأحياء الشعبية إلا أنها تبقى أقل فخامة وأهمية من الأحياء الراقية ، وتتميز بكثافة سكانية لا بأس بها وتتناسب في أحيان كثيرة مع الأحياء الشعبية ومرافقها ، وتميل إلى أن تكون مستخدمة بكثافة عالية وهي قريبة من مناطق الخدمات أو محيطة بها من حيث قربها من السوق وخلافه[68] .

---

(68) للمقارنة بين الأحياء انظر : Evelyn Early, op.eit.pp.29 H.

رابعاً - المدينة والقيم الاجتماعية والثقافية قديماً وحديثاً

تعكس حياة المدينة بالضرورة ما يعيشه ويمارسه السكان، فالمدينة التقليدية، كما توضح تلك الدراسات التاريخية الاجتماعية، كانت إلى حد كبير تعكس ما كانت تمر به من أحداث. فإذا كانت الأوضاع السياسية مستقرة والاقتصادية مزدهرة انعكس ذلك مباشرة على نوعية حياة السكان. وفي حالات الاضطرابات السياسية كانت المدن هي أولى الضحايا حيث يكثر العنف والجرائم وتنتشر جماعات الزعر والعصابات، وهي عندها تكون المتنفذة بدلاً من الأعيان والعلماء والوجهاء وتصبح السلطة الحكومية في حالة فوضى وعجز عن مواجهة ما يجري، وكذلك يكون الحال وقت الكساد الاقتصادي إذ في مثل تلك الفترات تزداد المجاعات وتكون عندها الحياة في المدينة لا تطاق، فالأسعار مرتفعة والتكالب والتنافس بين الناس لا يحتمل، وغالباً ما تكون الطبقات الفقيرة والدنيا هي الضحية المباشرة لأمثال تلك الظروف الصعبة[69].

على أنه ربما لصغر حجم المدن ومحدودية عدد سكانها، ولأن أنظمتها الاجتماعية تقوم بوظائف محدودة، ولأن المدينة كانت تشكل حياة الدولة برمتها في الغالب، فإن تلك الظروف كانت تترك بصماتها على جميع السكان

---

(69) انظر على سبيل المثال أحمد السيد الصاوي: **مجاعات مصر الفاطمية- أسباب ونتائج**. القاهرة، دار التضامن، 1988.

دون تفريق، ويشعر الجميع بوطأة تلك الظروف. أما في المدينة الحديثة المعقدة المتعددة الجوانب ذات الأنظمة المركبة فإن الصورة مختلفة تماماً، فما يلحق بالمدينة ربما لن يطال سوى شريحة أو طبقة منها، ويمكننا أن نقول أن الحياة الحضرية المعاصرة تمثل لعبة صفرية بحيث خسائر فئة هي أرباح فئة أخرى والعكس صحيح، ولم يعد الاستقرار السياسي أو الاقتصادي محدوداً بعالم المدينة. فالأول أي السياسي يرتبط بوضع البلاد برمتها التي تكون فيها المدينة وليس العكس، أما الاقتصاد فهو يرتبط بعوامل وظروف قد تكون في أحيان كثيرة حتى خارج إطار القطر ومرتبطة بالنظام الاقتصادي العالمي.

لهذا فإن المدينة العتيقة كانت تشكل وحدة اجتماعية مستقلة تماماً تتميز بقدرتها نوعاً ما بالقيام بكل الوظائف الضرورية لاستمرارها في البقاء من خلال تكثيف التماسك بين أفراد مجتمعها رغم عدم تجانسهم واختلافهم الديني والثقافي، أما في المدينة الحديثة فالأمر مختلف تماماً نوعاً ما حيث تبرز عدة مجتمعات تحت سقف المدينة، والمسألة هنا تحتاج إلى توضيح، خاصة عندما يتعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط.

فلقد وصف، خاصة من طرف كون في كتابه «القافلة»، مجتمع الشرق الأوسط بأنه مجتمع ذو طبيعة فسيفسائية، ويقصد بذلك أن هذا المجتمع مجتمع تقليدي يتميز بتعايش فئات ذات ثقافات مختلفة ولغات وأديان ومن ثم طموحات وتصورات مختلفة عن بعضها تماماً، وإن ما يجمع بينها هو التجاور التاريخي ولعب كل طرف لأدوار أو قيامه بمهام تجعله مكملاً

للآخرين، ولكن هذا التجاور لم يخلق أي نوع من التفاعل والتمازج بحيث بقيت كل مجموعة ثقافية على ما هي عليه دون تغير. وتظهر هذه الصورة في طريقة تنظيم الأحياء التقليدية في المدينة العربية المسلمة العتيقة، حيث تقوم الأحياء على أساس روابط دينية (حي النصارى وحارة اليهود أو الملاح في المغرب العربي) أو لسانية (حي الأكراد أو البربر أو التركمان أو الأرمن . . إلخ) وغيرها، وتنعكس هذه السمات الثقافية ليس فقط في الأحياء وسكانها وإنما أيضاً في المهن ومن يسيطر عليها والجماعات والطرق الدينية وكيفية الانتساب إليها، وهكذا بشكل مطرد، بحيث يصبح المجتمع مجتمعاً انقسامياً داخل المدينة وليس فقط في ريفه أو قبائله(*).

ويرغب أصحاب هذا التوجه التأكيد على أن الحياة الحضرية الوسطية في العالم العربي الإسلامي إنما كانت حياة ثقافات فرعية وليس ثقافة مجتمع واحد. وعلى العكس من ذلك فإن المدينة العربية الحديثة تعكس تحولات جذرية في هذا المجال حيث أصبحت الأحياء لا تقدم تقسيمات ثقافية، وإنما كما ذكرنا تعكس المعاصرة في قالبها الغربي، حيث يعكس الانتقال السكني داخل المدينة الحراك الاجتماعي والطبقي للفرد، وتقوم الأحياء بدرجة ما على أساس العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وإن كانت هناك بعض الأحياء الشعبية وأطراف من الأحياء المتوسطة تذكرنا ببعض مظاهر الانتماء الثقافي

(*) هذه مسألة من أخطر ما يواجه المجتمعات العربية عموماً والخليجية خصوصاً، ونقصد بذلك النعرات القبلية والإقليمية التي تقف حائلاً دون قيام تجانس وطني حقيقي، وهي قضية ربما لحساسيتها يصعب الحديث عنها.

(القبيلة ، الدين ، العرق ، اللسان) لكن غالباً ما ينظر لذلك على أنه مرحلة في حياة السكان وليس على أنها بنية ثابتة في حياة المدينة . وغالباً ما يفسر ذلك على أساس أن أمثال هذه الأحياء تشكل ما يعرف بميناء الدخول للمهاجرين للمدينة ، حيث يجدون بعض من سبقوهم من قراهم أو مدنهم في العواصم ، فينطلقون معهم للتكيف والاندماج في الحياة المدنية المعقدة ، وهكذا يصبح البقاء في تلك الحياة مؤشراً للفشل وعدم القدرة على الانطلاق لحياة أرفع وأكثر تقدماً داخل المدينة .

على أننا في واقع الأمر رغم إقرارنا بوجاهة هذه الآراء نرى أن الصورة نوعاً ما مختلفة ، فالحياة الثقافية والاجتماعية الحضرية في المدينة العربية المسلمة الوسطية ، رغم التفاوت والتباين بل والانغلاق الثقافي والمكاني بين أحيائها وبعض سكانها ، إلا أن أسلوب حياة السكان يكاد يكون واحداً لتقاربه . والتفاوت داخل الحي الواحد بين الأعيان والنبلاء والعامة ليس تفاوتاً نوعياً بالضرورة أكثر منه تفاوت كمي . أما ما نعيشه اليوم في المدينة العربية الحديثة فالأمر مختلف تماماً حيث نعيش تحولات واختلافات جذرية تقوم أحياناً كثيرة على تبني أساليب حياة مختلفة والتماهي مع أنظمة وتصورات فكرية مختلفة حيث يمكننا أن نتحدث فعلاً عن عدة مجتمعات تحت سقف واحد[70] .

---

(70) المدينة العربية المسلمة في الماضي ، يمكننا التعرف على ما كان يجري فيها من خلال الدراسات التاريخية للمدن ، على أن التركيز على قضية اللاتجانس مدروسة في كتاب كارلتون كون : **القافلة** . ترجمة إحسان عباس ، صيدا ، المكتبة التجارية ، 1967 .

ويذكر لنا كوستيلو على سبيل المثال كيف أن الانتقال بين بعض شوارع طهران الرئيسية وشوارعها الخلفية لا يعد فقط نقله بين عالمين مختلفين وإنما نقلة في المنطلقات أوالتصورات بين عالم غربي الطابع وعالم تقليدي المنزع سواء كان ذلك في الأذواق العامة من حيث الملابس وأساليب الحديث والأكل أو من حيث تنظيم الشارع نفسه ، حيث التمايز بين شوارع واسعة فارهة وأخرى ضيقة تكثر فيها النفايات والقاذورات[71] .

وتعكس الفروق في الأحياء بين نوعية الاهتمامات والمهام التي يقوم بها كل طرف، فغالبية سكان الأحياء الشعبية هم إما من تجار البازار وعماله وحرفييه وعاطليه عن العمل، وعلاقاتهم وطموحاتهم إجمالاً داخلية ومرتبطة بالقطاع الشعبي والطبقة الوسطى، مما يجعلهم، مع الاستقلال السياسي الحديث، في مواجهة واضحة من قيم ومصالح الفئة الأولى التي غالباً ما لعبت دور الوكيل أو الممثل للمصالح الغربية أو على الأقل للحياة الحديثة المرتبطة بالغرب.

كذلك فإن الحياة في الأحياء الشعبية والوسطى تتميز باقتصاد محلي يقوم على التبادلات والسلع والخدمات المحلية غير المرتبطة بالسلع وخدمات السوق الدولية، على الأقل إلى فترة قريبة، مما ولّد ما عرف بالثنائية الاقتصادية، أي تجاور نظامين اقتصاديين ومن ثم تنافسهما على السوق ، ويظهر إجمالاً أن السوق المحلية أقل قدرة على التنافس. ويظهر هذا بشكل واضح في المناطق الهشة البناء المدني أو الحديثة العهد، كما هو

(71) كوستيلو: **علم الاجتماع الحضري**. مرجع سابق، ص 128 – 130 .

الحال في معظم مدن الدول الخليجيـــة، حيث نلحظ اكتســاح شبه كامل لأنماط السلع والخدمات الحديثة في مواجهة ما يمكن أن نسميه بالسلع أو الخدمات التقليدية[72].

يذكرنا الدكتور الساعاتي بأن الأحياء الهامشية والعشوائية الشعبية المكتظة بالسكان تشكل المكان الطبيعي لظهور الأحداث والمنحرفين .فضغوط وإيقاع الحياة الحضرية السريع، إضافة إلى التفاوت الواسع بين أطراف المدينة من حيث الاهتمام بالخدمات والمرافق بين الأحياء، يجعل العديد من سكان تلك الأحياء أكثر شعوراً بالامتعاض من ذلك التفاوت في المعاملة وفي مستويات المعيشة، إضافة إلى أن تعامل قوى الشرطة بين تلك الأحياء مختلـف، مما يولّد تنافراً ومصادمة بين مصالح السلطة الأمنيـة وطبيعة حياة السكان الذين يتقاتلون من أجل البقاء وتحقيق القدر المناسـب من متطلبات الحياة الكريمة. كل هذه العوامـل التي تجعل أحياء بعيـنها بيئات فقـر وعوز هي التي تدفع إلى جعل أمثال تلك المناطق، بتكدسـها وتخلفها وهـامشيتـها أماكن للخروج على النظام والقانون ومن ثم مفرخة للجنوح والانحـراف والجريمة والعنف. وما نقصده هنا على وجه الخصوص أنواع الجرائم المسماة بجرائم الياقات الزرقاء[73].

---

(72) لفهم هذا المفهوم انظر:

- Clifford Geertz: **Peddlers and Princes**. Chicago, Chicago University Press

(73) حسن الساعاتي: **التصنيع والعمران – بحث ميداني للإسكندرية وعمالها**، القاهرة ,دار المعارف، 1962، . 1963.pp.142-158.

بطبيعة الحال تكاد تخلو الأحياء الراقية و أطراف من الأحياء المتوسطة من كل هذه المظاهر، فهي آمنة ويتمتع سكانها بمستوى عال من الحياة يجعل كل مايحتاجونه في متناول أيديهم، ربما كانت كذلك مناصبهم والأدوار الاجتماعية التي يلعبونها تغني عن ارتكاب أمثال تلك المخالفات أو الجرائم الصغيرة الحقيرة، وإذا كانت ثمة جرائم فستكون جرائم ياقات بيضاء تقوم على استغلال بعض نقاط ضعف الأنظمة أو التزوير أو السرقات الكبيرة، لكن بالتأكيد ليست الجرائم المتواضعة الصغيرة.

هذا ورغم أن الأحياء الشعبية هي مفارخ الجريمة والعنف، كذلك هي مواطن التكافل والتماسك، كما ذكرنا سابقاً، وربما تعود أسباب ذلك لشعور السكان أنهم في أمس الحاجة إلى الوقوف مع بعضهم البعض حتى يتمكنوا من مواجهة صعوبات الحياة الحضرية المعاصرة البالغة القسوة، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. على عكس ذلك تماماً ما يلاحظ في الأحياء الراقية وأطراف من الأحياء الوسطى حيث تزداد الفردية والنزعة الرسمية في العلاقات.

خامساً - المدينـــة وأبـــرز المشـــاكـــل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

حيـاة المدينة مغـرية، لكنهـا في الوقت نفسه بسبب طبيعة الحياة فيـها وإيقاعها، صعبة متعبة. ذلك فإننا نلاحظ في المدينة مجموعة من المشاكل التي يمكن إجمالاً تقسيمها إلى فئات هي كالتالي:

(1) مشاكل فيزيقية: تتعلق بالتخطيط.

(2) مشاكل تنظيمية: تتعلق بتوزيع الخدمات والمرافق في المدينة.

(3) مشاكل سكانية: تتعلق بتوزيع السكان وكثافتهم في المدينة.

(4) مشاكل ثقافية: أضواء المدينة وأثر ذلك على قيم سكانها.

(5) مشاكل مستقبلية: هل المدينة قادرة على الاستمرار وإيفاء سكانها حقهم في العيش الكريم، اقتصادياً واجتماعياً؟

بطبيعة الحال هذه القائمة لا يمكـن أن تكـون استقصائية لكل أنواع المشاكـل الممكنة التي يواجهها السكان في المدينة، وإنما هي إجمالية لأعظمها وأبرزها.

(1) المشاكل الفيزيقية :

ويقصد بذلك طريقة تخطيط المدينة من حيث الأحياء والشوارع والبنية التحتية لها، يظهر -كما ذكرنا- أن للتخطيط أهمية كبرى في تجسيد الاحتفاء بالقيم والتقاليد التي يجلّها ويعلّي من قدرها أفراد المجتمع، ومن ثم إذا كانت عملية التخطيط تعكس تلك القيم، أو على الأقل تأخذها في اعتبارها فإن ذلك الاعتبار سيظهر في الكيفية التي تنمو وتزدهر فيه تلك المدن والعكس صحيح. أما إذا كان تخطيط المدن لا يأخذ في اعتباره قيم وتقاليد وأعراف المجتمع فأن ذلك سيعني بالضرورة وقوع تصادم ومن ثم شروخ وتصدع في الحياة الحضرية.

للأسف الشديد كان العديد من مخططي المدن الخليجية الحديثة، وإن كانوا من المخططين العالميين للمدن. إلا أنه لم تكن لهم تجارب أو دراية بالتقاليد الحضرية أو أعراف وقيم وتقاليد الثقافة الخاصة بهذه المجتمعات، وتكاد الصورة تتكرر في أحيان كثيرة في جلّ البلدان العربية، ومن ثم فإن التخطيط وإن كان على درجة عالية من الكفاءة والاتقان واستخدام أحدث وأفضل الوسائل الحديثة، إلا أنه ليس بالضرورة متجاوباً مع قيم السكان، بل ربما كما ذكر موصللي: «حدث تمزق سريع في قيم ومفاهيم الماضي، ففي العمارة مثلاً: مخطط المنزل الذي يطل على الداخل محاط بفناء يعزله عن الشارع، استبدل بمنزل يطل على الخارج ويشرف على الشارع. وتفصيل المنزل التقليدي الذي كان يأخذ في اعتباراته قسوة الطقس، أهمل لتحل محله تفاصيل غير مناسبة كلياً للبيئة واعتمدت بشكل

كلي الوسائل الميكانيكية المساعدة وكل تشابه بالشخصية والأسلوب التقليدي والعمارة يختفي بسرعة»[74].

وكما قال ماكفرين - وهو أحد مخططي الكويت - إن التخطيط في الكويت: «هو حلم مخططي المدن»، فأن تقود سيارتك على خط مزدوج على شارع كان قبل عام مجرد رسم على الورق، يعتبر تجربة مر بها قلة في هذا البلد. وستصبح الكويت بفضل ثروتها وفضائها غير المحدود وشعبها الطموح وحاكمها الواعي نموذجاً للشرق الأوسط و لبلدان أخرى كذلك، في كيف يمكن للثراء أن يستخدم لمواجهة احتياجات الإنسان. لكن يقول شيبر في المقابل عن تغير الكويت: «على الرغم من قلة العواطف التاريخية والقيم المعيارية المرتبطة بالمدينة القديمة، لكن مع ذلك كان تحطيمها واستعاضتها بمدينة جديدة صالحة للسيارات وتغطي مساحة تقدّر بعشرين مرة المساحة التي كانت للمدينة القديمة يعني أيضاً ضربة مميتة لطريقة الحياة التقليدية ولمجتمع محلي متماسك يشبه ماكانت عليه المدينة في القرون الوسطى»[75].

في الواقع كان تحطيم المدينة القديمة وعدم الاستفادة من الطريقة التي كانت تنظم على أساسها يعني تحطيم وقتل لطريقة وأسلوب حياة واستبدالها بحياة أخرى جديدة تتطلب -دون شك - عمليات تكييف واتفاق حتى يتمكن السكان من الإفادة من ذلك. وربما لن نكون مبالغين لو قلنا أن عدم أخذ التخطيط بتقاليد المجتمع وقيمه، واستبدالها بقيم وتقاليد (على الأقل)

(74) ن.س.جريل: **التحضر في الجزيرة العربية**. ترجمة أبو بكر أحمد باقادر، جدة، مكتبة الجسر، 1990، ص 97 - 98.

(75) المرجع السابق، ص 67 - 86، وكذلك ص 50.

ليست بالضـــرورة متفقة معها أدى إلى ظهور بعض الانقطاعات الثقافية الاجتمـــاعية العميقـــة في علاقات الناس وحياتهم الاجتماعية ومن ثم ظهور فجـوة واضحة بين المجتمع الحضري وتراثه، مما نجـــم عنه ظهور خلل وعدم تكيف اجتماعي وثقافي، ولا أدل على ذلك من تصدع في العلاقات الجيرانية والترابط الاجتماعي. وكثيراً ما يظهر السكان اليوم تبرمهم بإيقاع ووتيرة الحيـاة الاجتماعية الحديثة، وكيف أنهم لم يعودوا يشعرون بنفس الألفة والطمأنينة التي كانوا ينعمون بها في الماضي في حياتهم الحضرية.

ومن آثار التوسع السريع والتخطيط المركزي، كما هو الحال في مجتمعات الخليج، أن توسع مجال وحدود المدينة بشكل سريع جداً، ولقد أدى هذا إلى ظهور ما عرف بمشاكل التحديات ومن ثم الأحيـاء العشوائية القائمة على فكرة (وضع اليد) و (إحياء الموات) ولقد صاحب هذه العمليات عمليات بناء سريعة جداً تميزت في أماكن كثيرة، بأنها مساكن صورية لا تتقيد بقواعد البناء ومتطلباته الفنية. ولقد أدى هذا ليس فقط إلى ظهور أحياء شعبية عشوائية وإنما الى قيام مبان غير صالحة للحياة الحضرية ولاتتحقق فيها المواصفات والمعايير الفنية الضرورية، ومن ثم من الضروري تدميرها وإعادة بنائها على أساس الشروط الفنيـة. ورغم أن أمثال هذه الأحياء، قام بعضـها بحجة التخفيف من أزمة السكن إلا أنها على ما يظهر ستزيد من تلك الأزمة(*).

(*) لايزال العديد من المدن العربية تعاني من أزمة تجديد حدود المدينة، سواء في حدود العظمى (القاهرة العظمى مثلاً)، كذلك الحدود التي ينبغي أن تشملها الخدمات والمرافق العامة، وذلك بسبب النمو السريع، وللأسف، العشوائي، للتمدد الحضري. ومما يزيد من المشكلة أن بعض المدن تقع فراغات بها العمران مما يولّد تقطعات في الاستمرار الحضري.

(2) المشاكل التنظيمية:

ولقد أشرنا إلى طرف منها، لكن إجمالاً يرى العديد من الدارسين أن بعض ما تعانيه المدن الكبرى (العواصم) هو ما عرف بالزيادة الحضرية «Overurbanization» فلقد تضاعفت أعداد سكان المدن بما يفيض عن قدراتها على استيعاب السكان وأصبحت غالبية المدن مدناً طفيلية تستنفذ وتستهلك خدمات وقدرات الوطن الإنتاجية دون أن تقدم في المقابل ما تأخذ و من ثم أصبحت المدينة في حد ذاتها مرهقة، بسبب الكثافة السكانية، غير قادرة على الإيفاء بمتطلبات الحياة الحضرية الحديثة.

ولن نحتاج إلى تأكيدات إحصائية تفصيلية لتقرير أن غالبية مدننا العربية المسلمة تعاني من عجز في مواجهة أعداد الأجيال الشابة المقبلة على التعليم، فسعة المدارس لم تعد قادرة على مواجهة الطلب، وهذا لن يؤثر على تقديم الخدمة المدرسية المطلوبة فحسب وإنما سيكون له أعمق الأثر على مستوى التحصيل من ناحية وإرهاق ميزانية المدينة لتقوم بإيفاء متطلبات السكان.

ويصدق الحال على الرعاية الصحية، خاصة ما تعلق منها بتقديم العلاج. إضافة إلى ذلك تقديم الماء الصالح للشرب في منطقة معروفة بشح مياهها وقلة مواردها المائية لمواجهة الطلب المتزايد مستقبلاً، وكذلك في أساليب وطرائق التصريف الصحي ونظافة المدينة والتلوث والنفايات التي تؤثر جميعها على الصحة العامة للسكان.

أما الخدمات الكهربائية والهاتفية والترويحية والبريدية وغيرها من خدمات تعد أساسية ومطلوبة في المدن، فإن الزيادة السكانية المستمرة تجعل المدينة عاجزة عن مواجهة وتلبية الطلب المتزايد عليها، بحيث أخذت تظهر داخل المدينة الواحدة مناطق تعجز المدينة أن تقدم فيها تلك الخدمات الأساسية والجوهرية في الحياة الحضرية، و ليس بالضرورة أن يكون ذلك فقط في الأحياء العشوائية أو الطرفية(*).

ويظهر أيضاً أن المشاكل التنظيمية أصبحت تطال عمليات المواصلات والاتصالات داخل المدينة الواحدة، فلا تكاد مدينة عربية مسلمة تخلو من وجود أزمات في قلة أعداد الهواتف المتوفرة مقارنة بالطلب المتزايد عليها في السوق المحلية. كذلك تكاد تكون الاختناقات المرورية وعدم توفر أنظمة مواصلات عامة فعّالة ورخيصة بشكل منظم إحدى سمات مدننا المعاصرة. ونظراً إلى أن خدمات المواصلات والاتصالات تشكل الرافد الأساسي في تقديم الخدمات المعيشية الضرورية لضمان معيشة رغدة للسكان، فإن ذلك سيعني على مستوى المعيشة اليومي عناء كبيراً.

ونظراً لتوزيع أماكن العمل والدراسة والترويح والسوق في المدينة فإن عمليات التنقل داخل المدينة يشكل واحداً من أبرز وأعظم الصعوبات في المدينة العربية المعاصرة. فأسعار السلع والخدمات مرتفعة على الأقل مقارنة

(*) يحدث في بعض المدن أن تعجز مصلحة الكهرباء والهاتف عن توصيل خدماتها إلى بعض الأحياء الجديدة بسبب النمو السريع غير المتوقع للمدينة، مما يولد حالات مضحكة في وجود أحياء أو قطاعات لا تصلها خدمات المدينة رغم أنها متوفرة قبلها وبعدها.

بمستوى المعيشة في المتوسط، وكذلك غالباً ما يجد سكان المدينة صعوبات جمة في التنقل لإتمام ضروريات حياتهم اليومية في ظل غياب نظام مواصلات عامة مريحة (*).

(3) مشاكل سكانية:

أكبر مشاكل مدننا هي الزيادة السكانية والتي لها مصدران، هجرة وتدفق سكاني مستمر من خارجها وفي الوقت نفسه معدلات إنجاب عالية. وهذان العاملان من أخطر وأهم العوامل التي على مدننا مواجهتها. ففي غياب أي سياسات لتنظيم الهجرة وحرية الانتقال فإن لنا أن نتوقع زيادة مطردة في نمو المدن وبالذات من العناصر الشابة، وكذلك بمعدلات الإنجاب العالية في عالمنا الإسلامي فإن الزيادة السكانية السنوية أصبحت تشكل مصدر قلق لبعض مسؤولي دولنا من حيث إمكانيات تقديم مستويات المعيشة المطلوبة والضرورية لحياة حضرية كريمة.

كذلك فإن هذه الزيادة السكانية المستمرة تعني أيضاً استمرار الضغط على الخدمات والمرافق الحضرية التي جئنا على ذكرها في الفقرة السابقة من ناحية واستهلاك مباشر لما يتم تحقيقه على كل إنجازات النمو الاقتصادي الوطني. وهكذا تصبح المشكلة السكانية العامل الأقوى في توجيه حياة المجتمع.

(*) المدينة العربية المسلمة القديمة كانت مخططة على أساس إمكانية سير السكان إلى كافة المواقع، أما المدينة العربية الحديثة، وفي غياب نظم مواصلات يمكن الاعتماد عليها، أصبحت السيارة الخاصة من ضرورات الحياة الحضرية، مما يزيد من أعباء المواطن الاقتصادية ومن زيادة تكدس السيارات وزيادة تلويثها للبيئة الحضرية.

ونظراً لوجود اختلافات حول سياسات تنظيم النسل وضبطه فإن المجتمعات الإسلامية عليها أن تواجه قرارات ذلك على المستوى البعيد خاصة في داخل المدن حيث توزيع السكان غير المتكافئ بين المدينة والريف[76].

وبطبيعة الحال تلعب الخصائص السكانية وحجم السكان دوراً مهماً في تحديد فاعلية وحجم سوق العمل والقوى العاملة وأنماط الاستهلاك وهي أمور تلعب دوراً في الحياة الحضرية لايمكن تجاهله. وما معدلات البطالة (العالية) أو المقنعة في مدننا العربية المسلمة سوى مظهر من مظاهر المشاكل السكانية إلى حد كبير، رغم أنها تعكس الأوضاع الاقتصادية السائدة التي تتأثر بدورها بحجم ونشاط السكان. ومما يزيد من غلواء المشاكل في دول الخليج العربية أن العمالة الأجنبية، غير العربية في الغالب، تؤثر تأثيراً كبيراً على مستوى العمل من ناحية وكذلك على مستوى التخطيط وأساليب الحياة داخل المدينة، فهذه الفئات الشابة الذكورية، غالباً ما تعاني أما من فاقة مالية دفعت بها في الأساس إلى الهجرة، أو إلى تعودها على مستويات حياتية متدنية جداً مما يجعلها تؤثر في

---

(76) انظر ما قدمه عبد الرحيم عمران، وان كان موقفه متحيزاً لمصلحة تنظيم النسل والأخذ بوسائل منع الحمل:

- Abdel Rahim Omran: **Family planning in The Legacy of Islam.** London, Routledge, 1992

أما فيما يتعلق بالسياسات السكانية ومستقبل الحياة في مجتمعاتنا انظر بول كيندي: **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة محمد عبد القادر وغازي سعود، عمّان، دار الشروق، 1993، ص 37- 68.

نوعيـــة المعيشة في الأماكن التي تتجه إليها. ونظراً لأن المفترض أنها مؤقتة وعابرة فأنها عادة لا تدخل دائرة الاهتمام المخطط والمنظم للخدمات والمرافق، مما يجعلها عبئاً إضافياً غير مدروس، وهذا أحد الضغوط الإضافية لدور هذه الفئة السكانية[77].

وارتبطت بالانفجار السكاني تحـولات مهمة في حياة الأســـرة في المدينة، ولعل من أهم هذه التحولات ظهور ما يعرف بالأسرة النواة أو الزوجيـة وإعادة تنظيم تأثيرالأسرة الممتدة الكبيرة والتي لم يعد لها التأثير السابـق خاصة في موضوعات السكن والاستهلاك، ولم تعد الأسـرة الممتـدة هي الوحدة الاقتصادية، وبالذات الإنتاجية، الأساسيـة في حيـاة أفرادها. وجميع هذه التغيـرات والتحـولات تؤثر بشكل عميق على الحياة الحضرية.

ولعل جانب الاستقلال بالسكن من طرف غالبية الأسر الحضـرية الجديـدة يعد من أهم أسباب التوسع العمراني وزيادة الطلب على المساكن الـذي تعيشـه مدننا. بل أن تطلعـات ومعايير المعيشـة التـي يمكن القبـول بها، بنـاء على ما تتطلبه الحياة الحضرية المعاصرة، يفرض تأثيراً كبيـراً على مواصفـات ما يجب أن يتوفـر في المسـاكن (غالباً شقق) من غـرف وأثاث.

---

(77) انظر ما يذكره جريل : مرجع سابق، ص93- 100.

ونظراً للاستقلال في المسكن، فإن الأسرة النواة أصبحت وحدة استهلاكية مستقلة، مما زاد من أعداد متخذي قرارات الشراء والاستهلاك في مدننا، عما كان عليه الأمر تقليدياً . بل أن عادات الاستهلاك تتغير بشكل كبير.

ولقد أدت هذه التحولات إلى انقطاع في عمليات التربية والتنشئة، خاصة في أساليب التربية والقيم والأعراف التي يتعرض لها النشء، ومنها التعامل مع البيئة الحضرية عما كان عليه الأمر في السابق حيث كان تأثير كبار السن واضحاً.

(4) مشاكل ثقافية:

حياة المدن تجذب الشباب ومن ينشدون الفرص بما يمكن أن تقدمه من ترويح وحريات فردية. إضافة إلى أن المدينة (وخاصة في العصر الحديث) بتيارات الهجرة الواسعة الوافدة إليها تشكل بؤرة اللاتجانس الثقافي وهي بذلك تسمح لهامش كبير من ظهور تيارات الحياة الحديثة، وعلى وجه الخصوص الغربية وما يظهر في حياة بعض مدننا العربية «المسلمة» من حياة ليل و «تسامح» مع كافة التقليعات والموضات والصرعات الجديدة. وإقبال الشباب على كل أنواع الموسيقى والرقص وخلافه إنما يشكل واحداً من أهم إغراءات وإغواءات حياة المدينة ، فالمدينة بوسعها وكبرها وكثافتها السكانية العالية وتغلغل النزعة الفردية في سكانها أصبحت أكثر قدرة على تقبل الاختلاف والتعايش معه، مما يعني ازدهار كل النشاطات الخارجة على التقاليد، فالمدينة جامعة تناقضات وقادرة على قبولها. وهذا يعني إمكانية

تفلّت الفرد من القيود التقليدية وإمكانية اختياره أساليب جديدة يرغب في تبنيها والإفادة منها سواء في فرص النجاح أو الاستجابة للصرعات الجديدة[78].

ولعل المدينة بما يمكنها أن تقدمه من برامج وفرص هي الأقدر على توجيه الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حياة المجتمع، وهي التي تلعب الدور الخطير في تغيير طبائع وقيم وأعراف المجتمع، ومن ثم يمكن في حالة عدم ضبطها أن تصبح القوة الغاشمة في تحطيم قيم وأعراف وتقاليد، تميز ذلك المجتمع دينياً وثقافياً بشكل عام. ولهذا فإن حياة المدينة رغم أهميتها وضروريتها، وكما ذكرنا تشكل المرتكز الأساسي للحياة العامة في أي حضارة، إلا أنها بطبعها إما أن تمثل روح تلك الحضارة وإلا ستكون القوة المدمرة لها.

بطبيعة الحال ينبغي أن تكون الأولوية للمدينة، وبالذات في الجوانب الثقافية والإبداعية، فهي من أهم وظائفها. لكن، وفي ظل ما ذكرنا من أن تخطيطها لا يتناسب مع طبيعة مجتمعاتنا ثقافياً واجتماعياً، وأنه يتعارض مع قيم وأعراف المجتمع، أصبحت بؤرة خطرة ومدمرة، مالم يعاد النظر فيها على أساس قيم مجتمعنا الإسلامي والحفاظ على الهوية الإسلامية التي دونها لا يصبح لوجودنا معنى عميق، وإنما سنكون نسخاً باهتة لا لون لها ولا طعم من نماذج المدينة الغربية.

---

(78) يذكر زيل، مرجع سابق، إن المدينة وحياتها تشجع على السلوك الفردي، على عكس القرية أو المجتمع المحلي التقليدي الذي يعد الخروج على تقاليده خروجاً على الهوية الجماعية.

لهذا فإن الجوانب الثقافية من مسرح وسينما وأدب وفر ومؤسسات ثقافية عامة - وهي للأسف لا تأخذ الحيز المطلوب في أولويات مجتمعاتنا - تصبح من الأمور المهمة والحاسمة في تحديد شخصيتنا الثقافية المستقبلية.

كذلك حياة المدينة تشكل البوتقة الضرورية لنشوء شخصيتنا العربية المسلمة ومن ثم لا بد أن تكون في المدينة آلياتها الثقافية المهمة في إعادة تكييف المهاجرين إليها بما يضمن اندماجهم وتوافقهم مع حياة المدينة وليس العكس فما يحدث في أجزاء كثيرة من أطراف عالمنا العربي المسلم المعاصر من تزييف للمدينة أو تحويل المدن إلى مجموعة قرى مترابطة متجاورة. إن إعادة النظر في المسألة الثقافية والهوية الثقافية أمر في غاية الأهمية فهو يعكس أسلوب حياة وطموحات وتصورات مجتمع، ولا يمكن لنا كمجتمعات في حالة إغفالنا، للأسف، لهذه المسألة أن ننتظر أن يكون مستقبل مدننا بخير.

(5) مشاكل مستقبلية:

ربما كان السؤال الأكثر إقلاقاً لنا : ماذا ستكون عليه مدننا في المستقبل؟ خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن مدننا في الغالب طفيلية تعتمد وبشكل تام على الاقتصاد الوطني، الذي في الغالب أحادي المورد ويعتمد في معظم الأحيان على التعدين أو السياحة بشكل عام وفي حالة نضوب المواد الطبيعية أو تحولات السياحة الدولية، هل ستصبح مدننا في حالة قد لا تساعدها على الاستمرار؟!

كذلك كما أوردنا يظهر أن مدننا تعاني من مشاكل سكانية ولايظهر في الأفق سياسات سكانية من شأنها السيطرة -مستقبلاً- على تخطيط المرافق والخدمات المتاحة في مجتمعاتنا. وتصدق الحالة مثلاً على مشكلة المياه أو السكن أو الغذاء وغيرها. فمع الزيادة في حجم السكان وفي أساليب استهلاك الماء رغم شحه وفي ظل غياب سياسة مائية في معظم الأقطار العربية في منطقة مشهورة بقلة وشح المياه، فإن آفاق المستقبل لا تظهر مشجعة على الإطلاق [79].

ويصدق الأمر نفسه على ثقافة الفقر والتفاوت الطبقي داخل مجتمعاتنا الحضرية مع زيادة في أعداد العمال الأجانب الفقراء المعوزين بين الذين يعيش معظمهم في ظروف غاية في السوء، ألا يشكل هذا احتمال تفجر في المستقبل؟ خاصة إن أضفنا إلى ذلك بوادر زيادة معدلات البطالة وأعداد الفاشلين في الحياة العامة مما قد يولّد ظواهر أمنية غير مرغوبة، مما سيجعل المشكلة الأمنية موضوعاً مهماً في المستقبل [80].

ولعلّ من أهم الأمور أن العديد من المدن العربية خاصة البترولية أقيمت في مواقع طبيعية لم تكن أصلاً صالحة أو مؤهلة لحياة حضرية متطورة، لكن الإمكانيات المالية العالية والرغبة السياسية في دعم وتأسيس تلك المدن مكّن وأسرع من ظهورها، لكن استمرارها لايزال مرهوناً بتدفق واستمرار دعم الدولة القائم اقتصادها على إنتاج وتصدير البترول، مما يجعلنا نتساءل، لكن

(79) جريل: مرجع سابق، ص 72 - 91.
(80) المرجع السابق، ص 90 - 91.

ماذا عن فترة مابعد البترول؟ هل بإمكان هذه المدن أن تحافظ على إدارة منشأتها الضخمة العملاقة؟ ماذا سيعمل السكان حتى يتمكنوا من إعالة أنفسهم وأهاليهم؟ كيف ستواجه تلك المدن صعاب المستقبل والسكان لاينتجون بعد ما ينعمون به من مستوى حياة رفيع؟ هذه أسئلة لاشك أنها تشكل جزءاً مهماً من تفكير المخططين والسياسيين وأهل الرأي والنفوذ في مجتمعاتنا، ولابد من اتخاذ قرارات واضحة وخطط واستراتيجيات عملية من أجل مواجهة تطورات المستقبل المرتقب والذي نأمل أن يكون زاهراً آمناً[81].

(81) يذكر جريل: مرجع سابق، ص 93 - 95، أن على مخططي دول الخليج العربي أن يأخذوا في اعتباراتهم مسألة التخطيط في توزيع الخدمات وصيانة المرافق والعمل على استقلال المدن من اعتمادها على اقتصاديات النفط أن أريد لها أن تتمكن من الاستمرار كمدن، ويوضح أن هذا الأمر مأخوذ به في مدينة هونج كونج أو سنغافورة، لكنه يتساءل عن مدى اهتمام الدول المعنية بهذه الأمور في الوقت الحاضر.

سادساً - استشرافات المستقبل

في نظرنا تشكل تعاليم وقيم وحضارة الإسلام وما تراكم من خبرات وتجارب حضرية في منطقتنا رصيداً لايمكن الاستغناء عنه لمواجهة طوارئ الحياة الحضرية المستقبلية، التي يظهر أنها في أمس الحاجة لذلك. ولا شك أن ما مرت به مدننا العربية المسلمة من تحولات وما أفادته من معطيات العصر الحديث ومنجزاته زاد لايمكن الاستغناء عنه أو إنكاره ومن ثم إذا ما ظهرت مشكلة المعاصرة والأصالة في شأن من شؤون حياتنا العامة بشكل صارخ فإنها تظهر في الموقف أو المواقف التي يمكن أن تتخذها إزاء الحياة الحضرية . فنحن لم يعد باستطاعتنا إرجاع عقارب الساعة للوراء بحيث نعيد للحياة الحضرية سابق عصرها الزاهر الذي كانت عليه في الماضي الذهبي، إذ تغيرت الظروف والمعطيات وأصبح ما كان موجوداً غير مناسب أو ملائم للأوضاع الراهنة. كذلك علينا أن نعترف معاً أن تقليد الحياة الحضرية في التجربة الغربية غير ممكن لأسباب تاريخية من ناحية ولاختلاف الثقافة وأساليب الحياة بين الحضارتين، ولما يمكن أن تسببه عملية التقليد من أزمات هوية وحياة. فكما هو اضح أن عواصم غالبية دول العالم الثالث إنما تعود معظم مشاكلها إلى تقليدها النموذج الغربي، حتى الذي وإن افترضنا جدلاً قدرته في التغلب على مشاكل مدنه، فإنه يصبح أقل قدرة وأكثر عجزاً حينما ينتقل إلى مجتمعات أخرى، فالعديد من المجتمعات، ونحن على وجه الخصوص، نثمن الحياة الوادعة البعيدة عن العنف والرذيلة ولا نعد أي نشاطات مؤدية لها

من قبيل الحريات الشخصية التي يمكن التسامح معها، كذلك لم تقم بعد مدننا بكفاءة على تلبية احتياجات الحياة الصناعية المعاصرة.

لذا فإن الخيار الذي يظهر أنه قد تبقى لنا هو خيار الجمع بين التأكيد على خصوصيتنا الحضارية والاستفادة من معطيات تجربتنا التاريخية وقيمنا وتقاليدنا مع معطيات الحضارة الحديثة بما يمكننا من المعاصرة وبأعلى درجاتها لكن مع تألق شخصيتنا وهويتنا العربية. ولعلّ الأبرز في ذلك أن تكون ثقافتنا وتراثنا هما الأبرز في مدننا من ناحية وأن نؤكد على مشاكلنا واحتياجاتنا الواقعية وطموحاتنا المستقبلية دون أن تكون بالضرورة مشاكل غيرنا هي النموذج. بطبيعة الحال لن يكون الأمر سهلاً لكن من قال أن صياغة المستقبل كانت سهلة قط!!

المراجـــع

أولاً - المراجع العربية:

1 - ابن الأخوة : معالم القربة في أحكام الحسبة . ترجمه إلى الانجليزية روبن ليفي . كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، 1938 .

2 - ابن بسام : نهاية الرتبة في طلب الحسبة . بغداد، مطبعة المعارف، 1968 .

3 - ابن الحاج : المدخل : بيروت ، دار الفكر، 1981 .

4 - ابن الرامي (البناء) : الإعلان بأحكام البنيان . تحقيق عبدالرحمن بن صالح الأطرم . الرياض، دار أشبيلية، 1995 .

5 - ابن الشحنة (عبدالبر) : تحصيل الطريق إلى تسهيل الطريق . تحقيق كاظم طيب حمزة . الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993 .

6 - ابن عساكر : تاريخ دمشق . بيروت، دار الفكر . لا . ت .

7 - ابن المقريزي (تقي الدين أبي العباس أحمد) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار . بيروت : دار صادر . لا . ت .

8 - أبو يعلى (محمد بن الحسين الفراء) : الأحكام السلطانية . بيروت، دار الفكر، 1974 .

9 - آدمز، روبرت ماك : أطراف بغداد، تاريخ الاستيطان في سهول ديالي . ترجمة . صالح العلي وزملائه، بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1984 .

10 - أكبر، جميل : عمارة الأرض في الإسلام . جدّة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1992 .

11 - أميل، دوركايم: تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة. حافظ الحمالي، بيروت، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع الملكية، المشرقية، 1982.
12 - أيوب، نزهة: الأمن الغذائي لدول حوض الخليج، دراسة منهجية في التحليل الرياضي لأزمة الغذاء. بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994.
13 - باقادر، أبو بكر أحمد: «النظرية الاجتماعية الحديثة والمسألة الحضرية». مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية. العدد (4)، السعودية، 1991.
14 - بوتشيش، إبراهيم القادري: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي. الرباط - عكاظ، 1992.
15 - بوتشيش، إبراهيم القادري: تاريخ الغرب الإسلامي، قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة. بيروت، دار الطليعة، 1994.
16 - بوتشيش، إبراهيم القادري: المغرب والأندلس في عصر المرابطين، المجتمع والذهنيات والأولياء. بيروت، دار الطليعة، 1993.
17 - بيرجس: «نمو المدينة مقدمة لمشروع بحث» في كتاب روبرت بارك. المدينة. ترجمة. أبو بكر أحمد باقادر، وسعيد عبدالعاطي. جدّة، وكالة تبر للدعاية والنشر والإعلام، 1984.
18 - التطيلي (عيسى بن موسى): الجدران. تحقيق إبراهيم محمد الفايز. الرياض، 1996.
19 - جريل، ن. س: التحضر في الجزيرة العربية. ترجمة. أبو بكر أحمد باقادر. جدّة، مكتبة الجسر، 1990.
20 - الحربي: كتاب المناسك. الرياض، دار اليمامة، 1981.

21 - حمودي، صلاح التجاني : «الصحيفة أو دستور المدينة». مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جدّة، جامعة الملك عبدالعزيز، العدد (3).
22 - الخطيب (البغدادي) : تاريخ بغداد. بيروت، دار الفكر، لا. ت.
23 - الخزاعي (علي بن محمد بن سعود) : تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله (ص) من الحرف والصنائع والمعاملات الشرعية. تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985.
24 - الخوري، فؤاد اسحق : العسكر والحكم في البلدان العربية. لندن، دار الساقي، 1990.
25 - خيري، مجد الدين عمر : الأسرة والأقارب، دراسة ميدانية على عينة من الأسر النواة في مدينة عمّان. عمّان، الجامعة الأردنية، 1994.
26 - زيمل، جورج : «المدينة والحياة العقلية» في كتاب روبرت بارك. المدينة. ترجمة. أبو بكر أحمد باقادر، سعيد عبدالعاطي. جدّة، وكالة تبر للدعاية والنشر والإعلام، 1984.
27 - سارجنت : المدينة الإسلامية. ترجمة. أحمد محمد تعلب. باريس، اليونسكو، 1983.
28 - الساعاتي، حسن : التصنيع والعمران، بحث ميداني للإسكندرية وعمّالها. القاهرة، دار المعارف، 1962.
29 - السنامي (عمر بن محمد) : نصاب الاحتساب. تحقيق يوسف عز الدين. الرياض، دار العلوم، 1983.
30 - الشيزري (عبدالرحمن بن نصر) : نهاية الرتبة في طلب الحسبة. تحقيق البازي العريني. بيروت، دار الثقافة، 1981.

31 - الصاوي، أحمد السيد : مجاعات مصر الفاطمية، أسباب ونتائج. القاهرة، دار التضامن، 1988.
32 - عثمان، محمد عبدالستار: الإعلان بأحكام البنيان لإبن الرامي، دراسة أثرية معمارية. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.
33 - عثمان، محمد عبدالستار : المدينة الإسلامية، أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية. الرياض، دار السهن، 1994.
34 - العلي، صالح : بغداد مدينة السلام، إنشاؤها وتنظيم سكانها في العهود العباسية الأولى. بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1985.
35 - عمر، يحيى : أحكام السوق. تونس، الدار التونسية. لا. ت.
36 - العمودي، نور محمد أبو بكر باقادر : الهجرة الريفية الحضرية، دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدّة. بيروت، دار المنتخب العربي، 1994.
37 - فييت، غاستون : القاهرة مدينة الفن والتجارة. بيروت، مكتبة دبلان، 1968.
38 - قاضي، عصمت : الأحياء الشعبية، دراسة اثنوجرافية بحي السبيل بمدينة جدّة. رسالة ماجستير. جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1994.
39 - الكتاني، عبدالحي : التراتيب الإدارية. بيروت، دار الكتب العلمية، لا. ت.
40 - كوستيلو : في علم الاجتماع الحضري، التمدين في الشرق الأوسط. ترجمة. أبو بكر أحمد باقادر. بيروت، دار القلم، 1980.
41 - كون، كارلتون : القافلة. ترجمة. إحسان عباس. صيدا، المكتبة التجارية، 1967.

42 - كيندي، بول : الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. ترجمة. محمد عبدالقادر، وغازي سعود. عمّان، دار الشروق، 1993.
43 - لطفى، طلعت إبراهيم: «أثر الحضرية في جماعات الجيرة، دراسة ميدانية لعينة من أرباب الأسر في مدينة الرياض». المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، جامعة الكويت، المجلد (16)، العدد (4)، (1984).
44 - لوطرنو، روجية : فأس في عهد المرنيين. بيروت، مكتبة لفان، 1977.
45 - لوطرنو، روجية : فأس ما قبل الحماية. بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988.
46 - ليسنر، يعقوب : خطط بغداد في العهود العباسية الأولى. ترجمة. صالح العلي. بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1984.
47 - ماسينون، لويس : خطط البصرة وبغداد. ترجمة. إبراهيم السامرائي. بيروت، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، 1981.
48 - ماكنزي، رودرك : «المدخل الإيكولوجي لدراسة المجتمع الإنساني». في كتاب روبرت بارك، المدينة. ترجمة. أبو بكر باقادر، وسعيد عبدالعاطي، جدّة، وكالة تبر للدعاية والنشر والإعلام، 1988.
49 - الماوردي (أبي الحسن محمد بن حبيب): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مكة، دار اليازدات، لا. ت.
50 - مبارك، علي : الخطط التوفيقية. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المجلد (3)، 1981.
51 - المرجي (الثقفي): كتاب الحيطان. أحكام الطرق والسفوح والأبواب ومسيل المياه والحيطان، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1994.

52 - مصطفى، هالة : الدولة والحركات الإسلامية والمعارضة، بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك. القاهرة، كتاب المحروسة، 1995.
53 - مقدسي، جورج : خطط بغداد في القرن الخامس الهجري. ترجمة. صالح العلي. بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1984.
54 - الأمم المتحدة: تقرير عن التنمية في العالم 1995، العمال في عالم يزداد تكاملاً، مؤشرات التنمية الدولية. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995.
55 - موراني، متيلوش : دراسات في مصادر الفقه المالكي. ترجمة. سعيد بحيري وآخرون. بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988.
56 - ناجي، عبدالجبار : «المدينة العربية الإسلامية في الدراسات الأجنبية، دراسة نقدية مقارنة». مجلة المورد. المجلد (4). العدد (9). (1980).
57 - الهذلول، صالح : المدينة العربية الإسلامية، أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية. الرياض، دار السهن، 1994.
58 - هويكنز، ج ف ب: النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى. ترجمة. أمين توفيق الطيبي، تونس، الدار العربية للكتاب، 1980.
59 - وورت، لويس : «الحضرية كأسلوب حياة» ترجمة. أبو بكر أحمد باقادر، وسعيد عبدالعاطى، في كتاب روبرت بارك، المدينة. جدّة، وكالة تبر للدعاية والنشر والإعلام، 1988.
60 - اليخازي (حسام الدين بن عمر عبدالعزيز بن مازه) : كتاب الحيطان، دراسة فقهية لأحكام البناء والإرفاق. تحقيق عبدالله النذير، جدّة، جامعة الملك عبدالعزيز، 1996.

ثانياً - المراجع الإنجليزية:

1 - Abdel Rahim Omran: Family Planing in The Legacy of Islam. London, Routledge, 1992.

2 - A.H. Hourani and S.M. Stern. The Islamic City. London, Cassorer, 1970.

3 - Amir Mohie El-Din. Income Distribution and Basic Needs in Urban Egypt, Cairo, AUC Press, 1982.

4 - Asaad Nadim et. al. Living Without Water. Cairo, AUC Press, 1980.

5 - Basim Salim Hakim. Arabic - Islamic Cities, Building and Planning Principles. London, KPI, 1986.

6 - Clifford Geertz et. al: Meaning and Order in Moroccan Society, Cambridge Cambridge University Press, 1979.

7 - Clifford Geertz, Peddlers and Princes. Chicago, Chicago University Press, 1963.

8 - D. Levner. The Passing of Traditional Society, Modernizing The Middle East. Glenco, III. The Freses Press. 1950.

9 - E.J. Brili, Leiden, (new edition), 1971.

10 - Emile Durkheim, Professional Ethics and Civic Morals, London Routledge, 1992.

11 - Evelyn. A.Early, Baladi Women's of Cairo; Playing with An Egg and A Stone, Boulder: Lynne Renner Publishers, 1993.

12 - Hassan Fathy, Architecture for The Poor, Chicago University Press, 1973.

13 - Helen Watson. Women in The City of The Dead. London, Hurst & Company, 1992.
14 - Hourani & Stern, The Islamic City, London: Cassier, 1970.
15 - Ira. M. Lapidus, A History of Islamic Societies. Cambridge, Cambridge University Press, 1989.
16 - Ira. M. Lapidus: Muslim Cities in The Later Middle Ages, Cambridge, Cambridge University Press, 1984.
17 - Janet Abu Aloughod, Cairo, Princeton, University of Princeton Press, 1971.
18 - Jamil Akbar: Crisis in The Built Environment; The Case Of The Muslim City, Singpore, A mimar book, 1988.
19 - Kenneth Brown et. al (eds.): Middle Eastern Cities In Comparative perspective. London, Ithaca Press, 1986.
20 - Kenneth Brown, The People & Sale, Tradition and Chang In A Morocco City, Cambridge, Harvard University Press 1976.
21 - Max Weber, The City . N.Y: The Free Press, 1958.
22 - Noel Gist and Sylvia Fava, Urban Society. New York, Thomas Y. Crowell. 1974.
23 - Richard Lobban (et) : Urban Research Strategies for Egypt. Cairo : AUC Press, 1983.
24 - Saad Eddin Ibrahim: Population and Urbanization in Morocco. Cairo, AUC Press, 1980.
25 - V.F Costello: The Urbanization of The Middle East. Cambridge, Cambridge Unversity Press, 1978.

صدر من سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد (1) : أوضـــاع مؤسســـات الرعـــاية الاجتماعيـــــة ودورهـــا في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر 1983.
«نافد»

العدد (2) : تشـــــريعات العمـــــل في الدول العربية الخليجية «دراسة مقارنة»، يناير 1984. «نافد»

العدد (3) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو 1984.
«نافد»

العدد (4) : نحـو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير 1985. «نافد»

العدد (5) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي «الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الاجتماعي»، يوليو 1985. «نافد»

العدد (6) : حول واقـــــع إحصاءات القوى العاملة الوطنية – المفاهيم – الأجهزة – التطوير ، يناير 1986. «نافد»

العدد (7) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة «دراسات مختارة»، يونيو 1986. «نافد»

العدد (8) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير 1987.
«نافد»

العدد (9) : قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج «تأخر سن الزواج والمهور – الفراغ – المخدرات» «الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي»، مارس 1987. «نافد»

العدد (10) : ظاهرة المربيات الأجنبيات «الأسباب والآثار» أغسطس 1987 «نافد»

العدد (11) : العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية – مقوماته – دوره – أبعاده، يناير 1988 . «نافد»

العدد (12) : الحركة التعاونية في الخليج العربي «الواقع والآفاق»، يونيو 1988. «نافد»

العدد (13) : إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو 1989. «نافد»

العدد (14) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي «الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي» الجزء الثالث، اكتوبر 1989. «نافد»

العدد (15) : مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير 1990. «نافد»

العدد (16) : القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة «دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية»، أغسطس 1990. «نافد»

العدد (17) : الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل 1991. «نافد»

العدد (18) : رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة «قضايا واتجاهات»، يناير 1992. «نافذ»

العدد (19) : السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل 1992. «نافذ»

العدد (20) : أزمة الخليج.. البعد الآخر – الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس 1992.

العدد (21) : التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير 1993. «نافذ»

العدد (22) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي «الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي» الجزء الرابع، يوليو 1993. «نافذ»

العدد (23) : واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، اكتوبر 1993.

العدد (24) : رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات، يناير 1994.

العدد (25) : التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، مارس 1994.

العدد (26) : واقع ومتطلبات التثقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو 1994.

العدد (27) : التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر 1994.

العدد (28) : دعم دور الأسرة في مجتمع متغير – عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر 1994.

العدد (29) : تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها – المفاهيم والقياس والمؤشرات، يونيو 1995.

العدد (30) : اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية القوى العاملة الوطنية، ديسمبر 1995.

العدد (31) : الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو 1996.

العدد (32) : نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر 1996.

العدد (33) : وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات والمستجدات الحديثة، مارس 1997.

العدد (34) : رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر 1997.

العدد (35) : نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية، يونيو 1998.

رقم الإيداع في المكتبة العامة
2473 د.ع/1998

المكتب التنفيذي

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية
سلسلة علمية متخصصة تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية
بدول مجلس التعاون الخليجي

ثمن الاشتراك في العدد:

في الدول العربية:	للأفراد (3,5) دينار بحريني	(10دولارات أمريكية)
	للمؤسسات (7) دنانير بحرينية	(20دولاراً أمريكياً)
في الدول الأجنبية:	للأفراد (5,5) دينار بحريني	(15 دولاراً أمريكياً)
	للمؤسسات (11) ديناراً بحرينياً	(30 دولاراً أمريكيا)

قسيمة اشتراك

الإسم : _____

العنوان : _____

الاشتراك المطلوب: اعتباراً من العدد ( ) ولغاية العدد( ) بواقع ( ) نسخة

مرفق شيك مصرفي بمبلغ : _____

يكتب الشيك باسم (المكتب التنفيذي) ويرسل مع قسيمة الاشتراك إلى

المكتب التنفيذي - إدارة الشؤون الإدارية والمالية
ص . ب : 26303 - المنامة - البحرين

هذا العدد

تشكل العلاقة التبادلية بين الأسرة والمدينة جانباً من الإشكالية الاجتماعية والثقافية في حياتنا المعاصرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبرز علاقة التأثر والتأثير المتبادل ما بين الأسرة بمتطلباتها واحتياجات أفرادها من جهة وبين المدينة الحديثة بتخطيطها العمراني ومشروعاتها الإسكانية ومرافقها العامة من جهة أخرى، وهي العلاقة التي كانت محور الدراسات والأبحاث والمناقشات التي دارت ضمن برنامج عمل الندوة التي نظمها المكتب التنفيذي حول الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية.

السعر 2.500 دينار بحريني أو ما يعادله